



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور - الجلفة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث
الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة ومالية
العنوان:

آليات تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الصغيرة
والمتوسطة في ظل تبني المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة
والمتوسطة IFRS for SEMS (دراسة ميدانية)

من إعداد:

طراح فضيلة

نوقشت وأجيزت بتاريخ 2022/05/29 أمام اللجنة المكونة من السادة:

عيجولي خالد	أستاذ	جامعة الجلفة	رئيسا
قمان عمر	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	مشرفا ومقررا
قصري سعد	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	ممتحنا
مروش يوسف	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	ممتحنا
سعيداني محمد السعيد	أستاذ محاضر أ	جامعة الأغواط	ممتحنا
غربي حمزة	أستاذ	جامعة مسيلة	ممتحنا
بن عيسى بن علية	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	مدعوا

السنة الجامعية: 2021-2022



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور - الجلفة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث
الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة ومالية

آليات تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الصغيرة
والمتوسطة في ظل تبني المعيار المالي الدولي للمؤسسات
الصغيرة والمتوسطة IFRS for SEMS (دراسة ميدانية)

من إعداد:

طحاح فضيلة

نوقشت وأجيزت بتاريخ 2022/05/29 أمام اللجنة المكونة من السادة:

عيجولي خالد	أستاذ	جامعة الجلفة	رئيسا
قمان عمر	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	مشرفا ومقررا
قصري سعد	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	ممتحنا
مروش يوسف	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	ممتحنا
سعيداني محمد السعيد	أستاذ محاضر أ	جامعة الأغواط	ممتحنا
غرلي حمزة	أستاذ	جامعة مسيلة	ممتحنا
بن عيسى بن علية	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	مدعوا

السنة الجامعية: 2021-2022



دُعَاء

اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ لَنَا نَصَابًا بِالْغُرُورِ إِذَا نَجَّحْنَا
وَلَا بِالْيَأْسِ إِذَا أَخْفَقْنَا.
وَذِكْرُنَا أَنْ الْإِخْفَاقَ هُوَ التَّجْرِبَةُ الَّتِي تَسْبِقُ النَّجَاحَ.
اللَّهُمَّ إِذَا أَعْطَيْتَنَا فَلَا تَأْخُذْ مِنَّا تَوَاضِعًا.
وَإِذَا أَعْطَيْتَنَا تَوَاضِعًا فَلَا تَأْخُذْ إِعْتِزَانًا بِكِرَامَتِنَا.
اللَّهُمَّ أَنْفَعْنَا بِمَا عَلَّمْتَنَا وَعَلِّمْنَا مَا يَنْفَعُنَا وَزِدْنَا عِلْمًا.
اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا وَرِزْقًا طَيِّبًا وَعَمَلًا مُتَقَبَّلًا.
اللَّهُمَّ اجْعَلْ أَوَّلَ يَوْمِنَا هَذَا صَلَاحًا وَأَوْسَطَهُ فَلَاحًا وَآخِرَهُ نَجَاحًا.
آمِينَ، آمِينَ، آمِينَ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ.

شكر و عرفان

الحمد لله الذي وفقني وأعانني على إنجاز هذا العمل، فهو الأحق بالشكر لقوله تعالى " ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي... " يقال " ليس عليا أن أرد الجميل لكن سأكون أرقى من أن أنكره" لذا أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير لأستاذي الفضيل قمان عمر، المشرف على أطروحتي هذه والذي لم يبخل عليا بعلمه ووقته وصبره فصدقا أقول له جزاك الله عني كل خير.

كل عبارات الإمتنان والشكر كذلك لزميلي وأخي عمر قصري وللدكتور نصر الدين تومي وزميل الدراسة توميات الميلود على تعاونهم معي فيما يخص هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير كذلك لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة زيان عاشور بالجلفة وأخص بالذكر الدكتور عسالي جمال والدكتور بن عيسى بن عليه على معلوماتهم القيمة التي كانت خير عون لي طيلة فترة الدراسة وعلى مساعدتهم لي.

كما يسعني أن لا أنسى العاملين في مكتبة الكلية والجامعة على الجهود التي بذلوها في تقديم العون والتسهيلات التي ساهمت في هذا العمل كل الشكر والتقدير والإحترام لهم.

شكر من نوع آخر شكر المحبة لجنود الخفاء عمال التحفيز كل بإسمه والقائمة طويلة، أقدم لكم كل عبارات الإمتنان على ما قدمتموه لي من كلمة طيبة وجبر للخواطر.

نتمنى من الله العلي القدير أن يجعل عونكم هذا في صحيح أعمالكم ونسأله التوفيق والسداد لنا ليكون هذا العمل منارة تضيئ وتبهر طريق كل من إتخذه مرجعا.

طاح فضيلة

الإهداء

إلى من إمتزجت محبتهما شغاف القلب
إلى من هم أولى الناس بصحبتى إلى " أمي " و " أبي "
الكريمين أسأل الله أن يمد في عمريهما ويرزقهما دوام الصحة والعافية
إلى إخوتي حفظهم الله ويسر لهم درب الحياة وأعانهم على مشقتها
إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البرينة كتاكت العائلة
إلى من شرفوني وكانوا نعم الموجهين والمشرفين الدكتور قمان عمر، والدكتور
بن عيسى بن عليّة
إلى من بهم تحلى رفقتي صدق من قال من يصحب الطيب المعطر يعبق إلى رفقاتي
حياتي وعبقها الجميل
إلى طلبة الدكتوراه شعبة العلوم المالية والمحاسبة كل بإسمه والذين تقاسمت معهم
فرحة النجاح، وتعب التكوين، واليوم سأشارك معهم فرحة المناقشة
إلى أساتذتي الأفاضل الذين تعلمت على يدهم طوال مشواري الدراسي وأخص
بالذكر أستاذي بن سديرة جمال، والأستاذ عيجولي خالد والأستاذ عسالي جمال
والأستاذ خيرى عبد الكريم الذين مدوا يد العون لي جزاكم الله كل خير.
إلى الأصدقاء ورفقاء الدراسة بكامل مراحلها
إلى كل من ساعدني من قريب وبعيد ليكون هذا العمل إضافة قيمة للبحث العلمي
ومنارة لكل من إتخذها مرجها له
إلى كل الطلبة الأعزاء

أهديكم عملي هذا
طراح فضيلة

الصفحة	البيان
II.	البسمة
III.	دعاء
IV.	شكر و عرفان
V.	الإهداء
VI.	قائمة المحتويات
XVI.	قائمة الجداول
XIX.	قائمة الأشكال
XXI.	قائمة الملاحق
XXII.	قائمة الإختصارات
XXIII.	الملخص
أ-ب-ج	تمهيد - الإشكالية
الفصل الأول: مدخل إلى الإطار العلمي والعملية لمعايير الإبلاغ المالية الدولية	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار العلمي والعملية لظهور معايير الإبلاغ المالي IFRS/IAS
03	المطلب الأول: مدخل إلى المحاسبة الدولية
03	أولاً: نشأة المحاسبة الدولية
04	ثانياً: مفهوم المحاسبة الدولية
05	ثالثاً: العوامل المساهمة في تطوير المحاسبة الدولية
07	المطلب الثاني: الإتجاه الدولي نحو التوفيق المحاسبي
08	أولاً: الإتجاه الدولي نحو التوفيق المحاسبي
08	ثانياً: المنظمات والهيئات المهنية المحاسبية
10	المطلب الثالث: أهم منظمين دوليتين في المحاسبة
10	أولاً: نشأة لجنة و مجلس المعايير المحاسبية الدولية
11	ثانياً: الفروق الأساسية بين لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC ومجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB
12	ثالثاً: إنجازات لجنة ومجلس المعايير المحاسبية الدولية
17	المبحث الثاني : عرض معايير الإبلاغ المالي الدولية
17	المطلب الأول: الحاجة إلى معايير المحاسبة الدولية IAS
17	أولاً: مداخل إصدار المعايير المحاسبية الدولية IAS

18	ثانيا: ظهور المعايير المحاسبية الدولية IAS
20	ثالثا: تعريف المعايير المحاسبية IAS
22	رابعا: آلية وضع المعايير المحاسبية الدولية
23	خامسا: أهمية وأهداف تطبيق المعايير المحاسبية الدولية
24	المطلب الثاني: عرض المعايير المحاسبية الدولية IAS
24	أولا: تبويب المعايير المحاسبية الدولية IAS
26	ثانيا: عرض المعايير المحاسبية الدولية IAS
31	المطلب الثالث: معايير التقارير المالية IFRS
31	أولا: الإنتقال إلى معايير التقارير المالية IFRS
32	ثانيا: مفهوم الإبلاغ المالي
33	ثالثا: عرض معايير التقارير المالية IFRS
36	المبحث الثالث: المعيار الدولي للتقارير المالية لمحاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMES
36	المطلب الأول: عرض خاص حول المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMES
36	أولا: التطورات التاريخية لمعيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMES
38	ثانيا: المؤسسات المطبقة لمعيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMES
40	المطلب الثاني: محتوى وطرق تبسيط المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMES وأهم القوائم المالية المرتبطة به
41	أولا: محتوى معيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMES
43	ثانيا: طرق تبسيط معيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMES
49	ثالثا: القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق متطلبات معيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMES
50	المطلب الثالث: المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMES (الأهمية والأهداف)
50	أولا: الهدف من المعيار الدولي للتقارير المالية لمحاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMES
51	ثانيا: أهمية المعيار الدولي للتقارير المالية لمحاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMES
53	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: الأليات المتبعة للإصلاح المحاسبي في منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر	
55	تمهيد
56	المبحث الأول: واقع المحاسبة في الجزائر من تبني معايير الإبلاغ المالي إلى إصدار النظام المحاسبي المالي
56	المطلب الأول: الجهود المحلية للإصلاح المحاسبي في الجزائر
56	أولا: الخلفية التاريخية للمحاسبة في الجزائر قبل تبني النظام المحاسبي المالي SCF
59	ثانيا: الإصلاح المحاسبي في الجزائر
61	ثالثا: المنظمات المهنية المشرفة على المحاسبة في الجزائر
65	المطلب الثاني: النظام المحاسبي المالي
65	أولا: ماهية النظام المحاسبي المالي
68	ثانيا: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي
69	ثالثا: القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي
70	المطلب الثالث: أهداف وصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي
70	أولا: أهداف النظام المحاسبي المالي SCF
71	ثانيا: صعوبات تطبيق النظام المحاسبي SCF
73	المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الجزائرية
73	المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التعريف، الأهمية، مصادر التمويل)
73	أولا: الصعوبات التي تواجه وضع تعريف شامل وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
74	ثانيا: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
77	ثالثا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقتصاديات بعض الدول والهيئات المهنية
79	رابعا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
80	خامسا: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
83	المطلب الثاني: تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
83	أولا: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
87	ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
89	ثالثا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
91	المطلب الثالث: إحصائيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
92	أولا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة خلال الفترة (2001-2019)
95	ثانيا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات للسنوات (2004-2019)
97	المبحث الثالث: نظام المحاسبة المبسطة للمؤسسات الصغيرة

97	المطلب الأول: أهم الصعوبات التي تلقتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تطبيقها للنظام المحاسبي المالي أول مرة
98	المطلب الثاني: دراسة مشروع إعداد نظام محاسبي المبسط للمؤسسات الصغيرة
98	أولا: تعريف نظام المحاسبة المبسطة
98	ثانيا: المؤسسات الخاضعة لنظام المحاسبة المبسطة
99	ثالثا: إجراءات تطبيق نظام المحاسبة المبسطة (محاسبة الخزينة)
102	المطلب الثالث : القوائم المالية المتعلقة بنظام المحاسبة المبسطة
102	أولا: عمليات مراقبة نهاية السنة المالية
102	ثانيا: عرض وتقديم الكشوف المالية
106	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMES	
108	تمهيد
109	المبحث الأول : الإطار النظري للإفصاح المحاسبي
109	المطلب الأول: نشأة ومفهوم الإفصاح المحاسبي
109	أولا: نشأة وتطور الإفصاح المحاسبي
110	ثانيا: مفهوم الإفصاح المحاسبي
111	ثالثا: فروض الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية
112	رابعا: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي
113	المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي ومقوماته
113	أولا: أنواع الإفصاح المحاسبي
116	ثانيا: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي
118	ثالثا: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي من المنظور الدولي
120	رابعا: العوامل المؤثرة على الإفصاح من المنظور المؤسساتي
121	المطلب الثالث: أساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية
121	أولا: تعريف المعلومة المحاسبية
124	ثانيا: أساليب الإفصاح المحاسبي
126	المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية IAS/ IFRS
126	المطلب الأول: متطلبات الإفصاح العام وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية IAS/ IFRS

126	أولا: السياسات المحاسبية
126	ثانيا: الأطراف والصفقات
126	ثالثا: الأحداث اللاحقة
126	رابعا: الشكوك حول إستمرار المؤسسة
127	خامسا: الإلتزامات المحتملة
127	المطلب الثاني: متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق كل معيار من معايير المحاسبية الدولية IAS
127	أولا: الإفصاحات المطلوبة وفق للمعيار المحاسبي الدولي الأول عرض البيانات المالية IAS 1
129	ثانيا: الإفصاحات المطلوبة وفق للمعيار المحاسبي الدولي الثاني المخزون IAS 2
129	ثالثا: الإفصاحات المطلوبة وفق للمعيار المحاسبي الدولي السابع "قائمة التدفقات النقدية" IAS 7
131	رابعا: الإفصاحات المطلوبة وفق للمعيار المحاسبي الدولي الثامن "السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات والأخطاء IAS 8 "
131	خامسا: الإفصاحات المطلوبة وفق للمعيار المحاسبي الدولي العاشر "الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية " IAS 10
132	سادسا: الإفصاحات المطلوبة وفق للمعيار المحاسبي الحادي عشر " عقود الانشاء " IAS 11
132	سابعا: الإفصاحات المطلوبة وفق للمعيار المحاسبي الثاني عشر " الافصاح عن ضرائب الدخل " IAS 12
132	ثامنا: الإفصاحات المطلوبة وفق للمعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر " الممتلكات والمصانع والمعدات " IAS 16
133	تاسعا: الإفصاحات المطلوبة وفق للمعيار المحاسبي الدولي الثامن عشر " الايراد " IAS 18
133	عاشرا: الإفصاحات المطلوبة وفق للمعيار المحاسبي الدولي التاسع عشر " مزايا الموظفين " IAS 19
134	أحد عشر: الإفصاحات المطلوبة وفق للمعيار المحاسبي الدولي العشرون "الحاسبة عن المنح الحكومية والافصاح عن المساعدات الحكومية " IAS 20
134	إثنتي عشر: الافصاحات المطلوبة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرون "آثار التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية" IAS 21
134	ثلاثة عشر: الإفصاحات المطلوبة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرون "تكاليف الاقتراض" IAS 23
135	أربعة عشر: الإفصاحات المطلوبة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي الرابع والعشرون " الافصاح عن الأطراف ذات العلاقة " IAS 24
135	خمس عشر: الإفصاحات المطلوبة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي السادس والعشرون " المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد " IAS 26
136	سنة عشر: الإفصاحات المطلوبة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي السابع والعشرون " القوائم المالية المنفصلة " IAS 27
136	سبعة عشر: الإفصاحات المطلوبة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي الثامن والعشرون " الاستثمارات في المؤسسات الزميلة والمشاريع المشتركة " IAS 28

137	ثمانية عشر: الإفصاحات المطلوبة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي التاسع والعشرون "المحاسب.ءءءءء في ظل إقتصاديات التضخم الجامح " IAS 29
137	تسعة عشر: الإفصاحات المطلوبة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي ثلاثة وثلاثون " ربحية الأسهم " IAS 33
138	عشرون: الإفصاحات المطلوبة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي الرابع والثلاثون " التقارير المالية المرحلية أو المؤقتة " IAS 34
138	واحد وعشرون: الإفصاحات المطلوبة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي السادس والثلاثون " الانخفاض فس قيمة الأصول " IAS 36
139	إثنان وعشرون: الإفصاحات المطلوبة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي سبعة وثلاثون " المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة " IAS 37
140	ثلاثة وعشرون: الإفصاحات المطلوبة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي ثمانية وثلاثون " الأصول الغير الملموسة (المعنوية) " IAS 38
140	أربعة وعشرون: الإفصاحات المطلوبة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي أربعون " الإستثمار العقاري " IAS 40
141	خمسة وعشرون: الإفصاحات المطلوبة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي واحد وأربعون " الزراعة " IAS 41
142	المطلب الثاني: متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS
142	أولا: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي الأول " تبني المعايير الدولية للإعداد التقارير المالية لأول مرة " IFRS 01
142	ثانيا: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي الثاني " المدفوعات المبينة على أساس الأسهم " IFRS 02
143	ثالثا: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي الثالث " إندماج منشآت الأعمال " IFRS 03
143	رابعا: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي الرابع " عقود التأمين " IFRS 04
144	خامسا: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي الخامس " الاصول الغير متداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة " IFRS 05
144	سادسا: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي السادس " استكشاف وتقييم المواد العنيدية " IFRS 06
145	سابعا: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي التاسع "الأدوات المالية الإفصاحات " IFRS 07
146	ثامنا: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي الثامن " القطاعات التشغيلية " IFRS 08
146	تاسعا: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي التاسع " الأدوات المالية " IFRS 09
147	عاشرا: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي العاشر " الأدوات المالية " IFRS 10
148	أحدا عشر: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي الحادي عشر " الترتيبات المشتركة " IFRS 11

148	إثنتي عشر: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي ثاني عشر "الإفصاح عن الحصص في منشآت أخرى IFRS 12 "
150	ثلاثة عشر: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير المالي الدولية الثالث عشر " قياس القيمة العادلة " IFRS 13
150	أربعة عشر: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير الدولي الرابع عشر " الحساب النظامي المؤجل " IFRS 14
150	خمس عشر: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي الخامس عشر " الايراد من العقود مع العملاء " IFRS 15
151	سنة عشر: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي السادس عشر " الايجار التمويلي " IFRS 16
152	سبعة عشر: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي السابع عشر " عقود التأمين " IFRS 17
154	المبحث الثالث: تكييف النظام المحاسبي المالي SCF مع معيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
154	المطلب الأول: متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق آلياته حسب معيار التقارير المالية الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES
154	أولا: متطلبات الإفصاح المحاسبي العام وفق معيار التقارير المالية الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES
156	ثانيا: متطلبات الإفصاح المحاسبي حسب معيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES وفق آلياته
161	ثالثا: مستخدموا التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
161	المطلب الثاني: متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق آلياته المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي SCF
162	أولا: متطلبات الإفصاح العام وفق النظام المحاسبي المالي SCF
164	ثانيا: متطلبات الإفصاح المحاسبي في كل قائمة مالية حسب النظام المحاسبي المالي
168	المطلب الثالث: دراسة تحليلية مقارنة بين معايير الإبلاغ المالي IFRS/IAS ومعيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنظام المحاسبي المالي
168	أولا: التحليل المقارن بين المتطلبات الدولية والمحلية حسب حجم الشركة
170	ثانيا: تحليل ودراسة الاختلافات الرئيسية بين معيار التقارير المالية الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES و معايير الإبلاغ المالي IFRS/ IAS من منظور الإفصاح المحاسبي وآلياته
171	ثالثا: تحليل ودراسة الاختلافات الرئيسية بين معيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES و النظام المحاسبي المالي SCF من منظور الإفصاح المحاسبي وآلياته
178	خلاصة الفصل الثالث
الفصل الرابع: الدراسة ميدانية	
180	تمهيد
181	المبحث الأول: طبيعة ومنهج الدراسة الميدانية

181	المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية وأدواتها
181	أولاً: أداة الدراسة الميدانية (الإستبانة)
184	ثانياً: سلم القياس المستخدم في الاستبيان
184	المطلب الثاني: مجتمع وحجم عينة الدراسة الميدانية
184	أولاً: حجم عينة الدراسة الميدانية
185	ثانياً: عينة الدراسة
189	المطلب الثالث: إختبار معلمية البيانات والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية
189	أولاً: كشف نوع توزيع بيانات المستجوبين نحو متغيرات الدراسة
190	ثانياً: الأساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة
192	ثالثاً: حدود وصعوبات الدراسة
194	المبحث الثاني: إختبار أداة الدراسة ووصف اجابات عينة الدراسة الميدانية
194	المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة
194	أولاً: المستوى العلمي
195	ثانياً: المستوى الوظيفي
196	ثالثاً: الخبرة المهنية
197	المطلب الثاني: إختبار ثبات وصدق أداة الدراسة الميدانية
198	أولاً: صدق المحكمين (الصدق الظاهري)
198	ثانياً: إختبار صدق وثبات أداة الدراسة لعينة إستطلاعية
200	ثالثاً: صدق وثبات أداة الدراسة للعينة الإجمالية
205	المطلب الثالث: نتائج إجابات أفراد العينة
205	أولاً: نتائج إجابات أفراد العينة من (المحاسبين المعتمدين ومساعدتهم، محافظي الحسابات، خبراء المحاسبة بالاضافة إلى الأكاديمين) حول المحور الأول البعد الأول
206	ثانياً: نتائج إجابات أفراد العينة من (المحاسبين المعتمدين ومساعدتهم، محافظي الحسابات، خبراء المحاسبة بالاضافة إلى الأكاديمين) حول المحور الأول البعد الثاني
208	ثالثاً: نتائج إجابات أفراد العينة من (المحاسبين المعتمدين ومساعدتهم، محافظي الحسابات، خبراء المحاسبة بالاضافة إلى الأكاديمين) حول المحور الأول البعد الثالث
209	رابعاً: نتائج إجابات أفراد العينة من (المحاسبين المعتمدين ومساعدتهم، محافظي الحسابات، خبراء المحاسبة بالاضافة إلى الأكاديمين) حول المحور الثاني

209	خامسا: نتائج إجابات أفراد العينة من (المحاسبين المعتمدين ومساعدتهم، محافظي الحسابات، خبراء المحاسبة بالإضافة إلى الأكاديمين) حول المحور الثالث
212	المبحث الثالث: المعالجة والتحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية
212	المطلب الأول: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة المتعلقة بالخبراء والمحاسبين المعتمدين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الأكاديمين
212	أولا: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة المتعلقة بالخبراء والمحاسبين المعتمدين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الأكاديمين حول المحور الأول
220	ثانيا: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة المتعلقة بالخبراء والمحاسبين المعتمدين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الأكاديمين حول المحور الثاني
223	ثالثا: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة المتعلقة بالخبراء والمحاسبين المعتمدين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الأكاديمين حول المحور الثالث
228	المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة المتعلقة بالخبراء والمحاسبين المعتمدين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الأكاديمين
228	أولا: آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
229	ثانيا: معوقات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
230	ثالثا: متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
230	المطلب الثالث: دراسة الفروقات بين الأفراد المستجوبين ومدى إدراكهم لمحاور أداة الدراسة
230	أولا: دراسة الفروقات في إجابات الأفراد المستجوبين
233	ثانيا: تحديد مستوى إدراك الأفراد المبحوثين لمفهوم الإفصاح المحاسبي
234	ثالثا: تحديد مدى إدراك الأفراد المبحوثين لآليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
235	رابعا: تحديد مدى إدراك الأفراد المبحوثين لمعوقات الإفصاح المحاسبي في البيئة الجزائرية
236	خامسا: تحديد مدى إدراك الأفراد المبحوثين لنصوص المعيار المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES
237	سادسا: مدى إدراك الأفراد المبحوثين لمتطلبات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES
238	المطلب الرابع: دراسة مدى موافقة آراء أفراد العينة على أن آليات الإفصاح المحاسبي للنظام المحاسبي المالي وفرت متطلبات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
238	أولا: تحديد مدى تحقيق آلية القوائم المالية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر آراء أفراد العينة

239	ثانيا: تحديد مدى تحقيق آلية مصطلحات العرض والإيضاحات والملاحظات الهامشية والملاحق الإضافية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر أفراد العينة
241	ثالثا: تحديد مدى تحقيق آلية تقارير محافظ لحسابات ومجلس الادارة المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر أفراد العينة
242	رابعا: تحديد مدى تحقيق آليات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي الجزائري لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر أفراد العينة.
243	خامسا: تحديد أثر معوقات الإفصاح المحاسبي في البيئة الجزائرية من تطبيق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
245	المبحث الرابع: دراسة تحليلية لآليات الإفصاح المحاسبي لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العينة مأخوذة من ولاية الجلفة، بسكرة، الجزائر)
245	المطلب الأول: منهجية وحدود الدراسة التحليلية
245	أولا: منهجية الدراسة التحليلية
245	ثانيا: طرق جمع البيانات
246	ثالثا: محددات الدراسة التحليلية
246	رابعا: حدود الدراسة التحليلية
246	خامسا: أساليب وأدوات تحليل البيانات المالية
247	المطلب الثاني: آليات الإفصاح المحاسبي المستخدمة من قبل مؤسسات الدراسة في تطبيقها للنظام المحاسبي المالي
247	أولا: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة
247	ثانيا: مدى إلتزام مؤسسات الدراسة بالقضايا المحاسبي العامة التي تبناها النظام المحاسبي المالي
249	ثالثا: مدى إلتزام مؤسسات الدراسة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق آلياته المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي SCF
251	المطلب الثالث: مدى تحقيق آليات الإفصاح المحاسبي للبيئة الجزائرية لمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES
254	خلاصة الفصل الرابع
الخاتمة العامة	
262	قائمة المراجع
276	الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم الجدول
15	مكونات هيكل مجلس معايير التقارير المالية الدولية IFRSS ومسؤولياتها وعضويتها	1-1
26	قائمة المعايير المحاسبية الدولية IAS	2-1
33	قائمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS	3-1
41	مصادر معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4-1
45	المواضيع المحذوفة ضمن متطلبات المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	5-1
86	معايير تعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفق القانون 18-01	1-2
88	معايير تعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفق القانون 17-02	2-2
92	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من (2001-2019)	3-2
95	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات للسنوات (2004-2019)	4-2
99	المؤسسات التي يمكن لها مسك محاسبة مالية مبسطة	5-2
103	الوضعية عند بداية السنة	6-2
103	الوضعية عند نهاية السنة المالية	7-2
104	حسابات النتائج	8-2
105	تغير الخزينة خلال السنة المالية	9-2
169	التحليل المقارن بين المتطلبات الدولية والمحلية حسب حجم الشركة	1-3
171	التحليل المقارن بين النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق الإفصاح المحاسبي	2-3
175	التحليل المقارن بين النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق آليات الإفصاح المحاسبي	3-3
183	هيكل أداة الدراسة (الإستبيان)	1-4
184	توزيع درجات مقياس المستخدم في الاستبيان	2-4
185	جدول يوضح حجم العينة المتحصل عليها للدراسة ككل	3-4
186	عينة الدراسة الميدانية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4-4
187	عينة الدراسة الميدانية من المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات ومساعدتهم	5-4
188	الجامعات الموزع فيها الاستبيان	6-4
190	يبين نتائج كشف نوع توزيع بيانات المستجوبين	7-4
194	المستوى العلمي للأفراد المستجوبين	8-4

195	المستوى الوظيفي للأفراد المستجوبين	9-4
196	مستوى الخبرة المهنية للأفراد المستجوبين	10-4
198	يمثل صدق أداة الدراسة	11-4
199	معامل ثبات الإتساق الداخلي ألفا كرومباخ الاستبيان ككل	12-4
199	يمثل معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية	13-4
201	يوضح مدى الإتساق الداخلي لعبارات المحور الاول	14-4
202	يوضح مدى الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني	15-4
203	يوضح مدى الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث	16-4
204	صدق الإتساق البنائي لمحاور أداة الدراسة الميدانية	17-4
205	معامل الثبات ألفا كرومباخ لمحاور الإستبيان	18-4
206	نتائج إجابات أفراد العينة حول المحور الأول البعد الأول	19-4
207	نتائج إجابات أفراد العينة حول المحور الأول البعد الثاني	20-4
208	نتائج إجابات أفراد العينة حول المحور الأول البعد الثالث	21-4
209	نتائج إجابات أفراد العينة حول المحور الثاني	22-4
210	نتائج إجابات أفراد العينة حول المحور الثالث	23-4
213	يمثل الترتيب التنازلي لفقرات المحور الأول حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية وإتجاهاتها (مستوياتها)	24-4
220	يمثل الترتيب التنازلي لفقرات المحور الثاني حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية وإتجاهاتها (مستوياتها)	25-4
223	يمثل الترتيب التنازلي لفقرات المحور الثالث حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية وإتجاهاتها (مستوياتها)	26-4
229	نتائج التحليل الإحصائي المتعلقة بالمحور الأول حسب وجهة نظر الأفراد المستجوبين	27-4
229	نتائج التحليل الإحصائي المتعلقة بالمحور الثاني حسب وجهة نظر الأفراد المستجوبين	28-4
230	نتائج التحليل الإحصائي المتعلقة بالمحور الثالث حسب وجهة نظر الأفراد المستجوبين	29-4
232	يوضح نتائج إختبار (t) لدلالة الفروق في آليات تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المعيار IFRS FOR SMES تبعا متغير المؤهل المهني (الفرضية الأولى)	30-4
233	يمثل قيم المتوسط الفرضي والمتوسط الحسابي للعينة وقيمة "T" ودلالاتها الإحصائية (الفرضية الثانية)	31-4

234	يمثل قيم المتوسط الفرضي والمتوسط الحسابي للعينه وقيمة "T" ودلالاتها الإحصائية (الفرضية الثالثة)	32-4
235	يمثل قيم المتوسط الفرضي والمتوسط الحسابي للعينه وقيمة "T" ودلالاتها الإحصائية (الفرضية الرابعة)	33-4
236	يمثل قيم المتوسط الفرضي والمتوسط الحسابي للعينه وقيمة "T" ودلالاتها الإحصائية (الفرضية الخامسة)	34-4
237	يمثل قيم المتوسط الفرضي والمتوسط الحسابي للعينه وقيمة "T" ودلالاتها الإحصائية (الفرضية السادسة)	35-4
239	نتائج إختبار مدى تحقيق آلية القوائم المالية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الفرضية السابعة)	36-4
240	نتائج إختبار مدى تحقيق آليات الإفصاح (مصطلحات العرض والايضاحات والملاحظات الهامشية والملاحق الاضافية) المنصوص عليهم في النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الفرضية الثامنة)	37-4
241	نتائج إختبار مدى تحقيق آليات الإفصاح المحاسبي (توقيت المعلومة والخانات المقارنة وتقرير محافظ الحسابات ومجلس الادارة) المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الفرضية التاسعة)	38-4
242	نتائج إختبار مدى تحقيق آليات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الفرضية العاشرة)	39-4
244	نتائج إختبار أثر معوقات الإفصاح المحاسبي لبيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزئية قد يحد من تطبيق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES (الفرضية الحادية عشر)	40-4
248	يبين مدى إلتزام مؤسسات الدراسة بالقضايا المحاسبي العامة التي تبناها النظام المحاسبي المالي (الفرضية الثانية عشر)	41-4
249	يبين مدى إلتزام مؤسسات الدراسة بالإفصاح المحاسبي وفق الآليات التي تبناها النظام المحاسبي المالي (الفرضية الثالثة عشر)	42-4
252	يبين مدى إلتزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الفرضية الرابعة عشر)	43-4

الصفحة	العنوان	الرقم الشكل
14	هيكل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB	1-1
22	مراحل إعداد المعيار المحاسبي الدولي IAS	2-1
113	أنواع الإفصاح المحاسبي	1-3
124	خصائص المعلومات المحاسبية	2-3
195	التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	1-4
196	التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل المهني	2-4
197	التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية	3-4

الصفحة	العنوان	الملحق
277	إستمارة الإستبيان باللغة العربية	1
284	إستمارة الإستبيان باللغة الفرنسية	2
293	نماذج الكشوف المالية حسب النظام المحاسبي المالي	3
301	صدق المحكمين الظاهري	4
301	نتائج كشف إعتدالية البيانات	5
302	نتائج الثبات والمصدقية لعينة إستطلاعية	6
304	نتائج الصدق الداخلي والبنائي لعينة الدراسة	7
312	أهم النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي لمحاو أداة الدراسة	8
314	أهم النتائج المتعلقة بالتحليل الإحصائي لمحاو أداة الدراسة	9
316	أهم النتائج المتعلقة بالفروقات الإحصائية لعينة الدراسة	10
325	أهم النتائج المتعلقة بمستوى إدراك الأفراد المستجوبين لمحاو الدراسة	11
330	أهم النتائج المتعلقة بتحديد العلاقة الإحصائية	12
333	الخصائص الديمغرافية للمؤسسات محل الدراسة	13
334	مدى تحقيق مؤسسات الدراسة لمتطلبات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها النظام المحاسبي المالي	14
338	مدى تحقيق مؤسسات الدراسة لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES	15
340	أهم النتائج المتعلقة بالدراسة التحليلية	16
351	القوائم المالية لمؤسسات الدراسة	17

الاختصار	معنى المصطلح باللغة الأجنبية	معنى المصطلح باللغة العربية
AAA	American Accounting Association	الجمعية الأمريكية للمحاسبة
AICPA	American Society of Certified Public Accountants	المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين
ASB	Accounting Standards Board of England	مجلس معايير المحاسبة في إنجلترا
CSTC	Conseil Supérieur des Technologies Comptables	المجلس العالي لتقنيات المحاسبة
EEC	European Economic Association	الجمعية الاقتصادية الأوروبية
FASB	American Accounting Standards Board	مجلس المعايير المحاسبية الأمريكية
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما
IAS	International Accounting Standards	المعايير المحاسبية الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس المعايير المحاسبية الدولية
IASC	The International Accounting Standards Commutée	لجنة المعايير المحاسبية الدولية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة المعايير المحاسبية الدولية
ICAC	International Committee for Accounting Cooperation	اللجنة الدولية للتعاون المحاسبي
IFRS	International Standards for Financial Reporting	المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية
IFRS FOR SMES	International Financial Reporting Standard for Small and Medium Entites	معيار الابلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
IOSCO	International Organization of Securities Commissions	المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية
IPSAS	International Accounting Standards in the Public Sector	معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
PCG	General National Plan	المخطط الوطني العام
PCN	National Accounting Scheme	المخطط الوطني المحاسبي
PIB	Produit Intérieur Brut	الناتج الداخلي الخام
SPSS	Statistical Package for the Social Sciences	برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية
UNO	United Nations Organization	منظمة الأمم المتحدة

الملخص باللغة العربية

تحاول هذه الدراسة البحث عن أهم آليات الإفصاح المحاسبي في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التوجه لتبني المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES، حيث ركزت الدراسة على جملة من آليات الإفصاح المحاسبي المطلوبة وفق المعايير المحاسبية والمتبناة من قبل النظام المحاسبي المالي، ومدى تحقيق هذه الآليات لمتطلبات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفقا لهذا إعتدنا على أداة الإستبيان في الحصول على معلومات أولية حول آراء أفراد العينة في آليات الإفصاح ومتطلباته وكذا متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار المدروس، فوزعنا 111 إستبانة على (المحاسبين المعتمدين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتهم، محافظي الحسابات بالإضافة إلى الأكاديمين والخبراء في المجال المحاسبي، كما تم الإعتماد على دراسة تحليلية لقياس مدى إتزام مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ووفق آلياته، وما درجة التوافق بين هذه الآليات ومتطلباتها والمعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر الدراستان سواء بالإستبيان أو التحليلية مكملتان لبعضهما ومدعمتان لنتائج المتحصل عليها.

وفي هذا الإطار خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط بين آليات الإفصاح المحاسبي المتبناة من قبل النظام المحاسبي المالي ومتطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES، رغم أن المعيار سابق الذكر قلص هذه المتطلبات ومن هنا يمكن القول أن المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخدم بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خاصة في مجال الإفصاح الذي بات يرهقها بتبني النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية بشكلها الكامل IFRS/IAS هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن غالبية النسيج المؤسساتي في الجزائر يمثل مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

الكلمات المفتاحية : مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إفصاح محاسبي، معيار مالي دولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES، نظام المحاسبي المالي.

Summary

This study attempts to search for the most important accounting disclosure mechanisms in the environment of small and medium enterprises in light of the adoption of the international standard for small and medium enterprises, Where the study focused on a number of accounting disclosure mechanisms required in accordance with accounting standards and adopted by the financial accounting system, and the extent to which these mechanisms fulfill the accounting disclosure requirements stipulated in the international standard for small and medium enterprises. Accordingly, we relied on the questionnaire tool to obtain preliminary information about the opinions of the sample members in the disclosure mechanisms and the requirements of each mechanism, as well as the requirements of accounting disclosure in accordance with the studied standard, An analytical study was also relied upon to measure the extent to which a group of

small and medium enterprises adhered to the requirements of accounting disclosure in accordance with the financial accounting system and its mechanisms, and the degree of compatibility between these mechanisms and their requirements and the international standard for small and medium enterprises.

In this context, the study concluded that there is a correlation between the accounting disclosure mechanisms adopted by the financial accounting system and the requirements of the international financial standard for small and medium enterprises. Although the aforementioned standard reduced these requirements, and from here it can be said that the international standard for small and medium enterprises serves the environment of Algerian small and medium enterprises, especially in the field of disclosure, which has become overburdened by the adoption of the financial accounting system derived from accounting standards in its entirety on the one hand, but on the other hand the majority of The institutional fabric in Algeria represents small and medium enterprises.

Keywords: small and medium enterprises, accounting disclosure, international financial standard for small and medium enterprises, financial accounting system.

Résumé

Cette étude tente de rechercher les mécanismes de divulgation comptable les plus importants dans l'environnement des petites et moyennes entreprises à la lumière de l'adoption de la norme internationale pour les petites et moyennes entreprises, Lorsque l'étude s'est concentrée sur un certain nombre de mécanismes de divulgation comptable requis conformément aux normes comptables adoptées par le système de comptabilité financière, et la mesure dans laquelle ces mécanismes remplissent les exigences de divulgation comptable stipulées dans la norme internationale pour les petites et moyennes entreprises.

En conséquence, nous nous sommes appuyés sur l'outil questionnaire pour obtenir des informations préliminaires sur les opinions des membres de l'échantillon sur les mécanismes d'information et les exigences de chaque mécanisme, ainsi que les exigences d'information comptable conformément à la norme étudiée, Une étude analytique a également été utilisée pour mesurer dans quelle mesure un groupe de petites et moyennes entreprises respectait les exigences de divulgation comptable conformément au système de comptabilité financière et à ses mécanismes, et le degré de compatibilité entre ces mécanismes et leurs exigences et la norme internationale pour les petites et moyennes entreprises.

Dans ce contexte, l'étude a conclu qu'il existe une corrélation entre les mécanismes de divulgation comptable adoptés par le système de comptabilité financière et les exigences de la norme financière internationale pour les petites et moyennes entreprises, Bien que la norme susmentionnée ait réduit ces exigences, et à partir de là, on peut dire que la norme internationale pour les petites et moyennes entreprises sert l'environnement des petites et moyennes entreprises algériennes, en particulier dans le domaine de la divulgation, qui s'est alourdie par l'adoption de la comptabilité financière système dérivé des normes comptables dans son intégralité IAS/IFRS d'une part, mais d'autre part, la majorité du tissu institutionnel en Algérie représente des petites et moyennes entreprises.

Mots-clés : petites et moyennes entreprises, divulgation comptable, norme financière internationale pour les petites et moyennes entreprises, système de comptabilité financière.

مقدمة عامة

توطئة

لقد إرتبط إعداد معايير الإبلاغ المالي الدولية بشكلها الكامل بإحتياجات مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات الكبيرة أو المقيدة في البورصة والمسؤولة أمام عدد كبير من الجمهور، غير أن تركيبة النسيج الإقتصادي لغالبية الدول يبرز بوضوح هيمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وأمام خصوصية هذه الأخيرة وإفتقارها للموارد المالية والبشرية فإن إلتزامها بتطبيق متطلبات المحاسبية المفروضة على المؤسسات الكبيرة خاصة في مجال الإفصاح المحاسبي الذي يشكل عبئا عليها يضاف إلى التحديات التي تعيق نموها وتطورها في ظل التغيرات السريعة التي تعرفها، وفي هذا الصياغ قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية بإصدار معايير الإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سعيا منه إلى توفير متطلبات محاسبية مبسطة وتبسيط متطلبات الإفصاح المحاسبي كون مستخدمي المعلومة المحاسبية لهذا النوع من المؤسسات أقل إتساعا من المؤسسات الكبرى.

إن حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إلى متطلبات محاسبية دولية مبسطة تجعل من تطبيق المعيار الدولي ملائما للبيئة الجزائرية نظرا للدور الذي يلعبه في توصيل معلومات موثوقة وذات جودة عالية بآليات مبسطة تلي إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من مقرضين ومستثمرين سواء على الصعيد المحلي أو الأجنبي.

غير ذلك فإن تطبيق هذا المعيار في البيئة كالبينة الجزائرية تعيقه مجموعة من المعوقات والمرتبطة بشكل أساسي بالبيئة الداخلية للمؤسسة من حيث طبيعة إدارتها من جهة، أو فيما يتعلق بالبيئة الخارجية من حيث عدم تكييف التشريعات والقوانين الجزائرية بما يتلاءم والتغيرات الدولية من جهة أخرى.

ثانيا: إشكالية الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة بصورة أساسية في الدور والأهمية الكبيرة التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم والجزائر بصفة خاصة ما فرض ضرورة الإهتمام بها من جميع النواحي خاصة الناحية المحاسبية، وهو ما أثمر عنه صدور معيار الإبلاغ المالي الخاص بها، وعلى ضوء ذلك الجزائر وفي سعيها المستمر لإصلاح نظامها المحاسبي إتجهت نحو تبني المتطلبات المحاسبية الدولية من خلال إعداد النظام المحاسبي المالي، لكن الجهود المبذولة للنهوض بالمحاسبة وحماية أصحاب المصالح من خلال تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي تبقى دون الحد الأدنى، وإنطلاقا من هذا نطرح التساؤل الآتي:

إلى أي مدى يمكن أن تحقق آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية متطلبات الإفصاح في ظل التوجه لتبني المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES ؟

للإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما معايير تصنيفها؟

- ماذا نعني بالإفصاح المحاسبي وما مقوماته الأساسية؟
- ما الأساليب المعتمد عليها في الإفصاح عن المعلومة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- هل هناك توافق بين الأساليب المعتمد عليها في الإفصاح المحاسبي للمعلومة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ومتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في المعيار المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

ثالثا: الفرضيات

تتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

1. الفرضية العامة

نظرا إلى أن مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB يفتقر إلى القدرة على مطالبة أي مؤسسات بإستخدام معاييرها، وبالتالي فإن الإعتماد على المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو أمر يقره أي بلد. وعلى الرغم من ذلك فالجزائر تبنت المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي IASB/IAS بشكلها الكامل عن طريق إستحداثها للنظام المحاسبي المالي SCF وتطبيقه سنة 2010 دون إجراء أي تجربة أو دراسة على نسيجها المؤسساتي، وهذا ما أوقع مؤسساتها في مشاكل وصعوبات نتيجة القيود الكثيرة المفروضة عليها خاصة في مجال الإفصاح المحاسبي وآلياته المستخدمة، لذا وجب عليها مراجعة نظامها المحاسبي وتبني المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES، والبحث عن آليات للإفصاح المحاسبي تتوافق وطبيعة هذه المؤسسات، وفي إطار هذا تصاغ الفرضية العامة بالشكل الآتي:

- تحقق آليات الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية متطلباته وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بإستحداث الجزائر لنظامها المحاسبي سنة 2010.

2. الفرضيات الفرعية

- فرضيات الدراسة النظرية
- يختلف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإختلاف قوانين الدول والإقتصاديين.
- يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه العرض العادل والكافي وبلغة مفهومة للمعلومة المالية ضمن القوائم المالية للمؤسسات ويرتكز الإفصاح على مقومين أساسيين هما تحديد مستخدمي المعلومات المالية بالإضافة إلى إختيار الوقت المناسب لعرضها.
- حددت المعايير الإبلاغ المالي أساليب للإفصاح المحاسبي ب (القوائم المالية، الملاحظات، الملاحق، التوضيح بين الأقواس)، بالإضافة إلى تقرير محافظ الحسابات ومجلس الإدارة.

- فرضيات الدراسة الميدانية
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آليات تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المعيار IFRS FOR SMES تعزى إلى متغير المؤهل المهني".
- لا يدرك الأفراد المبحوثين مفهوم الإفصاح المحاسبي.
- لا يدرك الأفراد المبحوثين آليات الإفصاح المحاسبي في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- لا توجد معوقات وصعوبات للإفصاح من الممكن أن تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عند تطبيقها للنظام المحاسبي المالي.
- لا يدرك الأفراد المبحوثين نصوص المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES.
- لا يدرك الأفراد المبحوثين متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ بين آلية الإفصاح المحاسبي (القوائم المالية) ومتطلبات الإفصاح المحاسبي المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ بين آلية الإفصاح المحاسبي (مصطلحات العرض والإيضاحات والملاحظات الهامشية والملاحق الإضافية) ومتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ بين آلية الإفصاح المحاسبي (توقيت المعلومة والخانات المقارنة وتقرير محافظ الحسابات ومجلس الإدارة) ومتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ بين آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES.
- لا يوجد أثر لمعوقات الإفصاح المحاسبي في البيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية قد يحد من تطبيق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES.
- فرضيات الدراسة التحليلية
- كل مؤسسات الدراسة مطبقة للنظام المحاسبي المالي وبتالي إتزمت بمتطلبات الإفصاح العام وفقه.
- لم تلتزم مؤسسات الدراسة بكامل متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق آلياته في النظام المحاسبي المالي.
- لم تلتزم مؤسسات الدراسة بكامل متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في التغير الحاصل في الأنظمة المحاسبية في الجزائر وهذا بتبنيها لفكرة المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي خاصة تلك التي تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى ملاءمة تطبيقها في بيئة المؤسسات الجزائرية، وأيضاً البحث عن سبل وآليات مبسطة لتحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون خلق معيقات تحد من نشاطها وأنها تمثل ما يقارب 90% من النسيج المؤسساتي الجزائري وتساهم في خلق فرص عمل والرقى بالإقتصاد الوطني.

خامساً: أهداف البحث

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن ذكر أهمها في النقاط الآتية:

- إبراز الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إستعراض الجهود الدولية من خلال التوحيد والتوافق المحاسبيين
- إلقاء الضوء على المعايير المحاسبية الدولية وأهمية تبنيها في الجزائر من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- التركيز على أهم متطلبات الإفصاح المحاسبي من خلال المعايير المحاسبية الدولية.
- توضيح أهمية العلاقة بين النظام المحاسبي المالي ومعيار الإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توضيح أهمية إرتباط آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من خلال النظام المحاسبي المالي وآلياته في المعيار المحاسبي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سادساً: أسباب إختيار الموضوع

تتجلى مبررات إختيار الموضوع إلى الأسباب الذاتية والتي تتمثل في طبيعة التخصص العلمي الذي ندرسه بالإضافة إلى توفر الرغبة في الإطلاع على ما تعرفه المحاسبة من تطورات متسارعة خصوصا فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي الذي يعد غياباه من بين أهم العناصر التي تسببت في الأزمات المالية العالمية.

أما الأسباب الموضوعية فتتمثل في إيجاد أهم الآليات التي من شأنها تحقق أهم متطلبات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والتي تطرق إليها النظام المحاسبي المالي وكذا إيجاد الإرتباط بين هذه الآليات والمتطلبات التي نص عليها المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تساهم إلى حد كبير في إرساء قواعد الشفافية والمصدقية للمعلومة المحاسبية.

سابعاً: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

1. الحدود الموضوعية

تم التركيز على أهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم خصائصها ومفهوم الإفصاح المحاسبي وآلياته كما سيتم التطرق إلى جملة من الإحصائيات التي تخص هذه المؤسسات في الجزائر، وأخيراً إختبار العلاقة بين آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ومتطلباته في المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. الحدود الزمانية

يمكن حصر الحدود الزمانية للموضوع في جانبين

الجانب النظري: والذي نلتمسه من خلال التطور التاريخي لظهور تعريف التوافق والتوحيد المحاسبيين مروراً إلى ظهور المحاسبة الدولية، إلى صدور كل من المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدوليين بما فيها المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبني الجزائر لهذه المعايير من خلال إعداد النظام المحاسبي المالي وفق المرسوم 07-11، وأخيراً صدور التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور الإحصائيات الخاصة بها من سنة 2001 إلى 2020.

الجانب التطبيقي: تم القيام بدراسة ميدانية لتحليل آراء المختصين في المجال المحاسبي حول الموضوع وذلك من خلال تقديم لهم الإستبيان للإجابة عليه وكذا القيام بدراسة تحليلية لقوائم المالية المقفلة لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لسنة 2020.

3. الحدود المكانية

تم إسقاط الدراسة النظرية على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتوزيع الإستبانة على مجموعة من مسيري أو محاسبين معتمدين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحليل الاجابات.

ثامناً: المنهج المتبع

إستلزم هذه الدراسة إتباع المنهج الوصفي وذلك بالتطرق إلى مفهوم الإفصاح المحاسبي ومقوماته الأساسية بالإضافة إلى أهم أساليب الإفصاح عن المعلومة المحاسبية، وتوضيح العلاقة بين آليات الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي SCF والحد الأدنى من متطلباته في المعيار المحاسبي الدولي IFRS FOR SMEs ، كما إعتدنا على المنهج التحليلي في الجانب الميداني من خلال إستعمال طرق جمع البيانات بإستخدام الإستمارة الإحصائية وإعتماد مبدأ إستخدام العينات، حيث تحاول هذه الدراسة تحليل مجموعة من المعطيات المتحصل عليها من آراء

مجموعة من إطارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمختصين في المجال المحاسبي، والتي من خلالها يمكن إيضاح علاقة المساهمة وإبراز أهم متطلبات الإفصاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي نص عليها المعيار IFRS FOR SMEs وأخيرا البحث عن آليات إيصال المعلومة المحاسبية لمستخدميها دون نقص متطلبات الإفصاح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تاسعا: صعوبات الدراسة

عند القيام بهذه الدراسة واجهتنا جملة من الصعوبات نذكر منها:

- نقص المراجع التي تتناول المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإفصاح المحاسبي.
- عدم تلقي التسهيلات من طرف عينة الدراسة فيما يخص توزيع الإستبيان.
- صعوبة إسترداد إستبيانات الدراسة الموزعة خاصة في ظل جائحة كورونا.

عاشرا: الدراسات السابقة

من خلال الإطلاع على بعض الدراسات السابقة فإنه لم يتم إيجاد دراسات تناولت الربط بين الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هناك بعض الدراسات القليلة التي تناولت أحد متغيرات البحث سواء فيما يتعلق بجانب الإفصاح المحاسبي أو دراسة تخص المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الدراسات باللغة العربية

1. قمان عمر، إسهام الإفصاح المحاسبي في حوكمة المؤسسات الإقتصادية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية والمالية، تخصص محاسبة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2016-2017.

تركز هذه الدراسة على إبراز أهمية التوجه نحو تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية خاصة منها ما يتعلق بالجانب المحاسبي والمتمثل أساسا في تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث قام الباحث بدراسة ميدانية وفق أهم متطلبات الإفصاح المحاسبي ووفق النظام المحاسبي المالي والمتعلقة بالمبادئ المختلفة لمفهوم حوكمة المؤسسات. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية وقوية بين متطلبات الإفصاح للنظام المحاسبي المالي والمبادئ المختلفة لحوكمة المؤسسات من خلال معاملات الإرتباط القوية الذي أثبتتها الدراسة.

2. سعيد عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF ، أطروحة
دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص المحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

تعالج هذه الأطروحة واقع المحاسبة بعد تبني النظام المحاسبي المالي SCF وبداية تطبيقه سنة 2010، ومحاولة تقييم إفصاح القوائم المالية وفق المتطلبات القانونية التي نص عليها SCF، وإستعان المؤلف بأداة الإستبيان الموزعة على ممثلي الإدارات المالية ورؤساء أقسام المحاسبة لعينة مكونة من 38 مؤسسة (مؤسسات وطنية، مؤسسات مسعرة في البورصة، الشركات متعددة الجنسية)، وخلصت الدراسة إلى أن هذه المؤسسات غير مطبقة لقواعد التقييم المحاسبي والإفصاح عنها خصوصا فيما يتعلق ببعض بنود لتقييم التثبيات المادية وفق طريقة التكلفة، القيمة القابلة للتحصيل، كما بينت الدراسة على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في الوقت الحالي ليس بالسهولة التي قد يفرضها أو يضمنها البعض.

3. سعيداني محمد السعيد، مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة
إستبائية، رسالة ماجستير في العلوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2013-
2014.

عالجت هذه الدراسة مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتبار القواعد والأحكام التي جاء بها هذا النظام جديدة على بيئة هذه المؤسسات، إذ أخذت تغيرا جذريا في الممارسات المحاسبية التي كانت سائدة كما عالجت الدراسة الميدانية تحيين النظام المحاسبي المالي مع المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة بهدف الاستفادة من التجربة الدولية من أجل الإرتقاء بمستوى أداءها في الجانب المحاسبي وخلصت الدراسة إلى أن إعتقاد الجزائر على النظام المحاسبي المالي SCF في جميع المؤسسات مهما كان حجمها هو أمر غير عملي إذ عانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل وصعوبات جراء تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، الذي لم يأخذ بخصوصيتها، فضلا عن العديد من قواعد التقييم التي لم تطبق أساسا حتى في المؤسسات الكبيرة.

4. أمال مهاوة، إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي لتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMEs ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010-2011.

عالجت هذه الدراسة إمكانية تطبيق النظام المحاسبي المالي وفقا لما جاء به المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMEs، بهدف الاستفادة من هذه التجربة الدولية في إعداد نظم محاسبية تراعي الإحتياجات الخاصة بمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البحث في مسيرة الإصلاح

المحاسبي في الجزائر التي تزامن مع توجيه وتركيز جهود الدولة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

5. سفير محمد، الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي يحي فارس بالمدينة، 2008-2009 .

عالجت هذه الدراسة موضوع الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مع دراسة الخيار الجزائري بالتكيف مع متطلبات الإفصاح الدولي من خلال الإصلاحات المحاسبية وتبني النظام المحاسبي المالي، إذ إستخدم المؤلف المنهج الإستنباطي بإتباع أسلوب الوصفي التحليلي بهدف وصف وتحليل مختلف جوانب الموضوع والإجابة عن إشكالية البحث، وتوصل الباحث إلى أن إعتداد المعايير المحاسبية الدولية من شأنه يعزز موضوع الإفصاح المحاسبي، بما يخدم مصالح الأطراف ذات العلاقة بالمعلومات المحاسبية، وبما أن النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مستمد من المعايير المحاسبية مراعيًا للبيئة المحاسبية الجزائرية فإن هذا التوجه يعد طفرة في المجال المحاسبي والإفصاح معاً.

الدراسات باللغة الأجنبية

1. Alessandro GHIO, tree essays on corporate disclosure by small and medium entities, Thèse de doctorat en Sciences de gestion, de l'ÉCOLE DOCTORALE, ECONOMIE, MANAGEMENT, MATHÉMATIQUES RET PHYIQUE, UNIVERSITE PARIS- SEINE, 6 July 2018.

تركز هذه الدراسة على الإتصالات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدرجة، وتتكون من ثلاثة فصول كل فصل يحلل ويناقش عدم تناسق المعلومات، كما تجيب هذه الدراسة على نوع المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحجم المناسب للمستثمرين، ومدى تأثير التوقعات الخارجيه في الإفصاح عن المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخلصت الدراسة على نتائج جد مهمة في مجال الإفصاح المحاسبي الأكثر مرونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدرجة وذلك من حيث قنوات الإتصال ومحتوى المعلومة، كما توضح الدراسة للمنظمين الآليات التي تتبعها المؤسسات في سياقات التعقيد وعدم اليقين بالنسبة للمعلومة المحاسبية.

2. Shazia Essa, IFRS FOR SMES, Masters in Accounting, Master's Thesis in Accounting, School: Accounting, Economics and Finance, College of Law and Management Studies, 28 February 2018

عالجت هذه الدراسة المعيار الدولي لتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بينت هدف مجلس المعايير المحاسبية IASB من إصدار هذا المعيار، وهو وضع إطار محاسبي أكثر فاعلية من حيث التكلفة وأقل تعقيدا من معايير التقارير المالية بشكلها الكامل IFRS/IAS، وجاء هذا الإصدار نتيجة الدور المهم الذي تلعبه هذه المؤسسات في الإقتصاد العالمي وبالتالي التركيز على جانبها المحاسبي يعتبر مهم لتطويرها وإستدامتها، وأستعان الباحث

هنا بأداة الإستبيان لجمع المعلومات، حيث وزع 15 إستبانة على الأكاديميين و15 إستبانة على المحاسبين ومدققي الحسابات، وخلصت الدراسة على أن المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يفي بمتطلبات المستخدمين الداخليين والخارجيين رغم بعض التحديات التي قد تعيق تطبيقه مثل صعوبة فهم مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذا المعيار وبالتالي صعب عليهم تطبيقه.

3. Elie Salameh, L'impact des normes IFRS sur le contenu informationnel des états financiers des PME cotées, Thèse de doctorat en Sciences de gestion, à Bordeaux 4, 2010.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كان الإمتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدرجة في فرنسا، يؤدي إلى بيانات محاسبية أكثر ذات صلة وقابلة للمقارنة من تلك التي تم إنتاجها من خلال الإعتماد على المعايير المحلية، إستخدم الباحث منهجية دراسات الإرتباط للمعلومات المحاسبية للفترة من 2002-2007، حيث قام بمقارنة هذه البيانات المعدة وفقا للمعايير المحلية مع إعدادها وفقا لمعايير التقارير المالية IFRS، وتوصل من جهة إلى أن هناك تحسن في التقارير المالية عند إعتماد معايير التقارير المالية IFRS، ومن جهة أخرى تتأثر قابلية المقارنة المحلية سلبا إذا تم تطبيق كل المعايير الدولية المالية والمعايير المحاسبية المحلية معا في نفس لوقت في فرنسا.

إن ما يميز الدراسة هذه هو البحث عن آليات الإفصاح المحاسبي المناسبة لبيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التوجه لتبني المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES، إذ تعتبر أفاق للدراسات السابقة، وتوصي على ضرورة تبني هذا المعيار، وهذا لما يقدمه من مزايا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بإعتبار النسيج المؤسساتي فيها يغلب عليه هذا النوع، وكذا تبنيه لمتطلبات أبسط للإفصاح وآليات أقل من تلك التي جاء بها النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية IFRS / IAS.

إحدى عشر: هيكل الدراسة

قسمت هذه الدراسة في جانبها النظري والميداني إلى أربعة فصول كانت كالاتي:

الفصل الأول: مدخل إلى الإطار العلمي والعملي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

يعتبر هذا الفصل كمدخل إلى الدارسة بإعتباره يدرس البنية المحاسبية قبل إصدار معيار التقارير المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي ينصب عليه موضوع بحثنا، حيث سنتناول من خلاله مدخل عام إلى المحاسبة الدولية، نشأتها، ومفهومها، وأسباب ظهورها، بالإضافة إلى أهم المنظمات التي ساهمت في إرساء مفهومي التوافق والتوحيد المحاسبين وهذا بإصدار جملة من المعايير المحاسبية ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS.

كما يتناول هذا الفصل خلفية إصدار المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم المؤسسات المطبقة له وأخيرا إستخلاص الهدف والأهمية من هذا الإصدار.

الفصل الثاني: الآليات المتبعة للإصلاح المحاسبي في منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

يهتم هذا الفصل أساسا بواقع مهنة المحاسبة في الجزائر وهذا بتبنيها للمعايير المحاسبية الدولية، إذ يتناول الفصل التطور التاريخي لهذه المهنة والمنظمات المشرفة عليها، وأخيرا كللت هذه الجهود بإصدار النظام المحاسبي المالي SCF سنة 2010 الذي يعد خطوة مهمة لبادرة الإصلاح في الجزائر.

كما سيتناول هذا الفصل مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها مروراً بأهم التعاريف التي تطرق إليها المشرع الجزائري من خلال المراسيم التنفيذية وأهمها مرسوم التنفيذي رقم 17-02 والمتضمن (القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)، وأخيرا سيتم تناول موضوع الإصلاح المحاسبي في منظومة المؤسسات الصغيرة من خلال إستراتيجياتها بمحاسبة مبسطة نظرا للخصوصية التي تتمتع بها.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ومدى توافقه مع متطلبات

المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

يعد هذا الفصل الإنطلاقة الحقيقية لموضوع الدراسة، إذ سيتم التطرق فيه إلى موضوع الإفصاح المحاسبي وكيفية تبني هذا المفهوم من خلال المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي، وعن أهم الآليات المستخدمة في إيصال المعلومات إلى مستخدميها، كما سيدرس هذا الفصل متطلبات الإفصاح المحاسبي وآلياته في الجزائر بحكم أن الحدود المكانية للدراسة تنصب في دولة الجزائر، وأخيرا معرفة ما إذا تبنت الجزائر المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الرابع: دراسة ميدانية

يمثل هذا الفصل الجانب التطبيقي من الدراسة حيث تم تقسيمه إلى جزئين جزء خاص بالدراسة الميدانية للبحث ما إذا حققت آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية متطلباته في المعيار المالي الدولي IFRS for SMEs وهذا وفق لأراء عينة الدراسة المكونة من (المحاسبين المعتمدين ومساعدتهم، محافظي الحسابات، خبراء المحاسبة، الأكاديميين المختصين في المجال المحاسبي)، وتم إختيار هذه العينة بناء على إعتبرات عديدة منها أن إجابات الأفراد المستجوبين ذات صلة بالإدارة المالية والمحاسبية أي آراءهم تتسم بالموضوعية.

أما الجزء الثاني فيتمثل في دراسة تحليلية للقوائم المالية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بإعتبارها أن القوائم المالية أهم آلية للإفصاح المحاسبي فتم قياس نسبة إلتزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح حسب الآليات المقدمة من ثم قياس درجة ألتزامها بمتطلبات الإفصاح حسب المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs، وأخيرا إستخلاص أهم الآليات التي تحقق متطلبات الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تبني المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs.

مدخل إلى الإطار العلمي والعملية
لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

تمهيد

نتيجة للتطور الهائل أعقاب الثورة الصناعية وما نتج عنها من فصل الملكية عن الإدارة كان من الضروري للمحاسبة أن تواكب مجرى هذا التطور، خاصة بما فرضته صيغة الشركات متعددة الجنسيات، حيث ظهرت ما يسمى المحاسبة الدولية لتواجه هذا التحدي، وتقوم بتقريب وجهات النظر فيما يتعلق بقياس العمليات المالية والأحداث والظروف المتشابهة التي تؤثر على الشركات وطريقة عرضها للقوائم المالية وغيرها من المشاكل.

هذه التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال الاقتصادية أثرت على بيئة المنظمات المهنية حيث توجهت إلى إصدار العديد من المعايير المحاسبية ومنها معايير الإبلاغ المالي لتلبي حاجات مستخدمي التقارير المالية وتعالج المشاكل التي تواجه الوحدات الاقتصادية.

وللتعمق أكثر كان من الضروري أن يتضمن هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: يتطرق إلى نشأة ومفهوم المحاسبة الدولية، والذي من خلاله نتعرف على التطور التاريخي لظهور المحاسبة الدولية وكذا أسباب ظهورها بالإضافة إلى تعريفها وأهم المنظمات المهنية التي ساهمت في التوحيد والتوافق الدوليين ومنهم أهم منظمين (لجنة ومجلس المعايير المحاسبية الدوليين).

المبحث الثاني: سيتم عرض المعايير المحاسبية الدولية وكيفية الانتقال إلى معايير الإبلاغ المالي وكذا أهم مداخل وتصنيفات هذه المعايير.

المبحث الثالث: يتناول هذا المبحث المعيار المحاسبي المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال عرض أهم التطورات لهذا المعيار والمؤسسات المطبقة له، وكذا محتوى المعيار والتعديلات التي تعرض لها، وأخيرا التعرف على الأهمية والأهداف المرجو تحقيقها من إستثناء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعيار مستقل على المعايير المحاسبية الدولية بشكلها الكامل IFRS/IAS

المبحث الأول: الإطار العلمي والعملية لظهور معايير الإبلاغ المالي IFRS/IAS

منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي بدأت تبلور ملامح جديدة في دراسات نظرية المحاسبية والبحث المحاسبي عموماً، فسابقاً إقتصرت المحاسبة على إيجاد مجموعة المبادئ محاسبية مقبولة عموماً، تكون أساساً لإثبات محاسبي متسق ودليل لمواجهة المشاكل المستجدة، لكن جميع المحاولات باءت بالفشل لذلك تحول البحث المحاسبي من البحث عن مبادئ محاسبية مقبولة قبولاً عموماً إلى البحث عن أهداف التقارير المالية والمعايير المحاسبية.

المطلب الأول: مدخل إلى المحاسبة الدولية

لقد تطور مفهوم المحاسبة نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية وترتب عن هذا ظهور عدة مناهج يتم في ضوءها إعداد المعلومات المحاسبية بهدف تحقيق المواءمة الدائمة بين طبيعة هذه المعلومات ومخرجات النظام المحاسبي وبين أهداف مستخدميها¹.

أولاً: نشأة المحاسبة الدولية

على الرغم من أن تاريخ المحاسبة يعتبر تاريخاً دولياً، فإن الإهتمام بها سواء على المستوى المهني (profession) أو المستوى الأكاديمي (académie) ظهر فقط في العقود الأخيرة من القرن السابق² فقبل سنة 1972 كانت تطورات المحاسبة الدولية والإهتمام بها يتم فقط من خلال عقد إجتماعات ومؤتمرات إقليمية بين المحاسبين لتبادل المعلومات والخبرات بين دول الإقليم، ومن خلال هذا يمكن القول أن هذه المرحلة تميزت بعقد المؤتمرات فقط دون ذكر أي جهود بتقليل فحوى الإختلافات في الممارسات المحاسبية بين الدول، وأهم هذه المؤتمرات مؤتمر سانتلويس سنة 1904 والمؤتمرات اللاحقة له كل أربع سنوات في كل من أمستردام ونيويورك ولندن وبرلين وباريس وأهتمت هذه المؤتمرات بحل العديد من المشاكل المحاسبية المعاصرة أنا ذلك، كما تميزت أيضاً هذه الفترة بظهور عدة هيئات مهنية مثل (مؤتمر المحاسبة الأمريكي 1949، الإتحاد الأوربي للخبراء الإقتصاديين والماليين 1951، جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA)، المجموعة الدراسية الدولية للمحاسبين 1966، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين 1966 (AICPA)، اللجنة الدولية للتعاون المحاسبي (ICAC)).

وبعد سنة 1972 وحتى الآن وكنتييجة لتطورات والإتصالات السابقة بين المحاسبين المهنيين على المستوى الإقليمي دخلت المحاسبة الدولية مرحلة مهمة من مراحل تطورها، حيث أصبحت هناك جهود عملية لتقليل الإختلافات المحاسبية على المستوى الدولي، ففي سنة 1972 ومن خلال المؤتمر الدولي العاشر للمحاسبة والمنعقد في مدينة سيدني

¹ الجمعية السعودية للمحاسبة، المحاسبة المالية، النظرية والتحليل، <http://search.mandumah.com/Record/925060> ، منشورات دار المنظومة، 2020، تاريخ الاطلاع 15 ماي 2020، ص 82.

² محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، الطبعة الأولى، إترارك للنشر والتوزيع، مصر الجديدة، مصر، 2005 ص 21-22

بأستراليا تم إيجاد منظمتين محاسبتين تهتم أساسا بالإختلافات المحاسبية على المستوى الدولي، ولقد نتج عن هذا، تأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) في سنة 1976 ولجنة الإتحاد المحاسبين سنة 1977.

كما شهدت فترة التسعينيات القرن الماضي ظهور ما يعرف بالشركات المتعددة الجنسية وتأسيس لجنة الأمم المتحدة سنة 1976، ووجود قسم المحاسبة في الجمعية المحاسبية الأمريكية.

ثانيا: مفهوم المحاسبة الدولية

تعتبر المحاسبة الدولية نظام علمي تتبناه جميع الدول عن طريق وضع مجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً على المستوى الدولي، كما يتم تحديد الأساليب والطرق المشتقة من تلك المبادئ والمعايير وتطبيقها في جميع الدول وهذا هو الهدف النهائي لنظام المحاسبة الدولية³.

ويرى البعض أن المحاسبة الدولية هي عبارة عن جميع المبادئ والمعايير والطرق والأساليب المحاسبية المختلفة والمستخدمة في كل الدول، مما يتطلب من المحاسب أن يكون على دراية بالمبادئ المحاسبية المتعددة والمختلفة من دولة لأخرى، ويمكن أيضاً تعريف المحاسبة الدولية على أنها نظام علمي يمكن إقراره وتطبيقه في كل الدول ويمكن تأسيس ووضع مبادئ محاسبية مقبولة عالمياً على نطاق واسع⁴.

وكتعريف آخر المحاسبة الدولية هي عبارة عن محاسبة العمليات الدولية ومقارنة المبادئ المحاسبية لدول مختلفة وإيجاد توافق في المعايير المحاسبية المتبناة على نطاق عالمي.

من خلال التعاريف السابقة والتي ركزت على الجانب العلمي للمحاسبة الدولية مهمة بذلك الجانب النظري لها وأن المحاسبة الدولية ماهي إلا إمتدادات للمحاسبة المالية، حيث أن الأهداف العامة للمحاسبة يجب أن تهتم بالنواحي الآتية⁵:

- التحليل المالي للمقارنة على المستوى الدولي، حي يتم المقارنة بين التحليل نتائج أعمال الشركات العاملة في دول مختلفة.

- مشاكل قياس وإعداد التقارير المحاسبية التي تنشأ نتيجة للعمليات التجارية الدولية.

- توفير البيانات المحاسبية التي تحتاجها الأسواق المالية العالمية.

- التوحيد والتنسيق بين المبادئ والتقارير المحاسبية المختلفة على مستوى العالم عن طريق الأنشطة السياسية والمنظمات المهنية والهيئات المختصة بوضع المعايير المحاسبية.

³ يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي للمعايير المحاسبية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 28.

⁴ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 15.

⁵ يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس، مرجع سبق ذكره، ص 28.

ثالثاً: العوامل المساهمة في تطور المحاسبة الدولية

هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت بشكل مباشر في إحداث تغييرات بالبيئة المحاسبية وبالتالي في ظهور المحاسبة الدولية ومن أبرز هذه العوامل ما يلي⁶:

- الأعمال الدولية.
- شركات المحاسبة الدولية.
- أسواق رأس المال العالمية.
- البحث العلمي.
- الشركات الدولية.

1. الأعمال الدولية

عرفت الأعمال الدولية (International Business) بأنها كل نشاط يمتد وراء الحدود الإقليمية لأي بلد، وتتمثل في تدفق السلع والخدمات ورأس المال من شركة أو وحدة إقتصادية في بلد معين إلى شركة أو وحدة إقتصادية في بلد آخر، وكانت طبيعة التجارة الدولية في نهاية النصف الثاني من القرن العشرين تقوم على فكرة أن كل بلد يقوم بإنتاج مجموعة من السلع ويقوم بتصديرها إلى البلدان الأخرى مقابل أن يقوم بإستيراد سلع أخرى تكون غير متوفرة لديه.

تغيرت هذه النظرية حينما أصبحت عوامل الإنتاج متحركة، وهو ما أوجد مجالات عديدة أدت إلى نمو سريع للعديد من البلدان وخلق أسواق دولية جديدة للسلع والخدمات ورأس المال فالخصائص الجديدة للتجارة الدولية أوجدت مجموعة من الأشكال الجديدة للمحاسبة.

2. شركات المحاسبة الدولية

تحولت متطلبات العصر وخاصة ظاهرة العولمة (Globalisation) إلى قوة خارجية مؤثرة في معظم المجالات الإقتصادية، وساهمت في تشكيل وتنوع طبيعة أعمال المحاسبين المهنيين، ولهذا فإن هذه القوة أثرت وبشكل مباشر على الخدمات التي يقدمها هؤلاء إلى زبائنهم مثل خدمات المراجعة، الضرائب، والخدمات مالية ومعلوماتية أخرى، حيث أصبح من الضروري على موظفي الشركات المحاسبية (STAFF) أن يتمتعوا بإدراك ومعرفة واسعة وبفهم عالمي للمواضيع الإقتصادية والمالية مع مراعاة الاختلافات الثقافية واللغوية عند قيامهم بأعمالهم حتى يتمتعوا بالثقة الدولية،

⁶ سعود جايد العامري، المحاسبة الدولية (منهج علمي للمشاكل المحاسبة وحلولها)، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010 ص

ولهذا كان من الطبيعي أن تكون هذه الشركات في مقدمة من يتحرك على المستوى دولي لمحاولة إيجاد الحلول المتاحة لبعض المشاكل المحاسبية التي تواجهها.

3. أسواق رأس المال العاملة

لعب ظهور أسواق رأس المال العالمية دورا مهما ورئيسيا في زيادة الإهتمام بالمحاسبة الدولي¹، فهي تعتبر مصدرا خارجيا للتمويل المالي، فقد ظهرت هذه الأسواق نتيجة للرقابة المتعددة التي تقيد دخول الأجانب لأسواق رأس المال الوطنية، هذا بالإضافة إلى أن الحكومات والمؤسسات المقترضة قد تواجه فرض تمويل أو إقتراض داخلية محدودة، وفي إشارة إلى نمو دور الأسواق الرأس مالية في عملية تمويل (Havkins) يقول " أن كبرى الأسواق العالمية لأسواق رأس المال (الولايات المتحدة، اليابان، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، سويسرا) شهدت نسبة نموا عالية تصل إلى 700 في الفترة الممتدة ما بين (1971-1990) حيث أن إحدى الوظائف المهمة للمعلومات المحاسبية هي مساعدة في التوزيع الأمثل لرأس المال، وأن نمو أسواق رأس المال العالمية وما تتطلبه أعطى أهمية كبيرة لموضوع المحاسبة الدولية".

4. البحث العلمي

غالبا ما يستمد الباحث موضوع بحثه من خلال المشاكل العملية الناتجة من التطبيقات فالكتاب والباحثون في المحاسبة غير مستثنين من ذلك، وموضوع المحاسبة الدولية كان أحد أهم المواضيع التي تناوّلها الباحثون على مختلف المستويات، وقد نتج عن هذه الجهود العديد من المراجع والبحوث التي ساهمت في إثراء الموضوع، وكذلك المساهمة في إيجاد الحلول، هذه الجهود قد ساهمت كذلك في زيادة الوعي بأهمية مواضيع المحاسبة الدولية، وقد أدى الإهتمام الحالي بظاهرة العولمة بالعديد من كليات المحاسبة، إلى إعادة النظر في مناهجها، حيث أصبح من متطلبات أو إهتمامات المحاسبة المهنية عند النظر في طلبات التعيين أو التوظيف هو وجود مهارات ومعرفة دولية فيما يتعلق بمواضيع المحاسبة الدولية.

5. الشركات الدولية

عرفت الشركة الدولية بأنها² الشركة المملوكة لأكثر من بلد وتدار عملياتها دوليا، حيث أن معظم الشركات الدولية تطورت من شركات محلية إلى شركات دولية من خلال مرورها ببعض أو كل المراحل الأتية:

- تطوير منتج قوي للتسويق المحلي
- إستيراد المواد الأولية أو قطع الغيار

¹ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

² سعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، ص 18.

- التصدير مباشرة أو من خلال وكلاء (سماسة)

- فروع لمكاتب مبيعات أجنبية

- التراخيص

- توكيلات مع ملكية جزء من رأس المال

- مشاريع مشتركة

- ملكية كامل لفروع أو شركات تابعة أجنبية

- إدارة متعددة الجنسيات للشركة

- ملكية متعددة الجنسيات لحقوق الملكية

لقد أدى ظهور الشركات الدولية إلى حدوث تغيرات جوهرية في البيئة التقليدية للمحاسبة، وأزدادت مشكلة عدم تجانس فئات المستخدمين للقوائم المالية لهذه الشركات تعقيدا بعد دخول المتغيرات أخرى منها اختلاف اللغة والثقافة والعملية النقدية والمستوى التقني والعلمي من بلد لآخر، علاوة على بعض المشاكل المحاسبية الداخلية والخارجية التي طرأت حديثا والتي ساهمت في زيادة الطلب على خدمات المحاسبة الدولية ومن ثم زادت أهميتها.

المطلب الثاني: الإتجاه الدولي نحو التوافق المحاسبي

لقد أكدت معظم الدراسات والبحوث في مجال المحاسبة الدولية على وجود اختلافات أساسية بين المحاسبة لمعظم دول العالم، أغلب هذه الاختلافات نتجت من الشعور بالحاجة إلى أنظمة محاسبية وطنية تعكس إحتياجات تلك الدول من المعلومات المطلوبة، والتي هي غالبا ما تختلف من دولة إلى أخرى متأثرة بمجموعة من العوامل البيئية لكل دولة.

إن النمو الكبير والملحوظ في التجارة الدولية والإنتشار الواسع والسريع للشركات متعددة الجنسيات وشركات المحاسبة الدولية وما يترتب عليه من توسيع لقاعدة المستخدمين وتنوع جنسياتهم أظهرت أهمية وجود قوائم مالية تحتوي على معلومات قادرة على تخطي حدود الدول وتكون مقروءة ومفهومة ومفيدة لهؤلاء المستخدمين¹. ومن هنا جاءت فكرة التوافق المحاسبي حيث قامت العديد من المنظمات المحلية والإقليمية والدولية بمحاولات لتسوية بعض الإختلافات المحاسبية كما قامت مجموعة من المنظمات المهنية المحاسبية في كثير من دول العالم بإرساء تفاهم دولي حول تنمية معايير دولية محاسبية.

¹ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 265.

أولاً: الإتجاه الدولي نحو التوافق المحاسبي

سنحاول الوقوف على مفهوم التوافق المحاسبي وأهم المصطلحات ذات العلاقة به¹

1. مفهوم التوافق والتوحيد المحاسبيين

يقصد بالتوافق المحاسبي تطبيق معايير محاسبية مختلفة في بيئات معينة لدول من معيار واحد للجميع، وبعبارة أخرى التوافق يعني زيادة إنسجام النظم المحاسبية الموجودة في مختلف دول العالم وذلك عن طريق التخلص من العمليات الغير ضرورية الموجودة بينها وهذه تعتبر خطوة جوهرية في طريق المحاسبة الدولية. وعرفه nobles et parket على أنه "عملية رفع درجة الإنسجام في التطبيقات المحاسبية من خلال وضع حدود لدرجة التباين لتلك التطبيقات".

أما التوحيد المحاسبي (التمائل المحاسبي) فيشير إلى فرض أسس وقواعد محاسبية لدولة ما على دولة أخرى، وهو درجة عالية وجد متقدمة من التجانس والتمائل المحاسبي، الذي يؤدي إلى تعميم وتطبيق مبادئ وممارسات محاسبية واحدة على المستوى الدولي.²

وعرفته جمعية المحاسبين الأمريكية والذي أشارت إليه Einthoven بأن "التوحيد هو الثبات في التبويب والمصطلحات وكذلك الثبات في القياس".³

وبالتالي يمكن القول أن التوافق أكثر واقعية من التوحيد التام للمعايير، حيث أن لكل دولة قواعدها وثقافتها وفلسفتها وأهدافها على المستوى القومي في حماية أو رقابة مواردها القومية، هذا الشعور بالقومية يؤدي إلى ظهور القواعد والمقاييس الخاصة لكل دولة وهو ما يؤثر على النظام المحاسبي والتوافق يعني الاعتراف بالإختلافات النظرية الفطرية والقومية ومحاولة تسويتها مع أهداف البلد كخطوة أولى، أما الخطوة الثانية فتكون بتصحيح أو حذف بعض هذه لتحقيق درجة مقبولة من التوافق.

ثانياً: المنظمات وهيئات المهنية المحاسبية الداعمة للجنة ومجلس المعايير المحاسبية الدولية

إن العديد من المنظمات الدولية التي أوجدت لغرض تسهيل التعاملات بين الدول وتنظيمها لمست بشكل أواخر الممارسات والنظم المحاسبية على المستوى دولي ومن بين هذه المنظمات¹.

¹ عزوزي مخلوفي، النظام المحاسبي المالي كإطار لتطوير معايير محاسبية وطنية في ظل المعايير المحاسبية الدولية (حالة الأصول المادية)، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص المحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2015-2016، ص 09.

² أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر 2004، ص 18.

³ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 267.

1. الإتحاد الدولي للمحاسبين

تأسس الإتحاد الدولي للمحاسبين عام 1977 ويضم ما يقارب 2 مليون محاسب من مختلف دول العالم، ومن إهتمامات الإتحاد الدولي للمحاسبين هي تطوير مهنة المحاسبة على المستوى الدولي، وذلك من خلال الخطط الإرشادية للتوجيه بها والعمل على تطوير وتحسين المعايير التي تحكم العمل المهني خاصة معايير التدقيق الدولية، وأيضا التنسيق بين المنظمات والهيئات الدولية الأعضاء من أجل الإرتقاء بمهنة المحاسبة عالميا.

2. الإتحاد الأوروبي

يعتبر الإتحاد الأوروبي من المنظمات الداعمة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية من أجل إصدار معايير محاسبية دولية في جميع أنحاء العالم.

3. هيئة الأمم المتحدة

تختص هيئة الأمم المتحدة في إعداد التقارير المالية من قبل خبراء دوليين معتمدين بذلك على المعايير المحاسبية الدولية، كما تهتم الأمم المتحدة بمدى تأثير الشركات الدولية المتعددة الجنسيات على الإقتصاد العالمي، فهي بهذا تدعم وبقوة المعايير المحاسبية الدولية من أجل إعداد قوائم مالية موحدة تسهل عملية قياس نتائج الأعمال هذه الشركات وتأثيراتها على الإقتصاد الدولي.

4. منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية

أسست منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية سنة 1960 وتضم هذه المنظمة 24 دولة صناعية غير شيوعية² وتهتم بتحقيق النمو الإقتصادي لتلك الدول، كما تركز هذه المنظمة على أن تكون هناك مبادئ محاسبية متوافقة بين هذه الدول، كما أنشأت هذه المنظمة سنة 1981 بالتعاون مع لجنة الإستثمار الدولي والمؤسسات المتعددة الجنسيات فريق عمل للمعايير المحاسبية لدراسة محاولات قامت بها هيئات خاصة ومؤسسات دولية من أجل تحسين إمكانية المقارنة وتحقيق التوافق بين المعايير المحاسبية.³

5. البنك الدولي للإنشاء والتعمير

أنشئ هذا البنك من قبل هيئة الأمم المتحدة سنة 1946، بهدف تشجيع إستثمار رؤوس الأموال وتوفير الإحتياجات المالية لغرض إنشاء المشاريع التنموية الضخمة بالدول الأعضاء، حيث كانت لسياسة هذا البنك آثار

¹ وليد عبد القادر، حسام الدين خدّاش، المعايير المحاسبية الدولية، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2013، ص 20.

² محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 34.

³ قمان عمر، إسهام الإفصاح الخاسي في حوكمة المؤسسات الإقتصادية من خلال تطبيق النظام الخاسي المالي، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية والمالية، تخصص محاسبة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2016-2017، ص 74.

مختلفة على المحاسبة الدولية من خلال الشروط التي يفرضها على الدول التي ترغب في الحصول على التمويل من خلاله.

6. منظمة التجارة العالمية

ظمت هذه المنظمة حتى سنة 2001 عضوية 142 دولة، وتعتبر منظمة التجارة العالمية مؤسسة دولية مستقلة من النحيتين المالية والإدارية مثل البنك الدولي، ويمثل هدفها الرئيسي في تنظيم التجارة الدولية من حيث الرسوم الجمركية، ونتيجة لما يشهده العالم من تشابك للأنظمة المحاسبية تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق الإنسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية للدول الأعضاء وتوحيد الممارسات المحاسبية المعمول بها دولياً.

المطلب الثالث: أهم منطمتين دوليتين في المحاسبة

تعتبر كل من لجنة ومجلس المعايير المحاسبية الدولية أهم منطمتين دوليتين رائدتين في مجال المحاسبة الدولية، إذ سعت إلى إصدار معايير محاسبية مقبولة على الصعيد الدولي وإرساء مبادئ التوافق والتوحيد المحاسبين، نسعى من خلال هذا المطلب إلى التعريف بهتان المنظمتان وأهم إنجازاتهما بالإضافة إلى عضويتهم.

أولاً: نشأة لجنة ومجلس المعايير المحاسبية الدولية

في سبعينيات القرن التاسع عشر عقدت عدة مؤتمرات على الصعيد الدولي كللت بإنشاء أهم منطمتين محاسبتين تعملان على إرساء مبادئ التوافق والتوحيد المحاسبي.

1. نشأة لجنة المعايير المحاسبية الدولية

خلال المؤتمر المحاسبي الدولي العاشر في سيدني بأستراليا عام 1972 تم الإتفاق على إنشاء لجنة دولية لأعداد المعايير المحاسبية التي عرفت بإسم لجنة المعايير المحاسبية The International Accounting Standards Commuté (IASC) وفي يونيو من العام التالي أي سنة 1973، تم تأسيس هذه اللجنة بموجب إتفاق بين هيئات المحاسبة الوطنية لأكثر عشرة دول الرائدة في مجال المحاسبة وهي (إستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، إيرلندا) وتم تشكيل مجلس إدارة اللجنة من ممثلين من الهيئات المحاسبية الوطنية لدول الأعضاء¹.

¹ محمد عبد الحميد محمد عطية، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 16.

منذ تأسيس اللجنة إلى غاية سنة 2001 كانت هي الجهة المكلفة بوضع معايير المحاسبة الدولية، وكان التوجه الأساسي والدلالة الرئيسية لها هي تشجيع واضعي معايير المحاسبة الوطنية حول العالم على تحسين معايير المحاسبة الوطنية وإتساقها وأهدافها وفق ما هو موضوع في الدستور كما يلي:¹

- " الصياغة والنشر العام للمعايير المحاسبية التي يلزم الأخذ بها في عرض القوائم المالية والترويج لقبولها والإهتمام بها في كل أنحاء العالم".

- " العمل بصفة عامة لتحسين وتناسق اللوائح ومعايير المحاسبة والإجراءات المتصلة بها في عرض القوائم المالية".

2. نشأة مجلس المعايير المحاسبية

في 25 يناير 2001 تم الإعلان عن تشكيل مجلس معايير المحاسبة الدولي ويتكون من 13 عضوا بالإضافة إلى رئيس المجلس على أن يتم إختيار أعضاء المجلس من قبل هيئة الأمناء التابعة لهيئة معايير المحاسبة الدولية.²

تكمن مهمة المجلس في الدخول في شراكة مع المجالس المحلية والدولية أو الوطنية لإعداد ووضع المعايير المحاسبية حيث أن هذه الشراكة من شأنها تؤدي إلى تحقيق أقصى درجة من الشفافية والوضوح للتقارير المالية نتيجة لتطبيق أسلوب محاسبي موحد للمحاسبة عن الوقائع والعمليات بصرف النظر عن مكان وقوعها.

ثانيا: الفروق الأساسية بين لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC ومجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB

يختلف مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) في عدة نقاط أساسية هي:³

- على خلاف لجنة المعايير المحاسبية (IASC) فإن مجلس المعايير المحاسبية الدولية ليس له علاقة خاصة بمهنة المحاسبة الدولية وبدلا من هذا فإن مجلس المعايير المحاسبية الدولية يحكمه مجموعة أمناء من مختلف المناطق الجغرافية والوظيفية الذين هم مستقلون عن مهنة المحاسبة.

- على خلاف أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) فإن أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية الجديد (IASB) هم أفراد معينون على أساس المهارة الفنية والخبرات السابقة بدلا من يكونوا ممثلين لجهات محاسبية وطنية معينة أو منظمات أخرى.

- على خلاف لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) الذي يجتمع فقط حوالي أربع مرات في السنة فإن مجلس (IASB) يجتمع عادة مرة كل شهر، كذلك فإن عدد الفريق الفني والتجاري العاملين مع (IASB) قد زاد كثيرا بالمقارنة

¹ طارق عبد العال، دليل استخدام معايير المحاسبة، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 13.

² محمد عبد الحميد محمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 25-26.

³ طارق عبد العال، دليل استخدام معايير المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

بلجنة معايير المحاسبية الدولية السابقة، والجهة التفسيرية (SIC) قد حل محلها لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC).

ثانياً: إنجازات لجنة ومجلس المعايير المحاسبية الدولية

تتمثل أهم الإنجازات لجنة ومجلس المعايير المحاسبية الدولية في:

1. إنجازات لجنة المعايير المحاسبية الدولية

فوض أعضاء ال IASC¹ (جهات المحاسبة المهنية حول العالم) مسؤولية كل أنشطة (IASB) بما فيها أنشطة وضع المعايير إلى لجنة معايير المحاسبية الدولية (IASB) وكان يتكون من مفوضين من 13 دولة أعضاء وأربعة منظمات أخرى عينها المجلس، ويجتمع المجلس أربع مرات في السنة وكان مدعوماً بسكرتارية صغيرة موجودة في لندن. في السنوات الأولى المبكرة من تأسيس اللجنة (IASB) ركزت جهود هذه الأخيرة على وضع مجموعة من المعايير الأساسية للمحاسبة، وكانت هذه المعايير عادة مرنة وتحتوي على عبارات مطاطية ومعالجات بديلة وجاءت تلك المرونة للتوافق مع حقيقة وجود ممارسات محاسبية مختلفة حول العالم وأخيراً وجهت إنتقادات كثيرة لهذه المعايير لكونها أكثر إتساعاً ولها خيارات كثيرة تؤدي إلى نتائج مختلفة للأرقام التي تظهر في القوائم المالية. ومع بداية 1987 بادرت اللجنة (IASB) بالعمل على تحسين معاييرها وتقليل عدد خياراتها وتحديد المعالجات المحاسبية المفضلة من أجل توفير قابلية للمقارنة أكبر من القوائم المالية، وقد حضي هذا العمل بمزيد من الأهمية من جانب المنظمين للأسواق المالية. وخلال التسعينيات من القرن 19 عملت (IASB) بشكل متزايد بالقرب من المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO) بإمكانية قيام (IOSCO) بالمصادقة على معايير لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) لأغراض القيد عبر الحدود وإنتقال رؤوس الأموال حول العالم، وحددت قائمة المعايير الأساسية التي تحتاج لجنة المعايير المحاسبية الدولية لاستكمالها لأغراض هذه المصادقة. وكإستجابة لهذا فإن لجنة معايير المحاسبية في عام 1995 أعلنت أنها وافقت على خطة عمل لوضع المجموعة الشاملة للمعايير الأساسية التي تسعى لها المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO) وعرف هذا الجهد بإسم برنامج عمل المعايير الأساسية بعد ثلاث سنوات من العمل المكثف لوضع ونشر المعايير التي تفي متطلبات لجنة المعايير المحاسبية (IOSCO) ثم إتاحة إستخدام هذه المعايير لأغراض العرض والقيد عبر الحدود مع الأخذ في الإعتبار بعض المعالجات المكتملة.

¹ طارق عبد العال، ، دليل إستخدام معايير المحاسبية ، مرجع سبق ذكره، ص 13.

2. إنجازات مجلس المعايير المحاسبية الدولية

في إجتماع المجلس سنة 2001 أخذ مجلس المعايير المحاسبية الدولية بجميع المعايير المحاسبية القائمة والتي قد أصدرت عن لجنة معايير المحاسبية الدولية وكأنها معايير، وأصبحت هذه المعايير القائمة حينها مستمرة في السريان ما لم يتم تعديلها أو سحبها بواسطة مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB الجديد، والمعايير الجديدة الصادرة عن المجلس المعايير المحاسبية الدولية الجديدة تعرف باسم IFRS أي المعايير الدولية للتقارير المالية.

وفيما يلي أهم الإنجازات التي قام بها مجلس المعايير المحاسبية منذ تأسيسه الى يومنا هذا¹:

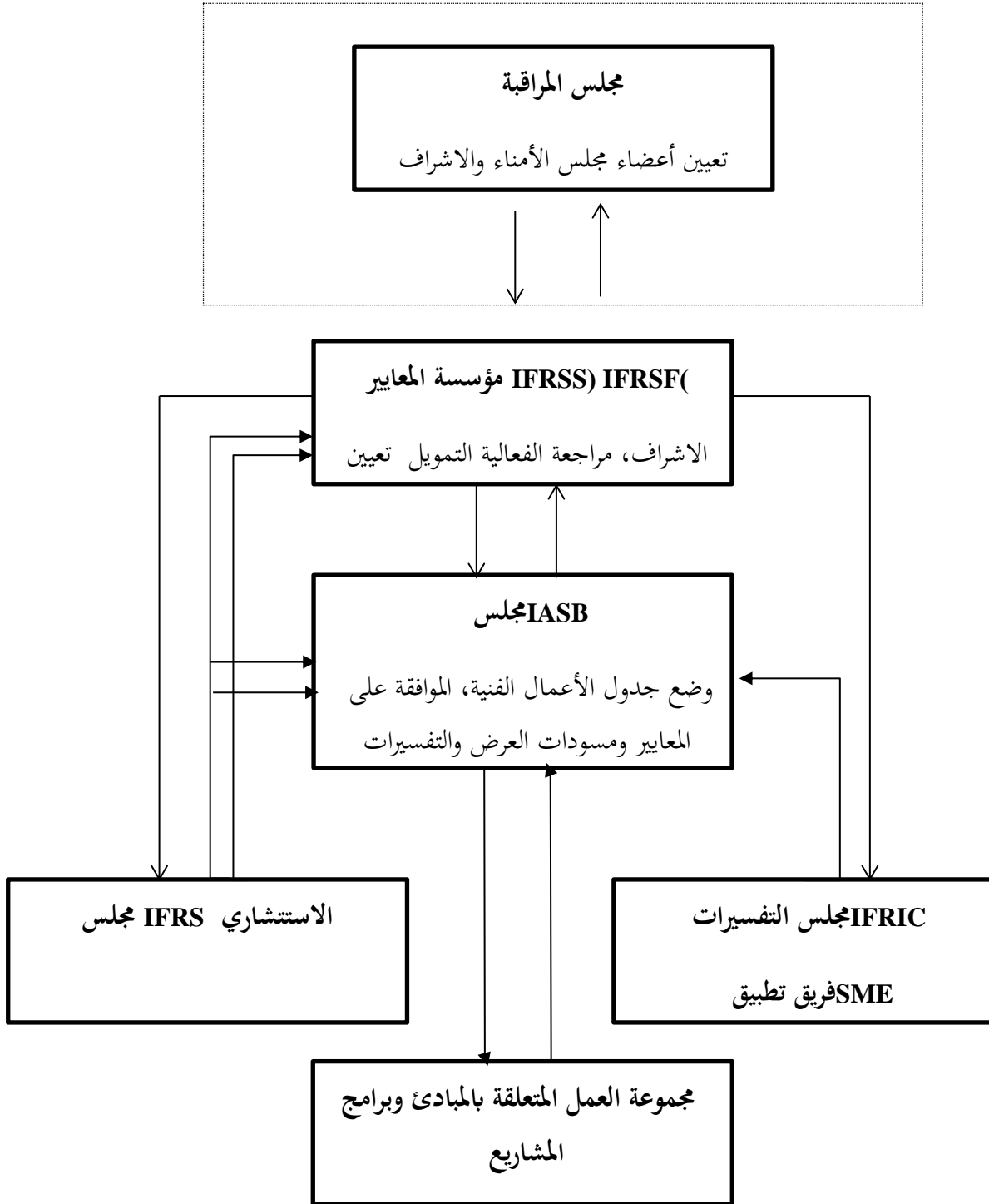
- السعي نحو التعاون والتوافق مع المجالس الوطنية لإعداد المعايير المحاسبية.
- إعداد جدول أعمال للمجلس والذي ظم أهم القضايا مثل (المحاسبة عن عقود التأمين، القوائم المالية، التقرير عن الأداء المالي، المحاسبة عن المدفوعات على أساس سعر السهم السوقي).
- وضع إرشادات عند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لأول مرة أو ما يطلق عليه تبني المعايير المحاسبية الدولية للمرة الأولى، العرض، الإفصاح عن أنشطة المؤسسات المالية.
- العمل على تحسين المعايير المحاسبية الموجودة سابقا والصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية (IASB) بالإضافة إلى حذف بعضها.
- سعى المجلس كذلك إلى المشاركة في الأبحاث التي تتناول تطبيق المحاسبة الدولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ محمد عبد الحميد محمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 28-29.

3. مكونات هيكل مجلس معايير التقارير المالية الدولية IFRSS ومسؤولياتها وعضويتها

يوضح الشكل (1-1) والجدول (1-1) مكونات ومسؤوليات أعضاء مجلس المعايير المحاسبية الدولية

الشكل (1-1): هيكل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB



المصدر: موقع مجلس معايير المحاسبة الدولية www.iasb.org تاريخ الإطلاع 05 جانفي 2020 على الساعة 21:30

الفصل الأول : مدخل إلى الإطار العلمي والعملية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

الجدول (1-1): مكونات هيكل مجلس معايير التقارير المالية الدولية IFRSS ومسؤولياتها وعضويتها

يمكن توضيح مسؤوليات هيكل أعضاء مجلس المعايير التقارير المالية IFRSS في الجدول الآتي:

الأعضاء	الأهداف والمسؤوليات	مكونات الهيكل
يتكون من 6 أعضاء كالتالي: - عضو عن اللجنة الأوروبية - لجنة الأوراق المالية اليابانية - لجنة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) - لجنة الأسواق الطارئة للمنظمة الدولية لمفوضية الأوراق المالية (IOSCO) - لجنة بازل لمراقبة البنوك (عضو مراقب بدون حق التصويت)	المشاركة في تعيين أعضاء مجلس الأمناء، والموافقة على تعيينهم إستناد إلى نظام (IFRSF)، والإشراف عليهم تقديم الإستشارات إلى مجلس الأمناء، واستسلام التقرير السنوي منهم. إحالة المواضيع المقترحة عن الإبلاغ المالي إلى مجلس (IASB) من خلال (IFRSF)	مجلس المراقبة Monitoring Board
يتكون من 22 عضو، يعين أحدهم كرئيس وإثنان كنواب الرئيس. يتوزع الأعضاء جغرافيا كما يلي 6 من آسيا، 6 أوروبا، 6 من أمريكا الشمالية، واحد من افريقيا، واحد من أمريكا الجنوبية، إثنان من أي منطقة في العالم لتحقيق التوازن الجغرافي العالمي.	رفع تقرير سنوي إلى مجلس المراقبة إستلام مواضيع المقترحة من مجلس المراقبة وإحالتها إلى مجلس (IASB) تعين أعضاء لجنة التفسيرات وفريق تطبيق (SMES) ومجلس (IFRS) الإستشاري ومجلس (IASB) والإشراف عليهم. مراجعة الفعالية لأداء المجالس واللجان. المسؤولية عن القضايا التمويلية.	مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية IFRS Fondation (IFRSF)
- يتكون من 16 عضو، يعين أحدهم كرئيس وإثنان كنواب الرئيس. - يتوزع الأعضاء جغرافيا كما يلي 4 من آسيا، 4 أوروبا، 4 من أمريكا الشمالية، واحد من افريقيا، واحد من أمريكا الجنوبية، إثنان من أي منطقة في العالم لتحقيق التوازن الجغرافي العالمي.	وضع جدول الأعمال الفنية والموافقة على المعايير ومسودات العرض والتفسيرات. إستلام المواضيع المقترحة عن (IFRSF) رفع تقاريره الى مجلس (IFRSF)	مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB
تتكون من 14 عضو من مناطق مختلفة من العالم موزعة كم يلي: 8 من أوروبا، 3 من أمريكا الشمالية، 3 من آسيا (الصين واليابان والهند)	تفسير معايير التقارير المالية الدولية ومعالجة المشاكل التطبيقية. إصدار التفسيرات (IFRIC) رفع تقريرها الى (IASB)	لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية IFRIC

الفصل الأول : مدخل إلى الإطار العلمي والعملية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

<p>ويرأس الفريق عضو من مجلس (IASB) ويتكون من 22 عضو موزعين كما يلي: 4 من افريقيا، 2 من آسيا، 6 من أوروبا، من أمريكا الشمالية، 6 من أمريكا الجنوبية، وواحد من منطقة أخرى في العالم لتحقيق التوازن الجغرافي</p>	<p>تبني المسؤولية عن تطبيق معيار IFRS for SMES ومعالجة المشاكل التطبيقية. معالج المواضيع التي تنتج عن تطبيق معيار IFRS for SMES رفع تقاريرها الى مجلس (IASB)</p>	<p>فريق تطبيق معايير المنشآت الصغيرة والمتوسطة SME Implementation Group</p>
<p>يتكون من 47 عضو، الرئيس، مساعديه، وأعضاء من مجالس وجمعيات ومنظمات محاسبية وشركات تدقيق كبرى والبنك الدولي وأخرى</p>	<p>تقديم النصح والمشورة لمجلس (IASB) ومؤسسة (IFRSF)</p>	<p>مجلس المعايير التقارير المالية الدولية الاستشاري IFRS Advisory Council</p>

المصدر: خالد جمال الجعارات، مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015، الملتقى الدولي حول، دور معايير المحاسبة الدولية (IAS- IFRS- IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2014، ص 11.

المبحث الثاني: عرض معايير الإبلاغ المال IAS-IFRS

بدأ الإهتمام المتزايد في وضع القواعد المحاسبية المتبعة في مختلف دول العالم إلى إختلاف النتائج وطرق الإفصاح المحاسبي، مما إستوجب البحث عن القواعد والمعايير الدولية تساعد الباحثين على توحيد القوائم المحاسبية وتسهيل إستخدامها من طرف الجهات التي تحتاجها.

وإزدادت هذه الحاجة مع إزداد حجم المبادلات التجارية بين الدول وظهور الشركات متعددة الجنسية، وإتجاه معظم الدول نحو فتح أسواقها للإستثمارات الأجنبية، كل هذا دعا المنظمات والهيئات المهنية المحاسبية كمجلس المعايير المحاسبية الأمريكية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة في إنجلترا (ASB)، والمنظمة الدولية للجان وبورصات الأوراق المالية (IOSCO) إلى التنسيق فيما بينها لإعداد معايير المحاسبية الدولية دولية تحظى بالقبول العالمي وتساعد على توحيد الممارسات المحاسبية في غالبية بلدان العالم.

المطلب الأول: الحاجة الى إصدار المعايير المحاسبية الدولية IAS

بعد تحليل التطورات التاريخية لإعداد معايير محاسبية دولية، إنتقلت الدراسة إلى محاولة معرفة أهم مداخل إصدار هذه المعايير وكذا تعريفها بالإضافة إلى مراحل إصدار كل معيار.

أولاً: مداخل إصدار المعايير المحاسبية الدولية

تعتمد طريقة الإصدار أساساً على شكل الطلب على المعلومات، وعملية تنظيم المحاسبة فتوجد أربع مداخل لإصدار المعلومات المحاسبية في العالم وهي¹:

1. المدخل السياسي

- يعتمد هذا المدخل على التشريع في إصدار المعايير المحاسبية، وهو منتشر في القارة الأوروبية وعلى وجه التحديد فرنسا وأمريكا اللاتينية، ومن بين الإنتقادات التي وجهت إلى هذا المدخل ما يأتي:
- من المعروف أن النصوص التشريعية إصدارها أو تغييرها أو تحديثها نتيجة الظروف يتسم بالبطء ويحتاج وقت طويلاً لذلك، وبالتالي يعتبر هذا المنظور أقل إستجابة للإحتياجات المتغيرة ومقيد للعمل المحاسبي².
 - عادة ما يركز القانون على العموميات وليس على المفردات أو المكونات.
 - تأثير التشريع بالإعتبارات السياسية وهذا ما فقد يقيد العمل المحاسبي.

¹ صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011، ص 45.

² صبايحي نوال، مرجع سبق ذكره، بتصرف

2. المدخل المهني الخاص

وفقا لهذا المدخل يتم إصدار المعايير عن طريق المحاسبين والمهنيين، وينتشر في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتميز بدرجة عالية من المرونة والسرعة المناسبة في التعديل لمواكبة الإحتياجات المتغيرة.

3. المدخل المختلط بين القطاع العام والخاص

وفقا لهذا المدخل يتم إصدار المعايير المحاسبية من قبل مؤسسة من القطاع الخاص، وتقوم الحكومة بدعمها والإلتزام بالتطبيق ما يصدر عنها من تعليمات.

4. المدخل المختلط

وفقا لهذا المدخل يقوم بإصدار المعايير المحاسبية خليط من القطاع العام والخاص بجانب مجموعات حكومية، وهذا النوع منتشر في اليابان حيث تقوم الحكومة بتشكيل مجلس إستشاري لمحاسبة الأعمال يتكون من أعضاء من الجامعات والصناعة والحكومة والمحاسبين القانونيين.

ثانيا: ظهور المعايير المحاسبية الدولية

لقد شهدت المحاسبة في العقود الأخيرة من القرن العشرين إهتماما واسعا¹ حيث شكلت سنة 1972 منعرجا تاريخيا في تطور المحاسبة بإعتبار أنها لم تحظ بإهتمام كبير هذه السنة بالنظر إلى ما تحقق بعدها، ويمكن الوقوف على أهم المؤتمرات الدولية التي عقدت قبل سنة 1972 والتي كان هدفها محاولة تقليل الإختلافات في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، ومن بين هذه المؤتمرات نذكر:

- عام 1904 مؤتمر سانت لويس في الولايات المتحدة الأمريكية حضره 360 عضو وقد دار الحديث حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول.
- عام 1917 تم تأسيس مجمع المحاسبين الأمريكيين
- عام 1926 عقد المؤتمر المحاسبي الثاني في أمستردام حضره مندوبين كل من أوروبا بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وهولندا.
- عام 1929 عقد المؤتمر المحاسبي الثالث في نيويورك وتناول محاور تتعلق بالإستهلاك وإعادة التقييم، السنة الجارية.
- عام 1932 بدأ العمل بصيغة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (GAAP).
- عام 1933 عقد المؤتمر المحاسبي الرابع في لندن وقد شاركت فيه 49 منظمة محاسبية بالإضافة إلى حضور 79 زائر، وبلغ عدد الدول المشاركة فيه 22 دولة.

¹ عزوز مخلوفي، النظام المحاسبي المالي كإطار لتصور معايير محاسبية وطنية في ظل المعايير المحاسبية الدولية (حالة الأصول المادية)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2015-2016، ص 17.

- عام 1938 عقد المؤتمر المحاسبي الخامس بألمانيا وبلغ المشاركين فيه 320 وفضلا عن 250 مشاركا من باقي أنحاء العالم¹.
- سنة 1949 مؤتمر المحاسبة الأمريكي.
- بعض المؤتمرات التي عقدها الإتحاد الأوروبي للخبراء الإقتصاديين والماليين كل ثلاث سنوات بهدف معالجة المشاكل المحاسبية على المستوى الأوروبي، وكان أول مؤتمر سنة 1951 والذي ضم 12 جمعية محاسبية أوروبية.
- عام 1952 عقد المؤتمر المحاسبي السادس في بريطانيا حيث سجل في المؤتمر 2510 عضوا.
- عام 1957 عقد المؤتمر العالمي السابع في أمستردام، والذي شارك فيه 104 منظمة محاسبية من 40 دولة.
- مؤتمرات الإتحاد الاقليمي لمحاسبي آسيا والمحيط الهادي وعقد سنة 1957 أول مؤتمر.
- عام 1962 عقد المؤتمر العالمي الثامن في نيويورك، وشارك فيه 83 منظمة مهنية من 48 دولة وقدم فيه 45 بحثا.
- عام 1966 تم تأسيس جمعية المحاسبة الأمريكية المهتمة بالمواضيع المحاسبة الدولية، كما تم تأسيس في نفس السنة المجموعة الدراسية الدولية للمحاسبين بهدف إجراء دراسات مقارنة بين كل من المملكة المتحدة، كندا والولايات المتحدة الأمريكية.
- عام 1967 عقد المؤتمر العالمي التاسع في باريس.
- عام 1972 عقد المؤتمر العالمي العاشر في سيدني بأستراليا، شاركت فيه أكثر من 59 دولة.
- عام 1973 تم الإتفاق على إنشاء لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) من طرف مجموعة من الهيئات المحاسبية المهنية.
- عام 1975 صدور أول معيارين محاسبين دوليين عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) وهما IAS1 وIAS2 .
- عام 1977 عقد المؤتمر الحادي عشر بألمانيا وحضر فيه ممثلي أكثر من 100 دولة.
- عام 1982 إنعقاد المؤتمر الثاني عشر في المكسيك، كما تم في نفس السنة إرتفاع أعضاء لجنة المعايير المحاسبية (IASB) إلى 17 عضو يضم 13 دولة معينة من طرف الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) و4 أعضاء للمنظمات المهنية المهتمة بالتقارير المالية.
- عام 1987 إنعقاد المؤتمر الثالث عشر في طوكيو.
- عام 1992 عقد المؤتمر الرابع عشر وكان موضوعه دور المحاسبين في إقتصاد شامل شارك فيه 106 هيئة محاسبية من 78 دولة وحضره 2600 مندوب من كل أنحاء العالم.

¹ عزوز مخلوفي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

- عام 1995 اللجنة الأوروبية تدعم الإتفاق بين لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) كما أوصت هذه الأخيرة بتبني (IAS) من طرف دول الاتحاد الأوروبي.
- عام 1997 عقد المؤتمر الخامس عشر في باريس.
- عام 2001 إعادة هيكلة لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) لتصبح تحت إسم مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB).
- عام 2002 عقد المؤتمر السادس عشر في مدينة هونغ كونغ حضره حوالي 90 مندوبا تدرجت موضوعاته حول الشمولية وأخلاقيات المهنة.
- عام 2006 عقد المؤتمر السابع عشر في مدينة إسطنبول بتركيا تحت شعار النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم.
- وإمتازت المرحلة بعد 1972 بالعمل وتكثيف الجهود على المستوى الدولي للتقليل من فجوة الاختلاف والتباين في الممارسة المحاسبية على المستوى الدولي فمن خلال المؤتمر الدولي العاشر للمحاسبة والذي عقد بمدينة سيدني بأستراليا سنة 1972، حيث إنبثق عنه إنشاء منظمين محاسبين تهماً بالتباين والاختلاف المحاسبي على المستوى الدولي، وهما لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) سنة 1973 والإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAS) سنة 1977.

ثالثاً: تعريف المعايير المحاسبية

قبل التطرق إلى تعريف المعيار المحاسبي ومن ثم المعايير المحاسبية الدولية لابد أن نعرض إلى تعريف المعيار بصفة عامة، ويمكن تعريفه كما يلي:

1. تعريف المعيار

" المعايير نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة أو التدقيق أو مراجعة الحسابات "1.

2. تعريف المعايير المحاسبية الدولية

تعرف المعايير المحاسبية بأنها مجموعة من الأسس والضوابط والتوجيهات تستهدف معالجة موضوعات محاسبية عامة وخاصة، وذلك طبقاً لمبادئ الاعراف المحاسبية المتفق عليها والمقبولة قبولاً عاماً .
كما يعرف المعيار المحاسبي على أنه بيان كتابي تصدره هيئات تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية يتعلق بعناصر القوائم المالية أو نوع المعاملات أو الأحداث الخاصة بنتائج الأعمال والمركز المالي ويحدد أسلوب القياس أو الوصف أو التصريف أو التوصيل المناسب¹.

¹ مسلم إبراهيم، " دور المعايير المحاسبية الدولية في تطوير المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية"، منشورات دار المنظومة، 2020، <http://search.mandumah.com/Record/925060> ، تاريخ الاطلاع 15 ماي 2020، ص 147.

كما يعرف المعيار المحاسبي أيضا بأنه مقياس أو نموذج أو مبدأ أساسي يهدف لتحديد أساس الطريقة السليمة لتحديد وقياس وعرض والإفصاح عن عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للوحدة ونتائج أعمالها².

وقد يقصد بالمعيار المحاسبي بأنه وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً يهدف إلى تقليل درجة الاختلافات والتباين في التعبير أو الممارسة عن الظروف المشابهة، ويعتمد كإطار لتقييم النوعية وقدرة العمل الفني بتحديد طبيعة وعمل المسؤولية المهنية

إستناداً إلى ما سبق تختلف المعايير عن الإجراءات فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه أما الإجراءات فتعد الصيغة التنفيذية للمعايير، وبالتالي المعايير المحاسبية تعد بمثابة المرشد الأساسي والموجه للعمليات والأحداث والظروف المؤثرة على نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي مع إيصال المعلومات المحاسبية أكثر شفافية للمستفيدين منها.

يرمز لها بالإختصار (IAS) كانت تتولى إصدارها لجنة المعايير المحاسبية (IASB) قبل أن يتم إستبدالها في نهاية سنة 2010 بمجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، حيث أصدرت اللجنة 41 معياراً، وتم دمج بعض المعايير في معايير أخرى وإلغاء معايير أخرى وإنخفض عددها إلى 28 معيار مع نهاية سنة 2015³.

تتسم هذه المعايير بالجودة العالية وقابلية للفهم والتنفيذ لجميع الدول الراغبة في تطبيقها، وذلك لغاية جعل الإفصاح وأسس الإعتراف والقياس موحدة في جميع الدول الراغبة من خلال إطار نظري موحد⁴.

¹ الشحادة عبد الرزاق قاسم والسليحات، ذمر عبد الحميد، المحاسبة الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2015، 380.

² محمد إبراهيم، " تحليل ومناقشة المداخل الإستراتيجية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مدخل مقترح"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون، جامعة بغداد، 2017، ص 360.

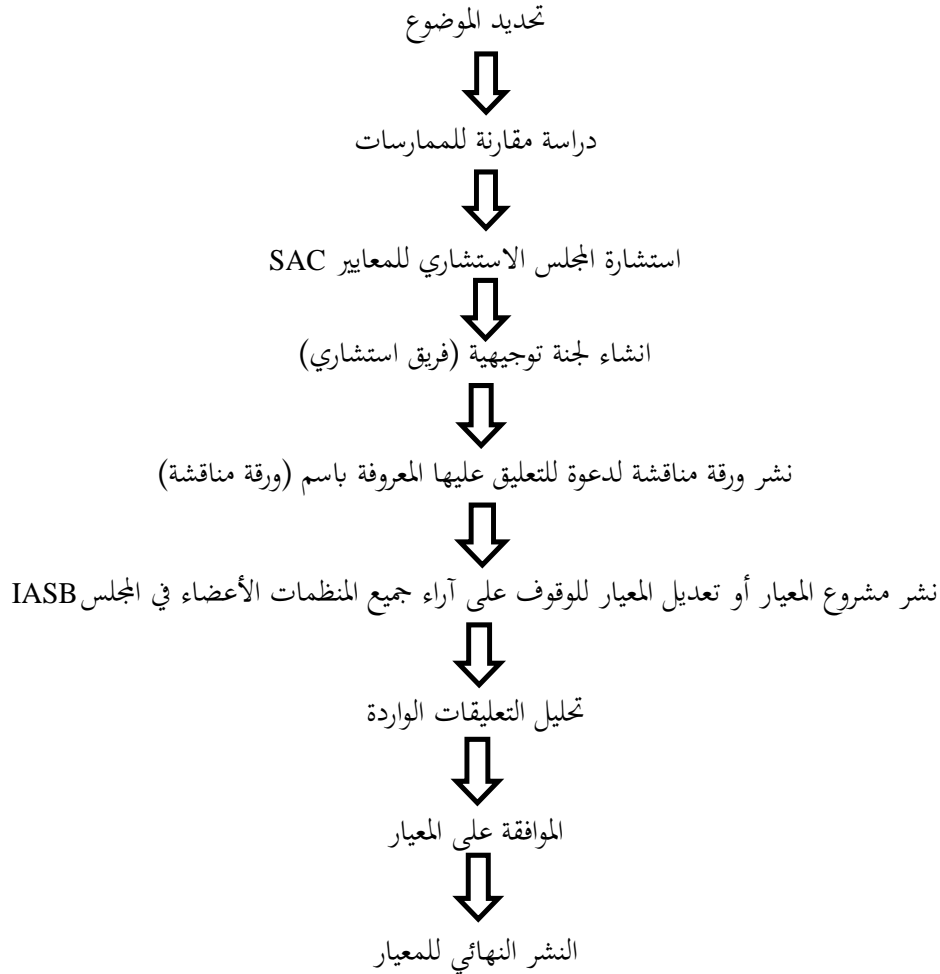
³ قمان عمر، مرجع سبق ذكره، ص 90.

⁴ محمد إبراهيم علي، مرجع سبق ذكره، ص 361.

رابعاً: آلية وضع المعايير المحاسبية الدولية

تتم عملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية وكذا تعديلها على عدة مراحل نختصرها في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-2): مراحل إعداد المعيار المحاسبي الدولي IAS



Source : Brun, op, cit, p : 27.

التعليق على الشكل

- يوضح هذا الشكل الإجراءات التي من خلالها يتحول المقترح (الفكرة) إلى معيار محاسبي ساري التطبيق، حيث يتم بداية بلورة فكرة مقترحة من ممثلي المجلس أو أعضاء اللجنة الإستشارية أو من المنظمات وأفراد وموظفي لجنة المعايير المحاسبية الدولية، هذا المقترح يجب أن يحظى بقبول ومصادقة المجلس.

- بعد المصادقة من قبل المجلس يعين هذا الأخير لجنة توجيه برئاسة أحد أعضائه وتظم هذه اللجنة عادة ممثلين من هيئات محاسبية لثلاث بلدان على الأقل، وقد تظم كذلك ممثلين من منظمات أخرى مثل المجموعة الإستشارية أو خبراء في الموضوع المقترح.
- تتمثل مهمة هذه اللجنة بمراجعة قائمة الجوانب المحاسبية للموضوع المقترح، كما تدرس الممارسات المحاسبية الوطنية والإقليمية بما في ذلك المعالجات المحاسبية لغير الظروف الحالية للمشروع، بعدها تقوم اللجنة التوجيهية بتقديم مخطط العمل المحاسبي للمجلس.
- يقوم المجلس بإرسال التعليقات على المخطط المحاسبي للجنة التوجيهية وتقوم هذه الأخيرة بإعداد ونشر مسودة المبادئ أو وثيقة نقاش أخرى والغرض من هذه الخطوة هو تحديد مبادئ المحاسبة الأساسية التي تشكل الأساس في إعداد مسودة المعيار كما تصف الحلول البديلة وأسباب القبول والرفض.
- ترسل اللجنة التوجيهية هذه المسودة إلى الأطراف المعتمدة وتطلب التعليقات في فترة ثلاثة أشهر عادة بعدها تقوم بمراجعة التعليقات على مسودة المبادئ وتضع القائمة النهائية لمسودة المعيار التي تقدم إلى المجلس للمصادقة وإذا تمت المصادقة بثلاث الأعضاء يتم نشر مسودة المعيار للأطراف المعتمدة للتصويت عليها في ظرف شهر وعادة تأخذ هي كذلك ثلاثة أشهر ومن ثم المصادقة النهائية للمشروع وينشر تحت مسمى المعيار المحاسبي الدولي.

خامسا: أهمية وأهداف تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

تكمن أهداف وأهمية إصدار المعايير المحاسبية الدولية في:

1. أهداف المعايير المحاسبية الدولية

- هناك جملة من الأهداف التي سعت المنظمات المهنية المحاسبية الدولية إلى تحقيقها من خلال إصدارها لمجموعة المحاسبية الدولية والمقبولة قبولاً عاماً وتمثل هذه الأهداف فيما يلي¹:
- تقليل درجة الاختلاف في الممارسة المحاسبية خاصة بالنسبة لظروف المتشابهة على المستوى الدولي.
 - زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية.
 - تحديد طرق القياس المناسبة وشروطها، بهدف إعطاء صورة صادقة عن المركز المالي وإيصال نتائج سليمة إلى مستخدمي القوائم المالية.
 - تكمن من إعداد معلومات مالية قابلة للمقارنة والتحقق.
 - تسهيل عملية إنتقال رؤوس الأموال وزيادة عمليات التمويل عن طريقها.
 - تساهم المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق التوحيد المحاسبي في المدى البعيد.

¹ عزوز مخلوفي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

2. أهمية المعايير المحاسبية الدولية

تكتسي المعايير المحاسبية الدولية أهمية بالغة من جميع الأطراف ذات العلاقة من مهنيين أو أكاديميين مهتمين بهذا المجال، ويمكن حصر أهمية المعايير المحاسبية في النقاط التالية¹:

- تساهم المعايير المحاسبية الدولية في ضبط وتنظيم الممارسة المحاسبية، إذ يؤدي غياب المعايير إلى الإجهاد الشخصي لكل دولة ووضع معايير خاصة بها وما يصاحب ذلك من عدم الموضوعية في إختيار السياسات المحاسبية المستخدمة، كما يؤدي إلى زيادة التباين الممارسات المحاسبية مما ينتج عنه صعوبة المقارنة لمختلف البيانات المالية لمجموعة من المؤسسات لبعض الدول المختلفة.

- وجود غطاء موضوعي من المعايير المحاسبية تحكم القياس والتوصيل ضمن تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة لفئات متعددة من المستخدمين من ناحية، والمصلحة العامة من ناحية أخرى.

- تقلل وتعالج المعايير المحاسبية الدولية الفجوة في تعدد البدائل المحاسبية على مستوى الوحدة الاقتصادية.

وبالتالي يمكن القول أن وجود معايير محاسبية مقبولة قبولاً عاماً يعزز موضوعية المخرجات المحاسبية، إذ أن الموضوعية لا تتحقق إلا بوجود إطار نظري متكامل يعرف بالتنظيم المحاسبي وهو محاولة لوضع إطار عام للممارسات المحاسبية.

المطلب الثاني: عرض المعايير المحاسبية الدولية

قبل تقديم عرض مفصل للمعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي سيتم تبويب هذه المعايير حسب وجهات نظر المهنيين والمحاسبين، فهناك من صنفها حسب الوظائف (وظيفة القياس، وظيفة الإتصال المحاسبي، وظيفة الإجراءات المحاسبية)، وتخص الإفصاح المحاسبي ومعايير القياس والتقييم المحاسبين.

فيما يلي أهم تبويات هذه المعايير وعرض مفصل لها.

أولاً: تبويب المعايير المحاسبية الدولية

تختلف عملية تبويب أي تصنيف المعايير المحاسبية الدولية الى طبيعة وجهات نظر المهنيين والمحاسبين فهناك من يربطها إلى ثلاث مجموعات رئيسية تتمثل فيما يلي²:

- معايير تخدم وظيفة القياس المحاسبي.
- معايير تخدم وظيفة الإتصال المحاسبي.
- معايير ذات العلاقة بالإجراءات المحاسبية.

¹ عزوز مخلوفي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² مسلم إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 148.

في حين بوبها البعض الآخر إلى :

- معايير خاصة بالإفصاح المحاسبي.
 - معايير خاصة بالقياس والتقييم المحاسبي.
 - معايير خاصة بالأنشطة المتخصصة.
 - معايير أخرى متنوعة.
- كما تم تصنيفها أيضا إلى :
- معايير خاصة بالإفصاح وهي 1، 14، 24، 32، 34، 35.
 - معايير متعلقة ببيان الدخل 8، 11، 18، 20، 21، 23، 33.
 - معايير متعلقة بالتدفقات النقدية وهي: المعيار المحاسبي الدولي رقم 7.
 - معايير متعلقة بالميزانية وهي: 2، 10، 16، 17، 27، 28، 36، 37، 38، 40.
 - معايير متعلقة بقطاعات معينة 30، 41.
 - معايير متعلقة بدمج الأعمال وهي: المعيار المحاسبي الدولي 22.
 - معايير المتعلقة بالتقارير المالية حول الحصص في المشاريع المشتركة وهي: المعيار المحاسبي الدولي 3

الفصل الأول : مدخل إلى الإطار العلمي والعملية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

ثانيا: عرض المعايير المحاسبية الدولية

فيما يأتي سيتم إستعراض قائمة للمعايير المحاسبية الدولية منذ صدورها سنة 1973، وهي تشمل المعايير سارية المفعول وكذا جل المعايير التي تم سحبها والغائها نهائيا وكذلك التي تم استبدال متطلباتها.

الجدول رقم (1-2): قائمة المعايير المحاسبية الدولية (IAS)

رمز المعيار	تسمية المعيار	تاريخ الاصدار أو السحب	الملاحظات	نطاق المعيار
IAS 1	عرض القوائم المالية	صدر سنة 1975	-	يصنف هذا المعيار الأساس لإعداد وعرض القوائم المالية ذات الغرض العام لا يطبق هذا المعيار على هيكل ومحتوى القوائم المالية الأولية المختصرة والمعدة.
IAS 2	المخزون	صدر سنة 1975	-	يحدد هذا المعيار متطلبات قياس وعرض والافصاح عن المخزون السلعي في القوائم المالية لجميع المنشآت الهادفة للربح ويستثني المعيار كل مخزون يغطيه معيار آخر.
IAS 3	القوائم المالية الموحدة	سحب سنة 1989	تم دمج متطلباته مع المعايير IAS 27 و IAS 28	-
IAS 4	محاسبة الاستهلاك	سحب سنة 1999	استبدل بالمعايير IAS 16، IAS 22، IAS 38.	-
IAS 5	المعلومات الواجب الافصاح عنها في القوائم المالية	سحب سنة 1997	الحق الى المعيار الاول IAS 01	-
IAS 6	أثار التغيرات في سعر الصرف	سحب سنة 1981	حل محله المعيار IAS 15.	-
IAS 7	قائمة التدفقات النقدية	صدر سنة 1977	-	يجب على المنشأة أن تعد قائمة التدفقات النقدية وفقا لمتطلبات هذا المعيار ويجب أن تعرضها كجزء من قوائمها المالية

الفصل الأول : مدخل إلى الإطار العلمي والعملي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

- يطبق هذا المعيار في حالة - إختيار أو تغيير السياسات المحاسبية - التغيير في التقديرات المحاسبية - تصحيح أخطاء فترة سابقة	-	صدر سنة 1978	السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء	IAS 8
-	حل محله المعيار IAS 38	سحب سنة 1999	محاسبة تكاليف البحث والتطوير	IAS 9
يطبق هذا المعيار للمحاسبة من الأحداث بعد فترة التقرير والإفصاح عنها.	-	صدر سنة 1978	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية	IAS 10
-	-	صدر سنة 1979	عقود الإنشاء	IAS 11
يطبق المعيار عند محاسبة ضرائب الدخل وتشمل (الضرائب المحلية والأجنبية المفروضة على أرباح الخاضعة للضريبة).	-	صدر سنة 1979	ضرائب الدخل	IAS12
-	حل محله المعيار IFRS 01	سحب سنة 1997	عرض الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة	IAS13
-	حل محله المعيار التقارير المالية IFRS 8	سحب سنة 2009	التقرير عن القطاعات	IAS14
-	-	سحب سنة 2003	المعلومات التي تعكس التغيرات في الأسعار	IAS15
يطبق هذا المعيار عند المحاسبة عن العقارات والآلات والمعدات ويستثنى من المعيار كل العقارات والمعدات والأدوات المحتفظ بها لغرض البيع والأصول الحيوية وأصول الإستكشاف التي تغطيها معايير أخرى	-	صدر سنة 1982	الممتلكات والمصانع والمعدات	IAS16
-	ألغي بداية من 2020 وحل محله IFRS 16	صدر سنة 1982	عقود الإيجار	IAS17

الفصل الأول : مدخل إلى الإطار العلمي والعملي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

-	-	صدر سنة 1982	الإيراد	IAS18
يطبق في محاسبة جميع منافع الموظفين ويستثنى المنافع التي ينطبق عليها IFRS2 الدفع على أساس الأسهم.	-	صدر سنة 1983	منافع الموظفين	IAS19
يطبق هذا المعيار في محاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عنها وكذا الإفصاح عن الأشكال الأخرى من المساعدات الحكومية.	-	صدر سنة 1983	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	IAS20
يطبق هذا المعيار على كل الحسابات في المركز المالي وقائمة الدخل المقيمة بالعملة الأجنبية كما يندرج في نطاق هذا المعيار نتائج وحسابات المركز المالي المراد ترجمتها من قوائم الشركة التابعة وفروع شركة الأم.	-	صدر سنة 1983	أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	IAS21
-	حل محله معيار التقارير المالية رقم IFRS 3	سحب سنة 2004	إندماج الأعمال	IAS 22
يطبق هذا المعيار عند المحاسبة عن تكاليف الإقراض ويستثنى هذا المعيار بعض التكاليف مثل (التكلفة الفعلية أو المحتسبة لحقوق الملكية، تكاليف الإقراض التي تعود بشكل مباشر).	-	صدر سنة 1984	تكاليف الإقراض	IAS 23
يطبق هذا المعيار في الحالات التالية: تحديد العلاقات والمعاملات مع الطرف ذي العلاقة. تحديد الأرصدة الحالية، بما في ذلك الإرتباطات بين المنشأة والأطراف ذات العلاقة بها. تحديد الظروف التي يكون فيها الإفصاحات المطلوبة	-	صدر سنة 1984	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	IAS 24
-	أستبدل بالمعايير IAS 39 ،IAS 40	سحب سنة 2001	محاسبة الإستثمارات	IAS 25
-	-	صدر سنة 1987	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد	IAS 26

الفصل الأول : مدخل إلى الإطار العلمي والعملي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

يطبق هذا المعيار على جميع الشركات التابعة والمشاركة والشركة الأم إذ تقوم بإعداد قوائم مالية منفصلة برغبة منها أو مطلوبة بموجب النظام.	-	صدر سنة 1989	القوائم المالية المنفصلة	IAS 27
يطبق هذا المعيار على الشركات التي تكون فيها السيطرة مشتركة وتسمى بالشركات الزميلة كما يندرج تحت هذا المعيار شرح متطلبات طريقة حقوق الملكية ومعالجتها محاسبيا.	-	صدر سنة 1989	الإستثمارات في المؤسسات الزميلة والمشاريع المشتركة	IAS 28
يطبق هذا المعيار في الإقتصاديات ذات التضخم الجامح.	-	صدر سنة 1989	التقرير المالي في الإقتصاديات ذات التضخم المرتفع	IAS 29
-	حل محله معيار التقارير المالية IFRS 07	صدر سنة 2007	الإفصاح في البنوك والمؤسسات المالية المشابهة	IAS 30
-	أستبدل بالمعايير IFRS ،IAS 28 12	صدر سنة 2013	الحصص في المشاريع المشتركة	IAS 31
يطبق هذا المعيار على كافة الأدوات المالية ماعدا بعض الإستثناءات مثل الحصص الشركات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة وكذا حقوق وإلتزامات الموظفين بالإضافة إلى الأدوات المالية المتعلقة بعقود التأمين سواء المتعلقة بنطاق الدفع على اساس الاسهم أو تلك التي تحتوي على ميزة الاشتراك الاختيارية.	حل محله المعيار IFRS 7	سحب سنة 2007	الأدوات المالية: العرض	IAS 32
يطبق هذا المعيار على القوائم المالية المنفصلة أو الفردية للمنشأة والقوائم المالية الموحدة لمجموعة لها منشأة أم والتي تتداول أسهمها العادية أو التي تودع قوائمها المالية لدى هيئة الأوراق المالية أو هيئة تنظيمية أخرى لغرض إصدار أسهم عادية في سوق العام.	-	صدر سنة 1997	ربحية الأسهم	IAS 33
-	-	صدر سنة 1998	التقارير المالية المرحلية	IAS 34
-	حل محله المعيار رقم IFRS 5	سحب سنة 2007	العمليات غير المستمرة	IAS 35

الفصل الأول : مدخل إلى الإطار العلمي والعملية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

IAS 36	الإخفاض في قيمة الأصول	صدر سنة 1998	-	<p>يطبق على جميع أصول التالية</p> <ul style="list-style-type: none"> - الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة. - الممتلكات والمصانع والمعدات. - العقارات المسجلة بسعر التكلفة. - الأصول الغير الملموسة بما فيها شهرة المحل.
IAS 37	المخصصات، الأصول والإلتزامات المحتملة	صدر سنة 1998	-	<p>ينطبق هذا المعيار على كافة المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة بإستثناء الناتجة عن العقود التنفيذية والمخصصات والالتزامات التي تغطيها معايير أخرى.</p>
IAS 38	الأصول غير الملموسة	صدر سنة 1998	-	<p>يطبق هذا المعيار على جميع الأصول غير الملموسة بإستثناء التي يتم التعامل معها على وجه التحديد في معيار آخر.</p>
IAS 39	الأدوات المالية: الإعتراف والقياس	سحب سنة 2013	حل محله IFRS 9	-
IAS 40	الإستثمارات العقارية	صدر سنة 2000	-	<p>يطبق هذا المعيار على جميع العقارات ماعدا تلك التي تستخدم في توريد أو تصنيع البضائع أو التي تستخدم للخدمات الإدارية، العقارات التي يتم بيعها في صياغ الأعمال العادية.</p>
IAS 41	الزراعة	صدر سنة 2000	-	<p>يطبق هذا المعيار عند محاسبة الأصول الحيوية بإستثناء النباتات المثمرة كما يطبق على المحصول الزراعي عند نقطة الحصاد والمنح الحكومية المتعلقة بالنشاط الزراعي.</p> <p>يستثنى من المعيار كل من الأراضي الزراعية التي تغطيها المعايير (IAS16, IAS40) الأصول الغير ملموسة المتعلقة بالنشاط الزراعي (IAS38) النباتات المثمرة و المنح الحكومية المتعلقة بها (IAS 16, IAS20)</p>

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- قمان عمر، مرجع سبق ذكره، ص 96.
- مجموعة إختبار السكوبا، مختصر المعايير الدولية للتقرير المالي، الإصدار 1، 17 (بتصرف)

المطلب الثالث: معايير التقارير المالية الدولية IFRS

أعيد تسمية المعايير المحاسبية الدولية بـ "المعايير الدولية لتقارير المالية أو معايير الإبلاغ المالي"، حيث ينشر مجلس معايير المحاسبة الدولية معياره في سلسلة من البيانات تسمى المعايير الدولية لتقارير المالية، وفي بدايته إتبع المجلس مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية (IAS) الصادرة سابقاً عن (لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB))، ويشمل مصطلح "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية (IFRS- IAS) بالإضافة إلى التفسيرات التي صاغتها لجنة التفسيرات أو لجنة التفسيرات القائمة السابقة¹.

أولاً: الانتقال إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRS

بالرجوع إلى التطور التاريخي لصدور التسمية الجديدة للمعايير بـ "معايير إعداد التقارير المالية أو معايير الإبلاغ المالي يمكن القول أن هذه التسمية خلص إليها إجتماع أعضاء مجلس المعايير المحاسبية (IASB) يوم 20 أبريل 2001 حيث كان من أهم نتائج هذا الإجتماع " تبقى كافة المعايير والتفسيرات الصادرة بموجب التشريعات السابقة سارية المفعول إلى أن يتم تعديلها أو سحبها، أي يجوز لمجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) تعديل أو سحب معايير المحاسبة الدولية (IAS) والتفسيرات لجنة تفسير المعايير (IFRS) الصادرة بموجب التشريعات السابقة لمؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، بالإضافة إلى إصدار معايير وتفسيرات جديدة.

لذا فإن استخدام مصطلح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يشمل المعايير الجديدة والتفسيرات التي وافق عليها مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) بالإضافة إلى المعايير المحاسبية الدولية (IAS)، وتفسيرات لجنة المعايير (SIC) التي صدرت بموجب النظام السابق.

وحققت معايير التقارير المالية الدولية خلال فترة وجيزة ما يلي²:

- إستفادة الشركات متعددة الجنسيات من استخدام معايير التقارير المالية الدولية من نظم الإبلاغ المالي المشترك فيما بينها.
- إمكانية المقارنة المالية بين الشركات.
- تسهيل الإستثمارات عبر الحدود والوصول إلى أسواق رأس المال العالمية.
- دمج أنظمة تكنولوجيا المعلومات المالية، وتحقيق توحيد (كفاءة الإبلاغ).
- تحسين وظائف الأعمال والعمليات على الصعيد العالمي.

¹ محصول نعمان، " التأسيس النظري للمحاسبة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 15-04-2017، ص 124.

² حولة حسين حمدان، عماد محمد فرحان، مدى توافق النظام المحاسبي الموحد مع متطلبات معايير الإبلاغ المالي (دراسة تحليلية في الأنظمة المحاسبية في جمهورية العراق)، جامعة بغداد، العراق، 2014، ص 4.

- الحصول على تقارير أكثر شمولاً من العمليات في الخارج، وتوفير تقارير عن القطاعات أكثر تفصيلاً، أو إمتثالاً لأوسع الإلتزامات.

ثانياً: مفهوم الإبلاغ المالي

يوجد إتجاهان في الفكر المحاسبي لتحديد مفهوم الإبلاغ المالي¹:

1. **الإتجاه الأول:** ينظر إليه كإفصاح محاسبي وهذا يعني التركيز على أهمية التقارير المالية وما يرد فيها من معلومات وكيفية توصيلها إلى الأطراف المستفيدة بأفضل السبل.

2. **الإتجاه الثاني:** يعتبر الإبلاغ المالي مفهومًا أوسع من الإفصاح، إذ يرى أن الإبلاغ المالي هو مفهوم يتضمن الإفصاح ويعرف الإبلاغ المالي بأنه مجموعة من العناصر المختلفة هدفها النهائي توفير المعلومات والتي هي جزء رئيسي من الإبلاغ المالي.

يمكن القول أن التعريف الثاني للإبلاغ المالي أشمل فهو يركز على الغرض الرئيسي من المحاسبة، فلا يقتصر الهدف من الإبلاغ المالي من توفير المعلومات وإنما جعلها تتسم بخصائص نوعية تحقق أغراض المستخدمين المحاسبين.

¹ عبد الحكيم المبروك سالم عبد الله، معايير التقارير المالية الدولية وممارسات المحاسبة الابداعية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن، 2012، ص 14.

ثالثاً: عرض معايير التقارير المالية الدولية IFRS

فيما يأتي سيتم إستعراض قائمة للمعايير الابلاغ المالي منذ صدورها سنة 2003 ، وهي تشمل إلى غاية سنة 2020 سبعة عشر معيارا للإبلاغ المالي سارية المفعول

الجدول رقم (1-3): قائمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS

رمز المعيار	تسمية المعيار	تاريخ لاصدار او السحب	نطاق المعيار
IFRS 1	تبني المعايير الدولية للإعدادات التقارير المالية لأول مرة	صدر سنة 2003	يطبق هذا المعيار عندما تتبنى المنشأة المعايير الدولية للمرة الأولى من خلال بيان صريح وواضح وغير متحفظ حول الإلتزام بها، ويشار إلى هذه المنشآت ب"المنشآت التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير للمرة الأولى" المبدأ الهام في معايير التقارير الدولية رقم 1 هو: أنه عند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لأول مرة يجب ضمان أن إعداد القوائم المالية سوف يتم كما لو كانت المعايير الدولية هي المطبقة دائماً.
IFRS 2	الدفع على أساس الأسهم	صدر سنة 2004	على الشركة أن تطبق هذا المعيار عند إثبات جميع المدفوعات المبنية على أساس أسهم بما في ذلك: المعاملات المبنية على أسهم والمسددة في شكل أدوات حقوق ملكية المعاملات المبنية على أسهم والمسددة نقداً. المعاملات التي تشتري الشركة بمقتضاها سلعاً أو خدمات
IFRS 3	إندماج الأعمال	صدر سنة 2004	يتناول ما يلي: - طريقة المحاسبة عن اندماج الأعمال - يمكن أن يتم ضم الأعمال بطرق متنوعة تتحدد على ضوء أسباب قانونية أو ضريبية أو أخرى، وقد تتضمن شراء مشروع حقوق الملكية عن مشروع آخر أو شراء صافي أصول مشروع آخر.
IFRS 4	عقود التأمين	صدر سنة 2004	على الشركة أن تطبق هذا المعيار على ما يلي: عقود التأمين (بما في ذلك عقود إعادة التأمين) التي تصدرها وعقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها. الأدوات المالية التي تصدرها والتي تتسم بأحد أشكال المشاركة الإختيارية

الفصل الأول : مدخل إلى الإطار العلمي والعملي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

<p>يطبق هذا المعيار على جميع الأصول غير المتداولة المعترف بها وعلى جميع مجموعات أصول الشركة التي سيتم التخلص منها، كما تسري متطلبات القياس في هذا المعيار على جميع الأصول غير المتداولة المعترف بها فيما عدا الأصول التي من المزمع أن يستمر قياسها طبقاً لهذا المعيار، والأصول المبوبة كغير متداولة طبقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 1 عرض القوائم المالية.</p>	<p>صدر سنة 2004</p>	<p>الأصول الغير متداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة</p>	<p>IFRS 5</p>
<p>يطبق هذا المعيار على نفقات التنقيب والتقييم التي تكبدتها لا يحدد هذا المعيار مظاهر أخرى للمحاسبة بواسطة الشركة التي تعمل في التنقيب أو تقييم الموارد التعدينية، وكذلك لا تطبق الشركة هذا المعيار على النفقات المتكبدة قبل التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية مثل النفقات المتكبدة قبل حصول الشركة على الحقوق القانونية للتنقيب في منطقة محددة وكذلك بعد أن تظهر بوضوح الجدوى الفنية والقدرة التجارية لإستخراج الموارد التعدينية.</p>	<p>صدر سنة 2004</p>	<p>استكشاف وتقييم المواد العدينية</p>	<p>IFRS 6</p>
<p>ينطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 7 على الأدوات المالية: والأداة المالية هي عقد تؤدي إلى نشوء أصل مالي لشركة ما والتزام مالي أو أداة حق ملكية لشركة أخرى، ويشمل مصطلح الأدوات المالية أدوات حقوق ملكية والأصول المالية والالتزامات المالية، ولجميع هذه المصطلحات الثلاث تعريفات تساعد الشركات على تحديد أي البنود التي ينبغي محاسبتها كأدوات مالية أو أداة .</p>	<p>صدر سنة 2005</p>	<p>الأدوات المالية (الافصاحات)</p>	<p>IFRS 7</p>
<p>يطبق هذا المعيار على المجموعات الكاملة للقوائم المالية الصادرة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وتحتوي المجموعة الكاملة للقوائم المالية المركز المالي وبيان الدخل الشامل وبيان التغير في حقوق المالكين وبيان التدفقات النقدية والإيضاحات. كما يطبق هذا المعيار على الشركة المقيدة أدوات حقوق ملكيتها أو الأدوات الخاصة بمديونيتها للتداول العام وكذلك على الشركات التي بصدد قيد أدوات الدين في الأسواق المالية.</p>	<p>صدر سنة 2006</p>	<p>تقديم التقارير حول القطاعات</p>	<p>IFRS 8</p>
<p>يغطي هذا المعيار جميع البنود التي تقع ضمن معيار المحاسبة الدولي IAS39 الأدوات المالية القياس والإعتراف، ويمتد نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 ليحتوي على الأصول الثابتة بالإضافة إلى الإلتزامات المالية.</p>	<p>صدر سنة 2009</p>	<p>الأدوات المالية</p>	<p>IFRS 9</p>
<p>يطبق على المنشأة التي تكون عبارة عن شركة أم (عرض قوائم مالية موحدة)</p>	<p>صدر سنة 2011</p>	<p>القوائم المالية الموحدة</p>	<p>IFRS10</p>
<p>يطبق هذا المعيار من قبل جميع المنشآت التي تكون طرفا في الترتيب المشترك.</p>	<p>صدر سنة 2011</p>	<p>الترتيبات المشتركة</p>	<p>IFRS11</p>

الفصل الأول : مدخل إلى الإطار العلمي والعملية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

يطلب هذا المعيار من قبل جميع المنشآت التي لها مصالح في أي من الآتي: الشركات التابعة، الترتيبات المشتركة، الشركات الزميلة، بعض المنشآت المسيطر عليها ولا يتم تضمينها ضمن القوائم الموحدة	صدر سنة 2011	الإفصاح عن المصالح في المنشآت الأخرى	IFRS12
يطلب على جميع المعاملات المالية والغير مالية التي تتطلبها المعايير المحاسبية الأخرى أو تسمح بذلك ويشمل جميع المنشآت التي تتخذ المعايير المحاسبية كدليل لمحاسبتها ويستثنى من نطاقه تطبيقه العمليات التي تتم وفق معايير الإبلاغ المالي IFRS 2، IFRS 17	صدر سنة 2011	قياس القيمة العادلة	IFRS13
يسمح للمنشأة بتطبيق متطلبات هذا المعيار في أول قوائم مالية لها معدة وفقا للمعايير الدولي للتقرير المالي اذا فقط - كانت تزاوّل أنشطة تخضع أسعار للتنظيم. - أثبتت مبالغ تتأهل على أنها أرصدة حسابات مؤجلة لأسباب تنظيمية في قوائمها المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام.	صدر سنة 2014	الحساب النظامي المؤجل	IFRS14
تطبق المنشأة هذا المعيار على جميع العقود المبرمة مع العملاء بإستثناء التعاقدات التي نصت عليها المعايير IAS 2، IAS 27، IFRS 9، IFRS 10، IFRS 11، IFRS 17.	صدر سنة 2014	الإيراد من العقود مع العملاء	IFRS15
تطبق المنشأة هذا المعيار على كافة عقود الايجار لأصل(حق الإستخدام) من الباطن ما عدا: الإيجارات الخاصة بالإكتشاف عن المعادن والبتروال والغاز الطبيعي والموارد المماثلة. إيجارات الاصول الحيوية (تخضع للمعيار IAS41) ترتيبات امتياز الخدمة (IFRIC 12). تراخيص الملكية الفكرية الممنوحة من قبل المؤجر (IFRS 15). الحقوق التي يحتفظ بها المستأجر بموجب إتفاقيات التراخيص مثل الأفلام والفيديوهات والألعاب والمخطوطات وبراءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر	صدر في جانفي 2019	الإيجار التمويلي	IFRS16
تطبق المنشأة هذا المعيار على : - عقود التأمين بما في ذلك عقود اعادة التأمين التي تصدرها. - عقود اعادة التأمين التي تحتفظ بها.	صدر سنة 2020	عقود التأمين	IFRS17

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- قمان عمر، مرجع سبق ذكره، ص 96.
- مجموعة إختبار السكوبا، مختصر المعايير الدولية للتقرير المالي، الإصدار 1، 17 (بتصرف).

- Paul Pacter, **Pocket Guide to IFRS Standards: the global financial reporting language**, IFRS Foundation , United Kingdom, 2016.

المبحث الثالث: المعيار الدولي للتقارير المالية لمحاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMES

برزت الحاجة إلى إصدار معايير محاسبية تفي بمتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لدعم الذي تلقته هذه الأخيرة من الجهات الدولية مثل الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي فإزداد تعدادها في العالم، فأصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل ركيزة من ركائز بناء إقتصاد قوي وخلق قيمة مضافة للدخل القومي، وبما أن لهذه المؤسسات خصوصية تختلف عن المؤسسات الكبيرة لهذا كان الصعوبة لها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي بشكلها الكامل، ومن هنا برزت فكرة إعداد معايير تتلائم مع إحتياجاتها وإحتياجات مستخدمي معلوماتها المالية المفصح عنها فجاء في التقرير السنوي لمجلس المعايير المحاسبية IASB في ديسمبر 2001 نص أن هناك طلب على معايير تراعي الخصوصية لهذه المؤسسات¹، بعدها مباشرة باشر المجلس بوضع خطة عمل لدراسة وإعداد المشروع ليصدر معيار لتقرير مالي دولي يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMEs في 09 جويلية 2009 وفيما يلي سيتم التطرق لأهم ما جاء فيه بالإضافة إلى التعديلات التي مسته.

المطلب الأول: عرض خاص حول المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES

تم إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية في جويلية 2009 لحد العبي على هذه المؤسسات وتبسيط مبادئ القياس والإفصاح كما حذف هذا المعيار الموضوعات غير ذات الصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعالجها المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي بشكلها الكامل.

أولاً: التطورات التاريخية لمعيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES

بدأت الممارسات الرسمية لمجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB نحو موضوع معيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1998 عندما طرحت لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC مشروع المنشآت الصغيرة والمتوسطة فعقدت عدة إجتماعات إحتوت على عدة مناقشات إلا أن نطاق المشروع لم يكن محددًا على نحو كاف، ومن ثم لم يتم إصدار أية معايير أو إرشادات رسمية².

¹Diego Valentinetti, Caterina Basile, "Differences between National Reporting Practices and IFRS for SMEs Presentation and Disclosure Requirements: Evidence from Italy ", International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol. 6, No. 2, 2016.

² هاني التابعي جزر، حنان أحمد رويحة، أثر المعيار الدولي الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تحديد الوعاء الضريبي في الشركات المصرية (دراسة تحليلية نظرية)، المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة حول المحاسبة في مواجهة التغيرات الإقتصادية والسياسية المعاصرة، جامعة القاهرة، مصر، يوم 27 سبتمبر 2014، ص 13.

وفي ديسمبر من سنة 2000 صدر التقرير السنوي للمجلس مفاده

"Enterprises Ademand exists for special version of Internal Accounting Standards for Small "

"كان هناك الكثير من المطالب لإيجاد نسخة خاصة عن معايير الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"¹

وإنطلاقاً من هذه التصريحات التي تبين أن هناك طلب على إعداد معايير خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قام مجلس المعايير المحاسبية IASB بعد تأسيسه مباشرة بتعيين مجموعة عمل مكونة من خبراء لدراسة المشروع وعلى أثر هذا طرح الأعضاء الإداريون في تقريرهم السنوي بأنهم سوف يدعمون أية جهود يقوم بها المجلس من أجل إعداد معايير تراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك خصوصية الدول النامية، ويمكن حصر التطور التاريخي لإصدار المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة تواريخ بدءاً من ظهور فكرة المشروع سنة 2001 إلى غاية صدوره في جويلية 2009.²

- سبتمبر 2003: اليوم العالمي لتحديد واضعي المعايير وهنا قامت لجنة المعايير بحصر أولي للقضايا المرتبطة بموضوع المعايير المحاسبية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- جوان 2004: بعنوان "وجهة نظر أولية حول مشروع معايير التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" تم إستلام 117 تعليق على ورقة المناقشة الأولية طالب فيها العديد من المستجوبين بتبسيط سياسات الإعراف والقياس المحاسبي، وفئة قليلة فقط من أعطت البديل عن هذا المقترح وأنتهت هذه المرحلة دون الإشارة إلى أهم التعديلات في المعيار المقترح فوجب ضروريا توفير معلومات أكثر أهمية تقييم ماهية القضايا التي تحتاج إلى التبسيط والتعديل.
- أبريل 2005: تم عقد عدة إجتماعات مفتوحة (43 إجتماعاً) لمجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) مع معدي ومستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة طرحت فيه سؤالين هما:
 - ماهي القضايا التي يمكن تبسيطها من أجل المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
 - إنطلاقاً من خبرتك، ماهي القضايا التي يجب إلغاؤها من معايير التقارير المالية الكاملة لأنها غير موجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي حال ظهورها هل يمكن للمؤسسات السالفة الذكر الرجوع إلى (IFRS) لمعالجتها؟.

¹ خالد إدريس، مايو عبد الله، قراءة في المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تفصيل لبعض المعايير التي تناسب البيئة الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الوطني حول، واقع وآفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013، ص 05.

² Asif Chaudhry ,Danie Coetsee, Erwin bakeer , sanphen varughese, stphen mellwaine, **International Financial Reporting Standard**, All rights reserved. Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey , Published simultaneously in Canada, 2015, p20.

- جانفي 2006: قام فريق العمل بإعداد بيان تمهيدي بالمبادئ الأساسية التي تشكل أساسا مسودة العرض وتشرح الحلول البديلة والأسباب التي أدت إلى قبولها وبعد ذلك شرع المجلس في فيفري 2006 في دراسة ومراجعة بيان لإعداد مسودة عرض المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - فيفري 2007: عرضت مسودة المشروع لتعليق عليها بعدة لغات (إنجليزية، فرنسية، ألمانية، إسبانية) وحددت آخر فترة لإستقبال التعليقات في سبتمبر 2007.
 - نوفمبر 2007: أجريت دراسة ميدانية من أجل التأكد من إمكانية تطبيق المعيار المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الواقع.
 - مارس وافريل 2008: تم عقد 13 إجتماعا عاما مفتوحا خلال هذه الفترة من أجل إعادة النظر في مسودة عرض المعيار قبل إصداره نهائيا.
 - ماي 2009: نشر المشروع النهائي للمعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على موقع مجلس المعايير المحاسبية IASB.
 - جويلية 2009: إصدار المشروع النهائي لمعيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
 - مارس 2010: تم دعوة مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأوكلت لها مهمة دعم تبني هذا المعيار على الصعيد الدولي ومتابعة تنفيذها
- ثانيا: المؤسسات المطبقة لمعيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES**
- قبل صدور النسخة النهائية للمعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أجريت تعديلات على مسودتها أهمها¹:
- تم تغيير تسميتها إلى المعايير الخاصة بدلا من المعايير الدولية للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مع إبقاء تعريفها دون تغيير
 - تظل المعايير المذكورة مستقلة تماما عن المعايير الدولية للتقارير المالية وغير مرتبطة بها.
 - يتم بشكل عام تضمين البدائل والخيارات الواردة في المعايير الدولية الكاملة للتقارير المالية IFRS /IAS في المعايير المستقلة للمنشآت الخاصة على أن توضع كل البدائل البسيطة وسهلة التطبيق في الملاحق والبدائل الأكثر صعوبة وتعقيد في ملحق آخر.

¹ جاو حدو رضا، مايو عبد الله، " واقع المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، مجلة الحقيقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، الجزائر، العدد 23، ص 410.

- إدخال متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 حول عرض البيانات المالية وذلك فيما يتعلق بإعداد بيان الدخل للربح الشامل وتغيير تسمية الميزانية إلى بيان الوضع المالي وإعداد بيان التدفقات النقدية.
- إظهار المصاريف وفق طبيعتها.
- إعداد بيانات مالية موحدة دون الحاجة إلى إعداد بيانات مالية منفصلة.
- بيان معالجات محاسبية للشركات الحليفة والوحدات المشتركة والاستثمارات العقارية والموجودات الزراعية والممتلكات والمعدات والأدوات والموجودات غير الملموسة والشهرة وغيرها.
- قبل دخول هذا المعيار حيز التنفيذ لا بد على الجهات التنظيمية لكل دولة أن تحدد نطاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ينطبق عليها المعيار، أي أن هذا المعيار ليس الوحيد لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد حدد مجلس المعايير المحاسبية IASB معياراً آخر لتطبيق هذا المعيار وهو مسؤولية المحاسبة تجاه الجمهور كأساس لهذا التصنيف¹ حيث يتعين على المؤسسات ذات مسؤولية المحاسبة تجاه الجمهور تطبيق IFRS بشكلها الكامل وتعتبر مؤسسة ما ذات مسؤولية محاسبة تجاه الجمهور إذا توفرت فيها أحد الشروط التالية على الأقل:
 - قدمت أو هي بصدد تقديم تقارير لهيئات منظمة بهدف إصدار أي أدوات مالية للجمهور.
 - تقوم بإدارة مخاطر إنتمائية.
 - مؤسسات ذات منفعة عامة أو تقدم خدمات لها مميزات المنفعة العامة.
 - ذات أهمية اقتصادية في بلدها على أساس مجموع الأصول، عدد الموظفين مجموع الإيرادات، درجة السيطرة في السوق وطبيعة وحجم الاقتراض من الغير.وعرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار ب تلك المؤسسات التي²:
 - لا تخضع للمساءلة العامة.
 - تقوم بنشر قوائم مالية ذات غرض عام للمستخدمين الخارجيين ومن بين هؤلاء المستخدمين (الملاك الذين لا يشاركون في إدارة العمل، الدائنون الحاليون والمحتملون، وكالات التصنيف الائتماني).
 - تخضع المؤسسات للمساءلة العامة إذا كانت أدوات حقوق ملكيتها أو أدوات الدين الخاصة بها يتم تداولها في السوق العامة أو قامت بإصدار مثل هذه الأدوات للتداول، كما تخضع المؤسسات للمساءلة العامة إذا كانت تحتفظ بأصول بصفقتها أمين استثمار لقطاع الأطراف الخارجية وتعتبر ذلك أحد أنشطتها الرئيسية¹.

¹Expert comptable, **Pocket IFRS pour PME**, France, 15/09/2009, p12

²Dinuja perera, parmod chand, **Issues in the adoption of international financial reporting standards (IFRS) for small and medium- sized enterprises (SMES)**, Advances in Accounting, incorporating Advances International Accounting 31 , 2015, p 167.

ومن هنا نستنتج أن المؤسسة التي تخضع للمساءلة العامة لا يجوز لها وصف قوائمها المالية بأنها أعدت وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى ولو كانت الأنظمة واللوائح التنظيمية في دولتها تتطلب أو تسمح باستخدام هذا المعيار من قبل المؤسسات التي تخضع للمساءلة العامة.

ويجوز الإشارة كذلك إلى المؤسسات التابعة التي تستخدم مؤسساتها الأم المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، بمعنى إذ كانت المؤسسات التابعة تستخدم المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES، وتكون غير خاضعة للمساءلة العامة أي تعد قوائمها المالية وفق هذا المعيار وتكون ملزمة بجمع الأحكام الواردة فيه².

كما يجوز للمؤسسات الأم عرض قوائمها المالية المنفصلة حسب متطلبات المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES إذا كانت غير خاضعة للمساءلة العامة، حتى ولو كانت تعد قوائمها مالية موحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكلها الكامل IFRS.

المطلب الثاني: محتوى وطرق تبسيط المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMES وأهم القوائم المالية المرتبطة به

يعد المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة معيار مستقل يغطي مختلف المواضيع التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS غير بعض المواضيع التي حذفت والتي إعتبرها مجلس المعايير المحاسبية ليست ذات الصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما قلص هذا المعيار خيارات القياس المحاسبي وبعض متطلبات الإفصاح المحاسبي، وفيما يلي أهم ما إحتوى عليه هذا المعيار والقوائم المالية المرتبطة به.

¹ تامر الصاوي، المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد بالمملكة العربية السعودية، نظرة عامة للبدائل المتاحة، كي بي أم جي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2018، ص 12.

² الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، رؤية للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2019، ص 20-21.

أولاً: محتوى معيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

يتكون المعيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 35 موضوع تغطي من خلاله مختلف العناوين

المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي كما يلي :

الجدول (1-4) : مصادر معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجزء الوارد في معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	رقم المصدر	عنوان المصدر
المقدمة	/	مقدمة معايير الإبلاغ المالي الدولية
1-النطاق	/	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2-المبادئ و المفاهيم	IAS 1	الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبة الدولية عرض القوائم المالية
3-عرض القوائم المالية	IAS1	عرض القوائم المالية
4-الميزانية(قائمة المركز المالي)	IAS1	عرض القوائم المالية
5-قائمة الدخل	IAS1	عرض القوائم المالية
6-قائمة المتغيرات في حقوق الملكية وقائمة الأرباح المحتجزة	IAS1	عرض القوائم المالية
7-قائمة التدفقات النقدية	IAS7	قائمة التدفقات النقدية
8-ايضاحات القوائم المالية	IAS1	عرض القوائم المالية
9-القوائم المالية الموحدة والمنفصلة	IAS27	القوائم المالية الموحدة والمنفصلة
10-السياسات المحاسبية والتقديرات و الأخطاء	IAS8	السياسات المحاسبية والتقديرات و الأخطاء
11-الأدوات المالية الأساسية	IAS32 IFRS 9 IFRS7	الأدوات المالية (العرض) الأدوات المالية (الاعتراف والقياس) الأدوات المالية (الإفصاحات)
12-الأدوات المالية الإضافية	IAS32 IFRS 9 IFRS7	الأدوات المالية (العرض) الأدوات المالية (الاعتراف والقياس) الأدوات المالية (الإفصاحات)
13-قوائم الجرد	IAS2	المخزون
14-الاستثمار في الشركات الحليفة	IAS28	الإستثمارات في الشركات الزميلة
15-الاستثمار في المشاريع المشتركة	IAS31	الحصص في المشروعات المشتركة
16-الممتلكات العقارية	IAS40	الإستثمار العقاري

الفصل الأول : مدخل إلى الإطار العلمي والعملي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

الممتلكات والمصانع و المعدات	IAS16	17-الممتلكات والمصانع و المعدات
الأصول الغير ملموسة	IAS38	18-الأصول الغير ملموسة بخلاف الشهرة
إندماج الأعمال	IFRS3	19-اندماج الأعمال
عقود الايجار	IAS17	20-عقود الإيجار
المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة	IAS37	21-المخصصات و الالتزامات المحملة
عرض القوائم المالية - الأدوات المالية (العرض)	IAS32- IAS1	22-المطلوبات والحقوق
عقود الانشاء الايرادات	IAS11 IAS18	23-الايراد
منافع الموظفين	IAS20	24-المنح الحكومية
تكاليف الاقتراض	IAS23	25- تكاليف الاقتراض
الدفع على أساس الأسهم	IFRS2	26- المدفوعات على أساس الأسهم
المخزون- الانخفاض في قيمة الأصول	-IAS2 IAS36	27- تدني في قيمة الموجودات
منافع الموظفين	IAS19	28- منافع الموظفين
ضرائب الدخل	IAS12	29- ضرائب الدخل
أثار التغير في أسعار الصرف الأجنبي	IAS21	30- ترجمة العملات الأجنبية
التضخم المفرط	IAS29	31- التقارير المالية في الاقتصاد مفرط التضخم
الأحداث اللاحقة لنهاية فترة اعداد التقارير	IFRS10	32- الأحداث بعد انتهاء الفترة المالية
الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	IAS 24	33- الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة
الزراعة إكتشاف وتقييم المواد المعدنية	IAS41 IFRS6	34-الأنشطة المتخصصة
تبني المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية	IFRS1	35- التحول إلى معايير الإبلاغ المالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

Source: Diego Valentinetti, Caterina Basile, **Differences between National Reporting Practices and IFRS for SMEs Presentation and Disclosure Requirements: Evidence from Italy**, International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol. 6, No. 2, 2016, P 149.

يلاحظ من الجدول السابق أن المعيار الدولي للإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم تشكيله من معايير الإبلاغ المالي الدولية للأغراض العامة بشكل عام مع وجود بعض الإختلافات، حيث تم تبسيط بعض المتطلبات خاصة فيما يتعلق بالأدوات المالية، وسيتم التطرق لذلك في العنصر الموالي.

ثانياً: طرق تبسيط معيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES

هناك جملة من الاعتبارات والأسباب التي تم على أساسها تحديد الجوانب التي تميز إنحراف IFRS FOR

SMES عن IFRS الكاملة، ويمكن حصرها في خمسة جوانب تمثلت في¹:

- إلغاء بعض الأمور والمسائل التي تغطيها المعايير الكاملة والتي تعد خارج نطاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعديل بعض الخيارات السياسية المحاسبية التي تقدمها المعايير الكاملة والتي لم يعد مسموح بها حالياً.
- اعتماد المعيار الجديد على تقليل طرف الإفصاح.
- لغة المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة تعتمد على التبسيط، حيث إحتوى المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على 230 صفحة في حين بلغ عدد صفحات المعايير الدولية للتقارير المالية بشكلها الكامل على 15000 صفحة².
- تبسيط عدد من مبادئ الإعتراض والقياس في المعايير الدولية الكاملة.

1. حذف الموضوعات التي ليس لها صلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حيث قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية بحذف مجموعة من الأحداث المعالجة في معايير الإبلاغ المالي بشكلها الكامل IFRS/IAS لإعتقاده أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتعامل مع هذه الأحداث³ التي نوردتها كالتالي:

1.1 ربحية السهم

لا يتطلب الجزء 34 من معيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرض مبلغ ربحية السهم " حصة السهم من الأرباح " أما إذا إختارت الإفصاح عنه فهي إذا ملزمة بتطبيق المعيار الدولي 33 " ربحية السهم"⁴.

2.1 التقارير المرحلية

يرى مجلس المعايير المحاسبية الدولية بأن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تعد تقارير مالية مرحلية بإعتبارها مؤسسات لا تخضع عموماً لرقابة ومتطلبات جهات رقابية معينة⁵.

¹ عمر عزوي، أمال مهاوة، " المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فرصة وتحدي للدول النامية"، مجلة الباحث، العدد 11،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 96.

² Shazia Essa, **IFRS FOR SMES**, Masters in Accounting, Master's Thesis in Accounting, School: Accounting, Economics and Finance, College of Law and Management Studies, 28 February 2018, P 13.

³ Asif Chaudhry ,Danie Cootsee, Erwin bakeer , sanphen varughese, stphen mellwaine_p_ 23-22.

⁴ سعيداني محمد السعيد، مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة إستبائية)، رسالة ماجستير، شعبة علوم

التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2013-2014، ص 104.

⁵ عابدة حمد المهدي، مدى ملائمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة)

للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة السرق الأوسط للدراسات العليا، يوليو 2009، ص 67.

3.1 التأمين

أغلب مؤسسات التأمين خارج نطاق المعيار المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها مؤسسات تحتفظ بالأصول " ودائع للغير " وهي خاضعة للمساءلة وبالتالي يمنع عليها تطبيق المعيار المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹.

4.1 المدفوعات على أساس الأسهم

نظرا لطبيعة حقوق الملكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة أنها مؤسسات لا تخضع للمساءلة العامة فإنها لا تتعامل مع:

- المعاملات على الأسهم والمسددة في شكل أدوات حقوق الملكية.
- المعاملات المبنية على الأسهم مسددة نقدا.
- المعاملات التي تشتري بمقتضاها سلعا أو خدمات.

وفي حال تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع ما تم ذكره فإنها تخضع لمتطلبات الجزء 25 من المعيار المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يقتضي بتطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS 2.

5.1 محاسبة المؤجرين لعقود الايجار التمويلي

من وجهة نظر مجلس المعايير المحاسبية IASB أن معظم المؤجرين في عقود الإيجار التمويلي هم مؤسسات مالية والتي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المعيار المقترح لها IFRS FOR SMES.

¹ سعيداني محمد السعيد، مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة إستبائية)، مرجع سبق ذكره، 105.

الفصل الأول : مدخل إلى الإطار العلمي والعملية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

ويمكن توضيح أهم المواضيع التي حذفت من المعايير المحاسبية الدولية ضمن المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (1-5): المواضيع المحذوفة ضمن متطلبات المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التسلسل	الموضوع
01	التسويات المتتابة للموجودات والمطلوبات (فترة اعادة القياس)
02	الضرائب المؤجلة المعترف بها بعد المحاسبة عن المشتريات الرئيسية Deferred Tax
03	الملكية غير المسيطر عليها (حقوق الأقلية)
04	خطوات الاكتساب المتتابة
05	التعويض المدفوع عن الموجدات
06	الدفع على أساس الأسهم
07	منافع العمال
08	إعادة تملك الحقوق
09	إندماج الأعمال
10	فقدان السيطرة
11	الأحداث مع الأقلية
12	الإرشادات عن التأثيرات المهمة
13	الإستثمارات المشتركة
14	خسائر التلف
15	الأرباح والخسائر من اعادة تقييم الأحداث بالأدنى والأعلى
16	الترتيبات التعاقدية
17	طريقة الملكية في اعداد القوائم المالية الموحدة
18	العمليات للوحدات المشتركة
19	توسيع الضمانات
20	التمييز بين إعلان وعدم الإعلان عن أحداث المقايضة
21	تحويل الموجودات من الزبائن

22	المنح الحكومية الغير مالية
23	المساعدات الحكومية
24	إعادة دفع المنح الحكومية
25	المشتقات
26	إعادة التصنيف بين مجاميع الأدوات المالية
27	دليل إرشادي تفصيلي عن إعادة الاعتراف بالموجودات المالية
28	تأهيل ووصف العناصر والأدوات المخفية .
29	دليل حول صافي القيمة القابلة للتحقق
30	دليل حول التحويل من وإلى الاستثمارات العقارية
31	التخلص Disposal
32	عدم امكانية تحديد القيمة العادلة المناسبة
33	تبادل الموجودات Exchange of Assets
34	الحصول على المنح الحكومية عند الحروب
35	اعادة التقدير Revaluation
36	دليل عن القيمة المستخدمة Value in use
37	الموجودات المشتركة Corporate Assets
38	التعريف بمنافع المصانع والتي يتوزع الخطر فيها بين عدد من الوحدات تحت سيطرة مشتركة
39	اختبار الحد الأعلى للموجودات
40	دليل إرشادي تفصيلي عن القياس لالتزامات المنافع المحددة
41	الموجودات الظاهرة بالقيمة العادلة
42	إعادة تخصيص الضرائب المؤجلة
43	الضرائب المؤجلة الظاهرة نتيجة اندماج الأعمال
44	الضرائب المؤجلة والجارية الظاهرة نتيجة احداث الدفع على اساس الاسهم
45	التغير والإختلاف نتيجة الضرائب الأجنبية المؤجلة على الموجودات والمطلوبات
46	تأثيرات الضرائب على معدلات التغير

47	المنح الحكومية المرتبطة بالموجودات البيولوجية
48	عناصر ومجال كلفة الاستكشافات وتقييم الموجودات (IFRS 6)
49	التقارير القطاعية (IFRS 8)
50	التقارير المالية المرحلية (IAS 34)
51	العائد على السهم (IAS 33)

Source: Price Water House Cooper, "Similarities and Differences, A Comparison of Full and IFRS for Smes"-2009, P 22-70.

2. تبسيط طرق الإعراف والقياس

إن الإعتماد على معايير المحاسبية الدولية في تطوير المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لتشابه حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية للمؤسسات، فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية لم يبدأ من نقطة جديدة لتطوير المعيار المقترح، وفيما يلي أهم المواضيع التي تحتويها المعايير المحاسبية الدولية والتي تم تبسيطها وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES.

1.2 التدفقات النقدية

شجع معيار المحاسبي IAS07¹ المؤسسات المطبقة للمعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي IFRS/IAS عرض قائمة التدفقات النقدية بطريقة مباشرة كونها تقدم معلومات أكثر فائدة لمستخدمي المعلومات المالية في حين أن المعيار المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يقترح ذلك، كما أن هذا المعيار لم يتضمن متطلبات حول عرض هذه القائمة.

2.2 تكاليف الاقتراض

نصت الفقرة 11 من المعيار IAS 23 " تكاليف الإقراض" بأنها تكاليف التي تنسب مباشرة لإمتلاك وإنشاء أو تصنيع أصل مؤهل ترسمل مباشرة في تكلفة الأصل² في حين أن المعيار المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر هذه التكاليف كمصروف في البيانات المالية مهما كانت، ويظهر في قائمة الدخل خلال الفترة التي حدثت فيها تكلفة القرض³.

¹ مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعيار المحاسبي الدولي السابع (قائمة التدفقات النقدية)، من الموقع www.infotechaccountants.com تاريخ الإطلاع 26 / 04 / 2021، ص 3.

² مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرون (تكاليف الاقتراض)، من الموقع www.infotechaccountants.com تاريخ الإطلاع 26 / 04 / 2021، ص 4.

³ رمضان مسعود عبد الله خليفة، المعيار المحاسبي الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ومدى تطبيقه على المنشآت الليبية المماثلة في ظل عدم تطبيق المعايير الليبية الكاملة، جامعة الجبل الغربي، ليبيا، 2018، ص 345.

3.2 تكاليف التطوير

يعتبر المعيار المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكاليف التطوير كذلك كمصروف في البيانات المالية شأنها شأن تكاليف الإقراض نتيجة عدم قدرة المؤسسات على قياس الإنفاق الخاص بالأصول الغير ملموسة أثناء تطويره بشكل موثوق به¹.

4.2 الأدوات المالية

بسط المعيار المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوعاً ما متطلبات الواردة في المعيار المحاسبي IAS39 "الأدوات المالية – الاعتراف والقياس" ومعيار الإبلاغ المالي IFRS 07 الأدوات المالية (الإفصاحات) إذ سمح المعيار 39² بوجود عدة بدائل لتصنيف الأصول والمطلوبات المالية مما سهل المقارنة بين هذه البيانات لمؤسسات مختلفة من دولة معينة أو مقارنة بيانات المؤسسة لفترات مختلفة، وغطى الجزء 11 من المعيار المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "الأدوات المالية" الأصول المالية والمطلوبات المالية³ وسمح بتطبيق المؤسسات لهذا الجزء أو إتباع المعيار المحاسبي 39 كسياسة محاسبية³.

كما صنف المعيار المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأصول المالية الى:

- الأصول المحددة لتقاس " بالتكلفة المطفأة منها تدني".
 - الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية (الأسهم) غير المتداولة في سوق عام.
- ويجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ القوائم المالية قياس جميع الأدوات المالية لديها بالقيمة العادلة مع إستعاب تكاليف العمليات (العمولات والضرائب عند بيع الأداة المالية)، مع الإعتراف بالتغير بالقيمة العادلة في حساب الأرباح والخسائر.

5.2 القوائم المالية الموحدة والمنفصلة: 4

على عكس المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي (IAS-IFRS) الذي فرض أربعة شروط لإستثناء المؤسسات من عرض قوائم مالية موحدة وقوائم مالية منفصلة إلا أن المعيار المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قلص هذه

¹ عمر عزوي، آمال مهاوة، مرجع سبق ذكره، ص 96.

² سعيداني محمد السعيد، مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة استبائية)، مرجع سبق ذكره، ص 108.

³ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره، ص 77.

⁴ بتصرف

- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعيار المحاسبي الدولي السابع (القوائم المالية المنفصلة)، من الموقع www.infotechaccountants.com تاريخ الإطلاع 26 / 04 / 2021.

- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره.

الشروط إلى شرطين " تستثنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إعداد قوائم موحدة أو المنفصلة إذا كانت المؤسسة الأم تابعة للغير أو تعد قوائم مالية بموجب المعايير الإبلاغ المالي (IFRS) .

ومن هنا يلاحظ أن متطلبات الإعفاء في معايير الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر بساطة من تلك التي نص عليها المعيار المحاسبي IAS 27 " القوائم المالية المنفصلة" كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تخضع للمسألة العامة وليس لها أدوات دين أو أدوات حقوق الملكية في سوق المالي.

6.2 الممتلكات والمصانع والمعدات¹

نص المعيار المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جزئه 16 " الممتلكات والمصانع و المعدات " على أنه يحق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة استخدام نموذج التكلفة (Cost model) أو نموذج القيمة العادلة (Révolution Model) لتقييم الممتلكات والمصانع والمعدات وذلك بالرجوع إلى المعيار الدولي المحاسبي IAS 16.

ثالثاً: القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق متطلبات المعيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES

تهدف القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توفير معلومات عن المركز المالي للمؤسسة وعن أداؤها وتدفقاتها النقدية، بحيث تفيد هذه المعلومات التي يتخذها قطاع واسع من مستخدمي القوائم المالية وتظهر القوائم المالية كذلك نتائج قيام الإدارة بمسئولياتها عن رعاية الموارد التي عهد بها إليها.

ونص المعيار في قسمه الثالث " عرض القوائم المالية" يجب أن تشمل المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ما يلي²:

1. قائمة المركز المالي كما في تاريخ التقرير

2. أيا مما يأتي

1.2 قائمة دخل شامل واحدة لفترة التقرير

تعرض جميع بنود الدخل والمصرف المثبتة خلال الفترة بما في ذلك تلك البنود المثبتة عند تحديد الربح أو الخسارة (والتي تعد مجموعاً فرعياً في قائمة الدخل الشامل) وبنود الدخل الشامل الأخر.

2.2 قائمة منفصلة للدخل وقائمة منفصلة للدخل الشامل

إذا إختارت المؤسسة أن تعرض كلا من قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل، فإما هذه الأخيرة تبدأ بالربح أو الخسارة ثم تظهر بنود الدخل الشامل الأخر.

¹ عايدة حمد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

² الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره، ص 37.

3. قائمة التغيرات في حقوق الملكية لفترة لتقرير

4. قائمة التدفقات النقدية لفترة التقرير

5. الإيضاحات: وتشمل ملخصا للسياسات المحاسبية المهمة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

المطلب الثالث: المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMES (الأهمية والأهداف)

صممت معايير التقارير المالية الدولية كاملة لتلبية إحتياجات المستثمرين في شركات اسهم والتي تعمل في أسواق راس المال، وهي تغطي مجموعة واسعة من القضايا، وتحتوي على كمية كبيرة من توجيهات التنفيذ وتشمل الكشف عن المعلومات المناسبة للشركات الكبيرة، إلا أن مستخدمي البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست لها نفس الإحتياجات، بل هي أكثر تركيز على تقييم التدفقات النقدية قصيرة الأجل، كما أن العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتقد ان معايير التقارير المالية الدولية كاملة تفرض عبئا عليها وهو العبء الذي نما بعد أن أصبحت معايير التقارير المالية الدولية أكثر تفصيلا وأكثر البلدان قد بدأت في إستخدامها، هكذا جاءت فكرة تطوير المعايير المقترحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على محاولة التوفيق بين تلبية إحتياجات المستخدمين من جهة وتحقيق التوازن بين التكاليف والمنافع من جهة أخرى¹.

أولا : الهدف من المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES

وكان الهدف من هذا المشروع:

- وضع معايير مصممة خصيصا لتلبية إحتياجات المؤسسات التي لا تخضع للمساءلة العامة من التقارير المالية.
- نشر البيانات المالية للأغراض العامة للمستخدمين الخارجيين ويستند هذا المعيار من معايير التقارير المالية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معايير التقارير المالية الدولية الكاملة مع إجراء بعض التعديلات المناسبة بناء على إحتياجات مستخدمي البيانات المالية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعتبارات التكاليف والمنافع.
- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزز قابلية المقارنة المالية لمعلومات عن الكيانات المختلفة في جميع أنحاء العالم².
- تعزيز وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى رأس المال الدولي من خلال الجودة العالية للبيانات المالية التي تقدمها.

¹ International Accounting Standard, **IFRS FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTITIES**, <http://www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm> 30 avril 2021.

²Dinuja perera, parmod chand, _P 166.

وأخيراً يمكن القول الهدف الرئيسي لمجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) من خلال إصداره لمعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تقديم نظام محاسبة جيد يمتثل إطار عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً : أهمية المعيار الدولي لتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES¹

أن المتبع لأهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بصفة عامة والمعايير الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم يلاحظ بأن هذه المعايير ستساهم في زيادة جودة المحاسبة من خلال حوكمة الشفافية، وتحسين المقارنة، ويعتبر هذان العاملان مؤشرين على وظائف الأسواق المالية وهنا يتم تحليل هذه المؤشرات إلى عوامل ترتبط بسيولة الأسواق المالية، كلفة رأسمال، قيمة الوحدة الاقتصادية، حيث توصف السيولة بالتأثير السعري والذي يتزامن مع الإستجابة السعرية للوحدة التي يتم المتاجرة بها في سوق فعالة وعلى الرغم من صعوبة قياس السيولة في الأسواق إلا أن هناك من لاحظ زيادة السيولة للوحدات التي تطبق (IFRS) بالمقارنة مع الوحدات التي لا تطبقها، أما بالنسبة لتكلفة الملكية فهي الحد الأدنى من العائد الواجب دفعه لحملة الأسهم نتيجة تحملهم المخاطرة، وبالتالي فإن المعايير ذات الجودة العالية ستساهم في تخفيض تكلفة الحصول على التمويل وذلك لأنها تساهم في تخفيض المخاطر المتوقعة عن العائد المستقبلي، أما بالنسبة لقيمة الوحدة الاقتصادية فستزداد مع تطبيق (IFRS) ولو لفترة زمنية معينة ثم تعود لمستوى القيمة الإعتيادية كما لاحظت دراسات أخرى أهمية تطبيق هذه المعايير على مستوى المصارف والحكومة وحملة الأسهم.

كما أن معايير الإبلاغ العالمية المطبقة بشكل مستقر ستساعد على المقارنة بين المعلومات المالية، من هنا فإن الإختلافات المحاسبية من الممكن أن تصيب المستثمرين والمقرضين والآخرين بالعمى أو صعوبة النظر والتمييز، وعليه فإن معايير الإبلاغ المالية العالمية عالية النوعية ستحسن من كفاءة التوزيع والتسعير لرأسمال، وهذه الفائدة لن تعود فقط على مجهزين رأسمال بل ستخدم الوحدات التي تبحث عن رأسمال حيث أنها ستخفض تكلفة المقارنة وتحذف تكلفة المخاطرة التي ترتبط بتكلفة رأسمال، كما أن المعايير العالمية ستحسن من نوعية التدقيق وتسهل من مهام التدريب والتعليم فوائد تطبيق معايير الإبلاغ المالي العالمية على الوحدات التي تتداول أسهمها في الأسواق المالية فقط، بل كذلك يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تنتفع من إستعمال معايير موحدة عالمياً على مستوى هذه المشروعات من خلال الآتي:

- أن معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تعتمد على التمويل من المصارف المتعددة الجنسية، حيث تعتمد هذه المصارف على القوائم المالية في إتخاذ قرار الإقراض وفي وضع الشروط وتحديد معدل سعر الفائدة.

¹ صفوان قصي عبد الحليم، ندوة علمية، تكييف المعايير المحاسبية الدولية لصالح المشروعات صغيرة الحجم و المتوسطة، كلية الإدارة و الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة بغداد 2017/01/25، ص 13.

الفصل الأول : مدخل إلى الإطار العلمي والعملية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

- يسعى المجهزون لتقييم المكانة المالية للمشتري في دولة اخرى.
 - لدى العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تمتلك مستثمرين خارجيين لا يهتمون بالمعلومات يوما بيوم كما تفعل الادارة الخاصة بالوحدة .
 - أن المعايير المحاسبية العالمية للقوائم المالية ذات الاغراض العامة تسمح بإجراء المقارنة بين الوحدات، وهي مهمة جدا عندما يكون المستثمر غير محلي.
- من هنا تزداد أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ففي كثير من الدول ومنها الولايات المتحدة الامريكية والتي تشكل فيها تلك المشاريع حوالي 97% من إجمالي المشاريع فيها وتساهم في خلق 34% من الناتج القومي الإجمالي الأمريكي وتساهم في خلق 58% من إجمالي فرص العمل المتاحة فيها، وفي كندا تساهم في توفير 33% من فرص العمل وفي اليابان 55% وفي إندونيسيا 88%.

خلاصة الفصل الأول

تعتبر المحاسبة الدولية نظام عالمي يتبناه جميع الدول عن طريق مجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً على المستوى العالمي.

إن الجهود المختلفة التي قامت بها هذه المنظمات والهيئات ساهمت بشكل مباشر في التأثير على البيئة المحاسبية كللت هذ الجهود في تفعيل بيئة العمل الدولي نحو إصدار المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي ولم تكنفي هذه المنظمات بإصدارها للمعايير المحاسبية فحسب بل تعدتها إلى الدعوة إلى السعي لتطبيق هذه المعايير على المستوى العالمي والدعوة إلى التوحيد المحاسبي حتى وإن كان من الصعب باختلاف البيئات المحاسبية.

ونتيجة للخصوصية التي يتمتع بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللعبيء الذي ألحق به عند تطبيقه للمعايير المحاسبية الدولية (IFRS /IAS) سعى المجلس سنة 2001 إلى إصدار معيار خاص بهذا القطاع وتقليل القيود المفروضة من قبل المعايير، وكلل هذا الجهد بإصدار معيار محاسبي دولي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جويلية 2009 والذي يعتبر مستحدث من المعايير السابقة بإضافة بعض التعديلات وكذا الحذف للموضوعات الغير ذات الصلة للمؤسسات المطبقة له.

الآليات المتبعة للإصلاح المحاسبي في

المنظومة المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة بالجزائر

تمهيد

إن وجود العديد من الاختلافات والتباين بين دول العالم بالنسبة للمعلومات المالية، نشأ أساسا من خلال الأنظمة الاقتصادية والمالية المستخدمة عالميا، إلى عدم قدرة مستخدمي البيانات المالية سواء من مستثمرين أو غيرهم على إتخاذ القرارات التي تستند إلى المعايير المحاسبية الدولية.

وشهد العقد الأخير من القرن الماضي جهود كبيرة لتطوير إعداد المعايير الدولية أسفرت عن نتائج هامة أتت ثمارها في مطلع القرن الحالي، ومازالت نتائج هذه الجهود تتوالى على الفكر والتطبيق المحاسبي على مستوى معظم دول العالم، لهذا كان صدور القرار الأوروبي 06-16 يناير 2002 بتطبيق معايير المحاسبية الدولية أهم حدث في هذا المجال، وأعتبر نقطة البدء في تحول دولا لها تاريخ محاسبي طويل بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، وكذا كان لمعظم الدول النامية الأسبقية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لأسباب تتعلق بضعف البنية المحاسبية لديها. وبالطبع كانت الجزائر من الدول التي سارعت لتطبيق تلك المعايير المحاسبية الدولية بوضع نظام محاسبي مالي لتحقيق إقتصاد قوي، وعرض المعلومات المالية للمؤسسات وفق المعايير المعمول بها إلا أنه كانت لبعض المؤسسات الخصوصية بحكم ممارستها المحاسبية البسيطة، وتعرف تلك المؤسسات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فعملت الجزائر بوضع نظام مالي يتلاءم إحتياجاتها المحاسبية يعرف هذا النظام بنظام المحاسبة المبسطة أو محاسبة الخزينة، لذا سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: سيتم تخصيص هذا المبحث لواقع المحاسبة في الجزائر من خلال تبني المعايير المحاسبية الدولية، إذ نتطرق فيه إلى أهم الأنظمة المحاسبية التي سبقت تبني النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى المنظمات المهنية المشرفة على المحاسبة في الجزائر.

المبحث الثاني: يعرض هذا المبحث واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الجزائرية من خلال عرض بعض التعريفات لهذا النوع من المؤسسات لبعض دول العالم وأهم معايير تصنيفها، قبل التطرق لتعريفها في الجزائر، كما سنقوم بإحصائيات لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ ظهور أول تعريف لها سنة 2001.

المبحث الثالث: خصص هذا المبحث لعرض نظام المحاسبة المبسطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أو ما يعرف بنظام محاسبة الخزينة، وذلك من خلال تعريف هذا النظام وأهم إجراءات تطبيقه بالإضافة إلى القوائم المالية التي تمسكها المؤسسات المطبقة له.

المبحث الأول: واقع المحاسبة في الجزائر من تبني معايير الإبلاغ المالي إلى إصدار النظام المحاسبي المالي

كما تطرقنا سابقا إلى أن الكثير من الدول والمنظمات المحاسبية إهتمت بالتوافق المحاسبي وقامت بالعديد من الجهود منها إصدار معايير محاسبية تتمتع بالمرجعية القانونية، كما حثت هذه المنظمات الدول على إستخدام هذه المعايير كأساس لبناء معايير وطنية تتوافق مع بيئتها ومن هنا إنطلق مفهوم الإصلاح المحاسبي الذي باشرته عدة دول منها الجزائر حيث سلكت مسار إصلاحها بداية بتخليها عن المخطط المحاسبي الوطني (PCN) وإعتمدت نظاما محاسبيا ماليا يهدف أساسا إلى تقريب الممارسات المحاسبية المحلية من الممارسات العالمية.

هذه الإصلاحات لم تمس فقط النظام المحاسبي المالي بل تعداه إلى إصلاح وتنظيم المحاسبة حيث أصدرت الجزائر مجموعة من النصوص القانونية المنظمة للمهنة كما تم إعادة هيكلة بعض المنظمات المهنية وكذا تحديد الاطار العام للمجلس الوطني المحاسبي وبالتالي كان من المتوقع أن تساهم هذه الجهود كذلك في ضمان ممارسة مهنية جديدة والعمل على تطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: الجهود المحلية للإصلاح المحاسبي في الجزائر

إن لظهور العولمة وتبني المعايير المحاسبية الدولية من مختلف دول العالم آثار إيجابية إنعكست على البيئة الجزائرية وجعلتها تتفاعل مع التغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وغيرها التي طرأت، تمخض هذا التفاعل بظهور عمليات إصلاحية خاصة في الجانب المحاسبي فأصدرت الجزائر عدة مراسيم تنظم مهنة المحاسبة وتخلت عن نظامها المحاسبي الذي أصبح لا يفي بمتطلبات الساحة العالمية.

أولا: الخلفية التاريخية للمحاسبة في الجزائر قبل تبني النظام المحاسبي المالي SCF

ورثت الجزائر غداة الإستقلال المنظومة التشريعية الفرنسية، وذلك تفاديا لحصول الفراغ في الجوانب المختلفة خاصة في المجال المحاسبي، فأصدر المشرع الجزائري القانون الأساسي 62-157 والقاضي بتمديد العمل بالنصوص القانونية الفرنسية بإستثناء التي لها علاقة بالسيادة الوطنية¹، ويمكن تقسيم مراحل تطور التشريع المحاسبي في الجزائر قبل تبني النظام المحاسبي المالي إلى مرحلتين نوردتهما كالآتي:

1. الفترة ما بين 1962-1975

إستمر العمل في هذه المرحلة بالتشريع الفرنسي في مجال المحاسبة وذلك من خلال المخطط المحاسبي العام الصادر سنة 1957 (PCG)، حيث كان هذا التشريع كافيا للإستجابة لمتطلبات تلك المرحلة خاصة العمل على ضمان الإستمرارية في تدفق المعلومات الإقتصادية والمالية الموجهة إلى الإدارة الوطنية خاصة إدارة الضرائب.

¹ خيرى عبد الكريم، شينون بن الطيب، " الجهود الدولية والمحلية المبذولة لإرساء مبادئ المحاسبة الدولية (دراسة حالة الجزائر)" ، مجلة البديل الإقتصادي، العدد الثالث، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2017، ص 202.

وشهدت الجزائر خلال هذه المرحلة أي غداة الإستقلال عمليات التأميم خاصة في قطاعات البنوك والمحروقات والمناجم، وهنا بدأت فكرة ضرورة وجود مرجعية محاسبية تترجم التطور الجديد في الإقتصاد¹ كما تميزت هذه المرحلة من الناحية التنظيمية بتأسيس هيكل جديد يتمثل في المجلس الأعلى للمحاسبة، وذلك في نهاية 1971 والذي أوكلت له مهمتان أساسيتان، الأولى هي تنظيم مهنة المحاسبة والخبير المحاسبي في الجزائر بموجب الأمر رقم 71-82 الصادر في 29 ديسمبر 1971، والثانية إنشاء مخطط وطني محاسبي ينظم مهنة المحاسبة والتخلي عن المخطط العام الفرنسي لسنة 1957.

إستندت عملية إعداد المخطط المحاسبي الوطني إلى اللجنة التابعة للمجلس الأعلى للمحاسبة، وكذا الإستعانة بخبراء أجانب من المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي، بالإضافة إلى خبير تشيكوسلوفاكي جاء لطرح التجربة التشيكوسلوفاكية في الميدان.

وتكتملة لهذه التحولات، جاءت نصوص قانونية أخرى لتنظيم العمل المحاسبي والمهنة المحاسبية خاصة من الجانب التكويني وذلك بصدور القانون 72-83 المؤرخ في 18 ابريل 1972 القاضي بتنظيم الدراسات الجامعية وإضافة تخصص ليسانس علوم مالية ومحاسبة، والمرسوم 72-84 المؤرخ في 18 ابريل 1972 الرامي إلى تنظيم التربص المهني التكويني لخبراء المحاسبة.

عامة يمكن القول أن هذه المرحلة لم تشهد تغيرات وإصلاحات محاسبية جذرية فأكتفى المشرع الجزائري بتكملة العمل بالتشريع المحاسبي الفرنسي نظرا لعدة إعتبارات أهمها ضعف الإقتصاد الوطني عقب الإستقلال والإنغلاق الدولي والوضعية المتدهورة للمؤسسات الوطنية أنا ذاك.

2. الفترة ما بين 1975 الى 2007

تكتملة للمرحلة السابقة التي أعطى فيها المشرع المحاسبي والمتمثل في مجلس المحاسبة الوقت الكافي لدراسة وضعية البيئة المحاسبية للمؤسسات الجزائرية وإصدار مخطط يلبي إحتياجات المهنة، وفي هذه المرحلة وضعت مجموعة من الخطوط العريضة التي تؤخذ بعين الإعتبار في عملية الإصلاح يمكن تلخيصها في النقاط الآتية²:

- العمل على تبسيط وتوضيح المفاهيم المحاسبية وكذلك وضع أسس ومعايير يتم على أساسها إعداد الدفاتر والمستندات المحاسبية.

- يجب أن يلبي المخطط الجديد متطلبات التخطيط الإقتصادي الكلي، من بينها إحتياجات التسيير للمؤسسات.

¹ حميداتو صالح، بوقفة علاء، واقع البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل إصلاح النظام المحاسبي، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013، ص 04.

² المرجع نفسه، الصفحات 05-06

الفصل الثاني : الآليات المتبعة للإصلاح المحاسبي في المنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

- كما يجب أن يلي المخطط المحاسبي الجديد إحتياجات المحاسبة الوطنية المتمثلة في توفير معلومات واضحة ومتجانسة على مستوى المؤسسات.

توجت هذه المرحلة بإصدار المخطط الوطني بموجب الأمر 75-35 المؤرخ في 29 أبريل 1975 والذي يسري مفعول إبتداء من الفاتح من يناير 1976، وبعد ذلك صدر المرسوم الوزاري المتعلق بكيفية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني في 23 جوان 1975 والذي تضمن طبيعة التنظيم والتسيير المحاسبي، الحسابات ومجموعها وأرقامها، القوائم الختامية، المصطلحات المتبناة وقواعد التسجيل المحاسبي.

وقد طبق المخطط المحاسبي الوطني

كما تميزت فترة السبعينيات من القرن 19 بإصدار المنظومة الجزائرية القانونية الخاصة والمتمثلة في:

- القانون المدني، الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم.
 - القانون التجاري، الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم.
 - القانون الجزائي، الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966، المعدل والمتمم.
 - القانون الضريبي (الضرائب المباشرة)، الأمر رقم 76-101 المؤرخ في 06 ديسمبر 1976، المعدل والمتمم.
- أما في فترة الثمانينات من القرن 19 تحول المجلس العالي لتقنيات المحاسبة (CSTC)، والذي قام بإنشاء أربع مخططات محاسبية قطاعية:

- القطاع الفلاحي سنة 1987.
- قطاع التأمينات سنة 1987.
- قطاع البناء والأشغال العمومية سنة 1988.
- قطاع السياحة سنة 1989.

إستمر العمل بالقانون 75-35 المتضمن المخطط الوطني المحاسبي طيلة فترة الثمانينات، وفي نهاية هذه الفترة بدأ التفكير في التغيير النهج الإقتصادي المتبع خاصة فيما يخص النصوص التطبيقية للمحاسبة القطاعية، ومن أهم المحاسبات القطاعية التي صدرت بشأنها مثل هذه النصوص ما يلي:

- قطاع البنوك والمؤسسات المصرفية سنة 1992.
- محاسبة الشركات القابضة سنة 1999.
- هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة 2002.

وفي بداية العشرية الأخيرة من القرن 19 وبالتحديد في سنة 2001، بدأ الإعداد لنظام محاسبي يتماشى مع التطورات التي حدثت على الإقتصاد الوطني، وفي أواخر سنة 2007 وضعت الجزائر نظاما محاسبيا ماليا بموجب القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وفيما يلي شرح مفصل لأهمية الاصلاح المحاسبي في الجزائر.

ثانيا: الإصلاح المحاسبي في الجزائر

سعت الجزائر من خلال تقريب نظامها المحاسبي المالي من المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) إلى إستدراك النقائص التي كانت موجودة في المخطط المحاسبي الوطني ومسايرة للتغيرات الحاصلة في مجال المحاسبة في العالم وإنطلاقا من الجدال الواسع الذي صاحب هذا الإصلاح، إلا أن أسبابه كانت قوية خاصة بانتقال الإقتصاد الجزائري من القطاع الإشتراكي إلى إقتصاد السوق، وفيما يلي أهم أسباب الإصلاح المحاسبي في الجزائر بالإضافة إلى المنظمات المهنية المشرفة على المحاسبة التي دعت للإصلاح.

1. أسباب الإصلاح المحاسبي في الجزائر

إن إستقرار توجهات السلطات الجزائرية نحو الإصلاح مهنة المحاسبة نجد أنها إرتبطت بأسباب خارجية نوردها كالآتي¹:

- إنتشار ظاهرة العولمة الإقتصادية، من خلال الشركات العابرة للقارات، وكذا إنفتاح أسواق المال على المستوى الدولي.
- توسع مظاهر تحرير الخدمات فيها يتعلق بمهنة المحاسبة والتدقيق التي أوجدتها منظمة التجارة العالمية.
- توسع تبني وتطبيق معايير محاسبية دولية (IAS-IFRS) من قبل العديد من البلدان والتي يقوم بإصدارها مجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB).
- إنتقال الإقتصاد الجزائري من القطاع الإشتراكي إلى إقتصاد السوق².
- عدم ملائمة المخطط الوطني المحاسبي مع إحتياجات الشركات الأجنبية القائمة بالجزائر.
- محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايته من مشاكل إختلاف النظم المحاسبية.

¹ بونعجة سحنون، " الآثار المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية (OMC) على السوق الخدمية لمهنيي المحاسبة والتدقيق بالجزائر في ظل الاصلاح المحاسبي"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مختبر التنمية الإقتصادية والبشرية، المجلد 9، العدد1، جامعة علي لونيسي، البلدة 2، الجزائر، 31 مارس 2018، ص 281.

² حميداتو صالح، بوقفة علاء، مرجع سبق ذكره، ص 6.

الفصل الثاني : الأليات المتبعة للإصلاح المحاسبي في المنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

- التقليل من الأخطار المتعلقة بالتلاعب الإداري والغير إداري بالقواعد والمبادئ المحاسبية، وتسهيل مراجعة الحسابات من خلال تبني قواعد أكثر وضوحاً¹.

2. أهمية الإصلاح المحاسبي

بعد النتائج الغير مرضية التي حققها المخطط الوطني المحاسبي والذي أثبت أنه لا يخدم تفعيل البورصة والسوق المالي بشكل عام، لأن هذه الأخيرة تقوم على الكفاءة المرتبطة بتوفير المعلومات في الوقت والمكان المناسبين وبالكم والكيف اللازم، ومن هنا وجب التغيير جذري للنظام المحاسبي الجزائري ومطابقته مع الإطار الذي يحكم الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي، في ظل ذلك أصبح من الضروري الوفاء بهذه المتطلبات لتحقيق الآتي :

- إنشاء بيئة محاسبية مقبولة قبولاً دولياً.
- تشجيع إستقطاب الإستثمار الأجنبي.
- الوفاء بإحتياجات مستخدمي مخرجات الأنظمة المحاسبية وطنياً ودولياً.
- توافق الأنظمة المحاسبية في الجزائر مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية (IAS-IFRS).
- تسهيل المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الإقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية.
- الإفصاح الفعال في ظل المرجعية الدولية.
- قابلية مقارنة المؤسسات لنفسها عبر الزمن وبين المستويين الوطني والدولي.
- إعطاء معلومات مالية أكثر، تعمل على تشجيع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.

3. الهدف من الإصلاح المحاسبي في الجزائر

بعد دخول الجزائر في شراكة مع الإتحاد الأوروبي وتقدم المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة الدولية، توجب عليها إجراء إصلاحات عميقة في نظامها المحاسبي الذي تهدف من خلاله إلى تقريب الممارسات المحاسبية للمؤسسات المحلية بما هو معمول به دولياً وبالتالي تلبية حاجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية حول الإقتصاد الجزائري، وخاصة المستثمرين الوطنيين والدوليين هذين الأخيرين قد مارسا ضغطاً على السلطة العمومية لتعجيل عملية إصلاح المخطط الوطني المحاسبي رقم 35-275².

¹ خيرى عبد الكريم، شبنون بن الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 209، 210.

² شعب شنوف، المحاسبة المالية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 09.

ثالثا: المنظمات المهنية المشرفة على المحاسبة في الجزائر

أدت الإصلاحات المحاسبية الأخيرة إلى إحداث تغيرات جذرية على طبيعة المنظمات المهنية المتعلقة بمهنة المحاسبة والتدقيق، لما لهذه المنظمات المهنية من دور في الأشراف والمراقبة والمتابعة لهذه الإصلاحات والعمل على تطبيقها بما يتماشى وإطارها العام حيث ظهرت هيكلية جديدة لها، والمتمثلة في:¹

1. مجلس المحاسبة

مع إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني وهيكلية المؤسسات العمومية الإقتصادية الذي نتج عنها إرتفاع عدد المؤسسات العمومية وتعدد أنماط التسيير وضعف التحكم في النظام المحاسبي، أنشأت مؤسسة مجلس المحاسبة لفحص حسابات الدولة والمؤسسات العمومية ومراقبة تنفيذ العمليات المالية لها، حيث قام المشرع الجزائري بسن أليات رقابية تحد أنواع الإختلال التي تفرزها أساليب التسيير المتبناة، من خلال القانون 80-05 المؤرخ في 01-03-1980 المقرر لإنشاء مجلس المحاسبة، وفي مادته الخامسة (مجلس المحاسبة يراقب مختلف المحاسبات التي تصور العمليات المالية والمحاسبية، أين تتم مراقبة صحتها وقانونيتها ومصداقيتها).

2. مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة

تم التأسيس لمجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-20 المؤرخ في 13 يناير 1992، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 97-458 المؤرخ في 01 ديسمبر 1997، والذي يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة ويضبط إختصاصاته وفوائد عمله.²

3. المجلس الوطني للمحاسبة

المجلس الوطني للمحاسبة هو منظمة إستشارية وضبط ذات طابع إداري، تهتم بالربط بين الوزارات وما بين المهن، كما يقوم المجلس الوطني للمحاسبة بدور التنسيق والتخليص في ميداني البحث والتقييم المحاسبيين والتطبيقات المرتبطة بهما، كما أن لمجلس المحاسبة مهام أخرى مثل العناية بالمسائل التي لها صلة بالتقييم المحاسبي وتطبيق المقاييس، أنشأ هذا المجلس بموجب المرسوم التنفيذي 96-318 المؤرخ في 25 سبتمبر 1996 والذي يحدد إختصاصاته وصلاحياته والقواعد التي تسيره.

¹ بلعور سليمان، قطيب عبد القادر، " واقع مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي "، مجلة إضافات إقتصادية، العدد 2، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 03 ابريل 2018، ص 305.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 03، لسنة 1992، ص 82-83

الفصل الثاني : الأليات المتبعة للإصلاح المحاسبي في المنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

- وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 27 يناير 2011 تم تحديث المرسوم السابق حيث تم إعادة هيكلة المجلس الوطني للمحاسبة من حيث التنظيم وقواعد سيره، وحددت المادة الثانية من هذا المرسوم سلطة الوزير المكلف بالمالية على المجلس والأعضاء الذين يشكلونه، كما حدد هذا المرسوم التشريعي مجموعة من المهام أهمها¹:
- مسك الملفات المتعلقة بالإعتماد والتسجيل والشطب من جدول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.
 - الإعتماد على التقييس المحاسبي وتنظيم ومتابعة مهن المحاسبة
 - تحديد معايير وسبل الإلتحاق بمهنة المحاسبة.
 - تنظيم مراقبة النوعية المهنية وبرمجتها.
 - المساهمة في تنظيم ورشات وبرامج التكوين بمناسبة إدخال قواعد محاسبية جديدة تعتمد على المعايير المحاسبية الدولية.
 - جمع وإستغلال كل الوثائق المتعلقة بالمحاسبة وتدريبها.
- وحددت المادة 5 من المرسوم التنفيذي 10-01 المؤرخ 16 رجب 1431 الموافق ل 29 يونيو 2010 اللجان المتساوية الأعضاء وهي كالاتي²:
- لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية.
 - لجنة الأعتاماد.
 - لجنة التكوين.
 - لجنة الإنضباط والتحكيم.
 - لجنة مراقبة النوعية.
- بما أن مجلس المحاسبة هو الجهة الرسمية الوحيدة المكلفة بمهنة المحاسبة في الجزائر، فإنه ساهم في الإصلاح المحاسبي من خلال إعداد النظام المحاسبي المالي الذي يستند في قيامه على تبني المعايير المحاسبية الدولية.

¹ القرار 11-24 المؤرخ في 22 صفر 1432 الموافق ل 27 يناير 2011، المتعلق بتحديد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعده، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 07، ص 8.

² المرجع نفسه، ص 06.

4. ممارسو مهنة المحاسبة في الجزائر

يقسم المهنيين المحاسبين في الجزائر إلى ثلاث فئات، الخبير المحاسبي، محافظ الحسابات، والمحاسب المعتمد حسب ما نص عليه المرسوم التنفيذي 10-01 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق ل 29 يونيو سنة 2010، وفيما يلي:

1.4 الخبير المحاسبي

بص المادة 18 من المرسوم التنفيذي 10-01 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق ل 29 يونيو سنة 2010، فإنه "يعد خبيرا محاسبيا كل شخص يمارس بصفة عادية بإسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة تنظيم وفحص وتقييم وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات في الحالات التي نص عليها القانون والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات"¹.

وتتمثل المهام الأساسية للخبير المحاسبي حسب نفس المرسوم ب :

- يقوم الخبير المحاسبي بمسك ومركزة وفتح وضبط ومراقبة وتجميع المحاسبة المؤسسات والهيئات التي لا يربطه بها عقد عمل.

- التدقيق المالي والمحاسبي للمؤسسات والهيئات في الميدان المالي والإجتماعي والإقتصادي.

- إعلام المتعاقدين معه بمدى تأثير التزاماتهم والتصرفات الإدارية والتسيير التي لها علاقة بمهمته.

2.4 محافظ الحسابات

حسب المادة 22 من المرسوم التنفيذي 10-01 "يعد محافظ حسابات كل شخص يمارس بصفة عادية بإسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به".

وتتمثل المهام الأساسية لمحافظ الحسابات حسب المادة 23 من نفس المرسوم ب²:

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات.

- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.

¹ القرار 10-01 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق ل 29 يونيو سنة 2010، المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 42، الجزائر، ص 6.

² القرار 10-01 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق ل 29 يونيو سنة 2010، المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، مرجع سبق ذكره، ص 07.

الفصل الثاني : الآليات المتبعة للإصلاح المحاسبي في المنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الادارة ومجلس المديرين أو المسير.
- يقدر شروط إبرام الإتفاقيات بين الشركات التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها.
- إعلام المسيرين والجمعية العامة أو هيئة مداولة المهنة بكل نقص قد يكتشفه.
- كما يصادق محافظ الحسابات أيضا على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدمجة وصورتها الصحيحة، وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار، ويترتب عن مهمة محافظ الحسابات التقارير الآتية:
- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على إنتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة أو عند الإقتضاء رفض المصادقة المبرر.
- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة عند الإقتضاء.
- تقرير خاص حول الإتفاقيات المنظمة.
- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات.
- تقرير خاص حول الإمتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.
- تقرير خاص حول تطوير نتيجة السنوات الخمس الأخيرة، والنتيجة حسب الأسهم أو حسب الحصص.
- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية.
- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على إستمرار الإستغلال.

3.4 المحاسب المعتمد

- نصت المادة 41 من المرسوم 01-10 "يعد محاسبا المهني الذي يمارس بصفة عادية بإسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة مسك وفتح وضبط محاسبات وحسابات التجار والشركات أو الهيئات التي تطلب خدماته" وتتمثل المهام الأساسية لمحافظ الحسابات حسب المواد الأتية 42-43-44 من نفس المرسوم ب¹:
- يعرض المحاسب المعتمد تحت مسؤوليته وعلى أساس الوثائق والأوراق المقدمة إليه، الكتابات المحاسبية وتطور عناصر ممتلكات التاجر والشركة أو الهيئة التي أستندت إليه مسك محاسبتها.
 - يعد المحاسب المعتمد جميع التصريحات الإجتماعية والجبائية والإدارية المتعلقة بالمحاسبة التي كلف بها.
 - مسك وفتح وضبط المحاسبات والحسابات.
 - يمكن للمحاسب المعتمد أن يساعد زبونه لدى مختلف الإدارات المعنية.

¹ القرار 01-10 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق ل 29 يونيو سنة 2010، المرجع سبق ذكره، ص 8-9.

- كما يمكنه القيام بمهام المساعدة في إعداد الجداول المالية.

المطلب الثاني: النظام المحاسبي المالي

يعتبر النظام المحاسبي المالي SCF كأرضية للممارسة المحاسبية المتوافقة والمعايير المحاسبية الدولية، ومع بداية تطبيقه سنة 2010 طرح عدة إنشغالات على مطبقه ومستعمله على السواء، خصوصا أن هذا النظام فرض نتيجة إندماج الإقتصاد الجزائري في الإقتصاد العالمي، وقد كان لتطبيقه آثار على مختلف جوانب البيئة المحاسبية، خاصة مهنة المحاسبة التي زادت تحدياتها وتغيرت متطلباتها فأصبح من الضروري إجراء تدريب وتكوينات خاصة تمكن مزاولي هذه المهنة من التكيف مع الجديد الذي جاء به هذا النظام والتعرف على مبادئ وأسس وقواعد تطبيقه وفيما يلي عرض مفصل لهذا النظام.

أولا: ماهية النظام المحاسبي المالي

من خلال ما سبق يمكن القول أن بوادر الإصلاح المحاسبي الحقيقي ظهر مع نهاية سنة 2001، ومولت هذه العملية من طرف البنك الدولي، وأوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزير المالية ومرت هذه العملية بثلاثة مراحل وهي¹:

- المرحلة الأولى: تم في هذه المرحلة تشخيص مجال المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه وبين المعايير المحاسبية الدولية.

- المرحلة الثانية: تم في هذه المرحلة تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد للمؤسسة.

- المرحلة الثالثة: وضع نظام محاسبي جديد

وفي نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاث خيارات لتطوير المخطط الوطني المحاسبي:²

الخيار الأول: يتمثل هذا الخيار في البقاء على تركيبة المخطط الوطني المحاسبي مع إجراء التعديلات تماشيا ومتغيرات المحيط القانوني والإقتصادي في الجزائر، والذي بقي ثابتا منذ صدور القانون التوجيهي للاستثمارات الوطنية الاقتصادية لسنة 1988.

إتخذ هذا الخيار بعد صدور المرسوم التوجيهي رقم 42 في أكتوبر 1999 الخاص بتكليف المخطط المحاسبي الوطني مع نشاطات المؤسسات القابضة والحسابات الموحدة للمجموعة، وكنتيجة لهذا الخيار ظهرت تسميات ومصطلحات جديدة، أما بالنسبة للمهنيين والخبراء المحاسبين وجدو صعوبة في التكيف مع هذا الإطار التصوري المحاسبي المختلف عن المخطط المحاسبي الوطني السابق.

¹ شعيب شونوف، مرجع سبق ذكره، ص 9-10.

² ISGA, **Le Nouveau Plan Comptable des Entreprises et Normalisation Internationale**, Séminaire en collaboration avec réseau d'experts, France- Maghreb, Alger, juin 2005, p 11-27.

الخيار الثاني: ضمن هذا الخيار إجراء بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، ومع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبيين مختلفين يعطيان نظاما مختلط ومعتد، وبالتالي يمكن له أن يكون مصدرا للتناقض والإختلاف.

الخيار الثالث: بالنسبة لهذا الخيار، فهو يتضمن إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله ووضع إطار تصوري محاسبي له، المبادئ والقواعد، مع الأخذ بعين الإعتبار المعايير المحاسبية الدولية.

تبنى هذا الخيار مجلس المحاسبة في إجتماعه المنعقد يوم 5 سبتمبر 2001، أخذا بذلك المرجعية المحاسبية للمعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS ومعايير مجلس المحاسبة المالية الأمريكية FASB .

1. مفهوم النظام المحاسبي الوطني

النظام المحاسبي المالي هو نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، يتم تصنيفها، تقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس الصورة الصادقة على الوضعية المالية وممتلكات الكيان (شخص طبيعي أو معنوي) ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.¹

يحتوي النظام المحاسبي المالي على معطيات جديدة تقوم على مبادئ وفروضا محاسبية، ويشمل هذا النظام على ناحيتين هما:²

- ناحية تجميع المعلومات بشكل معين من واقع المستندات.
- ناحية تبويب وتصنيف المعلومات السابقة في الحسابات.

2. مبادئ فروض وأهداف النظام المحاسبي المالي

تتمثل الأهداف والمبادئ التي تبنها النظام المحاسبي المالي SCF في:

1.2 مبادئ النظام المحاسبي المالي

وفقا للمادة 6 من المرسوم التنفيذي 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي (يتضمن النظام المحاسبي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير المحاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف ولا سيما)³.

¹ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² القانون 07-11 الصادر بتاريخ 15 ذي القعدة 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، الجزائر، ص03.

³ بلعروسي محمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 06.

1.1.2 محاسبة التعهد

ومن المبدأ المحاسبي فإن العمليات المحاسبية تسجل وقت التعاقد وليس وقت التدفقات النقدية أي تسجل وقت التعهد فقد تتم صفقة بوثيقة دون أي قبض مادي ويترتب عليها قيود محاسبية¹.

2.1.2 الدلالة

يجب توثيق المعلومات المالية للمؤسسات في قوائم مالية تضمن مصداقيتها.

3.1.2 المصدقية

يجب أن تعكس المعلومات المالية المقدمة من قبل المؤسسات الصورة الحقيقية لنشاطاتها، وهذا المبدأ هو الهدف المتوخى من المحاسبة أصلاً وهو معيار الجودة حسب إتباع القواعد المحاسبية وما يعرف عن القوائم المالية للكيان هو إعطاء معلومات مطابقة للحالة المالية ومدى نجاعتها².

4.1.2 القابلية للمقارنة

فالمعلومات تعد وتُنشر وتحضر إحتراماً لإستمرارية الطرق، وتسمح المعلومة للمستخدمين القيام بمقارنات ذات معنى عبر الزمن وما بين المؤسسات

5.1.2 التكلفة التاريخية

والمقصود بهذا المبدأ التقييمات المتعلقة بالعمليات المالية يجب أن تكون بمبالغ الصفقة تاريخ حدوثها وليس بمبالغ معاد تقييمها لسبب أو لآخر فهنا تفقد المحاسبة مصداقيتها من الوضوح والدقة .

1.1.2 أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني

تسجل العمليات المحاسبية وتقدم في القوائم المالية للمؤسسة حسب طبيعتها وحسب الواقع الاقتصادي وليس لجانبها القانوني.

7.1.2 الحيطة والحذر

وينص هذا المبدأ على تسجيل الخسائر كأعباء قبل وقوعها أحياناً، بينما لا تسجل التوقعات الخاصة بالإيرادات إلا إذا تمت فعلاً.

8.1.2 ثبات الطرق المحاسبية

وذلك من أجل ضمان الدقة والوضوح في القوائم المالية.

¹ لبوز نوح، مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد المستمد من المعايير الدولية للمحاسبة، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية، بسكرة، 2009، ص 05.

² لبوز نوح، مرجع سبق ذكره، ص 07.

9.1.2 مبدأ عدم المقاصة

حتى تكون القوائم المالية صادقة وواضحة يجب تسجيل كل العمليات التي تمت بصورة مستقل دون مقاصتها مع بعضها البعض، إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها قانونا.

2.2 فروض النظام المحاسبي المالي¹

1.2.2 مواصلة الإستغلال

تنشئ المؤسسة من أجل مواصلة نشاطها باستمرار ولمدة أطول وينبغي عليها التطلع إلى مستقبل خال من من التوقف والتصفية، لذا تعد المؤسسة قوائم مالية سنويا تقوم هذه القوائم على مبدأ مواصلة النشاط والإستغلال إلا إذا توقفت عن النشاط لأمر غير متوقع.:

9.1.2 الدورية

يقصد بهذا المبدأ أن المحاسبة تقوم على أساس دورة مالية متكونة من إثني عشر شهر(12 شهر) إذ تبدأ السنة المالية من 01 يناير من السنة ن إلى 31 ديسمبر من نفس السنة.

10.1.2 إستقلالية الدورات المالية

يعتبر هذا المبدأ أن نتيجة كل دورة مستقلة عن الدورة الأخرى.

11.1.2 إستقلالية الذمة المالية

هذا المبدأ يكرس أن المؤسسة وحدة محاسبية مستقلة عن ملاكها، والمحاسبة المالية عادة تقوم على الفصل بين أصول وخصوم وأعباء وإيرادات المؤسسة كوحدة إقتصادية وقانونية قائمة بذاتها، منفصلة عن الذمة المالية الخاصة بالمساهمين أو الشركاء فيها.

12.1.2 وحدة العملة النقدية

يفرض على أي محاسبية تقوم داخل التراب الوطني الجزائري أن تكون مقيمة بالعملة الجزائرية، وحتى إن كانت هناك صفقات تمت بعملة أخرى فيتم تحويلها إلى الدينار الجزائري.

ثانيا: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

وفقا للمواد 02-04-05 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي مجالات تطبيق هذا النظام فنصت المادة الثانية والتي تم التطرق ليها سابقا على أن أحكام قانون 07-11 تطبق على كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بمسك محاسبة مالية¹.

¹ بلعور سليمان، " دوافع وآثار الى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر "، مجلة الرؤى اقتصادية، العدد 06، كلية الإقتصاد والعلوم التجارية والإدارية، الوادي، الجزائر، 2014، ص 209.

أما المادة الرابعة نصت على "تلتزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية" وتمثل ب:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
 - التعاونيات.
 - الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.
 - الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية أو الغير تجارية.
- كما يمكن للمؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة وفق لنظام المحاسبي المالي وهذا حسب المادة الخامسة من القانون 07-11.

ثالثا: القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

تعتبر القوائم المالية عن السجلات والتقارير المالية الرسمية للشركة خلال فترة زمنية معينة، حيث تلخص هاته القوائم الوضع المالي العام والنتيجة التشغيلية للشركة بهدف إيصال المعلومة بوضوح ودون تعقيد لجميع الأطراف ذات الإهتمام بالوضع المالي للمؤسسة، وفي إطار ذلك تقوم المؤسسة بإصدار مجموعة من القوائم المالية الملحقه التي تساعد في تبسيط وتفصيل العمليات المعقدة.²

وفقا للمادة 25 من المرسوم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي أن المؤسسات التي تدخل في إطار تطبيق هذا النظام ملزمة بإعداد كشوفات مالية سنوية وتمثل هذه الكشوفات في:³

- الميزانية.
- حساب النتائج.
- جدول سيولة الخزينة.
- جدول تغير الأموال الخاصة.
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

¹ القانون 07-11 الصادر بتاريخ 15 ذي القعدة 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، الجزائر، ص 3.

² ربيع بوصبع العياش، فاتح سردوك، عابي خليفة، جدول سيولة الخزينة في النظام المحاسبي المالي (SCF) دراسة حالة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير (ورقلة)، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013، ص 5.

³ بلعوسي محمد التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص 25.

1. الميزانية

تمثل الميزانية الصورة الفوتوغرافية لثروة المؤسسة في تاريخ محدد، وذلك من خلال جانبي الأصول والخصوم ونص القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي SCF عن أهم العناصر الأصول والخصوم التي تتضمنها الميزانية.

2. حساب النتائج

نص القانون 07-11 في قسمه التاسع الفصل الثالث " يعد حساب النتائج وضعية ملخصة للأعباء والمنتجات الملحقة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يؤخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح"¹.

3. جدول تغيرات الأموال الخاصة

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في فصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية.

4. جدول سيولة الخزينة

يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئتها، وتنشأ التدفقات من ثلاث مصادر (التدفقات التي تتولد من الأنشطة العملية، التدفقات التي تنشأ من أنشطة الإستثمار، التدفقات التي تولدها الأنشطة التمويلية).

المطلب الثالث: أهداف وصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي

للنظام المحاسبي المالي أهداف يسعى المشرع المحاسبي الجزائري إلى تحقيقها، كما أن البيئة الجزائرية عانت ولا تزال تعاني من صعوبات تطبيق هذا النظام بحذفيه، وفيما يلي أهم الأهداف والمعوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي:

أولاً: أهداف النظام المحاسبي المالي

هناك العديد من الأهداف المرجو تحقيقها من خلال اعتماد النظام المحاسبي المالي، نذكر منها²:

- مواكبة الأنظمة المحاسبية الدولية وذلك من خلال توافق النظام المحاسبي الجديد مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي IAS-IFRS.

- المحاولة إلى إضفاء الشفافية في المعلومات المالية المقدمة من قبل المؤسسات المطبقة لنظام المحاسبي المالي وبالتالي يشجع هذا الأخير المستثمرين ويسمح لهم بمتابعة أموالهم.

¹ القانون 07-11 الصادر بتاريخ 15 ذي القعدة 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007، مرجع سبق ذكره، ص 4.

² محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة)، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013، الصفحات 6-7.

- إعداد قوائم محاسبية ومالية موحدة للكيانات المطبقة لنظام المحاسبي المالي تتناسب مع قوائم الكيانات الأجنبية وهذا من أجل تسهيل المقارنة عبر الزمن على المستويين الوطني والدولي .
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية في المؤسسات.
- يساعد النظام المحاسبي المالي على إتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.
- يسمح النظام المحاسبي المالي بالتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة لمجموع تعاملات المؤسسة.

ثانيا: صعوبات تطبيق النظام المحاسبي

رغم أن النظام المحاسبي المالي جاء لتحقيق جملة من الأهداف السالفة الذكر إلا أن تطبيقه في البيئة الجزائرية لقي صعوبات خاصة أن المخطط المحاسبي تأصل وتجزر في المؤسسات الإقتصادية ولدى المحاسبين والخبراء والأكاديميين وفيما يلي مجموعة من الصعوبات¹:

1. إقتصاد الجزائر مبني على المحروقات وموجه للخارج

يعتمد الإقتصاد الجزائري في مداخله على قطاع المحروقات الذي يمثل ثلث الناتج الداخلي الخام (PIB) وتقريبا ثلثي المداخليل الضريبية للدولة وفاقت المداخليل البترولية 90% من إيرادات الصادرات، لهذا يمكن القول أن إقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي في ظل العجز الذي تعاني منه القطاعات الحيوية الأخرى وأنتقل هذا العجز إلى الجوانب المحاسبية مما حد من تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF.

2. غياب المنافسة الفعلية في ظل تزايد النشاط الموازي

تعرف الجزائر رواجاً لنشاط الموازي مقارنة بالمنافسة الفعلية، الأمر الذي يعيق تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF القائم على ضرورة توفر معطيات شفافة، وبالتالي تتعارض المعلومات المقدمة في السوق الموازي مع مبدأ المصدقية في المعلومات المقدمة للمالية المقدمة للمستخدمين.

3. غياب أسواق متخصصة

يقصد بالأسواق المتخصصة هي الأسواق التي تعتمد أسعارها كمرجعية لإعادة التقييم لا سيما في مجال الأصول الغير الجارية، والجزائر تعرف غياب شبه تام لهذه الأسواق مما قد يعيق هذا الغياب من توفر معلومات ذات شفافية ومصداقية لمستخدميها وهذا ما قد يتعارض مع متطلبات النظام المحاسبي المالي.

4. غياب نظام معلوماتي لإقتصاد وطني

إن تبنى النظام المحاسبي المالي من قبل المؤسسات الجزائرية يقتضي عليها الإعتماد على محاسبة خلاقة تعتمد على نشر المعلومات المالية والمحاسبية ذات المصدقية والشفافية وكذا توفرها في الوقت المناسب حتى يمكن لمستخدميها من

¹ سعيداني محمد السعيد، مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة إستبائية)، مرجع سبق ذكره، ص 48.

الفصل الثاني : الأليات المتبعة للإصلاح المحاسبي في المنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

الحكم والتقييم ومعرفة ما تستهدفه هذه المؤسسات من سياسات مستقبلية تقوم على متابعة حركية الأسواق ووقائع تطورات البيئات التكنولوجية.

وفي ظل الغياب الشبه التام للأسواق المتخصصة في الجزائر وكذا ضعف الأنظمة التكنولوجية قد يتسبب هذا في تضارب للمعلومات المنشورة وعدم تمتعها بالمصداقية والشفافية مما قد يعيق تطبيق النظام المحاسبي المالي.

5. غياب السوق المالية (البورصة)

إن تطور المحاسبة الدولية جاء نتيجة لعملة الأسواق المالية التي تتميز بالكفاءة مما يجعل أمر تقييم الأسهم والسندات وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، وهو أمر لا يمكن تحقيقه في ظل بورصة الجزائر، الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي المالي بإجراء إصلاح جاد وعميق على السوق المالي وتنشيط البورصة.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الجزائرية

لقد تبين إهمال الدول النامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو سبب من أسباب إتساع الفجوة بين حركية النشاط الإقتصادي لهذه الدول والدول المتقدمة، في ظل أن الدراسات أثبتت أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أقطاب التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومصدر حيوي لإنعاش الإقتصاد وذلك بتوسيع وزيادة القدرات الإنتاجية وخلق الثروة وتوفير مناصب عمل.

والجزائر التي إعتمدت في بداية مشوارها التنموي أي بعد الإستقلال مباشرة على نموذج الصناعات المصنعة والتي تنعكس بوضوح من خلال النظام الإقتصادي السائد أنا ذاك، وبالتالي ساهم هذا التوجه بطريقة غير مباشرة في تهميش هذا النوع من المؤسسات طيلة فترة زمنية طويلة إمتدت حتى أواخر الثمانينيات ومع بداية التسعينيات وتزامنا مع برامج الإصلاح الإقتصادي بدأت الرؤى تتغير إذ أولت الجزائر أهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بوضع خطط عريضة لإستراتيجية تنموية تتمحور أساسا حول تطوير القطاع لكن رغم كل هذا الإهتمام إلا أنه لا يزال هناك من الإشكاليات والتساؤلات التي تواجه هذه المؤسسات خاصة فيما تتعلق بتعريفها وأشكالها وخصائصها وهذا ما يترتب عنه صعوبة كبيرة أمام المهتمين بهذا النوع من المؤسسات.

المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التعريف، الأهمية، مصادر التمويل)

إن إعطاء مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع الحدود الفاصلة بينها وبين باقي المؤسسات يحظى بقبول الباحثين والمهتمين بشؤون تنميتها، حيث إعتد العديد منهم على عدد من المعايير المختلفة مثل حجم العمالة ورأس المال المستثمر ورقم الأعمال والتكنولوجيا ومهما كان المعيار المعتمد للتعريف فهو يختلف من مؤسسة لأخرى ومن دولة الى أخرى، وفيما يلي سيتم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمجموعة من الدول المتقدمة والنامية متطرقين بذلك لتعريف الذي حدده المشرع الجزائري في القانون 02-17 المؤرخ في 11 يناير 2017 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: الصعوبات التي تواجه وضع تعريف شامل وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ترجع صعوبة إعطاء تعريف واحد وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تركيبة هذا النوع من جهة ومن جهة إلى أخرى إلى طبيعة النظرة التي تتبناها الجهات المهنية في هذا القطاع وكذلك إلى إختلاف الأماكن فتركيبة الدول النامية تختلف عن إقتصاديات الدول المتقدمة من حيث مستويات النمو والتكنولوجيا المستخدمة، وفيما يلي أهم الصعوبات التي تواجه وضع تعريف شامل وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. إختلاف درجة النمو

تختلف درجة النمو الإقتصادي بين الدول المتقدمة إقتصاديا وصناعيا وتكنولوجيا ودول متخلفة إقتصاديا أو سائرة في طريق النمو جعل المقارنة صعبة بين مؤسستين تنشطان في نفس المجال لدولتين إحداهما من الصنف الأول سالف الذكر والأخرى من الصنف الثاني¹، فمثلا المؤسسة التي تعتبر صغيرة في بلد متقدم كالولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان وغيرها يمكن إعتبارها مؤسسة كبيرة في بلد نامي كالجزائر مثلا، وهذا مقارنة بالمكانيات التي تتوفر عليها (عدد العمال الموظفين، رأس المال... الخ) ومن هذا نستنتج أن إختلاف إقتصاديات الدول حال دون إعطاء تعريف واحد موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولهذا إكتفت كل دولة بإعطاء تعريف خاص بها.

2. تنوع الأنشطة الإقتصادية

إن التنوع في الأنشطة الإقتصادية يغير في أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لآخر، إذ تصنف المؤسسات حسب القطاعات الإقتصادية إلى (صناعية، تجارية، زراعية، خدمية)² وتختلف أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع لآخر لإختلاف الحاجة إلى العمالة ورأس المال ، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامة إستثماراتها أو التوسع فيها، كما تحتاج أيضا إلى يد عمالة كثيرة ومؤهلة ومتخصصة الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدمية على الأقل، أما على المستوى التنظيمي فالمؤسسات الصناعية ولأجل التحكم في أنشطتها تحتاج إلى هيكل تنظيمي أكثر تعقيدا يتم في ظله توزيع المهام وتحديد الأدوار والمستويات لإتخاذ القرار، لكن المؤسسات التجارية لا تحتاج إلى مستوى تنظيمي معقد ويتسم بالبساطة والوضوح وسهولة إتخاذ القرارات وتوحد جهة وكذا ما يقصر صعوبة تحديد التعريف.

ثانيا: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن محاولة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يستند إلى معيار واحد فقط، بل إلى مجموعة من المعايير منها ما يعتمد على حجم العمالة، رقم الأعمال، حجم رأس المال المستثمر، حصة المؤسسة في السوق، طبيعة الملكية والمسؤولية وغيرها من المعايير³.

¹ أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، 2011، ص 18.

² عطالة ياسين، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آليات وأدوات ترقية بيئتها الخارجية، استراتيجياتها، الطبعة الأولى ، مطبعة رويغي، الأغواط، الجزائر، 2009، ص 10.

³ المرجع نفسه، ص 14.

لذا فان وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستند إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات التي توضح الخصائص المميزة لها وتميزها عن باقي المؤسسات الأخرى وإجمالاً يمكن تقسيم المعايير التي يستند إليها التعريف في مجموعتين رئيسيتين هما :

1. المعايير الكمية

تهتم بتصنيف المؤسسات اعتماداً على مجموعة من السمات الكمية التي تبرز الفروق بين الأحجام المختلفة للمؤسسات ويتمثل أهمها فيما يلي:¹

1.1 معيار حجم العمالة

تعتمد بعض الدول في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حجم العمالة المستخدمة في المؤسسة ويختلف هذا العدد من دولة لأخرى وفقاً لمستوى التقدم الصناعي ويتميز هذا المعيار بما يلي:

- البساطة في القياس وسهولة المقارنة بين المشروعات الصناعية
 - الثبات النسبي حتى لا يتأثر بالمتغيرات في قيمة النقود ونتيجة التضخم والإنكماش
 - توافر البيانات إلى حد كبير وسهولة الحصول عليها من المشروعات وأصحاب الأعمال.
- ويقسم هذا المعيار للمؤسسات إلى ثلاث أنواع²:

1.1.1 المؤسسات الإقتصادية الكبرى: وهي المؤسسات التي توظف أعداد هائلة من العمال يتجاوز عددهم الآلاف أو حتى مئات الآلاف في بعض الأحيان وتنقسم إلى نوعين:

- المؤسسات الكبرى دولية النشاط.
- المؤسسات الكبرى محلية النشاط.

2.1.1 المؤسسات المصغرة أو وحدات إستغلال الفرد

وتغطي المؤسسات المصغرة كافة أوجه النشاط الإقتصادي ومختلف مجالاته وفروعه وهنا يقوم صاحب المؤسسة بإدائها بصفة أساسية ويستعين ببعض العمال عند الحاجة شرط أن لا يتجاوز عددهم عشرة عمال وتشمل هذه المؤسسات كل من:

- الصناعات الحرفية والتقليدية.
- الصناعات المنزلية والأسرية.

¹ فتحي السيد عبده، ابو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 48.

² رايخ خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2016، ص 20.

3.1.1 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تتوسط هذه المؤسسات النوعين السابقين وتوظف بين عشرة عمال إلى 500 عامل على الأغلب إلا أن هناك صعوبات في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإستخدام معيار حجم العمالة ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية:
- إختلاف ظروف البلدان النامية وتباين مستوى النمو.
 - إختلاف الظروف الصناعة من فرع لآخر في نفس البلد.
 - المستوى التكنولوجي المستخدم والذي يميل إلى تكثيف العمالة على رأس المال في البلدان النامية.

2.1 معيار رأس المال أو القيمة الإستثمارية

يعتبر رأس المال أو قيمة الإستثمار أحد المعايير الكمية التي تستعمل للتمييز بين المؤسسات الأخرى وبإستخدام هذا المعيار يعرف بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك التي لا يتجاوز رأس مالها المستثمر حد أقصى معين يختلف بإختلاف الدول ودرجة النمو الإقتصادي وغيرها إلا أن هذا المعيار وحده غير كافي، لكون هناك بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على تكثيف عدد العمال للإستفادة من التقليل من رأس المال وهناك مؤسسات أخرى يكون فيها رأس المال المستثمر العامل كبير وبالتالي يكون عدد العمال قليل لذلك يستخدم هذا المعيار كمعيار مكمل لمعيار عدد العمال أو غيره من المعايير الأخرى¹.

3.1 معيار قيمة المبيعات أو الإنتاج

طبقاً لهذا المعيار، فإن المؤسسات الصغيرة تتسم بصغر مبيعاتها من حيث الكمية والقيمة المقارنة بالمؤسسات المتوسطة والكبيرة، كما أنها تتبع الأسواق المحلية لإرتباطها بها من ناحية، أو عدم قدرتها على الإنفاذ إلى الأسواق الخارجية من ناحية أخرى، ويجدر الإشارة أنه لا يصلح إستخدام هذا المعيار منفرداً، كونه يتطلب تعديلاً مستمراً وفقاً لتغيرات الأسعار ومعدلات التضخم، ولا يمكن إستخدامه للمقارنة سواء بين الدول أو بين القطاعات المختلفة في الدولة الواحدة.²

¹ سلطاني محمد رشيد، التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر(واقعه، أهمية، وشروط التطبيق) حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2006، ص 41.

² بن نذير نصر الدين، دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الأبحاث الإقتصادية، العدد 07، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص 127.

2. المعايير النوعية

تعتبر المعايير النوعية عن صفات وخصائص معنوية وغير كمية تترجم من خلال المعايير الآتية:

1.2 الإستقلالية والمسؤولية

حسب هذا المعيار فإن صاحب المؤسسة بإعتباره مالكا يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم بإتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل المؤسسة وتحديد نموذج التمويل والتسويق... الخ، وبالتالي فإن المسؤولية القانونية والإدارية تقع عليه وحده.¹

2.2 معيار حصة المؤسسة من السوق

تكون الحصة السوقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعيفة بسبب نشاطها وإمكاناتها وضيق الأسواق التي توجه إليها منتجاتها بالإضافة إلى المنافسة بين هذه المؤسسات بسبب تشابه الإمكانيات وظروف العمل على غرار المؤسسات الكبر التي تكون حصتها السوقية مرتفعة، إذن فان معيار الحصة السوقية يعتبر من المعايير النوعية التي يتم بها التفرقة بين المؤسسات على إعتبار الترابط الذي يجمع بين مخرجات هذه المؤسسات والسوق.²

3. الملكية

يعتبر هذا المعيار من المعايير النوعية الهامة حيث أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال، معظمها فردية أو عائلية يلعب مالك هذه المؤسسات دور المدير والمنظم وصاحب إتخاذ القرار الوحيد.³

4. التكنولوجيا

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببساطة التكنولوجيا التي تستخدمها بسبب الكثافة النسبية في عدد العمال والقلّة في رأس المال.

ثالثا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقتصاديات بعض الدول والهيئات المهنية

قبل التعرف على الواقع التاريخي وتطور الأنظمة التشريعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهميتها في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، بالإضافة إلى التطرق لأهم الآليات وبرامج دعمها من طرف الحكومة لابد من إلقاء نظرة لمجموعة من التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمدة من قبل مجموعة من الدول المتقدمة والنامية والهيئات الدولية.

¹ أحمد رحوني، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² سلطان محمد رشيد، سبق ذكره، ص 41.

³ أحمد رحوني، مرجع سبق ذكره، ص 16.

1. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية

حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 الذي ينظم إدارة المؤسسات، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ذلك النوع من المؤسسات التي يتم إمتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه وقد أعتمد على معياري المبيعات وعدد العمال لتحديد تعريف أكثر تفصيلا فقد حدد هذا القانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي¹:

- مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة من 1 الى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة من 5 الى 10 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- مؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو أقل.

2. تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتمد في تعريفها على معيارين كميين²، والمتمثلين في حجم العمالة (عدد العمال) ورأس المال مع الأخذ بعين الإعتبار نوع القطاع المنتمية إليه المؤسسة فتنقسم على النحو الآتي³:

- المؤسسات الصناعية المنجمية وباقي الفروع: رأس المال المستثمر أقل من 100 مليون ين ياباني وعدد العمال لا يفوق 300 عامل.
- التجارة بالجملة: رأس المال لا يفوق 30 مليون ين ياباني وعدد العمال أقل من 100 عامل.
- التجارة بالتجزئة والخدمات: رأس المال لا يفوق 10 مليون ين ياباني وعدد العمال أقل من 50 عامل.

3. تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعرفها إنطلاقا من معيار الاستقلالية، فهو موحد لجميع المؤسسات ويشمل في إمتلاك المؤسسة من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص ولا يكون من بين ملاك مؤسسات لها حقوق تصويت بنسبة 25 % أو أكثر⁴.

ووفقا لهذا التصور فقد وضع الإتحاد الأوروبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب:⁵

- المؤسسات المصغرة: هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجراء.
- المؤسسات الصغيرة: هي التي تتوافق معايير الإستقلالية وتشغل أقل من 50 أجير وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو أو لا تتعدى ميزانيتها 5 ملايين أورو.

¹ صفوت عبد السلام عوض، إقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية، دار النهضة للنشر والتوزيع، مصر، 1953، ص 12.

² بن نذير نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 129.

³ أحمد رحوني، مرجع سبق ذكره، ص 31.

⁴ بن نذير نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 130.

⁵ عطاله ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 22.

- المؤسسات المتوسطة: وهي تلك التي توافق معيار الإستقلالية وتشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو أو لا يتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.

4. تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توصلت هيئة الأمم المتحدة في تقريرها حول دور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه لا يوجد تعريف عالمي متفق عليه عموما لهذه المؤسسات لذلك إستندت في دراستها لتعريف تقريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار العمالة والحجم حيث يشكلان عاملان مهمان في تحديد الطبيعة الإقتصادية للكيانات التجارية وأوردت التعاريف التالية لأغراض هذه الدراسة¹.

- المؤسسات البالغة الصغر: هي كل عمل تجاري تستخدم ما بين شخص واحد وخمسة أشخاص وتقسم هذه المؤسسات ببساطة أنشطتها إلى حد يسمح بإدارتها مباشرة على أساس العلاقة بين شخص وآخر.

- المؤسسات الصغيرة: يقصد بها العمل التجاري الذي يستخدم ما يتراوح بين 6 و50 شخصا ويكون لهذا العمل غالبا عدد خطوط النشاط ومن التصور أن يكون له أكثر من موقع مادي واحد.

- المؤسسات المتوسطة: وتعرف على أنها تلك المؤسسات التي تستخدم ما بين 51 و250 عاملا ويكاد من المؤكد أن تعمل هذه المؤسسات في أكثر من موقع.

رابعا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة²

لقد إكتسبت المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة عبر مر السنين أهمية كبيرة ضمن متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية بسبب الطبيعة التي تميزها والتي تجعلها موردا خصبا لتصحيح جميع الإختلالات الإقتصادية والإجتماعية وبالتالي الوصول إلى التنمية المتوازنة والشاملة بين أقاليم الوطن الواحد، ومن أجل قيام هذه المؤسسات بدورها الهام على المستوى المحلي يتطلب إيجاد البدائل والسبل والآليات المالية التي من شأنها تدعيم هذا الدور.

1. زيادة الإنتاج المحلي الوطني

تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في التنمية الإقتصادية سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الإستثمارات كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج أموال ضخمة لإنشائها، هذا يعني زيادة المدخرات والإستثمارات وبالتالي زيادة الناتج الداخلي.

¹ أحمد رحوني، مرجع سبق ذكره، ص 23-24.

² سعيداني محمد السعيد، مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة استنبائية)، مرجع سبق ذكره، ص 16-

2. الحد من مشكلة البطالة

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إتاحة فرص العمل نظرا لطبيعة أنشطتها التي لا تستخدم تكنولوجيا المعلومات وإستبدالها باليد العاملة، وإذا ما قارنهما بالمؤسسات الكبيرة التي تستخدم الأساليب الحديثة مقابل نسبة ضعيفة من اليد العاملة.

3. تنمية المواهب والإبتكارات

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعلا في تعزيز وتشجيع المواهب، وذلك بإعطاء فرصة لأصحاب المهارات والإبداعات من أفراد المجتمع الذين يمتلكون قدرات مالية محددة، وذلك بتوظيف مهاراتهم وقدراتهم لخدمة مشاريعهم.

4. تحقيق الإستقرار الإجتماعي

نتيجة توفير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمناصب العمل والقضاء على البطالة هذا ما حقق الإستقرار الإجتماعي للمجتمع ككل، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور في الحد من الهجرة الداخلية والخارجية وبالتالي المحافظة على المواهب المحلية.

5. المساهمة في تنمية الصادرات

إذ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في توسيع عملية تصدير المنتجات الصناعية وزيادة التدفقات الإستثمارية، وتعتبر هذه المؤسسات الوسيلة الأفضل لمواجهة التحديات المفروضة على الإقتصاد العالمي المستند أساسا على منتجات المؤسسات الكبيرة¹.

6. المساهمة في تحقيق التكامل الصناعي بين المؤسسات المقاومة من الباطن

عادة ما يكون نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتمثل في إنتاج منتجات وسيطة للمؤسسات الكبيرة، وبالتالي تحقق التكامل الصناعي في شكل مقاولة بالباطن للمؤسسات الكبيرة.

خامسا: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية نشاطها إلى التمويل الذاتي والذي يتم عن طريق الأموال الذاتية والمدخرات الشخصية لأصحاب المؤسسات، ولكن يتصف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول خاصة النامية منه بإنخفاض القدرة على الإدخار، مما يجعلها تتجه إلى مصادر أخرى للتمويل نوردها كالآتي:

¹ نوال بن عمارة، " التمويل المصرفي الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، العدد 05، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2012 ص 45.

1. المصادر غير رسمية

تعامل هذه المصادر في الغالب خارج الاطار القانوني الرسمي للدولة، كالقروض المقدمة من الأهل، مدينو الرهونات، ووكالات المبيعات وجمعيات الإدخار والإئتمان... إلخ، وعادة تتم هذه الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة جدا التي لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة.

2. المصادر الرسمية:¹

تتم عملية التمويل هنا عبر مؤسسات مالية رسمية أي تحكمها تشريعات وقوانين الدولة وتتمثل في:

1.2 البنوك التجارية (التمويل المصرفي)

وهو يمثل القروض القصيرة الأجل عامة التي تتحصل عليها المؤسسة من البنوك لتمويل إحتياجاتها القصيرة الأجل والقروض المتوسطة والطويلة الأجل لتمويل إستثماراتها، ويمثل الإئتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة يوضع تحت تصرفها مبلغ من المال أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، ويقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بجميع إلتزاماته وذلك لقاء فائدة يتفق عليها يحصل عليها البنك.

2.2 الهيئات والمؤسسات المختصة

عادة ما تصنف الدولة القروض الممنوحة من قبل الهيئات الحكومية بالإضافة إلى الجمعيات المهنية ضمن القروض البنكية برغم من أن مصدرها ليس البنك وهذا لأن الهدف الأساسي من هذه القروض لا يختلف عن القروض التي تقدمها البنوك، ويكون من أبرز أهدافها التنمية الإقتصادية والمصلحة العامة للمجتمع.

3.2 الائتمان التجاري

حيث يعتبر الإئتمان التجاري نوع من أنواع التمويل القصير الأجل و الذي تحصل عليه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من الموردين وهي تمثل قيمة المشتريات الآجلة للبضائع والمواد الأولية التي تتحصل عليها المؤسسة من الموردين وبالتالي فإنه يعتبر مصدرا آليا للتمويل لأنه مرتبط بالتغير في حجم المشتريات ولكن رغم ذلك فيمكن أن يصبح هنا التمويل مكلفا جدا بالنسبة للمؤسسة المقترضة إذا لم تقم بتسديد قيمة المشتريات في الآجال المحددة، مما يسئ إلى سمعتها في السوق.²

¹ مكاوي الحبيب، بابا حامد كريمة، " البورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، الجزائر، 02 سبتمبر 2017، ص 199-200.

² عمران عبد الحكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة البنوك العمومية بولاية مسيلة، رسالة ماجستير، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، الجزائر، 2007، ص 13-14

4.2 عقود تحويل الملكية

يقصد بعقود تحويل الملكية قيام المؤسسات المالية بشراء أو خصم ديون المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل السلع الإستهلاكية، أو قيام البنوك التجارية بشراء حسابات المدينين كالسندات والفواتير الموجودة لدى المؤسسات التجارية أو الصناعية و التي تتراوح مدتها بين 30-120 يوم والهدف من هذه العملية هو توفير السيولة النقدية بشكل مستمر.

3. التمويل عن طريق البنوك الإسلامية: هناك صيغ تمويل متعددة تستعملها البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة والمصغرة وسوف نركز على بعضها¹.

1.3 المشاركة: وهي إحدى أساليب التمويل المصرفي وتعني المساهمة في رأس مال المشروع لرفع قدراته المالية وتستعمل البنوك الإسلامية هذا النوع من التمويل على نحوين :

- المشاركة الدائمة.

- المشاركة المتناقصة.

2.3 المضاربة: في المفهوم الإسلامي يختلف تماما مفهوم المضاربة عن المفهوم المستخدم في الفكر الإقتصادي المعاصر، إذا يقصد بها إتفاق بين طرفين يقدم أحدهما رأس المال ويسمى ب"صاحب المال" ويقدم الآخر جهده المتمثل في الإدارة أو خبرة أو التقنية، ويسمى صاحب الجهد ب"المضارب" 2 وهي إحدى الأساليب التمويلية الجديدة التي تعبر عن عملية مشاركة بين البنك الإسلامي وصاحب المؤسسة.

3.3 المراجعة: المراجعة إحدى صور البيوع، والبيع جائز شرعا لقوله تعالى³ { و احل الله البيع وحرم الربا } (البقرة من الآية 27) وهي صورة تقوم على أحد أساليب تحديد ثمن البيع الثلاثة، المزايدة والمساومة والمراجعة، حيث يتم في المراجعة تحديد ثمن البيع للسلعة بتكلفة شراء البائع لها (الثمن + مصروفات الشراء) هذا إضافة إلى ربح معلوم يتفق عليه⁴.

3.4 البيع الأجل : صيغة تمويل غير نقدي، وهو من البيوع الائتمانية حيث يتم دفع سعر السلعة المبيعة على أقساط في المستقبل وهي في مجموعها أكثر من ثمنها أن يبيعت حالا، وقد أجازها جملة من الفقهاء بشروط بحيث يجب أن يتم تحديد الأجل عند ابتداء عقد البيع.

¹ بو زيان محمد و خالد خديجة، التمويل الإسلامي فرص و تحديات، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطور دورها في الإقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 22-25 ماي 2003، ص 02.

² رشيد حميدان، مبادئ الاقتصاد و عوامل التنمية في الإسلام، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 159.

³ القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 27.

⁴ محمد عبد الحليم عمر، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، جامعة الأزهر، مصر، 2005، ص 09.

المطلب الثاني: تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل السياسات الإصلاحية التي إنتهجتها الجزائر مطلع التسعينيات وذلك بإدراكها لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع قاطرة التنمية فقد عملت الحكومة الجزائرية إلى تطوير هذا القطاع وذلك من خلال إصدار العديد من الأنظمة التشريعية، بالإضافة إلى التطرق عن آليات وبرامج التي تم إنشاؤها من طرف الحكومة والتي تسعى إلى ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

شهد الإقتصاد الجزائري منذ فترة التسعينيات من القرن الماضي إصلاحات هيكلية مست المؤسسات الاقتصادية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، كان الهدف منها الإرتقاء بهذه المؤسسات ضمن برامج التأهيل والذي يهدف إلى تأهيل 20 ألف مؤسسة حتى أفق 2014 وبرامج الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى إنشاء تجمعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹، وفيما يلي عرض مفصل للتطور التاريخي لظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي قسمناه إلى ثلاث مراحل:

1. المرحلة الأولى (1962-1990)

إنتهجت الدولة الجزائرية في هذه المرحلة المنهج الإشتراكي في تحقيق التنمية الإقتصادية وذلك بإعتمادها على المؤسسات كبيرة الحجم بإعتبارها نموذج الصناعات المصنعة وبالتالي ساهمت الجزائر بطريقة غير مباشرة في تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتميزت هذه المرحلة بإصدار الحكومة لقانون التسيير الذاتي²، ثم التسيير الإشتراكي للمؤسسات وذلك وذلك بموجب الأمر 02-62 المؤرخ في 21 أوت 1962 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة والمرسوم رقم 02-62 المؤرخ في 22 أكتوبر 1962 والمتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية.

ومع تبني خيارات الصناعات المصنعة فقد إستحوذت المؤسسات الكبيرة على معظم المشاريع الإستثمارية مضعفة بذلك قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبصدور قانون الإستثمار رقم 63-277 المؤرخ في جويلية 1963 والذي يتضمن في المادة الثالثة على حرية الإستثمار للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب حسب إجراءات النظام العام.

وفي سنة 1966 صدر الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 والموجه بالدرجة الأولى إلى الإستثمار الخاص، دون الإستثمارات الأجنبية التي نص عليها قانون 1963، وتضمن هذا القانون مختلف التدابير

¹ عبود زقين، تواتية الطاهر، " العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الحادي والأربعون، جامعة بغداد، 2014، ص 161.

² بقا حنان، هالم سليمة، " هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الجزائر"، مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر، العدد 05 ديسمبر 2018، ص 39.

المتعلقة بجذب المستثمرين، وقد كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة منها ملزمة على أن تحصل على تصريح من اللجنة الوطنية للإستثمارات لبداية نشاطها، وبالتالي أعتبرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات ليس بإستطاعتها خلق قيمة مضافة في الإقتصاد الوطني وجاء القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالإستثمار الخاص الوطني معززا ومشجعا للقطاع الخاص الوطني ومكمل للقطاع العام، الذي كان مسيطر على النشاط الإقتصادي وأشار المادة 11 من هذا القانون عن ميادين أنشطة القطاع الخاص الوطني التي يمكن أن تنمو فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي كانت منحصرة في الصناعة والصيانة والمقاولة من الباطن والصيد البحري والنقل البري للمسافرين والبضائع، البناء والأشغال العمومية والسياحة والفندقة.

2. المرحلة الثانية (1982-1996)

تميزت هذه المرحلة بمجموعة من الإصلاحات والقوانين التي أصدرتها الجزائر مما أدى إلى خصوصية القطاع العمومي وتحفيز القطاع الخاص، وبتالي مست هذه الإصلاحات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهم المراسيم والقوانين التي أصدرت خلال هذه المرحلة والتي لها علاقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- صدور المرسوم التنفيذي رقم 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414 الموافق ل 5 أكتوبر 1993، والمتعلق بترقية الإستثمار وبموجب المادة 7 من هذا المرسوم تم إنشاء وكالة ترقية ودعم الإستثمارات ومتابعتها.

تهدف الدولة من خلال إصدارها لهذا المرسوم إلى مساعدة المتعاملين إلى إتمام إجراءات وإستفاء الشكليات اللازمة لإنجاز إستثماراتهم، وذلك عبر شبك موحد الذي يظم الإدارات والهيئات المعنية بالإستثمار، وبعد سنة 2001 تحولت هذه الوكالة إلى الوكالة الوطنية للتطوير الإستثمار في شكل شبك وحيد ينظم كل الهيئات التي يحتاج إليها المستثمرون.

- صدور المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415 الموافق ل 18 جويلية 1994 والذي تم من خلاله إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويهدف إلى ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها وترقية التعامل الثانوي والتكامل وتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى التعاون الدولي في هذا المجال وترقية العقار الصناعي.

- إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي تعمل على تقديم الدعم والإستشارة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 08 سبتمبر 1996.

3. المرحلة الثالثة (1996-2017)

1.3 برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004): يهدف هذا البرنامج إلى

- تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو وخلق مناصب الشغل
- دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة.
- خصص لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار دينار أي ما يعادل مليار دولار أمريكي.
- كذلك من خلال هذا البرنامج تم تخصيص مبلغ أربعة مليار دينار للمؤسسات الإقتصادية، 2 مليار منها لإعادة تأهيل المناطق الصناعية و 2 مليار موجهة لصندوق الترقية التنافسية المسؤول عن تمويل برامج التأهيل خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.2 برنامج دعم النمو (2004-2009)

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج والمشاريع المقررة سابقا، وقدرت الإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج ب 4202 مليار دج أي ما يعادل 55 دولار، خصص منها 4 مليار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية. إنشاء 14 مشتلة، ومراكز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور ومتاحف لصناعة التقليدية.

3.3 برامج توطيد النمو (2010-2014)

المبلغ المخصص لهذا البرنامج بحوالي 21214 مليار دينار أي حوالي 286 مليار دولار ويهدف هذا البرنامج إلى:

- إستكمال جهود التنمية الشاملة عن طريق عدد من السياسات المعتمدة للحد من البطالة
 - دعم التنمية البشرية والقطاع الفلاحي وترقية السياحة والصناعات التقليدية.
- أما فيما يخص الإجراءات القانونية التي ظهرت خلال هذه الفترة التي لها علاقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تتمثل في:

- ظهور قانون تطوير الإستثمار من خلال إصدار الأمر الرئاسي رقم 03-01 والمؤرخ في 01 جمادى الثاني 1422 الموافق ل 20 أوت 2001 والذي يستبدل فكرة ترقية الإستثمار التي نص عليها المرسوم 12-93، وأضاف هذا المرسوم عن سابقة طابع إيجابي من خلال الحرية التامة في النشاط، كما يكرس إنسحاب الدولة في مجال الإستثمار الإقتصادي بحيث تتخلى عن دور المنتج وتنفرد لدور المحفز بكل أجهزة وضمانات¹

وضمن هذا القانون ثم إنشاء الهيئات التي تقوم بتسيير ملف الإستثمار والمتمثلة فيما يلي:

¹ عثمان علام، واقع المناخ الإستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2014، الملتقى العربي الأول حول العقود الإقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، شرم الشيخ، مصر، 25-28 يناير 2015، ص 03-07.

الفصل الثاني : الآليات المتبعة للإصلاح المحاسبي في المنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

- المجلس الوطني للإستثمار.
- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار كبديل عن الوكالة الوطنية لترقية ودعم الإستثمار التي أنشأت سنة 1993.
- الشباك الموحد.
- جاء القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 والذي يعد المنعرج الحاسم في تاريخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حيث نص هذا التشريع على أول تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كما حدد الإطار التنظيمي التي تنشط فيه هذه المؤسسات وكذا الآليات التي إتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل دعمها وترقيتها.
- فحسب المادة الرابعة من هذا القانون تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها كل مؤسسة إنتاج السلع والخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية، تشغل من 1 الى 250 عامل ولا تتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج كما تتوفر مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- كما بين القانون 01-18 في المواد 5-6-7 منه الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-1):معايير تعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفق القانون 01-18

الصف	عدد العمال(الأجراء)	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية(الميزانية)
مؤسسة مصغرة	09-01	>20 مليون دج	10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	49-10	>200 مليون دج	100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	250-50	200 مليون - 2 مليار	100 - 500 مليون دج

- المصدر: رحيب حسين، " نظم حاضرات الاعمال كلية تدعيم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 03، سنة 2003، ص 162.
- صدور المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 6 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 والمتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي.
- صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-78 والمؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق ل 25 فيفري 2003 والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، وهي هيئات عمومية تتكفل بإحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة.
- صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-79 والمؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق ل 25 فيفري 2003 والذي يحدد الطبيعة القانونية لمراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، حيث تتكفل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء مراكز التسهيل والتي تتكيف تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة

الفصل الثاني : الأليات المتبعة للإصلاح المحاسبي في المنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

والمتوسطة وكذا مساعدة أصحاب المشاريع على تخطي العراقيل التي توجههم أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية إعلامهم وتوجيههم ودعمهم ومرافقتهم.

- صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-80 والمؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق ل 25 فيفري 2003 والذي يتضمن إنشاء المجلس الوطني الإستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- صدور المرسوم التنفيذي رقم 04-14 والمؤرخ في 22 جانفي 2004 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وتشكل هذه الوكالة أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة الإجتماعية.

- صدور المرسوم التنفيذي 04-134 والمؤرخ في 29 صفر 1425 الموافق ل 19 أفريل 2004 والمتضمن القانون الأساسي لإنشاء صندوق قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يهدف إلى تسهيل منح القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمثل مهمته الأساسية إلى ضمان مخاطر القروض المصغرة البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه.

- صدور المرسوم التنفيذي 05-165 والمؤرخ في 24 ربيع الأول 1426 الموافق ل 3 ماي 2005 المتضمن إنشاء الوكالة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيرها، وبعد هذا المرسوم المنعرج الأساسي في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعرف المشرع الجزائري بمقتضى في المرسوم التنفيذي 17-02 المؤرخ في 11 جانفي 2017

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية:¹

- تشغل من واحد (01) إلى (250) شخصا.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01) دينار جزائري.

- تستوفي معيار الإستقلالية كما هو محدد في النقطة الثالثة أعلاه.

عند المقارنة بين تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون 01-18 والقانون 02-17 نستنتج أنه تم

تغيير معايير التصنيف المعتمدة في القانون 01-18 التي تنص على معياري رقم الأعمال السنوي والحصيلة السنوية

¹ القانون رقم 17-02 المؤرخ بتاريخ 11 يناير 2017 الذي يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، ص 05.

الفصل الثاني : الآليات المتبعة للإصلاح المحاسبي في المنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

ويرجع سبب هذا التغيير إلى ¹ ضرورة تحين القيم المالية من جهة ومن جهة أخرى تدهور قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف.

ولقد جاء القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 02-17 بمجموعة من المعايير لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوردتها كالآتي:

- الأشخاص المستخدمون ويقصد بهم وحدات العمل السنوية أي عدد العاملين بصفة دائمة خلال سنة واحدة.
- الحدود المعتمدة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة والتي تتعلق بأخر نشاط مقفل مدة 12 شهرا أي سنة كاملة.

- مؤسسة مستقلة أي لا تدخل في نطاق هذا القانون المؤسسات التي تملك 25 % من رأس مال في مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات الأخرى.

وبناء على ما سبق وبالإعتماد على الحدود الفاصلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنصوص عليها في القانون 02-17 تم إعداد الجدول التالي التي يصف المؤسسات التي ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا معايير تصنيفها.

الجدول رقم (2-2): معايير تعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفق القانون 02-17

الاستقلالية	الحصيلة السنوية (الميزانية)	رقم الأعمال	عدد العمال (الأجراء)	الصف
ضرورة توفر معيار الاستقلالية في التسيير	20 مليون دج	>40 مليون دج	09-01	مؤسسة المصغرة
	200 مليون دج	>400 مليون دج	49-10	مؤسسة صغيرة
	200- مليار	400 مليون- 4 مليار	250-50	مؤسسة متوسطة

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المواد 8-9-10 من قانون رقم 02-17 (القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادر بتاريخ 2017/01/11.

ويشمل هذا القانون أيضا على مجموعة من المواد تتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:

- نصت المواد ² 7-8-9-10 على (في حال تسجيل المؤسسة عند إقفال السنة المالية حصيلة تفوق أو تقل عن الحدود المذكورة سابقا هذا لا يكسبها أو يفقدها صفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ³ إلا إذا إستمرت هذه الوضعية لمدة سنتين متتاليتين)

¹ القانون رقم 02-17 المؤرخ بتاريخ 11 يناير 2017، مرجع سبق ذكره، ص 05-06.

² المواد رقم 7، 6 من القانون رقم 02-17 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص 06.

³ المواد رقم 8، 9، 10 من القانون رقم 02-17 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص 06.

- نصت المادة 37 من القانون 02-17 أنه يستثني من تطبيق هذا القانون (البنوك أو المؤسسات المالية، شركات التأمين، الوكالات العقارية، شركات الإستيراد)

ثالثا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المؤسسات الكبيرة بمجموعة من الخصائص والمميزات ونختصرها فيما يلي:

1. الإدارة والتسيير

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة الإدارة وهذا لبساطة هيكلها التنظيمي وإستعمالها لأساليب الإدارة والتسيير الغير معقدة ويكون في أغلب الأحيان صاحب المؤسسة اي المالك هو المسير.¹

2. سهولة التأسيس

ويمكن هذا في تخفيض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، لكونها تعتمد على جذب وتفعيل المدخرات لتحقيق منفعة وفائدة تلي من خلالها حاجات محلية في أنشطة متعددة ضمن مجال الإقتصادي وكذلك سهولة الأجزاء الإدارية وإنخفاض تكاليف التأسيس نظرا لبساطة هيكلها الإداري والتنظيم.

3. قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل وعدم إستعماله للتقنيات العالية والمتطورة التي تتطلب تدريب العاملين.

4. أنماط الملكية

إن إنخفاض رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبساطة هيكلها التنظيمي سهل من إدارتها والتي تكون في غالب الأحيان ملكية فردية أو ملكية عائلية أو على شكل شركة الأشخاص، وهذا الشيء يساعد على إستقطاب الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتنميتها.²

5. التجديد والإبداع

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي للأفكار والإختراعات الجديدة والذي يمكن ملاحظته هو ملكية هذه المؤسسات لأنهم ومعظم براءات الإختراع في العالم وهذا ناتج عن حرص أصحاب هذه المؤسسات على إبتكار الأفكار الجديدة التي تعود عليهم بالأرباح.

¹ ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص66.

² توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء لنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2002، ص 29.

6. تلبية طلبات المستهلكين

إن طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتوزيعها الجغرافي يجعلها موجهة أكثر لإنتاج السلع والخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك وهذا ما يجعل معدل إرتباطها بالمستهلك كبير إلا في بعض الأحيان أين نجد أن المنتجات هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم وتلبية رغباتهم من خلال التعبير عن أذواقهم وآرائهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم .

7. الإعتماد على المواد الداخلية في التمويل

نظرا لقلّة حجم رأس مال هذه المؤسسات نجد أن الكثير من مالكيها يلجئون إلى تمويل مؤسساتهم من المصادر داخلية فردية أو عائلية أما إذا رغب في إقتراض الأموال من مصادر خارجية فإنه يقتصر على الأقارب والأصدقاء وهذا يعني الإتجاه الإقتراض من المصارف والبنوك يكون جدا نادرا وصعبا وذلك بسبب¹:

- عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات على تقديم الملفات البنكية اللازمة.
- عدم توفر الضمانات البنكية اللازمة للحصول على القروض.

8. إمكانيات محدودة للتوسع وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة

تعتبر هذه الميزة والخاصة من أهم النواتج الناجمة على نقص وإنخفاض الطاقة الإنتاجية والقدرات التنظيمية والتمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يلقي بأعباء كبيرة على الجهات المسؤولة عن دعم وتنمية هذه المؤسسات، كما أن هذه المؤسسات تتعاضد باستمرار لا سيما مع إزدياد التقدم والتطور التكنولوجي .

9. إحداث التوازن بين المناطق

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إحداث نوع من التوازن والعدالة في التنمية الإقليمية من خلال قدراتها على الإستقلال الموارد المحلية والخصائص المميزة لكل منطقة على حدى وقدراتها على الإنتشار في العديد من الأقاليم بسبب صغر لحجم وقلة التخصص مما يساعد على تنمية هذه الأقاليم وإستقرار السكان عليها².

10. مميزات أخرى

- إعتمادها على المصادر الداخلية للتمويل على نحو كبير من محدوديتها¹ ، إذا يتكون رأس المال في الصناعات الصغيرة من إطارين الأول هو رأس المال الثابت (أراضي ومباني وآلات وأثاث وتجهيزات) والثاني هو الإحتياجات التغذية وجميع الموجودات التي تتحول بسرعة إلى نقدا (مخزون حسابات مدنية).

¹ قويق نادية، إنشاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص 30.

² محمد الهادي مباركي، " مؤسسات مصغرة المفهوم والدور المرتقب"، مجلة العلوم السياسية، العدد 11 منشورات معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر 1999، ص 133.

- الطابع الشخصي يغلب في المشروع وبالتالي يمكن أن تتوافر فرص العمل لفئات النساء والشباب وجموع النازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين للانضمام إلى قطاع الأعمال الكبيرة.
- توفير السلع والخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبيا تتفق مع الفترة الشرائية دون تنازل عن إعتبارات الجودة.²
- ملائمة أتماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملائمته لأصحاب هذه المشروعات حيث أن تدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون تدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظرا لإنخفاض كلفتها من المشروعات الكبيرة
- إختبار الأسواق: تتجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الصغيرة والمحدودة والتي لا تثير إهتمام المؤسسات الكبيرة لا تتطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوادار إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة الإنتاج كما أن هذه المؤسسات تستعمل طرق تسير غير معقدة وبسيطة فرئيس المؤسسة يتدخل في كل ميادين التسيير وتمثل المحور الأساسي في كل القرارات المتعلقة بالتنظيم والتسيير وهو ما يعطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرونة وتسيير دون تعقيد.
- إن صغر حجم هذه المؤسسات يسمح لها بإختيار موقعها بسهولة أكبر من الصناعات الكبرى، ومنه تستطيع الإنتشار في المناطق الداخلية مقتربة من أسواق يصعب على المؤسسات الكبيرة بلوغها إلا بتكلفة مرتفعة الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة تنافسية في هذه الأسواق.

المطلب الثالث: إحصائيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرف الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نموا حقيقيا وفعالا بحكم الإهتمام الكبير الذي أولته وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية لهذا القطاع إيماننا بأهميتها في الإقتصاد الوطني من خلال إصدار القانون التوجيهي 18-01 المؤرخ في 2001/12/12 والذي كان له بالغ الأثر في تحديد إحصائيات دقيقة لعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، وكذا صدور المرسوم الأخير 02-17 المؤرخ في 11 يناير 2017 الذي لم يختلف عن المرسوم السابق من ناحية معايير المحددة لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإستثناء بعض المواد الذي أضافها والتي تطرقنا إليها سابقا، وفيما يلي أهم الإحصائيات لتطور في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة من صدور القانون التوجيهي لهذه المؤسسات 2001 إلى غاية 2019.

¹ محمد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، مارس 2004، ص 10.

² ميسر إبراهيم وآخرون، المشروعات الصغيرة بحوث محكمة منتقاة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2010، ص 12-13.

الفصل الثاني : الأليات المتبعة للإصلاح المحاسبي في المنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

أولاً: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة خلال الفترة (2001-2019)

تظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صنفين من المؤسسات، تلك التي تنشط في إطار القطاع العام ومنها التي تنشط في إطار القطاع الخاص، ونلخص تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 إلى غاية 2019 في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-3): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من (2001-2019)

البيان السنوات	م ص وم الخاصة ¹	مقدار التطور	نسبة التطور	ن م من مج ²	م ص وم العام ³	مقدار التطور	نسبة التطور	ن م من مج	المجموع	مقدار التطور	نسبة التطور	م ص وم ⁴
2001	244570	/	/	/	778	/	/	0.31	245348	/	/	100
2002	261075	16505	6.74	99.69	778	0	0	0.29	261853	16505	6.72	100
2003	287799	26724	10.23	99.73	778	0	0	0.27	288755	26724	10.20	100
2004	312181	24382	8.47	99.75	778	0	0	0.25	312959	24382	8.44	100
2005	341914	29733	9.52	99.74	874	96	12.33	0.25	342788	29829	9.53	100
2006	376028	34114	9.98	99.80	739	135-	15.45-	0.19	376767	3979	9.91	100
2007	410293	34265	9.11	99.84	666	73-	9.88-	0.16	410959	34192	9.08	100
2008	518900	108607	26.47	99.88	626	40-	6.00-	0.12	519526	108567	26.42	100
2009	586903	68003	13.10	99.90	591	35-	5.59-	0.10	587494	67968	13.8	100
2010	618515	31612	5.39	99.91	557	34-	5.75-	0.09	619072	31578	5.38	100
2011	658737	40222	6.50	99.91	572	15	2.6	0.08	659309	40237	6.50	100
2012	711275	52538	7.98	99.92	557	15-	2.62-	0.08	711832	52523	7.97	100
2013	777259	65983	9.20	99.93	557	0	0	0.07	777816	65984	9.27	100
2014	851511	74252	9.55	99.94	542	15-	2.69-	0.06	855598	74237	9.54	100
2015	934037	92526	9.69	99.94	532	10-	1.84-	0.06	934569	82516	9.68	100
2016	102231	88194	9.44	99.94	390	142-	26.69-	0.04	1022621	88052	9.42	100
2017	1074436	52205	5.10	99.97	264	126-	32.20-	0.023	1074700	52079	5.09	100
2018	1092908	18472	1.71	99.97	262	2-	0.75-	0.023	1093170	18470	1.71	100
2019	1171945	79037	7.23	98.30	244	18-	6.87-	0.020	1192189	99019	9.05	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

¹ (م ص م خاصة) = المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة

² (ن م من مج إ) = نسبة المساهمة من المجموع الإجمالي (%) = " عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للسنة (n) / العدد الإجمالي للمؤسسات

الصغيرة و المتوسطة لنفس السنة (n) 100x "

³ (م ص وم العامة) = المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة

⁴ مج ن م = مجموع نسبة المساهمة

الفصل الثاني : الأليات المتبعة للإصلاح المحاسبي في المنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

- نشریات المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 06.08.10.12.14.16 للسنوات من 2004 إلى غاية 2009 صادرة عن مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات التابعة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.
- نشریات المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18.20.22 للسنوات 2010 إلى غاية 2012 الصادرة عن المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الإقتصادية والإحصائيات التابعة لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الاستثمار.
- نشریات المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 24 لسنة 2013 الصادرة عن المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الإقتصادية والإحصائيات التابعة لوزارة الصناعة والمناجم.
- نشریات المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 26.28.30 للسنوات 2014 إلى غاية 2016 الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم.
- نشریات المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 26.28.30 للسنوات 2014 إلى غاية 2016 الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم.
- نشریات المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 32-34-35 للسنوات 2017 إلى غاية 2019 الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم.

قبل البدا بعملية التحليل يجدر الإشارة إلى ما يلي :

- بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة للسنوات (2001-2002-2003-2004-2005-2006-2007-2008-2009) كان هناك الجمع في الإحصائيات المقدمة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والصناعات التقليدية، وإبتداء من سنة 2010 أصبحت الإحصائيات المتعلقة بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تظم كل من الأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين أي أصحاب المهن الحرة الذين أصبحوا يعدون بمثابة مؤسسات والصناعات التقليدية والحرفية.
- الإحصائيات المتعلقة بالصناعات التقليدية والحرفية للسنوات 2001 إلى غاية 2009 كانت تحسب بناء على المعطيات المقدمة من غرف الصناعة التقليدية والحرف على المستوى الوطن، أما إبتداء من سنة 2010 أصبحت الإحصائيات المتعلقة بالصناعات التقليدية الإجتماعي لغير الإجراء (CASNOS).
- وعليه سيتم الإعتماد في الإحصائيات المقدمة على الجمع بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والصناعات التقليدية في نفس النوع حتى تتم عملية المقارنة، كما يجدر الإشارة أن هذه المؤسسات خلال السنوات (2001-2002-2003-2004-2005-2006-2007-2008) لن تظم الأشخاص الطبيعيين (أصحاب المهن التقليدية والحرفية) لعدم توفر المعلومات الخاصة بهم خلال هذه السنوات.

- الأرقام المقدمة المتعلقة بسنة 2009-2010-2011-2012-2013 متعلقة بمعطيات (CASNOS) والإحصائيات المتعلقة سنة 2014-2015-2016-2017-2018-2019 هي إحصائيات مقدمة من طرف وزارة الصناعة و المناجم.

من خلال الجدول السابق نستنتج ما يلي:

- عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر خلال الفترة 2001 الى 2019 زيادة كبيرة وصلت إلى حدود (479.18%) حيث إنتقل العدد من 244570 مؤسسة خاصة سنة 2001 الى 1171945 سنة 2019 مؤسسة خاصة.

- تسجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة زيادة سنوية مستمرة بالرغم من إختلاف نسبة التطور من سنة إلى أخرى حيث بلغت أدنى نسبة تطور 1.71% بين سنتي 1017 و 2018 وأعلى نسبة تطور بين سنتي 2007 و 2008 قدرت ب 26.47% .

- بينما تراجعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لقطاع العام من 778 مؤسسة سنة 2001 إلى 244 مؤسسة سنة 2019 بنسبة تراجع (318.85%) فبالرغم من تسجيل زيادة طفيفة في سنة 2005 ب 96 مؤسسة و 15 مؤسسة سنة 2011 إلا أن الحالة العامة تتمثل في الإنخفاض المتتالي لهذه السنوات.

- يرجع الإرتفاع الكبير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة إلى الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية وذلك بإنشاء وكالات وهيئات داعمة لها مثل ANSEJ و ANJEN و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC أما التراجع الذي نشهده في القطاع العام راجع لنظام خصصة المؤسسات التي إنتهجتها الحكومة، والتي تم الإشارة إليه سابقا حيث أصبحت الدولة الجزائرية تتمتع بالدور المحفز لإنشاء هذه المؤسسات من طرف الخواص.

الفصل الثاني : الأليات المتبعة للإصلاح المحاسبي في المنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

ثانيا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات للسنوات (2004-2019)

يمكن توضيح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب التوزيع الجغرافي من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-4): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات للسنوات (2001-2019)

المنطقة	الشمال	الهضاب العليا	الجنوب	المجموع
2004	138035	65563	57851	225449
2005	149964	72076	23802	245840
2006	163492	80072	26242	269806
2007	177730	87666	28550	293946
2008	193483	96354	31540	321378
2009	205857	105085	34960	345902
2010	219270	112335	37714	369319
2011	232664	119146	39951	391761
2012	248985	128316	42816	420117
2013	262423	134960	44581	441964
2014	344405	108912	43672	496989
2015	361160	114116	45599	520875
2016	401231	126051	50104	577386
2017	415242	129767	50801	595810
2018	438260	136899	53060	628219
2019	459146	144836	55591	659573

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على منشورات الوزارات التي تكلفت بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

نشریات المعلومات الإحصائية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 06-35

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجزائر في الجهة الشمالية حيث أنه

إرتفع تعداد هذه المؤسسات من 138035 سنة 2004 الى 459146 سنة 2019 أي بنسبة تفوق (300%)

في حين تحتل الهضاب العليا المرتبة الثانية حيث نلاحظ زيادة مستمرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة طيلة السنوات

الآتية 2004-2005-2006-2007-2008-2009-2010-2011-2012-2013.

الفصل الثاني : الأليات المتبعة للإصلاح المحاسبي في المنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

ليترجع تعدادها سنة 2014 ثم تعود للإرتفاع في السنوات التي تليها مسجلة أعلى إرتفاع لهذا النوع من المؤسسات سنة 2019 ب 144836 مؤسسة.

ويحتل الجنوب المرتبة الأخيرة في تعداد هذه المؤسسات، هذا التوزيع الغير متكافئ يؤثر سلبا على التنمية المتوازنة في الجزائر والتي تعتبر من الوظائف الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا عدم وجود توزيع عادل ومنتظم لهذه المؤسسات عبر جهات الوطن مما خلق عدم تكافئ الفرص في تامين عوامل الإنتاج والإستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

المبحث الثالث: نظام المحاسبة المبسطة للمؤسسات الصغيرة

لقد تم التطرق سابقا للأهمية البالغة التي أولتها الحكومة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة أن هذه الأخيرة أثبتت مكانتها في تحقيق التنمية المستدامة في الجانبي الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بسن مجموعة من المراسيم التي أعطت تعريفا دقيقا لهذه المؤسسات وسخرت كل الآليات والبرامج لترقيتها وتطويرها، وفي إطار الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر مؤخرا والتي تم عرضها سابقا لم تستثني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذا الإصلاح حيث أصدرت مرسوم ينظم نشاطها المحاسبي يعرف بنظام المحاسبة المبسطة، وفيما يلي عرض مفصل لهذا النظام، والمؤسسات المطبقة له.

المطلب الأول: أهم الصعوبات التي تلقتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تطبيقها للنظام المحاسبي المالي أول مرة

تسعى الجزائر من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى تقريب الممارسات المحاسبية المحلية من الممارسات الدولية وبما أن أغلب النسيج المؤسساتي فيها يتمثل في مؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطبيقا لهذا النظام جعلها تتلقى صعوبات خاصة عند أول تطبيق بحكم تأصل وتحذر النظام السابق فيها، وكذا القيود المحاسبية التي فرضها هذا النظام ومن أهم الصعوبات ما يلي :

1. كثرة مبادئ الإعراف والقياس للأصول والخصوم مثل التقييم بالقيمة العادلة والتكلفة الحقيقية بدلا من التكلفة التاريخية وكذلك التغيرات جذرية الذي أدخلها على كيفية قياس وتقييم المصروفات خاصة المصاريف الإعدادية وهذا يكاد مستحيلا بالنسبة للبيئة المحاسبية في الجزائر مما شكل إختلاط لدى المحاسب في إختياره السياسات المحاسبية المناسبة.
2. إرتفاع تكاليف إعداد القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تطبيقها للنظام المحاسبي المالي SCF، في ظل محدودية إمكانياتها وذلك بادراج قائمتين (جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات أموال الخاصة) بالإضافة إلى الميزانية وجدول حساب النتائج والملاحق.
3. إلزام المؤسسات بالقيام بعملية التدقيق في قوائمها المالية من طرف شخص مستقل عنها، مما تكبدت هذه المؤسسات تكاليف إضافية.
4. رسوخ الأهداف المحاسبية السابقة في ذهنيات وعادات المحاسبين مما يحتاج إلى وقت كبير من أجل تغييرها¹.
5. غياب القوانين التكميلية الداعمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي مثل القوانين الجبائية الذي أضحت تشكل عبئ كبير على التطبيق الفعلي لهذا النظام.

¹ سعيداني محمد السعيد، مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة استنبائية)، مرجع سبق ذكره، ص 50.

6. لا يوجد إطارات خبيرة بالنظام المحاسبي المالي خاصة السياسات المحاسبية الجديدة التي أدخلها هذا النظام على بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: دراسة مشروع إعداد نظام محاسبي مبسط للمؤسسات الصغيرة

في ظل الصعوبات التي تلقتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تطبيقها للنظام المحاسبي المالي أصبح المشرع الجزائري أمام حتمية وضع نظام آخر ضمن النظام المحاسبي المالي تطبقه هذه المؤسسات من ناحية يفي بالمتطلبات المهنية عالميا ومن ناحية أخرى يخفف العبئ والصعوبات خاصة في مجال الإفصاح المحاسبي الذي فرضه النظام المحاسبي المالي عليها.

أولا: تعريف نظام المحاسبة المبسطة

تخضع المؤسسات التي تتوفر فيها بعض الشروط كرقم الأعمال وعدد العمال وكذا طبيعة النشاط المحددة من طرف الوزارة المالية لنظام المحاسبة المبسطة أو ما يعرف بمحاسبة الخزينة،¹ كما أن لهذه المؤسسات حرية الاختيار بين تطبيق هذا النظام أو عدم تطبيقه، وترتكز محاسبة الخزينة على إعداد سجل الأموال يعرف بدفتر الخزينة ويتم على مستواه إبراز التدفق الصافي للأموال سواء كانت إيرادات أو خسائر صافية.

ويقوم نظام المحاسبة المبسطة على مجموعة من الشروط:²

- المسك المنتظم لسجلات الأموال أو دفاتر الخزينة وهما دفتر الإيرادات مع إمكانية تجميع الإيرادات اليومية ذات المبالغ المنخفضة عند الإقتضاء، ودفتر النفقات الذي تسجل فيه العمليات حسب ترتيبها الزمني.
- حفظ وثائق الإثبات الرئيسية والمتمثلة في الفواتير سواء كانت مستلمة من الغير أو صادرة من طرف المؤسسة، أشرطة الصندوق، بيانات البنوك، نسخ الرسائل.... إلخ، مع وجوب تاريخ وتصنيف وترقيم هذه الوثائق.

ثانيا: المؤسسات الخاضعة لنظام المحاسبة المبسطة

يمكن تطبيق نظام المحاسبة المبسطة من طرف المؤسسات التي لا يتعدا رقم أعمالها وعدد عمالها خلال سنتين ما يلي³:

1. المؤسسات ذات النشاط التجاري: وتشمل المؤسسات ذات النشاط التجاري التي رقم أعمالها 10 ملايين دج وعدد العمال لا يتجاوز 9 عمال يعملون بصفة دائمة ضمن الوقت الكامل.

¹ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص 22.

² حولي محمد، دريس خالد، مرزوقي مرزوقي، " المحاسبة المبسطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 01- العدد 01 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 230.

³ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص 91.

الفصل الثاني : الأليات المتبعة للإصلاح المحاسبي في المنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

2. المؤسسات ذات النشاط الإنتاجي الحرفي: وتشمل المؤسسات التي نشاطها إنتاجي حرفي والتي رقم أعمالها 6 ملايين دج وعدد العمال لا يتجاوز 9 عمال يعملون بصفة دائمة ضمن الوقت الكامل.
3. المؤسسات الخدمية ومختلف القطاعات الأخرى: وتشمل المؤسسات التي تقدم خدمات مختلفة للمؤسسات الأخرى والتي رقم أعمالها 3 ملايين دج وعدد العمال لا يتجاوز 9 عمال يعملون بصفة دائمة ضمن الوقت الكامل.

يجدر الإشارة إلى أن رقم الأعمال يشمل مجموعة النشاطات الرئيسية والثانوية.

الجدول رقم (2-5): المؤسسات التي يمكن لها مسك محاسبة مالية مبسطة

ملاحظة	رقم الأعمال	عدد العمال	النشاط أو القطاع
يتضمن رقم الأعمال النشاطات الرئيسية والثانوية	10 مليون دج	09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل	النشاط التجاري
	06 مليون دج		الانتاج والحرفي
	03 مليون دج		نشاط الخدمات
	03 مليون دج		نشاطات الأخرى

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة

ما يجدر الاشارة إليه هو أن المؤسسات المعنية بتطبيق نظام المحاسبة المبسطة هي المؤسسات التي تدرج تحت إطار المؤسسات المصغرة حسب تعريف المرسوم 02-17 المؤرخ في 11 يناير 2017 أي المؤسسات التي لا يتجاوز رقم أعمالها 40 مليون دج، حتى وإن كان الفارق كبير بين التشريعين (نظام المحاسبة المبسطة، معايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ويرجع سبب هذا إلى تحين القيم المالية من جهة ومن جهة أخرى تدهور قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف الذي إستجاب له المشرع القانوني في حين أن المشرع المحاسبي لم يستجب إلى هذا التغير في قيمة العملة.

ثالثا: إجراءات تطبيق نظام المحاسبة المبسطة (محاسبة الخزينة)

يقوم نظام المحاسبة المبسطة للمؤسسات المصغرة على مرحلتين تعتبر كل مرحلة هي مكمل للمرحلة الأخرى، حيث أن نهاية كل مرحلة هي بداية للمرحلة التي تليها، المرحلة الأولى تتمثل في متابعة مختلف العمليات التي قامت بها المؤسسة في حين أن المرحلة الثانية تقوم بجملة من التصحيحات، ويمكن تلخيص هاتين المرحلتين كما يلي:

1. متابعة العمليات الجارية وفقا للمحاسبة المبسطة

إن تطبيق المحاسبة المبسطة في المؤسسات المصغرة يتطلب منها تقييد مختلف العمليات التي قامت بها، أي يتعين عليها خلال السنة المالية قيد إيراداتها ونفقاتها بشكل منتظم وموثوق وترتبط مصداقية هذا القيد بما يلي:¹

1.1 وجود دعامة محينه بانتظام، حيث يتم تسجيل العمليات ضمن دفتر الخزينة، وجود دفتر وحيد وتسجيلها في دفتر نفقات ودفتر الإيرادات.

2.1 حفظ سندات إثبات داخلية او خارجية بالإعتماد على تسجيلات أو دفاتر الخزينة، حيث توافق الخزينة مجموعة أرصدة المؤسسة في الصندوق من جهة (أوراق نقدية، سندات) وفي البنك أو المؤسسة المماثلة من جهة أخرى.

ويجب التمييز بين العمليات الآتية عند قيد عمليات الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية

3.1 حسب حساب الخزينة المعني (بنك، صندوق): حيث يفتح دفتر واحد لكل حساب من حسابات الخزينة أو دفترين عندما يقتضي تنظيم المؤسسة فتح دفتر الإيرادات والنفقات.

4.1 حسب طبيعة العمليات: يتم التمييز بين العمليات حسب نشاط المؤسسة وحاجات مسؤوليها للمعلومات الخاصة بالتسيير، ويشمل هذا التمييز العمليات التالية:

- السحب الشخصي للأموال أو الدفع الإضيافي لرأس المال يقوم به المستغل.
- شراء سلع موجهة لإعادة بيعها على حالتها.
- أعباء أخرى مثل تكاليف المستخدمين والضرائب والتكاليف الإدارية وتكاليف التسيير وشراء اللوازم والمستهلكات الأخرى.
- إيرادات البيع وأداء الخدمات.
- الإيرادات الأخرى كإعانات والهبات... الخ.
- تحويل الأموال في حالة وجود حسابين للخبزينة على الأقل (كالإيداع أو السحب نقدا من البنوك مثلا).
- شراء التثبيات.
- الاقتراضات أو التنازلات (عمليات البيع).

¹ محمد كويسي، عوينات فريد، مهاوات لعبيدي، دراسة تفصيلية لنظام المحاسبة المالية المطبقة على المؤسسات الصغيرة في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 06-07 ماي 2013، ص 9.

2. مبادئ تصحيحات آخر السنة وفقا للنظام المحاسبي المبسط

1.2 تقوم المؤسسات المصغرة المطبقة للنظام المحاسبي المبسط في آخر السنة المالية بإجراء جرد خارج المحاسبة لكل عنصر من العناصر الآتية:¹

- مبلغ الحسابات الدائنة قروض الاستغلال اذا لم يتم تسديد المبيعات والمشتريات نقدا
- مبلغ المخزونات بمختلف أنواعها والأشغال الجارية
- مبلغ التثبيتات المشتراة أو المباعة خلال السنة المالية.
- مبلغ الإقتراضات المكتبة أو المسددة خلال السنة المالية.

2.2 تحتفظ المؤسسة بالكشوف الإجمالية كسند إثبات، ولا يكون جرد الحسابات الدائنة وديون الإستغلال أو جرد المخزونات ضروريا إلا إذا كانت التغيرات بين المبالغ معتبرة عند بداية السنة المالية وعند نهايتها فيما يخص هذه العناصر.

3.2 تمسك المؤسسات التي لها تثبيات سجلا تقيد فيه هذه التثبيتات ويتضمن هذا السجل كل من تاريخ شراء التثبيتات وبيعها ومدة استعمالها بالإضافة إلى مبالغ الحيازة، كما أن لكل تثبيت جدول إهلاك ويحسب على أساس إهلاك خطي عن كل سنة مالية دون إحتساب الحصة الزمنية.

3.2 تجري المؤسسات جرد للمخزونات حسب طبيعتها كما وقيمة، كما تعد المؤسسات المطبقة لنظام المحاسبة المبسطة جدول إهلاك الإقتراضات يبين فيه بالنسبة لكل سنة مالية مبلغ رأس المال ومبلغ الفوائد المسددة.

4.2 ونتيجة لذلك تقوم المؤسسة عند الإقتضاء بإجراء الآتية عند إقفال كل سنة مالية.

- حساب التغير الجاري لقروض ودون الإستغلال عند بداية السنة المالية وعند نهايتها.
- حساب تغير المخزونات والأشغال الجارية عند بداية السنة المالية وعند نهايتها.
- حساب التخصيص لإهلاكات السنة المالية المتعلقة بالتثبيتات الموجودة عند إقفال السنة المالية (التثبيتات المشتراة خلال السنة المالية أو خلال السنوات المالية السابقة).
- حساب فائض القيمة أو نقص القيمة الناتج عن بيع تثبيات السنة المالية (سعر البيع منقوصا منه القيمة الصافية المحاسبية في بداية السنة المالية للتثبيت المعني).
- حساب التغير الجاري للإقتراضات عند بداية السنة المالية وعند بداية السنة المالية وعند نهايتها وتحديد التكاليف المالية المسددة خلال السنة المالية.

¹ حولي محمد، دريس خالد، مرزوقي مرزوقي، مرجع سبق ذكره، ص 232.

المطلب الثالث: القوائم المالية المتعلقة بنظام المحاسبة المبسطة

تقوم المؤسسات الخاضعة لنظام المحاسبة المبسطة عند نهاية السنة المالية بعمليات المراقبة والمراجعة لمختلف المبالغ و الأرصدة، كما تقوم بحساب نتيجة السنة المالية وتقديمها في جدول مالي وإعداد مجموعة من الكشوف المالية وهي جداول وضعية نهاية السنة المالية وحسابات النتائج وكشف تغيير الخزينة و نوضح ذلك فيما يلي:¹

أولاً: عمليات مراقبة نهاية السنة المالية

عند نهاية السنة المالية يجب على المؤسسة مراجعة العناصر التالية:

- تتوافق بين الرصيد المحاسبي النهائي لحساب الصندوق والمبالغ الحقيقية الموجودة في الصندوق .
- التساوي بين الرصيد النهائي لحساب البنك والرصيد الموجود في الكشف البنكي عند تاريخ اقفال السنة المالية مصححا عند الاقتضاء عن عمليات التقريب .
- عدم وجود الرصيد المؤقت على مستوى عمليات تحويل الأموال .

1. تحديد النتيجة

تقدم نتيجة السنة المالية في الكشوف المالية في شكل جدول تحديد على النحو التالي إيرادات النشاطات (بعد خصم الحصص التي يقدمها المستغل) (-) نفقات أعباء النشاط (خارج اقتطاعات المستغل):

+/- تغيرات الديون والقروض الجارية للمستغل (إذا كانت معتبرة)

+/- التغيرات بين مخزون الإفتتاح ومخزون القفل (إذا كانت معتبرة)

+/- التصحيحات المتعلقة بالتشبيات (إذا كانت معتبرة)

+/- التصحيحات المتعلقة بالاقتراضات (إذا كانت معتبرة)

= نتيجة السنة المالية.

ثانياً: عرض وتقديم الكشوف المالية

تشكل الكشوفات المالية التي يجب أن تعدها المؤسسات الخاضعة لمحاسبة الخزينة من وضعية نهاية السنة المالية وحساب نتائج السنة المالية وكشف تغيير الخزينة أو الرصيد المالي المتعلق بالسنة المالية، ويمكن أن يقدم ذلك (الكشوف الاخيرة) في جدول واحد وتقدم هذه الكشوف في صفحة مزدوجة وحيدة تظم على الأقل الفصول الآتية²:

¹ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، مرجع سابق ذكره، ص 78-79.

² حولي محمد، دريس خالد، مرزوقي مرزوقي، مرجع سبق ذكره، ص 233.

الفصل الثاني : الأليات المتبعة للإصلاح المحاسبي في المنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

الجدول رقم (2-6) : الوضعية عند بداية السنة

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	رأس المال نتيجة السنة المالية (+/-)		الصندوق البنك (زيادة او نقصان)
	مجموع الخصوم		مجموع الاصول

المصدر: مرزوقي مرزوقي، حولي محمد، النظام المحاسبي المالي المحاسبة المطبقة على الكاينات الصغيرة، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، ص 09.

يعرض الجدول السابق الميزانية الإفتتاحية للمؤسسات المصغرة حسب نظام المحاسبة المبسطة، فالمؤسسة المطبقة لهذا النظام أول مرة مطالبة بعرض كل عناصر الأصول والخصوم كل على حدى حسب نصوص النظام المحاسبي المالي، وتشمل الأصول كل النقديات (الصندوق، البنك، الحساب الجاري البريدي، ومختلف حسابات السيولة الأخرى)، أما جانب الخصوم يشمل على أهم عنصر لتأسيس الشركات (رأس المال)، بالإضافة إلى نتيجة السنة المالية التي عادة تكون معدومة في بداية نشاط المؤسسة.

كما يجب أن تظهر الوضعية في نهاية السنة المالية أحد الفصول الآتية أو أكثر عند الإقتضاء إذا كانت توافق مبالغ معتبرة.

الجدول رقم (2-7) : الوضعية عند نهاية السنة المالية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الاصول
	رأس المال نتيجة السنة المالية المجموع الفرعي الإقتراضات ديون الاستغلال		التبتيات قروض الإستغلال الصندوق البنك(زيادة او نقصان)
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المصدر: مرزوقي مرزوقي، حولي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 09.

يقصد بالوضعية عند نهاية السنة المالية أي عن تاريخ اقفال 31-12-ن بالميزانية الختامية، فالمؤسسات المطبقة لنظام المحاسبة المبسطة مطالبة بعرض وضعية نشاطها في نهاية السنة المالية، وتشمل الميزانية الختامية على عناصر الأصول والخصوم كل على حدى كما تشمل نتيجة السنة المالية هو موضح في الجدول (2-7).

الجدول رقم (2-8): حسابات النتائج

المبالغ	الفصول
	إيرادات البيع او اداء الخدمات
	ايرادات النشاطات الاخرى
	مجموع ايرادات النتائج
	نفقات الشراء
	نفقات النشاطات الاخرى
	مجموع نفقات الاعباء
	الرصيد (الايرادات - النفقات) للسنة المالية 1
	تغير قروض الاستغلال م/م-1
	تغير ديون الاستغلال م/م-1
	تغير المخزونات م/م-1
	تصحيحات تتعلق بالإقتراضات
	تصحيحات تتعلق بالتشبيات
	نتيجة السنة المالية

المصدر: مرزوقي مرزوقي، حوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

يعرض الجدول السابق على بيان حساب النتائج حسب الطبيعة، اذ يلخص هذا البيان أعباء ومنتجات المؤسسات، كما يحدد الضريبة على أرباح الشركات.

الجدول رقم (2-9): تغير الخزينة خلال السنة المالية

المبالغ	البيان
	الخزينة الصافية عند افتتاح السنة المالية
	الخزينة الصافية عند نهاية السنة المالية
	الخزينة الزيادة (+) او النقصان (-)
	المتأتية من
	حصص المساهمة الصافية (+) او السحب الصافي (-) للمستغل
	الرصيد (الايرادات-النفقات) السنة المالية 1
	حركات الخزينة الاخرى خارج النشاطات الخزينة: الزيادة (+) او النقصان (-)

المصدر: مرزوقي مرزوقي، حوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

يعرض الجدول (2-9) تغير الخزينة خلال السنة المالية، اذ يلخص هذا البيان أو الجدول حركة الخزينة لسنة المالية لدى المؤسسة التي نص عليها نظام المحاسبة المبسطة.

وبهذا فان الكشوف المالية التي تعدها المؤسسات المصغرة وفق نظام محاسبة الخزينة هي كشوف مبسطة تحمل المعلومات الضرورية التي تعبر عن وضعيتها المالية خلال السنة المالية، أما المؤسسات التي لا تدخل ضمن نطاق تطبيق نظام المحاسبة المبسطة فإن الكشوف المالية التي تقوم بمسكها هي: الميزانية، حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة جدول تغير الاموال الخاصة، إضافة الى الملحق الذي يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكتملة للميزانية وحساب النتائج، كما أنها تعرض تلك الكشوف بطريقة مغايرة تكون أكثر تعقيدا من حيث طبيعة المعلومات المالية التي تتضمنها.

خلاصة الفصل الثاني

تبين من خلال الفصل الثاني أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية بالغة في تحسين النشاط الإقتصادي، فأولت العديد من الدول إهتماما كبيرا من حيث تسييرها ومحاسبتها، وهذا ماجعل مجلس المعايير المحاسبية الدولية يقوم بإصدار معيار خاص بها IFRS FOR SMES بحكم خصوصية هذا النوع من القطاعات والخصائص التي يتميز بها والتي يختلف عن قطاع المؤسسات الكبرى .

يتطلب الخيار الجزائري بشأن إعداد نظام يتوافق والمعايير المحاسبية الدولية جهود كبيرة للتكيف مع محتواه وتطبيقه من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث صاحب هذا الخيار العديد من الصعوبات خصوصا في ظل تشبع المهنيين الجزائريين ومعايشتهم للمخطط المحاسبي الوطني لحوالي 32 سنة، فتاصيل وتجزر هذا المخطط في ذهنية المحاسبين والخبراء يعد تحديا كبيرا أمام المؤسسة الجزائرية، ويجول دون تطبيق النظام المحاسبي إضافة إلى التباعد المطروح بين النظام المحاسبي المالي والعديد من التشريعات والقوانين، لاسيما الجبائية ما أوجد اليوم خلق مناخ مناسب للتطبيق من خلال توفير كل الإمكانيات المالية وتأهيل الموارد البشرية من أجل السهر على تطبيق النظام المحاسبي المالي وجعله يتماشى والمتطلبات الدولية .

وللخصوصية التي تحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد مكن النظام المحاسبي المالي SCF المؤسسات المصغرة منها من مسك محاسبة مبسطة تتوافق ومبادئ المعايير المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES حيث يتضمن النظام المحاسبي المالي الإجراءات الكفيلة بتنظيم المحاسبة المبسطة حسب ما نص عليه المشرع الجزائري إذ حدد المؤسسات التي يمكن لها مسكها وكذا أطلق عليها محاسبة الخزينة .

واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار
المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

IFRS for SMES

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

تمهيد

أظهرت الأزمة المالية سنة 2008 أن المعلومات المفصح عنها من قبل المؤسسات غير كافية وإنصب الإهتمام بعدها إلى كمية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية، فالأجدر هو تقديم معلومات مالية تخدم أغراض المستخدمين بدلا من التوسع في نطاق الإفصاح بما لا يخدم مصالح الأطراف ذوي العلاقة.

ويعد الإهتمام بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية من بين أهم القضايا التي عالجتها الهيئة المهنية المحاسبية الدولية الأعلى والتي تتمثل في مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB من خلال تضمين متطلبات للإفصاح المحاسبي في كل معاييره IFRS/IAS.

والجزائر كغيرها من الدول التي سعت إلى التوافق المحاسبي الدولي من خلال إستحداثها لنظام المحاسبي المالي وتدرج النقائص التي لم يعالجها نظامها المحاسبي السابق خصوصا فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي حيث أشار كل من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي لمالي والمرسوم التنفيذي 05-156 الذي يشرح كيفية تطبيق بعض المواد في القانون السابق ومجمل النقاط التي يجب إتباعها كتحديد الكشوف المالية الملزم إعدادها سنويا وكيفية عرضها وما يجب أن تحتويه من معلومات.

وللتعمق أكثر في هذا البحث كان من الضروري أن يتضمن هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: يتطرق إلى التأصيل النظري للإفصاح المحاسبي من حيث النشأة والمفهوم وكذا أنواع ومقومات الإفصاح المحاسبي، كما سيتم التعرف في هذا المبحث على مفهوم المعلومة المحاسبية وخصائصها النوعية وأساليب الإفصاح عنها أو ما يعرف بآليات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

المبحث الثاني: بعد ما سيتم التطرق في المبحث الأول لأهم آليات الإفصاح المحاسبي سنلقي نظرة في هذا المبحث على المتطلبات التي نادى بها المعايير الدولية في مجال الإفصاح خاصة معايير الإبلاغ المالي، فسيتم دراسة المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي لإستخراج أهم متطلبات الإفصاح المحاسبي وآليات إيصال هذه المتطلبات للأطراف ذات الصلة بها من أجل إتخاذ القرارات الصائبة.

المبحث الثالث: سيتم تخصيص هذا المبحث لمعرفة أهم متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والآليات المستخدمة في ذلك بإعتبار الدراسة تنصب في هذا الإطار، كما سنلقي نظرة على أهم متطلبات الإفصاح المحاسبي وآلياته في الجزائر بحكم أن الحدود المكانية للدراسة في دولة الجزائر، وأخيرا معرفة ما إذا تبنت الجزائر المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

المبحث الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح الأداة التي تربط بين المؤسسة الاقتصادية والعالم الخارجي ويعد كذلك أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها وظيفة المحاسبة، ويلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية والتي تستخدم لأغراض عدة منها إتخاذ قرارات الإستثمار والتمويل للمؤسسة كما يساهم الإفصاح المحاسبي في تحقيق كفاءة وفعالية إستغلال الموارد المتاحة سواء على مستوى المؤسسة أو على المستوى الإقتصادي ككل.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الإفصاح المحاسبي

تحتاج المؤسسات في سياق عملها الإقتصادي إلى معلومات دقيقة وسليمة من أجل إستمراريتها وتعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح المحاسبي إلى سنة 1837، حيث نشرت مجلة مقالة عن الإفصاح المحاسبي، والتي أشارت إلى أثر الإبلاغ عن أرباح الشركات على إتخاذ القرارات من قبل مستثمريها.

أولا: نشأة وتطور الإفصاح المحاسبي

يرتبط الإفصاح المحاسبي بشكل عام بالحقب التاريخية الأولى الخاصة بتطور المحاسبة فقبل الثورة الصناعية كانت المؤسسات السائدة أنا ذاك شركات فردية، وكانت حاجات مستخدمي معلوماتها المالية تلبى من خلال الإطلاع المباشر على الدفاتر والسجلات والحسابات المختلفة لها¹.

ويرجع أغلب الباحثين أن مفهوم الإفصاح بشكله الحديث جاء مع بداية تشكيل شركات المساهمة وإلزامها بنشر قوائمها المالية دوريا لتقديم الإدارة لمستثمري هذه المؤسسات تقاريراً عن نتائج أعمالها ومركزها المالي². ومن الأسباب كذلك التي أدت إلى ظهور والإهتمام بالإفصاح المحاسبي بشكل عام هو الأزمات الإقتصادية التي أكدت على أهمية الإفصاح عن المعلومات المالية بالنسبة للمتعاملين في الأسواق وتعتبر سنة 1974 أهم حدث أثار جدلا على مشكلة الإفصاح الذي كان يقتصر على المعلومات المالية المنشورة ليشمل بعد هذا الحدث معلومات كانت إدارة المؤسسات تعتبرها من المحرمات الإطلاع عليها ويصبح الهدف الأساسي للإفصاح حماية مصالح الفئات المختلفة مثل المساهمين والمستثمرين والقرضين³.

¹ بوحديدة محمد، عمر قمان، متطلبات تحقيق نظام المحاسبي المالي للقواعد والمبادئ العامة للإفصاح المحاسبي، دراسة ميدانية، منشورات دار المنظومة،

2020، <http://search.mandumah.com/Record/925060> ، تاريخ الإطلاع 15 ماي 2020، ص 96.

² عمر قمان، مرجع سبق ذكره، ص 107.

³ أحمد قايد نور الدين، بن زاف لبني، " دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية للقوائم المالية "، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 11، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2018، ص 129.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

ثانيا: مفهوم الإفصاح المحاسبي

قبل التطرق إلى مفهوم الإفصاح المحاسبي لابد من إظهار مفهوم عام للإفصاح فتعني كلمة الإفصاح لغة "بيان الشيء وإظهاره وكشف الخفي والغامض عن الآخرين، فالإفصاح يعني الوضوح وإنهاء اللبس في الأمور فيما يخص الكلام وأن يكون واضح وسهل للمتلقي لفهمه وإدراكه وفي لحظة معينة بالذات¹.

يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه عملية إظهار المعلومات المالية كمية كانت أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكتملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة²، كما يمكن تعريفه بأنه إيصال الحقائق المهمة والملائمة المؤثرة في المركز المالي ونتيجة الأعمال إلى مستخدميها³.

وعرف البعض على أن الإفصاح المحاسبي يركز على ضرورة إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية أي ذات الأهمية النسبية التي تم الفئات الخارجة عن المشروع والتي تعينها على إتخاذ القرارات الرشيدة⁴، والإفصاح المحاسبي يعني أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها عن مصادر الأموال وإستخداماتها بما يفيد في الحكم عليها من وجهة نظر المستثمرين عن حساب معدل العائد عن الأسهم، وتهتم الدولة لعرض الضرائب والدائنين لبيان مدى قدرة الوحدة الإقتصادية على سداد الإلتزامات، بالإضافة إلى معلومات تفيد الإدارة الداخلية للوحدة الإقتصادية في الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء وأي معلومات أخرى ملائمة للمستثمرين عند إتخاذ قراراتهم الرشيدة⁵.

بالإضافة إلى التعاريف السابقة التي تم التطرق لها حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن AICPA ماهية الإفصاح المناسب حيث تطرقت عند مناقشتها للمعيار الثالث من معايير التدقيق إلى "أن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقتضي توفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم وذلك

¹ طلال محمد الججاوي، فرات مالكي، الإفصاح المحاسبي الإستباقي وانعكاسه على مستخدمي القوائم المالية، الطبعة الاولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 17.

² سعيداني محمد السعيد، الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وأثره في تزويد مستخدمي البيانات المالية على إتخاذ القرارات في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2017-2018، ص 3.

³ طلال محمد الججاوي، فرات مالكي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

⁴ سيد احمد ولد عباد، أثر الإفصاح المحاسبي من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2017-2018، ص 73.

⁵ المرجع نفسه، ص 72.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات

المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)، ويقصد هنا بعنصر الإفصاح هو أن يكون على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية، وبالمصطلحات المستخدمة فيه وكذلك بالملاحظات المرفقة بها، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدميها.¹

من خلال التعاريف السابقة يعتبر الإفصاح أداة إيصال مخرجات النظام المحاسبي للمؤسسة إلى مستخدميها، وتتمثل هذه المخرجات في جميع المعلومات التي قد تؤثر على إتخاذ القرارات لذا يجب على المؤسسة مراعاة مبدأ الأهمية النسبية في عرض معلوماتها المالية بشكل يعكس الوضعية الحقيقية لنشاطها ووجب ربط مصطلح الإفصاح بالشفافية. فالشفافية في اللغة مفهوم يطلق على ما يمكن إستعباه بسهولة وفهمه، أو ما يمكن إستضاحه بسهولة وإكتشافه²، إذ يمكن تعريفها على أنها إتسام مخرجات المحاسبة من خلال التقارير المالية بأعلى مستوى من جودة للمعلومات المحاسبية وإكمال خصائصها النوعية وأن لا يترك أي غموض أو ريب لدى مستخدميها وتمكينهم من إتخاذ القرارات كأهم يرون ما بداخل الشركة.

ثالثاً: فروض الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية

يبني الإفصاح الشامل على أربعة فروض تتمثل في:³

- أن حاجات المستخدمين الخارجين للقوائم المالية يمكن أن تلبيتها بتصوير القوائم ذات الغرض العام.
- هناك إحتياجات مشتركة يمكن تلبيتها إذا ما أشتملت القوائم على معلومات ملائمة عن الدخل والقيمة.
- أن دور المحاسب محدد بإعداد القوائم الرئيسية الأربعة كحد أدنى وهي (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية).
- أن القوائم ذات الغرض العام تعتبر أنسب وسائل الإفصاح مقارنة بالأساليب الأخرى ومن ناحية مقارنة التكلفة بالعائد.

¹ فارس بن يدير، هشام شلغام، طيب مداني، " واقع الإلتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر، دراسة عينة من الشركات البترولية في الجزائر"، مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية، العدد 02، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص 225.

² طلال محمود علي الججوي، محمد آل فتح الله، الشفافية في الإفصاح عن المعلومة المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 21.

³ الطيب حامد إدريس موسى، " دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين الإفصاح المحاسبي"، مجلة أمارابك، المجلد 05، العدد 15، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014، ص 103.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

من خلال ما سبق يمكن الإتجاه إلى أن الإفصاح المحاسبي يتمثل في نشر البيانات المالية الناتجة عن الأنظمة المحاسبية على شكل قوائم مالية ذات الغرض العام تلي حاجات المستخدمين بمختلف أشكالهم.

رابعاً: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي

يحقق الإفصاح المحاسبي جملة من الأهداف كما يكتسي أهمية بالغة وفق معايير المحاسبة الدولية نتطرق إليهما

فيمايلي:

1. أهمية الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS

يحقق الإفصاح المحاسبي جملة من المزايا نوردتها كالاتي¹:

- يلعب دوراً مهماً في تحديد أسعار المناسبة للسهم في الأسواق المالية، فالإفصاح المحاسبي يؤدي إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالإستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين وبالتالي تكون المعلومات متوفرة ومتاحة للجميع دون تحيز لأي طرف.
- الإفصاح عن المعلومات بصورة دورية يعمل على تخفيف عدم تماثل المعلومات الذي تشغله الأطراف داخل المؤسسة لتحقيق مكاسب غير عادية خاصة بها.
- يعمل الإفصاح المحاسبي على مساعدة مستخدمي المعلومات المالية في الإستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال إتخاذ القرارات الأمثل.
- يساعد الإدارة في إظهار مساهمة المؤسسة في تقديم خدمات للجميع ومسؤوليتها الإجتماعية إتجاه المجتمع ككل.
- يوفر معلومات شفافة ومفيدة حول المتعاملين في سوق المال (البورصة) ومعاملاتهم أمر جوهري لتحقيق سوق منظمة وكفئة كما أنه أحد الشروط الأساسية المستتقة اللازمة لإنضباط سوق المال.

2. أهداف الإفصاح المحاسبي حسب المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقديم معلومات إلى المستخدمين من أجل²:

- وصف العناصر المعترف وتقديم مقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف مقاييس المستخدمين للقوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية.

¹ ضيف الله محمد الهادي، الإتجاهات الحديثة لتطوير وظيفة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IFRS/IAS، المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، الجزائر، 4-5 ديسمبر 2012، ص 3.

² المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

- وصف العناصر الغير معترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجلة الغير معترف بها وصف الضمانات التي تساعد المؤسسة مقابل الديون.
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والإحتمالات للعناصر المعترف بها والغير معترف بها.
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية ببعض المقارنات بين السنوات.
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية.
- مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على إستثماراتهم.

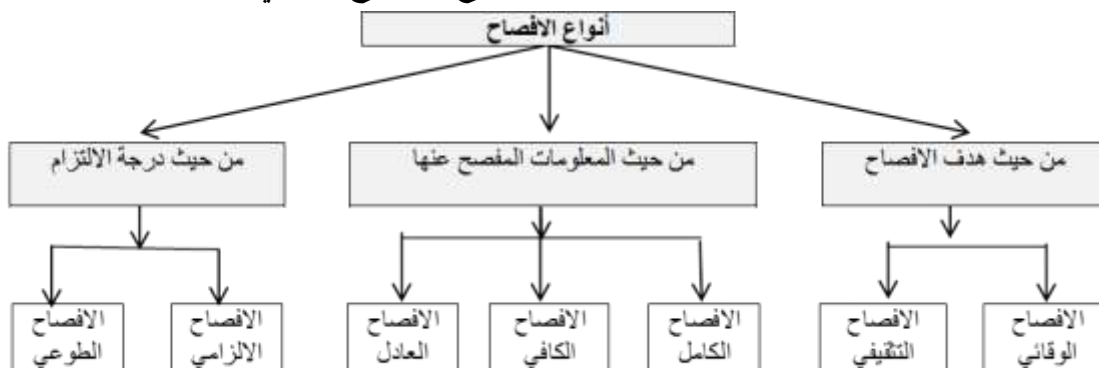
المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي ومقوماته

إن الإفصاح عن المعلومة مالية ليست عشوائية بل توجد مجموعة من المقومات الأساسية التي يجب مراعاتها عند الإفصاح، كما أن حجم الإفصاح يعتمد على الأهداف المرجو تحقيقها والتي من خلالها يحدد نوع الإفصاح وحجمه وفيما يأتي ايجاز لذلك.

أولاً: أنواع الإفصاح المحاسبي

يتضمن الإفصاح المحاسبي بصفة عامة عدة أنواع حسب وجهة نظر الباحثين نوردتها في الشكل الآتي:

الشكل (3-1): أنواع الإفصاح المحاسبي



المصدر: طلال محمود علي الججاوي، محمد آل فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص 144.

1. من حيث هدف الإفصاح

ينقسم الإفصاح المحاسبي حسب الهدف منه الى:

1.1 الإفصاح الوقائي

إن القاعدة الأساسية للإفصاح بشكل عام هو توفير معلومات مالية غير مضللة لمستخدميها، وبرغم من عمومية هذه القاعدة إلا أنها تعبر عن الإتجاه التقليدي للإفصاح في المحاسبة وهو ما يعرف بالإفصاح الوقائي الذي

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

يهدف أساسا إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على إستخدام المعلومات المحاسبية¹.

يتطلب الإفصاح الوقائي توضيح المعالجات التالية:

- السياسات المحاسبية.
- التغير في السياسات المحاسبية.
- تصحيح الأخطاء في القوائم المالية .
- التغير في التطبيقات المحاسبية.
- التغير في طبيعة الوحدة المحاسبية.
- المكاسب والخسائر المحتملة.
- الإرتباطات المالية.

2.1 الإفصاح الشقيفي

طابع هذا الإفصاح إعلامي يهدف إلى المساعدة في إتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأس مالي الحالي ومصادر تمويله، ويهدف هذا النوع من الإفصاح إلى الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية والذي قد يترتب عليه مكاسب لبعض الفئات من المستخدمين للقوائم المالية على حساب فئات أخرى².

2. من حيث كمية المعلومات المفصح عنها

في هذا الإطار يمكن تقسيم الإفصاح المحاسبي لعدة أنواع وهي كالآتي:

1.2 الإفصاح الكامل

وهي أن يراعي مبدأ الأهمية النسبية في الإفصاح بحيث يكون الإفصاح بقدر الملائم والشامل عن المعلومات التي تغطي أكبر قدر من إحتياجات مستخدمي القوائم المالية ويتطلب الإفصاح الكامل إظهار الأحداث الجوهرية والأثار الناجمة عنها والتي تؤثر في فهم وتفسير ما جاء من المعلومات في التقارير والقوائم المالية.

¹ مضوي أمشاج جامد، أحمد صلاح علي، القياس والإفصاح المحاسبي لمعايير المحاسبة الدولية والاسلامية في القطاع المصرفي، منشورات دار المنظومة، 2020، <http://search.mandumah.com/Record/925060> ، تاريخ الإطلاع 15 ماي 2020، ص 64.

² صافو فتبيحة، أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2015-2016، ص 137.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

2.2 الإفصاح الكافي

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الإحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في إتخاذ القرارات بالإضافة أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد¹.

3.2 الإفصاح العادل

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لإحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة فئة أخرى².

3. من حيث درجة الإلتزام

ينقسم الإفصاح المحاسبي من حيث درجة الإلتزام إلى:

1.3 الإفصاح الإلزامي

وهو الإفصاح الذي تحدده اللوائح والتشريعات وتعد المعايير الصادرة من بعض المنظمات التي تتولى الإشراف على مهنة المحاسبة ملزمة التطبيق والمعايير الصادرة عن FASB و IASB تكون فيها صفة الإلتزام وأن الخروج عنها يمثل الخروج عن مبادئ المهنة وبناءات على ذلك فإن الإفصاح المطلوب بموجب المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي يمثل إفصاح إلزامي، وقد تفرض القوانين في بعض الدول الإفصاح لأنواع محددة من المعلومات وضمن التقارير المالية³. يشمل هذا النوع من الإفصاح كل من

- الإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل المؤسسة والتفسيرات المتعلقة.
- الإفصاح عن التغيير في الشكل القانوني للشركات أو حالات الإندماج أو الإنقسام ويتم ذلك عند إعداد القوائم المالية من أجل تسهيل عملية المقارنة.
- الإفصاح عن المكاسب والخسائر المحتملة في الملاحق والإرتباطات الخاصة بالعقود المستقبلية.

¹ عمارة ياسمين، زرفاوي عبد الكريم، " أثر الإفصاح وفق معايير الحسبة الدولية على جودة المعلومات المحاسبية"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 04، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، سبتمبر 2018، ص 311.

² عمارة ياسمين، زرفاوي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 310.

³ Holland, john, **The corporate governance role of financial Institutions in their invests company** "ACCA Report 46, London 2001, p 71.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

2.3 الإفصاح الاختياري

قد تفصح المؤسسة عن معلومات اضافية دون الزام من القوانين والمنظمات المهنية، وشجعت المنظمات المهنية على غرار مجلس المعايير المحاسبية هذا النوع من الإفصاح كونه يخدم مستخدمي المعلومات المالية ويساعدهم على إتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل الشركة.¹

ومن بين المعلومات التي يقدمها الإفصاح الاختياري (الطوعي) مايلي²:

- التنبؤات المالية المستقبلية.
- خطط الإنفاق الإستثماري
- ربحية السهم .
- خطط الإدارة بشأن توزيع الأرباح.
- القوائم المرحلية.

ثانيا: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

يرتكز الإفصاح المحاسبي على جملة من المقومات تجعل المعلومات ذات ثقة وفائدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

1. تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية

إن التحديد الدقيق لمستخدم المعلومة المحاسبية يمكن من معرفة الخواص التي يجب توفرها في تلك المعلومة من حيث الشكل والمضمون³، لأن مستخدمي المعلومات لهم مستويات مختلفة في التفسير لهذه المعلومات.

ولقد صنّف طلال محمد الججاوي وفرات مالكي مستخدمي المعلومات إلى مجموعتين⁴:

- المجموعة الأولى: وهم مستعملوا المعلومات المالية لمؤسسة معينة والتي لهم مصلحة مباشرة معها وتتضمن كل من (الملاك، الدائنون، الموردن، والملاك، الإدارة، السلطة الضريبية، العاملون وكذلك المستهلكين)

¹ طلال محمد الججاوي، فرات مالكي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

² صافو فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 135.

³ علماوي أحمد أوصيف، رباحي ابراهيم، متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي الأول، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورها في الإصلاح المحاسبي، الواقع، المعوقات، الحلول، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، يومي 01-02 ديسمبر 2014، ص 07

⁴ طلال محمد الججاوي، فرات مالكي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات

المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

- المجموعة الثانية: تضم هذه المجموعة كذلك مستعملوا المعلومات المالية لمؤسسة معينة إلا أنهم لهم مصلحة غير مباشرة بهذه المؤسسة وتشمل المحللون الماليون، أسواق المال، المحامون، المحاسبون، السلطات الرقابية).

وبالتالي يمكن القول أن معد المعلومات المالية يجب عليه أن يراعي جميع إحتياجات الأطراف ذات العلاقة بها عند إصداره لمختلف التقارير المالية رغم أن هذا قد يكون صعب تحقيقه لذلك من الأفضل إعداد نموذج يفترض ويركز على تلبية حاجات مستخدم معين من تلك الفئات وجعله محورا أساسيا في تحديد أبعاد الإفصاح المحاسبي.¹

2. تحديد طبيعة المعلومات الواجب الإفصاح عنها

بعد تحديد مستخدم المعلومات أولى المناقود بضرورة الإفصاح الشامل أهمية بالغة لطبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح، فالمعلومة هي المحدد الأساسي للقرار بحيث يجب أن تتصف بخصائص نوعية تساعد في تحقيق أهدافها، ويعد إختيار الأسلوب المحاسبي المقبول والإفصاح عن كمية ونوع المعلومات المالية يلزم تحديد البديل الذي يوفر المعلومات الأكثر فائدة ونفعا في إتخاذ القرارات الرشيدة.

وقد حدد مجلس المعايير المحاسبية الدولية مجموعة من الخصائص التي تميز بها المعلومات الأكثر فائدة وهي (التكلفة، المنفعة، الأهمية النسبية، الحيطة والحذر)².

3. تحديد أغراض إستخدام المعلومة المحاسبية

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي وهو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة، حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح عنها، لذلك تتطلب خاصة الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة أخرى³.

4. تحديد أساليب وطرق الإفصاح

يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بصورة يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن لمستخدم المعلومة المستهدف قراءتها بيسر وسهولة.⁴

¹ علماوي أحمد أوصيف، رباحي ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 07.

² طلال محمد الجعاوي، فرات مالكي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

³ عمارة ياسمين، زفاوي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 312.

⁴ سيد احمد ولد عباد، مرجع سبق ذكره، ص 85.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

ثالثاً: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي من المنظور الدولي

من أهم العوامل الرئيسية المؤثرة على نوعية وحجم الإفصاح عن الكشوف المالية ما يلي:

1. نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم

ينبغي إعطاء إهتمام خاص بطبيعة المعلومات المالية المفصح عنها في الكشوف المالية الخاصة بالمؤسسات وذلك لتلبية إحتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة وغير مباشرة بها، وتختلف نوعية المستخدمين وطبيعة إحتياجاتهم باختلاف الدولة ونظامها الإقتصادي والسياسي.

وقد حدد مجلس المعايير المحاسبية الدولية FASB المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية الذين هم "المستثمرين (الحاليون والمتوقعون) والدائنين والمستخدمين آخرين مهتمين بإتخاذ قرارات رشيدة في الإستثمار والإقراض وقرارات أخرى مشابهة، في حين أن لجنة المعايير المحاسبية IASC حددت المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية ب "حملة الأسهم والدائنون (الحاليون والمتوقعين) والعمال"، وإعتبرت كذلك كل من الممولين، العملاء، وإتحاد التجار، والمحللين الماليين والإقتصاديين والضرائب والسلطات التنظيمية مستخدمين مهمين لا يقلون شأن عن سابقهم¹.

وعليه فإن أول عامل رئيسي قد يؤثر على نوعية وحجم الإفصاح في القوائم المالية هو نوع المستخدم وطبيعة وكم المعلومات التي يحتاجها ففي الآونة الأخيرة ونتيجة لتسارع العولمة في الأنشطة التجارية والإستثمارية أصبحت المؤسسات ملزمة بزيادة الإفصاح المحاسبي وتحسين نوعيته بالشكل الذي يخدم الأغراض العامة للمستخدمين. وقد يؤثر هذا التوسع في الإفصاح على المؤسسات بشكل سلبي فالطلب المتزايد للمعلومة نتج عنه عدم التحديد الدقيق لها، بالإضافة إلى عدم وجود إطار نظري متفق عليه يحكم توسيع قاعدة الإفصاح ومجاله بالقوائم المالية، مما قد يكلف المؤسسات أعباء إضافية.

2. الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح

تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المتبني بكل الدول، فالدول التي تتبع المدخل القانوني للتنظيم المحاسبي تعتبر خطة المحاسبة الوطنية هي المصدر المهم للوائح المحاسبة وهي تدار بواسطة المجلس الوطني الذي يتبع الحكومة، في حين أن الدول التي تتبع مدخل التنظيم الذاتي فإن للمنظمات المهنية والهيئات تبادل الأوراق المالية دورا مهما في تحديد درجة الإفصاح ومعاييرها.

وعلى سبيل المثال تعتمد فرنسا على ثلاثة أنواع من المعايير وهي المعايير الإجرائية والمعايير الخاصة بالقياس وأخرى خاصة بالإفصاح الصادرة عن المجلس الوطني التابع للحكومة، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر

¹ محمد المدروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 587.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

كل من هيئة تبادل الأوراق المالية SEC و هيئة معايير المحاسبة المالية FASB منظمتان لهما أثر مهم على درجة وموضوع الإفصاح، وبالتالي يعتبران الجهتان الرسميتين لوضع معايير الإفصاح المحاسبي في أمريكا أما حال الدول النامية فإن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالباً ما تكون مزيجاً من المنظمات المهنية والحكومية من خلال اللوائح والقوانين.

3. المنظمات والمؤسسات الدولية

بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية، تلعب المنظمات والمؤسسات الدولية دورها في التأثير على عملية الإفصاح، ومن أمثلة هذه المنظمات مايلي¹:

1.3 الجمعية الاقتصادية الأوروبية EEC

تظم هذه المنظمة مجموعة من دول الإتحاد الأوروبي وأصدرت سلسلة من التوجيهات التي تتعلق بالإفصاح، تستفيد منها دول الأعضاء من خلال تكيفها مع قوانينها.

2.3 منظمة الأمم المتحدة UN

إن تأثير الأمم المتحدة على مستوى الإفصاح على المستوى الدولي كان من خلال مؤسستها " المنظمة الدولية للبورصات العالمية التابعة لمجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة، وعينت منظمة الأمم المتحدة مجموعة من الخبراء المتمرسين في مجال معايير المحاسبة الدولية أصدرت تقريرهم سنة 1977.

3.3 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

تظم هذه المنظمة مجموعة من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا ونيوزلندا، أصدرت سنة 1976 قواعد تتعلق بالحد الأدنى المقبول من الإفصاح، كما أصدرت الهيئة توصيات تتعلق بالإفصاح وفقاً للمناطق الجغرافية والنشاطات الرئيسية في كل المجالات.

4.3 لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC

تتكون لجنة المعايير المحاسبية IASC أكثر من 100 دولة عضوة وتقوم بإصدار معايير محاسبية دولية تحظى بالقبول العام من بينها معايير تتعلق بالإفصاح المحاسبي ولا تمتلك هذه اللجنة صفة الإلزام في تطبيق معاييرها لكنها تعمل على إقناع الدول والشركات الدولية بأهمية الإمتثال لهذه المعايير.

¹ فارس بن يدير، هشام شلغام، طيب مداني، مرجع سبق ذكره، ص 228 .

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

4. تحديد أساليب وأدوات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يوجد العديد من وسائل وطرق الإفصاح المحاسبي والتي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمه وإتخاذ القرار الصحيح، وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية وفيما يأتي أكثر هذه الطرق شيوعاً في الإستخدام

- الإفصاح من خلال القوائم المالية.
- الملاحظات الهامشية.
- الملاحق.
- التوضيح بالاقواس.
- تقرير مراجع الحسابات.
- تقرير هيئة الرقابة الشرعية.

رابعاً: العوامل المؤثرة على الإفصاح من المنظور المؤسسي

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح في التقارير المالية للمؤسسات، ويقصد هنا بالمنظور المؤسسي هو أن نوعية المعلومات المحاسبية قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى بتغير مؤشرات تصنيفها وكذا القوانين المعمول بها بالإضافة إلى حاجة مستخدمي معلوماتها، ويمكن تقسيم العوامل إلى ثلاث فئات نوردتها كالتالي¹:

1. العوامل البيئية

تختلف التقارير المالية من دولة إلى أخرى لأسباب إقتصادية وإجتماعية وأخرى سياسية، وعوامل أخرى ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها على المشروع.

2. عوامل تتعلق بالمعلومات

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها وأهمها أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي سيقوم لإتخاذها أغلب المستفيدين منها وأن تكون هناك ثقة في هذه المعلومات عند الإستفادة منها، بالإضافة لقبليتها للتحقيق والمقارنة.

3. عوامل تتعلق بالوحدة الإقتصادية

حيث تؤثر مجموعة من العوامل الخاصة بالوحدة الإقتصادية في مستوى الإفصاح عن المعلومة المحاسبية ومن بين هذه العوامل مايلي:

¹ سيد احمد ولد عباد، مرجع سبق ذكره، ص 77.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

- حجم الوحدة الاقتصادية: حيث توجد علاقة بين حجم الوحدة الاقتصادية ودرجة الإفصاح في القوائم المالية وهذا ما قد يؤثر على تكلفة المعلومة المحاسبية.
- عدد المساهمين: توجد علاقة طردية بين مستوى وحجم الإفصاح وعدد المساهمين، فالمؤسسات التي تتكون من عدد معتبر من المساهمين وجب عليها الرفع من وتيرة الإفصاح وقد يشمل الإفصاح عدة عناصر لا تعتبر بتلك الأهمية بالنسبة للمستخدمين الآخرين.
- القوانين المعمول بها: تعتبر القوانين والتشريعات المحلية والمحاسبية المعمول بها من أهم العوامل التي تؤثر على مستوى ودرجة الإفصاح.

المطلب الثالث: أساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

أدى توسيع دائرة المستخدمين الماليين وإحتياجاتهم للمعلومات إلى توسع متطلبات الإفصاح المحاسبي، وحتى يكون عرض هذه المعلومات ملائم من جهة للمستخدمين وضمان أفضل فهم لها من جهة أخرى، جعل المؤسسات تنافس في إستخدام أفضل الطرق والأساليب من أجل تحقيق ذلك.

أولاً: تعريف المعلومة المحاسبية

تعرف المعلومة بشكل عام على أنها¹ البيانات التي تتم معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كامل يمكن من إستخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لإتخاذ القرارات" أما المعلومة المحاسبية فيقصد بها "مجموعة البيانات المحاسبية الناتجة عن عمليات تشغيل مختلفة التي تمت معالجتها لتستغل كمخرجات جاهزة لإستخدامها من قبل المؤسسة وكل من يحتاجها في إتخاذ مختلف القرارات".

1. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

إن الهدف الأساسي للتقارير المالية هو تقديم معلومات محاسبية عالية الجودة ومفيدة لإتخاذ القرارات الاقتصادية، وحتى تكون المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية يجب أن تتسم بخصائص نوعية نوردتها كالآتي:

1.1 القابلية للفهم

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين لهذا الغرض،² وتعتمد القابلية للفهم على أن تتوفر لدى المستخدمين القدر الكافي من المعرفة بالأعمال والنشاطات

¹ سكينه رحمة، ميلود تومي، " دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية"، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد الخامس العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجامعة بسكرة، 2019، ص 116.

² محمود رأفت على الدرديري، ابراهيم جابر السيد، إدارة الموارد المالية، دار الجديد للنشر والتوزيع، زرادة، الجزائر، 2020، ص 118.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

الإقتصادية والمحاسبية وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، وعلى الرغم من أن المعلومات يجب أن تكون قابلة للفهم إلا أن هناك معلومات معقدة تحتويها البيانات المالية لا يجب إهمالها كعنصر أساسي في إتخاذ القرار.

2.1 الملائمة

لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الإقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

ولكي تكون المعلومات ذات صلة يجب أن تكون ذات تنبؤية وقيمة تأكيدية، فيقصد بالقيمة التنبؤية أي أن تستخدم المعلومة من أجل التنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة، مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجور وتحركات الأسعار الأوراق المالية ومقدرة المؤسسة على مواجهة إلتزاماتها عندما تستحق، أما أن تكون المعلومات ذات قيمة تأكيدية أي أن تكون قادرة على تأكيد أو تغيير التوقعات السابقة أو الحالية بناء على التقييم المسبق.

3.1 الأهمية النسبية

تعتبر المعلومة ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف.

4.1 المصدقية

تتسم المعلومات بالمصدقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بالإمكان للمستخدمين الإعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه.

5.1 التعبير الصادق

تعني تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع العملي، الذي يعكس الأحداث الإقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها الوحدة المحاسبية أي تمثيل التقارير المالية بصدق مضمونها (جوهرها)¹ وليس مجرد تمثيل شكلها فقط (تغلب الجزهر على الشكل).

¹ عمارة ياسمين، زرفاوي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 317.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

6.1 الحياد

يجب أن تتصف المعلومات المعروضة في القوائم المالية بالحياد والخلو من التحيز حتى تتصف بالمصدقية، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة الإختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفاً¹.

7.1 الحيطة والحذر

يقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا تنتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات، ولا تتوجب الحيطة والحذر خلق إحتياطات سرية أو وضع محططات مبالغ فيها.

8.1 الإكتمال

من أجل أن تتصف بالمعلومات بالمصدقية يجب أن تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وهكذا تصبح غير صادقة وغير ملائمة.

9.1 الثبات

يقصد بالثبات إتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل الأحداث الاقتصادية، والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة الى أخرى².

10.1 التوقيت المناسب

أي ربط مدى ملاءمة المعلومة لمتخذ القرار بتوقيت إيصالها له، لأن توصيل المعلومة لمتخذ القرار في الوقت غير مناسب يفقدها تأثيرها على عملية اتخاذ القرار، ومن ثم إفتقادها للفائدة المرجوة منها.

11.1 القابلية للمقارنة

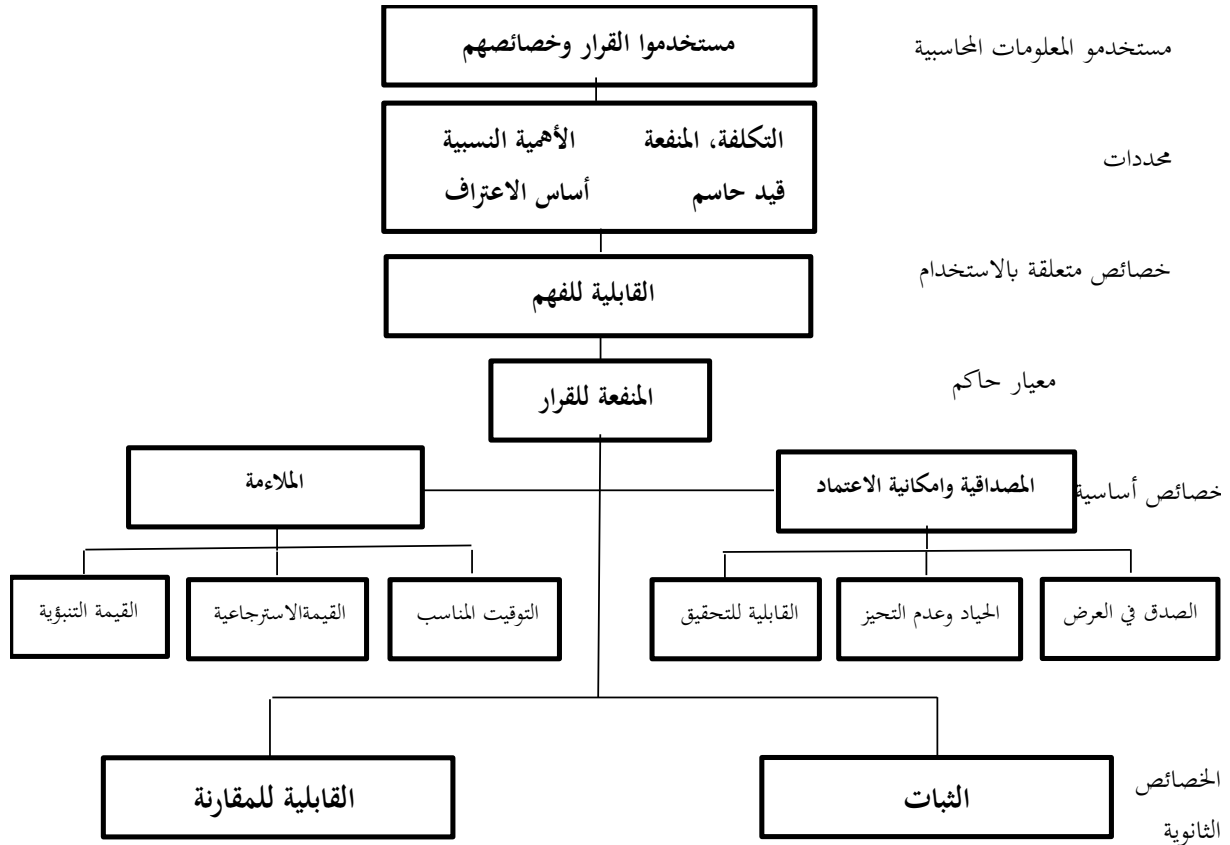
تعتبر المعلومات المحاسبية التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المؤسسات المختلفة قابلة للمقارنة، ويقصد بالتماثل على أن تكون الإجراءات المحاسبية والقياس والتبويب وطرق الإفصاح والعرض المطبقة هي نفسها في مختلف المؤسسات.

¹ محمود رأفت على الدرديري، إبراهيم جابر السيد، مرجع سبق ذكره، ص 122.

² عمارة ياسمين، زرفاوي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 317.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

الشكل رقم (3-2): خصائص المعلومات المحاسبية



المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (القياس والإفصاح والتقرير المالي)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 13.

ثانياً: أساليب الإفصاح المحاسبي

يوجد العديد من الأساليب التي يمكن إستخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وبيان أثرها على الأحداث الإقتصادية في التقارير المالية ويعتبر كل أسلوب مكمل للأسلوب الآخر وفيما يلي عرض أهم الأساليب أو الآليات التي تفصح على أساسها المعلومات المحاسبية بهدف تحقيق أغراضها:

1. القوائم المالية: إن جزءاً مهماً من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية، وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين وإستخلاص المعلومات¹.

¹ بسبع عبد القادر، بن عيسى بن علي، "دور الإفصاح في ظل المعايير الدولية للتقارير المالية وأثرها على زيادة كفاءة الأسواق المالية"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الأول، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2017، ص 58.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

وينشأ الهدف الأساسي¹ التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقه من إحتياجات الجهات الخارجية التي تقوم بإستخدام تلك القوائم، والذي تنقصهم سلطة فرض المعلومات التي يحتاجونها على المؤسسات، وإنطلاقاً من تحديد قطاعات المستفيدين وحاجياتهم المشتركة فإنه يمكن تحديد أهم أهداف القوائم المالية وهذا ما تعرض له الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB في الفقرة 12 ويمكن² حصر أهم الأهداف القوائم المالية في النقاط الآتية:

- توفير معلومات عن الأداء، والمركز المالي.
- تمكن المعلومات التي تقدمها القوائم المالية من مسائلة الشركة ومحاسبتها عن الموارد المتوفرة لديها.
- تعمل القوائم المالية على إظهار نتائج التدبير الإداري، والمقصود بالتدبير الإداري نتائج الوكالة القائمة بين الملاك والمساهمين من جهة والإدارة من جهة أخرى.

2. الملاحظات الهامشية: يتم إستخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير، أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بالعناصر القوائم المالية، والتي يمكن أن تحتوي على معلومات كمية ووصفية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة³.

3. الملاحق: وتشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الاهتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار، قائمة المدنين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائمة المخزون السلعي.... الخ.

4. المعلومات الموجودة من خلال الأقواس: تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، والتي يصعب فهم طرق إحتسابها أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية الفترة.

5. تقرير المراجع: يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي، وتقرير مجلس إدارة المؤسسة حيث يتم من خلال تقرير المراجع إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة، في حين يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن الأداء الحالي للمؤسسة وعن الخطط المستقبلية لها.

¹ خيربي عبد الكريم، عياد السعدي، مدى فعالية المراجعة المالية في ظل تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي SCF، الملتقى الدولي الأول، المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 04-05 ديسمبر 2012، ص 9.

² محمد عبد الحميد محمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 83.

³ بسبع عبد القادر، بن عيسى بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي وفق لمعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS /IAS

لقد أصبح الحصول على معلومات مالية وسهولة حرية تداولها ومصداقيتها من القضايا المهمة في العصر الحالي، ومن أجل تحقيق المزيد من الشفافية والمصداقية في المعلومات المتحصل عليها وإتاحتها لجميع الأطراف المستفيدة عملت الهيئات والمنظمات المهنية على الإعتماد على متطلبات للإفصاح المحاسبي في كل معيار سواء معايير المصدرة من قبل لجنة المعايير المحاسبية أو مجلس المعايير المحاسبية مع تحديد أساليب الإفصاح عن هذه المتطلبات وفيما يلي أهم هذه المتطلبات والإفصاح عن المعلومة IFRS /IAS.

المطلب الأول: متطلبات الإفصاح العام وفق لمعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS /IAS

للإفصاح المحاسبي متطلبات تتمثل فيما يلي¹:

أولاً: السياسات المحاسبية: تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من منشأة لأخرى، وقد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية على أن استخدام سياسات محاسبية مختلفة يؤدي إلى صعوبة فهم القوائم المالية في ظل عدم وجود مجموعة معينة من السياسات المقبولة يمكن الرجوع لها، لذا على كل منشأة أن تفصح عن تلك السياسات التي تعتبر المفسر الوحيد للأرقام الواردة في قوائمها المالية.

ثانياً: الأطراف والصفقات: يجب أن تشمل الملاحظات التابعة للقوائم المالية على وصف للصفقات التي أبرمتها المؤسسة والأطراف الأخرى، بالإضافة إلى العلاقات الهامة بين المؤسسة وأطراف خارجية أخرى مثل العلاقة بين المؤسسة القابضة والمؤسسات التابعة.

ثالثاً: الأحداث اللاحقة: تغطي القوائم المالية فترة محددة من الوقت، ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية، وغالبا ما تنشر بعد إنتهاء الفترة المالية بعدة شهور، تسمى الفترة الممتدة بين نهاية الفترة المالية وإصدار ونشر تلك القوائم بالفترة اللاحقة التي قد تحدث فيها أحداث هامة أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالية التي تم إعدادها، فان لم تكن منعكسة في القوائم المالية فان الأمر يتطلب تعديل لتلك القوائم أو عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بها.

رابعاً: الشكوك حول إستمرار المؤسسة: يتم إعداد القوائم المالية على أساس إفتراض إستمرار المشروع، وأنه في ظل غياب أية معلومات وتوقعات بفشل المشروع أو عدم إستمراره فانه يفترض أن المشروع مستمر إلى ما لا نهاية، وفي الحالات التي يتوفر فيها لدى معدي القوائم المالية معلومات أن إفتراض إستمرار المشروع غير قائم عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في الملاحظات التابعة للقوائم المالية.

¹ طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، (عرض القوائم المالية)، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 227.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

خامسا: الإلتزامات المحتملة: تحدث الإلتزامات نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المؤسسة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى وبالتالي فهي تحيط بها الكثير من عدم التأكد فيما يخص حدوثها أو مبالغها، وفي حال تأكدها تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلا عند تسوية النزاع وبالتالي تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزء رسمي من القوائم المالية، أما الإلتزامات الأقل تأكيدا فيتم الإفصاح عنها في الملاحظات التابعة للقوائم المالية.

المطلب الثاني: متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق كل معيار من معايير المحاسبية الدولية IAS

يجد الإشارة إلا أنه لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي وكيفية عرض القوائم المالية من حيث الشكل وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، أي أن جميع المعايير المحاسبية الدولية تحدد بعض الإفصاحات المطلوبة، وفيما يلي أهم الإفصاحات وفق لمعايير المحاسبية الدولية.

أولا: الإفصاحات المطلوبة وفق للمعيار المحاسبي الدولي الأول عرض البيانات المالية IAS 1

نص المعيار المحاسبي الدولي رقم واحد "عرض البيانات المالية IAS 1" على المجموعة الكاملة للقوائم المالية التي يجب على المؤسسة عرضها والمتمثلة¹ في (قائمة المركز المالي في نهاية الفترة، قائمة الدخل الشامل عن الفترة، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية عن الفترة بالإضافة إلى الإيضاحات والملاحظات وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة أي معلومات تفسيرية أخرى منتقاة).

كما حدد المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها في كل قائمة. 1. الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها في قائمة المركز المالي (الميزانية) حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 "عرض البيانات المالية"²:

- الأصول الثابتة المادية (مثل العقارات والآلات والمعدات والأثاث).
- الأصول الغير ملموسة.
- الإستثمارات العقارية.
- الأصول المالية.
- الأصول البيولوجية.
- المخزون
- حسابات القبض التجارية (المدينون وأوراق القبض)

¹ طارق عبد العال حماد، دليل إستخدام معايير المحاسبية، المعايير من 1 إلى 30، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 58.

² المرجع نفسه، ص 65.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات
المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

- النقدية وما في حكمها.
 - حسابات الدفع التجارية وغيرها.
 - المخصصات.
 - الإلتزامات المالية.
 - الإلتزامات والأصول للضرائب الجارية.
 - الإلتزامات والأصول الضريبية المؤجلة.
 - حصص الأقلية المعروضة في حقوق الملكية.
2. الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها في قائمة الدخل الشامل حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 "عرض البيانات المالية":¹
- الإيرادات.
 - تكاليف التمويل.
 - النصيب في الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة والتي تتم المحاسبة عنها بإستخدام طريقة حقوق الملكية.
 - مصروف الضرائب.
 - صافي الربح أو الخسارة بعد الضرائب للأنشطة المؤقتة.
 - تبويب مكونات الدخل حسب الطبيعة ماعدا حصة الدخل الشامل في الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة والتي تتم المحاسبة عنها بإستخدام طريقة حقوق الملكية.
 - إجمالي الدخل الشامل.
3. الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 "عرض البيانات المالية":
- إجمالي الدخل الشامل عن الفترة مع بيان بشكل مفصل المبالغ التي تخص حملة الأسهم في الشركة القابضة وحصة الأقلية.
 - الإفصاح عن الأثر التراكمي لإعادة العرض المعترف به وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS 8
 - الإفصاح عن التغيرات بين القيمة الدفترية في بداية ونهاية الفترة.

¹ طارق عبد العال حماد، دليل إستخدام معايير المحاسبية، المعايير من 1 إلى 30، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 71-77.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

- الإفصاح عن مختلف المعاملات مع الملاك فيما يخص المساهمات والتوزيعات والتغيرات في حصص الملكية للشركات التابعة.
- 4. وأخيرا تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على المعلومات اللازمة الأنماط المنتظمة والإشارة وتفسير البنود الواردة في صلب القوائم المالية، وتشمل هذه المعلومات على السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية والتقديرات في حالة عدم التأكد¹.

ثانيا: الإفصاحات المطلوبة وفق للمعيار المحاسبي الدولي الثاني المخزون IAS 2

- حسب هذا المعيار IAS 2 "المخزون" تفصح الشركات في قوائمها المالية عن:
 - السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون بما في ذلك صيغة التكلفة المستخدمة².
 - القيم الإجمالية المرحلة للمخزون والقيمة المرحلة حسب التصنيفات الملائمة للمؤسسة.
 - القيمة المرحلة للمخزون التي تحمل قيمة عادلة أقل من تكلفة البيع.
 - مبلغ أي إنعكاس (زيادة تالية لمخزون سبق إنخفاضه) والظروف التي أدت إلى زيادة القيمة³.

ثالثا: الإفصاحات المطلوبة وفق للمعيار المحاسبي الدولي السابع "قائمة التدفقات النقدية" IAS 7

- وفقا لهذا المعيار تقوم الشركات بعرض قائمة التدفقات النقدية التي تحتوي على ثلاث أنشطة أساسية تتمثل في (أنشطة الإستغلال، أنشطة الإستثمار، وأنشطة التمويل) بالإضافة إلى النقدية وما في حكمها⁴.
- تعرض الشركة أنشطة الإستغلال، أنشطة الإستثمار وأنشطة التمويل وفقا لأسلوب الأكثر ملاءمة والذي يتفق مع أعمال وظروف الشركة، فالتصنيف حسب النشاط يعمل على تقديم معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للشركة وكذلك النقدية وما في حكمها وكذا تقييم العلاقة التي تنشأ بين هذه الأنشطة.
- تتولد التدفقات النقدية من أنشطة الإستغلال والواجب الإفصاح عنها بصفة عامة من العمليات المالية والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة مثل (المقبوضات النقدية من بيع السلع أو تقديم الخدمات، المقبوضات النقدية من الإتاوات والرسوم والعمولات والإيرادات الأخرى، المدفوعات النقدية للموظفين

¹ طارق عبد العال حماد، دليل إستخدام معايير المحاسبية، المعايير من 1 الى 30، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 79.

² خلف الله بن يوسف، " أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية الإدارية، العدد السابع، جامعة العربي بن المهدي، أم البواقي، الجزائر، جوان 2017، ص 34.

³ طارق عبد العال حماد، دليل إستخدام معايير المحاسبية، المعايير من 1 الى 30، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 95.

⁴ محمد عبد الحميد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 372.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات

المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

والمعاملين أو نيابة عنهم مثل الأجر النقدي والمزايا العينية، المدفوعات النقدية لضرائب الدخل أو المبالغ المستردة منها غير تلك التي ترتبط بأنشطة الإستثمار أو التمويل، مدفوعات الفوائد المدينة المتعلقة بالقروض التي حصلت عليها الشركة، مدفوعات الغرامات والتعويضات التي تحملتها الشركة نتيجة القضايا المرفوعة ضدها، المقبوضات والمدفوعات لشركة التأمين، المقبوضات والمدفوعات النقدية من العقود المحتفظ بها لأغراض المضاربة والمتاجرة).

- تتولد التدفقات النقدية والواجب الإفصاح عنها لأنشطة الإستثمار من الأصول طويلة الأجل والإستثمارات الأخرى، وهي تمثل مدى ما يدفع من نفقات على الأصول التي تستخدم في توليد الدخل ومن أمثلة التدفقات النقدية لأنشطة الإستثمار (المدفوعات النقدية لإقناء الأصول سواء الثابتة أو الغير ملموسة والأصول طويلة الأجل تتضمن هذه المدفوعات تكاليف التطوير التي تم رسملتها، وتكاليف الأصول الثابتة التي تم إنشائها بالموارد الذاتية، المقبوضات النقدية للتنازل عن الأصول سواء الثابتة أو الغير ملموسة والأصول طويلة الأجل، المقبوضات النقدية من بيع السندات والأسهم في الشركات الأخرى والحصص في الشركات الأخرى ما عدا المقبوضات التي تحتفظ بها الشركة لأغراض التعامل والمتاجرة، المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى، المقبوضات النقدية من تحصيل الدفعات النقدية والقروض الممنوحة للأطراف الأخرى، المدفوعات أو المقبوضات النقدية لشراء عقود آجلة وعقود مستقبلية والعقود الاختيارية وعقود المقايضة ما لم تكن هذه العقود يحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة)¹.

- يفيد الإفصاح عن التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التمويل في التنبؤ بإحتياجات مقدمي رأس المال للشركة من التدفقات النقدية المستقبلية، ومن أمثلة هذه التدفقات (المقبوضات الناشئة عن إصدار الأسهم أو أدوات الملكية الأخرى، المدفوعات النقدية للملاك لإقتناء أو إسترداد أسهم الشركة، المقبوضات النقدية من إصدار أدوات المديونية والقروض وأوراق الدفع والسندات والسلفيات الأخرى قصيرة الأجل، السداد أو الدفع النقدي للمبالغ المقترضة، المدفوعات النقدية التي يدفعها المستأجر لتخفيض الالتزام القائم المتعلق بالتأجير التمويلي)².

- حسب هذا المعيار تعد قائمة التدفقات النقدية وفق طريقتين حسب الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة.

- وهناك إفصاحات أخرى مطلوبة بواسطة المعيار المحاسبي الدولي IAS 7 " قائمة التدفقات النقدية" ومن أمثلة هذه

الإفصاحات ما يلي:³

¹ محمد عبد الحميد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 374.

² المرجع نفسه، ص 376-377.

³ طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية (عرض القوائم المالية)، مرجع سبق ذكره، ص 534.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

- مقدار أرصدة النقدية وما في حكمها الهامة التي تحتفظ بها المنشأة والغير متاحة للإستخدام بواسطة المجموعة، مع تعليق الإدارة عليها ومثال ذلك وجود شركة تابعة تعمل في دولة أجنبية وتوجد رقابة أو قيود قانونية على تحويل العملات الأجنبية.
- تسهيلات القروض الممنوحة مشيرا إلى القيود على إستخدامها إن وجدت.
- إجمالي التدفقات النقدية من كلا أنشطة الإستغلال والإستثمار والتمويل والتدفقات النقدية المتعلقة بالحقوق في المشروعات المشتركة المعروضة بإستخدام التجميع النسبي للقوائم المالية.
- إظهار المبلغ الإجمالي للتدفقات النقدية الراجعة إلى زيادة في الطاقة التشغيلية بشكل منفصل عن تلك التدفقات النقدية اللازمة للحفاظ على الطاقة التشغيلية.
- مقدار التدفقات النقدية المنفصلة من خلال القطاعات الصناعية والجغرافية.

رابعا: الإفصاحات المطلوبة وفق للمعيار المحاسبي الدولي الثامن "السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات والأخطاء" IAS 8¹

- وفقا لهذا المعيار تفصح المؤسسة عن السياسات المحاسبية المستخدمة وبعض الإيضاحات في إعداد القوائم المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS 1 "عرض البيانات المالية"
- تفصح المؤسسات عن التغيرات في السياسات المحاسبية المتبعة، سواء المتعلقة بتطبيق الأولي للمعيار أو تفسير ما أو تلك التي تتخذها الشركات طوعا.
- كذلك ووفقا لهذا معيار تفصح الشركات عن عدم التأكد بخصوص التقدير والتغيرات في التقديرات وذلك وفقا لمطلوبات المعايير المحاسبية الدولية التالية IAS 19، IAS 2، IAS 36، IAS 1.
- كما أن على الشركات الإفصاح عن الأخطاء الفترات السابقة وذلك وفقا لما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي IAS 8 "السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات والأخطاء".

خامسا: الإفصاحات المطلوبة وفق للمعيار المحاسبي الدولي العاشر "الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية" IAS 10²

- يتطلب المعيار المحاسبي الدولي IAS 10 "الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية" الإفصاحات التالية²:
- تاريخ الترخيص بإصدار القوائم المالية ومن الذي أعطى هذا الترخيص، وإذا كان ملاك الشركة سلطة تعديل القوائم المالية بعد الإصدار فهذه الواقعة يجب الإفصاح عنها.

¹ طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية (عرض القوائم المالية)، مرجع سبق ذكره، بتصرف، ص 674-684.

² طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبية، المعايير من 1 إلى 30، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، 196.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

- إذا كانت المعلومات المسلمة بعد تاريخ الميزانية حول الظروف التي كانت قائمة في تاريخ الميزانية، فإن الإفصاحات المتعلقة بتلك الظروف يجب تحديثها في ضوء المعلومات الجديدة.
- عند وجود أحداث لا تتطلب إدخال تعديلات بعد تاريخ الميزانية ذات أهمية بحيث أن عدم الإفصاح عنها يؤثر في قدرة مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرارات، فيجب إجراء إفصاحات عن كل الفئات الهامة لأحداث عدم التسوية بشأن طبيعة الحدث وتقدير تأثيره المالي.

سادسا: الإفصاحات المطلوبة وفق للمعيار المحاسبي الحادي عشر " عقود الإنشاء " IAS 11.

لم يتطلب هذا المعيار إفصاحات كثيرة بإستثناء ما يلي¹:

- تعترف الشركة بالمصروفات والإيرادات لعقود الإنشاء وذلك حسب نسبة إتمام العقد التي يتم تقديرها بعدة طرق.
- كذلك تفصح الشركة عن الخسائر المتوقعة من عقود الإنشاء في قائمة الدخل.

سابعا: الإفصاحات المطلوبة وفق للمعيار المحاسبي الثاني عشر " الإفصاح عن ضرائب الدخل " IAS 12

وفقا لهذا المعيار تفصح الشركة بشكل مفصل عن مكونات الضريبة².

- تفصح كذلك الشركة عن الضريبة المؤجلة.
- كما يشترط المعيار IAS 12 تفسير العلاقة بين النفقة الضريبية والربح المحاسبي³.
- ينبغي الإفصاح عن الأساس الذي تم بناء عليه إحتساب نسبة الضريبة مع بيان شرح لأي تغيرات في نسبة الضريبة المعمول بها .
- تفصح الشركة كذلك ووفقا لهذا المعيار عن المبلغ الإجمالي للفروق المؤقتة وتحليل أرصدة الضريبة المؤجلة الصافية للفترة الجارية والسابقة.

ثامنا: الإفصاحات المطلوبة وفق للمعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر " الممتلكات والمصانع والمعدات " IAS 16

يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن⁴:

- أساس القيمة المستخدم في تحديد كلفة الأصل.
- طرق الإندثار المستخدمة.

¹ طارق عبد العال حماد، دليل إستخدام معايير المحاسبية، المعايير من 1 إلى 30، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 212.

² غازي عبد العزيز سليمان، " الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية"، منشورات دار المنظومة، 2020،

<http://search.mandumah.com/Record/925060> ، تاريخ الإطلاع 15 ماي 2020، ص 157.

³ طارق عبد العال حماد، دليل إستخدام معايير المحاسبية، المعايير من 1 إلى 30، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، 245-246.

⁴ غازي عبد العزيز سليمان، مرجع سبق ذكره، 157.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

- الأعمار الإنتاجية ومعدات الإندثار.
- إجمالي قيمة الأصل والإندثار المتراكم في بداية الفترة ونهايتها.
- حركة الإضافات والإستبعات خلال الفترة.
- الأصول المرهونة.
- السياسات المحاسبية لإعادة التأهيل.
- المشاريع تحت التنفيذ.
- الإرتباطات المالية لشراء أصول.
- في حالة إعادة التقييم فإنه يجب إيضاح الأساس المستخدم في ذلك وتاريخ سريانه وفيما إذا كانت إعادة التقييم تمت بواسطة خبير محايد وفائض إعادة التقييم.

تاسعا: الإفصاحات المطلوبة وفق للمعيار المحاسبي الدولي الثامن عشر " الإيراد " IAS 18
يتطلب هذا المعيار الإفصاحات التالية¹:

- سياسات المحاسبة المأخوذة بما للإعتراف بالإيراد بما فيها طرق تحديد مرحلة الإستكمال بالنسبة لتقديم الخدمات.
- مقدار كل فئة هامة من الإيراد المعترف به خلال الفترة شاملا كل من (مبيعات البضائع، تقديم الخدمات، الفائدة، مقابل الإمتيازات، توزيعات الأرباح، مقدار الإيرد المعترف به من تبادل السلع أو الخدمات الداخلة في الفئة).

عاشرا: الإفصاحات المطلوبة وفق للمعيار المحاسبي الدولي التاسع عشر " مزايا الموظفين " IAS 19²

- تفصح الشركة وفقا لهذا المعيار عن عناصر نفقة المعاش إما في صورة معزولة أو عرضها كتكاليف خدمة جارية، أو كسبلغ ضمن قائمة الدخل.
- الإفصاح الكافي مطلوب لتحقيق فهم لأهمية خطط مزايا العاملين الخاصة بالشركة.
- ومن بين الإفصاحات الموضحة في الفقرة من 120 إلى 143 من المعيار ما يلي:
- السياسة المحاسبية للإعتراف بالمكاسب والخسائر ووصف للخطة ومكونات النفقة الإجمالية في قائمة الدخل.
- القيمة العادلة لأصول الخطة لكل فئة من الأدوات المالية للشركة، أي عقار مشغول أو أصول آخر مستخدمة بواسطة الشركة مصدر القوائم المالية وإفصاحات عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والنفقات الطارئة).

¹ طارق عبد العال حماد، دليل إستخدام معايير المحاسبية، المعايير من 1 إلى 30، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 366.

² المرجع نفسه، ص 383.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات
المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

إحدى عشر: الإفصاحات المطلوبة وفق للمعيار المحاسبي الدولي العشرون "المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح

عن المساعدات الحكومية " IAS 20

وفقا لهذا المعيار تفصح الشركة عن¹:

- المنح الحكومية بالمركز المالي أما تصنيفها كدخل مؤجل أو تنزيل مبلغ المنحة من قيمة الموجودات.
- السياسات المحاسبية المتبعة للمنح الحكومية.
- أساليب العرض المتبعة في القوائم المالية.
- طبيعة ومحتوى المنح الحكومية المذكورة في القوائم المالية.
- ذكر أية مساعدات حكومية ولأية أغراض استخدمت.
- أية شروط مقترنة بطبيعة هذه المساعدات.

إثني عشر: الإفصاحات المطلوبة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرون "آثار التغير في أسعار صرف

العملات الأجنبية" IAS 21

وفيه يجب الإفصاح عن الآتي :

- فروقات الأسعار التي تم تضمينها في صافي الربح أو الخسارة للفترة.
- فروقات أسعار الصرف المصنفة كبنود من بنود حقوق الملكية وتسوية ذلك في بداية الفترة ونهايتها.
- سبب إستعمال عملة تختلف عن عملة البلد الذي تقيم فيه الشركة.

ثلاثة عشر: الإفصاحات المطلوبة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرون " تكاليف الإقتراض" IAS 23

يجب أن تفصح الشركة عن² السياسة المحاسبية التي تتبعها بالنسبة لتكاليف الإقتراض، وإذا أخذت المنشأة
بسياسة رسملة تكاليف الإقتراض فانها يجب أن تحدد بشكل واضح ومنفصل تلك التكاليف المرسملة ومعدل الرسملة
المستخدم في تحديد مبلغ تكلفة الإقتراض الصالح للرسملة.

¹ غازي عبد العزيز سليمان، مرجع سبق ذكره، 157.

² طارق عبد العال حماد، دليل إستخدام معايير المحاسبية، المعايير من 1 إلى 30، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 451.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات
المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

أربعة عشر: الإفصاحات المطلوبة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي الرابع والعشرون " الإفصاح عن الأطراف ذات
العلاقة " IAS 24

وفقا لهذا المعيار تفصح الشركة عن العلاقة بينها وبين الشركة القابضة أو شركاتها التابعة، كما ينبغي على الشركة الإفصاح في كل الظروف عن المقابل الذي هو في مقابل خدماتهم والتي يتلقاها أفراد الإدارة الأساسيين للشركة إجمالا وبالنسبة لكل فئة من الفئات الخمس الآتية¹:

- منافع الموظفين قصيرة الأجل مثل الرواتب وأجرة الإجازات.
- منافع ما بعد إنتهاء الخدمة، مثل المعاشات.
- منافع أخرى طويلة الأجل مثل مكافآت الخدمة الطويلة والإجازة المدفوعة الأجر.
- منافع إنتهاء الخدمة.
- عمليات دفع على أساس الأسهم مثل الأسهم وخيارات الأسهم.
- يجب على الشركة تحديد حجم الإفصاحات المطلوبة حسب عمليات الطرف ذو العلاقة التي حدثت خلال الفترة، وتشمل هذه الإفصاحات عن طبيعة الصفقة، وطبيعة العلاقة وقيمة الصفقة والرصيد المتبقي في نهاية السنة، والأحكام والشروط الملحقة بأي رصيد قائم.
- تحديد حجم الإفصاحات من شأنه يساعد مستخدمي القوائم المالية لفهم الأثر المالي للصفقات والعمليات مع الأطراف ذات العلاقة.

خمس عشرة: الإفصاحات المطلوبة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي السادس والعشرون " المحاسبة والتقرير عن برامج
منافع التقاعد " IAS 26

- وفقا لهذا المعيار تفصح الشركة عن تقرير يشمل منافع التقاعد، وفي هذا التقرير يجب أن يوضح في²:
- قائمة التغيرات في صافي الأصول المتاحة في لصندوق لتقديم المنافع مستقبلا، حيث تفصح المؤسسة في هذه القائمة عن كل الأرصدة والحركة خلال الفترة بالتفصيل.
 - ملخص السياسات المحاسبية للخطة وأساس تقييم الأصول في الصندوق وتفاصيل الإستثمارات الهامة.

¹ طارق عبد العال حماد، دليل إستخدام معايير المحاسبية، المعايير من 1 الى 30، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 466.

² المرجع نفسه، ص 487.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات
المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

سنة عشر: الإفصاحات المطلوبة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي السابع والعشرون " القوائم المالية المنفصلة " IAS 27

- أوجب المعيار المحاسبي السابع والعشرون " القوائم المالية المنفصلة " IAS 27 الإفصاح عما يأتي¹:
- قائمة بالمنشآت التابعة الهامة التي تدرج في القوائم المالية الموحدة تبين الإسم، بلد التسجيل أو الإقامة ونسبة حق الملكية أو نسبة حق التصويت المحتفظ بها إذا كانت مختلفتين.
 - طبيعة العلاقة بين الشركة الأم والتابعة.
 - وصف لطريقة المستخدمة في المحاسبة عن المنشآت التابعة في القوائم المالية المنفصلة للمنشآت الأم.

سبعة عشر: الإفصاحات المطلوبة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي الثامن والعشرون " الإستثمارات في المؤسسات
الزميلة والمشاريع المشتركة " IAS 28

- وفقا للمعيار IAS 28 " الإستثمارات في المؤسسات الزميلة والمشاريع المشتركة " يجب إجراء الإفصاحات الآتية²:
- القيمة العادلة للإستثمار في الشركات الشقيقة التي توجد لها عروض أسعار منشورة.
 - معلومات مالية عن الشركات الشقيقة، وتشمل المبالغ الاجمالية للأصول والالتزامات والإيرادات والربح أو الخسارة.
 - تاريخ القوائم المالية للشركة الشقيقة المختلف عن تاريخ المستثمر وسبب الاختلاف.
 - طبيعة ومدى أية قيود هامة على قدرة الشركات الشقيقة على تحويل الأموال إلى المستثمر في صورة أرباح أسهم نقدية أو سداد لقروض أو سلفيات.
 - النصيب الغير معترف به في خسائر الشركة الشقيقة.
 - الإفصاح بشكل مفصل عن نصيب المستثمر في ربح أو خسارة إستثمارات طريقة حقوق الملكية والمبلغ المرحل لتلك الإستثمارات.
 - يجب الإفصاح كذلك وبشكل مفصل عن نصيب المستثمر في أي عمليات متوقفة لمثل هذه الشركات الشقيقة.
 - أيضا يتم الاعتراف بنصيب المستثمر في التغيرات المعترف بها مباشرة في حقوق ملكية الشركة الشقيقة بواسطة المستثمر، والإفصاح عنه في قائمة التغيرات في حقوق الملكية حسب المعيار IAS 1 "عرض البيانات المالية".
 - ونص المعيار المحاسبي IAS 28 على إفصاحات إضافية تمثلت في تلك التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي IAS 37 " تفصح كذلك الشركة عن (نصيب المستثمر في الإلتزامات العرضية للشركة الشقيقة وكذا الإلتزامات العرضية التي قد تنشأ لأن المستثمر مسؤول بالتضامن عن كل الإلتزامات الشركة الشقيقة أو جزء منها)".

¹ غازي عبد العزيز سليمان، مرجع سبق ذكره، 158.

² طارق عبد العال حماد، دليل إستخدام معايير المحاسبية، المعايير من 1 إلى 30، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 520.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات
المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

ثمانية عشر: الإفصاحات المطلوبة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي التاسع والعشرون "المحاسبة في ظل إقتصاديات
التضخم الجامح " IAS 29

ينبغي على الشركة إيضاح أن القوائم المالية والمعلومات المقارنة تم ضبطها وتعديلها وفقا لإعتبارات الزيادات
التضخمية العامة بتطبيق وحدة القياس الحالية في تاريخ الميزانية، كما ينبغي على الشركة أيضا الإفصاح عن أساس
إعداد قوائمها المالية، بالإضافة إلى ما سبق تفصح الشركة عن المعلومات لتغيرات في مؤشر الأسعار.

تسعة عشر: الإفصاحات المطلوبة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي ثلاثة وثلاثون " ربحية الأسهم " IAS 33

- وفقا لهذا المعيار¹ " يجب على الكيان المتداولة أوراقه المالية في البورصة للأوراق المالية أو الذي يكون بصدد طرح
أسهم للجمهور أن يعرض في صلب قائمة الدخل عوائد السهم الأساسية والمخفضة عن (IAS/33/66)"
- الربح أو الخسارة من العمليات المستمرة القابلة للإرجاع إلى حملة الأسهم العادية للكيان الأم.
- الربح أو الخسارة القابلة للإرجاع إلى حملة الأسهم العادية للكيان الأم عن الفترة فيما يتعلق بكل فئة أسهم عادية
لها حق مختلف عن الإشتراك في الربح عن الفترة.
- يجب عرض عوائد السهم الأساسية والمخفضة بدرجة متساوية من البروز عن الفترات المعروضة (IAS/33/66)،
وتعرض كذلك حتى في حالة التي تكون فيها المبالغ سالبة (أي خسارة السهم).
- بالإضافة إلى الإفصاحات السابقة تفضح كذلك الشركة في الإفصاحات التابعة للكشوف المالية عن:
- المبالغ المستخدمة في البسط عند احتساب عوائد السهم الأساسية والمخفضة ومطابقة لكل مبلغ مع الربح أو
الخسارة القابلة للإرجاع إلى الشركة الأم عن الفترة.
- العدد المتوسط المرجح للأسهم العادية المستخدمة بإعتبارها المقام عند احتساب عوائد السهم الأساسية والمخفضة
ومطابقة كل مقام مع الآخر.
- الأدوات بما في ذلك الأسهم القابلة للإصدار احتماليا.
- وصف لمعاملات الأسهم العادية أو معاملات الأسهم العادية المحتملة التي تحدث بعد تاريخ الميزانية العمومية.

¹ طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبة، المعايير من 31 الى 41، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 380-

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات
المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

عشرون: الإفصاحات المطلوبة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي الرابع والثلاثون " التقارير المالية المرحلية أو المؤقتة " IAS 34¹

- تعد المؤسسات وفقا لهذا المعيار، تقارير مالية مرحلية تتضمن المجموعة الكاملة من القوائم المالية وفق ما نص عليه المعيار IAS 1.
- تحتوي التقارير المرحلية كحد أدنى على ما يلي:
- ميزانية ملخصة.
- قائمة الدخل ملخصة.
- قائمة توضيح اما:
- كل التغيرات في حقوق الملكية
- التغيرات في حقوق الملكية غير تلك الناشئة عن معاملات مع الملاك.
- قائمة التدفقات نقدية ملخصة.
- إيضاحات متممة.

واحد وعشرون: الإفصاحات المطلوبة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي السادس والثلاثون " الإنخفاض في قيمة الأصول " IAS 36

متطلبات الإفصاح المحاسبي للمعيار IAS 36 كثيرة نذكرها كالاتي²:

- فيما يتعلق بكل فئة من الأصول تفصح الشركة عن كل من (خسائر الإنخفاض في القيمة المعترف بها في قائمة الدخل، خسائر الإنخفاض في القيمة المعكوسة في قائمة الدخل، الإفصاح عن أي خسائر إنخفاض في القيمة معترف بها مباشرة في حقوق الملكية بما في ذلك عكوسات خسائر الإنخفاض في القيمة).
- كل قطاع ينبغي أن يفصح عن هذه البنود من حيث القطاعات الأولية (أو الأساسية) فقط.
- ينبغي الإفصاح عن المعلومات الآتية التي أدت إلى إنخفاض القيمة:
- الأحداث والظروف المؤدية إلى خسارة الإنخفاض في القيمة.
- مبلغ الخسارة.
- إذا كانت متصلة بأصل فردي، طبيعة الأصل والقطاع المتصل به.

¹ طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبة، المعايير من 31 الى 41، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 390.

² المرجع نفسه، ص 439.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات

المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

- بالنسبة لوحدة مولدة للنقدية، يجب الإفصاح عن صرف مبلغ خسارة الإنخفاض في القيمة أو العكس حسب فئة الأصول أو القطاع.
- إذا كان مبلغ القابل للاسترجاع هو القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع، يجب الإفصاح عن أساس تحديد القيمة العادلة.
- إذا كان المبلغ القابل للاسترجاع هو القيمة الإستيعلامية، يجب الإفصاح عن معدل الخصم.
- إذا كانت خسائر الإنخفاض في القيمة معترف بها أو المعكوسة كبيرة فيما يتصل بالقوائم ككل، ينبغي الإفصاح عن الفئات الرئيسية للأصول المتأثرة والأحداث والظروف الرئيسية المؤدية للإعتراف بتلك الخسائر.
- ينبغي كذلك على الشركات إعطاء معلومات تفصيلية عن التقديرات المستخدمة في قياس المبالغ القابلة للاسترجاع للوحدة المولدة للنقدية التي تحتوي على شهرة تجارية أو أصول معنوية ذات عمر إنتاجي غير محدود.

إثنان وعشرون: الإفصاحات المطلوبة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي سبعة وثلاثون " المخصصات والإلتزامات

المحتملة والأصول المحتملة" IAS 37¹

- وفقا لهذا المعيار تفصح الشركة عن كل المخصصات والإلتزامات المحتملة.
- بالنسبة لكل فئة من المخصصات تفصح الشركة عن:
- المبلغ المرحل في بداية ونهاية المدة
- المخصصات الإضافية المكونة خلال الفترة بما في ذلك الزيادات في المخصصات القائمة.
- المبالغ المستغلة أثناء الفترة.
- المبالغ غير مستخدمة المحتجزة أثناء المدة.
- الزيادات أثناء المدة في المبلغ المخصص الناشئ من مرور الزمن تأثير أي تغير في معدل الخصم.
- بالنسبة لكل فئة من الإلتزامات العرضية ينبغي على الشركة وفقا للمعيار IAS 37 في تاريخ الميزانية العمومية وصف موجز لطبيعة هذه الإلتزامات مثل (تقرير لتأثيره المالي، بيان الظروف الغير مؤكدة المحيطة بمبلغ وتوقيت أي تدفق إلى الخارج، احتمال أي سداد).

¹ المعيار المحاسبي الدولي السابع والثلاثون، المخصصات المطلوبة المحتملة والموجودات المحتملة، www.infotechaccountants.com، ص 24

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات
المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

ثلاثة وعشرون: الإفصاحات المطلوبة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي ثمانية وثلاثون "الأصول الغير الملموسة
(المعنوية) " IAS 38¹

- تفصح الشركة وفقا للمعيار IAS 38 عن كل فئة من الأصول الغير ملموسة لتمكين المستخدمين من تحديد الآليات والعوامل المؤثرة على القيم الأصول غير ملموسة.
 - إذا كان الأصل الغير ملموس مولد داخليا في هذه الحالة تفصح المؤسسة عن ما يلي:
 - الإستهلاك لكل الأصول غير الملموسة والطرق المستخدمة في ذلك.
 - تحديد البنود السطرية في قائمة الدخل عندما يحدث إنخفاض في قيمة الأصل غير الملموس.
 - توفيق كامل للتغيرات في المبلغ الدفتری للأصول غير ملموسة مثلا الإضافات والإستهلاك وإنخفاض قيمة الأصول والتخلص من الاصول غير ملموسة.
 - صافي فروق التبادل الناشئة عن التحويل.
 - المبلغ المجمع لمصروفات البحوث والتطوير المعترف بها كمصروف خلال الفترة.
 - في حالة رهن الشركة للأصل الغير ملموس، فإنه يجب عليها الإفصاح عن ذلك، أما في حالة الإلتزام الشركة عاقديا في نهاية الفترة بالحصول على أصول غير ملموسة، فإنه يجب الإفصاح عن مبلغ الإلتزام.
- أربعة وعشرون: الإفصاحات المطلوبة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي أربعون " الإستثمار العقاري " IAS 40
- يتم الإفصاح عن الإستثمار العقاري كأصل فقط اذا كان من المحتمل أن تتدفق منافع إقتصادية مستقبلية إلى الشركة أو عندما يكون بالإمكان قياس تكلفته بموثوقية.
 - تقوم الشركة كذلك بالإفصاح عن ما إذا كانت تطبق نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكاليف.
 - المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل بالنسبة للإستثمار العقاري ما يلي:
 - الدخل الإيجاري من الإستثمار العقاري
 - المصروفات التشغيلية المباشرة التي ولدت الدخل الإيجاري.
 - المصروفات التشغيلية المباشرة التي لم تولد دخلا إيجاريا.
 - التغير التراكمي في القيمة العادلة المعترف بها في قائمة الدخل عند بيع الإستثمار العقاري من مجموعة من الأصول المستخدم فيها نموذج التكاليف إلى مجموعة مستخدم فيها نموذج القيمة العادلة.

¹ طارق عبد العال حماد، دليل إستخدام معايير المحاسبة، المعايير من 31 الى 41، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، الصفحات 497-547-553.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات
المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

خمسة وعشرون: الإفصاحات المطلوبة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي واحد وأربعون " الزراعة " IAS 41¹

وفقا لهذا المعيار تفصح الشركة عما يلي:

- الكسب أو الخسارة الناشئة عند الاعتراف المبدئي بالأصول البيولوجية والمحصول الزراعي ومن التغير في القيمة ناقص التكاليف المقدرة لوقت البيع للأصول البيولوجية.
- وصف كل مجموعة من الأصول البيولوجية مطلوب كذلك إذا لم يكن مفصّل عنها في موضع آخر من القوائم المالية.
- الإفصاح عن الطرق والفروض المستخدمة في تحديد القيمة العادلة.
- تفصح كذلك عن القيمة العادلة ناقص تكاليف المقدرة وقت البيع للمحصول الزراعي الذي تم حصاده خلال الفترة.
- الإفصاح عن وجود مبالغ المحملة للأصول البيولوجية الذي سندها مفيد وأي أصول بيولوجية موجودة كالتأمين.
- الإفصاح عن مبلغ أي تعهدات لقيمتها أو شراء أصول بيولوجية وإستراتيجيات إدارة المخاطر المالية.
- كذلك يتم الإفصاح عن توفيق التغيرات في القيمة المحملة للأصول البيولوجية ويقصد بهذه التغيرات كل من (التغيرات في القيمة والمشتريات والمبيعات والحصاد وتوحيد الأعمال وكذا فروق الصرف).
- الإفصاح عن إجمالي المبالغ المحملة إلى الإهلاك المجمع.
- في حالة قياس القيمة العادلة للأصول البيولوجية غير ممكن يكون هنا مطلوب من الشركة الإفصاح إضافي شامل ووصف الأصل وإيضاح الظروف وأي كسب أو خسارة معترف بها عند التخلص وطريقة الإهلاك والحياة النافعة أو معدلات الإهلاك.
- كذلك في حالة ما إذا كانت القيمة العادلة للأصول البيولوجية مقيسة بالتكلفة ناقص الإهلاك المجمع وخسائر إنخفاض القيمة لا تزال مؤكدة، تفصح الشركة هنا قبل وصف الأصول البيولوجية إيضاح سبب في عدم إمكان قياس القيمة العادلة بشكل يعتمد عليه وتأثير التغير.

¹ طارق عبد العال حماد، دليل إستخدام معايير المحاسبة، المعايير من 31 الى 41، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، 580-581.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

المطلب الثالث: متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS

يعتبر الإبلاغ المالي مفهوماً أوسع من الإفصاح ويركز على أهمية التقارير المالية وما يرد فيها من معلومات وكيفية توصيلها للأطراف المستفيدة، وتمثل القوائم المالية الآلية الرئيسية التي توفر معلومات مالية أكبر وذلك وفقاً لما جاء في المعايير الإبلاغ المالي وتشمل هذه القوائم كل من (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى الأيضاحات) وتتوفر على متطلبات للإفصاح المحاسبي حسب ما يمليه كل معيار من معايير الإبلاغ المالي وفيما يلي عرض لأهم متطلبات الإفصاح في كل معيار من معايير الإبلاغ المالي.

أولاً: الإفصاحات المطلوبة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي الأول¹ تبني المعايير الدولية للإعدادات التقارير المالية

لأول مرة " IFRS 01

وفقاً لمعيار التقارير المالية IFRS 01 تفصح الشركة عما يلي¹:

- عرض معلومات مقارنة عن سنة واحدة على الأقل.
- شرح أثر الانتقال أول مرة إلى معايير الإبلاغ المالي على المركز المالي المثبت في القوائم المالية وآدائه المالي والتدفقات النقدية.
- إذا كانت الشركة تستخدم القيمة العادلة في ميزانيتها العمومية الإفتتاحية المعدة وفقاً (IFRS) كتكلفة متصورة للبنود الأتية (أرض، منشآت، معدات، استثمار عقاري، أصل معنوي... الخ) يكون مطلوباً من الشركة إجراء إفصاح للبنود السابقة في الميزانية الإفتتاحية المعدة وفقاً ل (IFRS) والمتمثلة في إجمالي القيم العادلة والتعديلات الإجمالية للمبالغ المرحلة المثبتة وفقاً ل (GAAP) السابقة.
- على الشركة المطبقة ل (IFRS) لأول مرة عرض أيضاً مطابقة وتسوية لحقوق الملكية والربح والخسارة طبقاً ل (GAAP) السابقة عن الفترات المرحلية (المؤقتة) القابلة للمقارنة مع حقوق ملكيته والربح والخسارة بموجب (IFRS).

ثانياً: الإفصاحات المطلوبة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي الثاني¹ المدفوعات المبنية على أساس الأسهم "

IFRS 02

يتطلب IFRS 02 الإفصاح عن كل من:

- معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم طبيعة ومدى صفقات الدفع على أساس الأسهم الموجودة خلال الفترة.

¹ طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبة، المعايير من 31 إلى 41، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 614.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

- المعلومات التي تتيح للمستخدمين فهم كيف تم تحديد القيمة العادلة للسلع أو الخدمات أو القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية التي كانت قد منحت خلال الفترة.
- المعلومات التي تتيح لمستخدمي القوائم المالية فهم تأثير المصروفات التي نشأت من صفقات دفع على أساس الأسهم على قائمة دخل المنشأة في الفترة.

ثالثاً: الإفصاحات المطلوبة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي الثالث "إندماج منشآت الأعمال" IFRS 03¹

- وفقاً لهذا المعيار تفصح الشركة المستحوذة عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة لعملية تجميع الأعمال والأثر المالي لها، التي تحدث إما خلال فترة التقرير الحالية أو بعد نهاية فترة التقرير ولكن قبل أن تعتمد القوائم المالية للاصدار.
- يجب على الشركة كذلك أن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقويم الآثار المالية للتعديلات المثبتة في فترة التقرير الحالية التي تتعلق بعمليات تجميع الأعمال التي حدثت في الفترة أو فترات التقرير السابقة.

رابعاً: الإفصاحات المطلوبة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي الرابع "عقود التأمين" IFRS 04

وفقاً لهذا المعيار تفصح الشركة عما يلي²:

- المعلومات التي تساعد المستخدم في فهم المبالغ المذكورة في القوائم المالية لشركة التأمين والناشئة عن عقود التأمين.
- تحتاج شركات التأمين إعطاء مزيد من التفاصيل عن المخاطر التي تتكبدتها، بما في ذلك أي تركيز للمخاطرة وتأثير متغيرات السوق على الافتراضات الرئيسية المستخدمة.
- الإفصاح عن بنود وشروط عقود التأمين ذات التأثير الجوهرية على كم وتوقيت وعدم التأكد المحيط بالتدفقات النقدية المستقبلية لشركة التأمين.
- ينبغي أيضاً الإفصاح عن معلومات المطالبات الفعلية بالمقارنة بالتقديرات السابقة وكذلك معلومات عن مخاطرة معدل التأمين ومخاطرة معدل الائتمان التي سيطلبها IAS 32.
- ينبغي إعطاء معلومات عن التعرض لمخاطرة أسعار الفائدة أو مخاطر سعر السوق بموجب المشتقات المندمجة المتضمنة في عقد تأمين عائد إذا لم تظهر شركة التأمين المشتقات المندمجة بالقيمة العادلة.

¹ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعيار الدولي للتقري المالي الثالث، تجميع الأعمال، مؤسسة المعايير الدولية للتقري المالي، ص 09.

² طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبة، المعايير من 31 إلى 41، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 672.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات
المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

خامسا: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير المالي الدولي الخامس " الأصول الغير متداولة المحتفظ بها برسم

البيع والعمليات المتوقفة " IFRS 05

- يجب على الشركة وفقا لهذا المعيار أن تعرض وتفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم الأثار المالية للعمليات غير مستمرة وإستبعاد الأصول غير المتداولة¹.
- يجب على الشركة الإفصاح عن الأصول الغير متداولة المحتفظ بها للبيع وأصول مجموعة التصرف بشكل منفصل في الميزانية العمومية².
- توجد عدة إفصاحات مطلوبة، منها وصف الأصول غير متداولة في مجموعة تصرف ما، ووصف للحقائق والظروف المتصلة بالبيع وأسلوب وتوقيت ذلك التصرف المتوقعان.
- ينبغي بيان أي مكسب أو خسارة معترف بها فيما يتعلق بالإنخفاض في القيمة أو أي زيادة تالية في القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع ينبغي أيضا بيانها في القسم المناسب المعروضة فيه الأصول غير متداولة أو مجموعة التصرف طبقا لIAS 14 .

سادسا: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير المالي الدولي السادس "استكشاف وتقييم المواد المعدنية "

IFRS 06³

- يجب على الشركة الإفصاح عن المعلومات التي تحدد وتوضح المبالغ المثبتة في قوائمها المالية والناشئة عن إستكشاف الموارد المعدنية وتقويمها.
- ووفقا لهذا فان الشركة تفصح عن:
 - سياساتها المحاسبية بشأن نفقات الإستكشاف والتقويم بما في ذلك إثبات أصول الإستكشاف والتقويم.
 - مبلغ الأصول والإلتزامات والدخل والمصرف، والتدفقات النقدية التشغيلية والإستثمارية الناشئة عن إكتشاف الموارد المعدنية وتقويمها.

¹ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعيار الدولي للتقرير المالي الخامس، الأصول غير متداولة المحتفظها للبيع والعمليات غير المستمرة، مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، ص 05.

² طارق عبد العال حماد، دليل إستخدام معايير المحاسبة، المعايير من 31 الى 41، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 694.

³ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعيار الدولي للتقري المالي السادس إستكشاف الموارد المعدنية وتقويمها، مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، ص 04.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

- يجب على الشركة معالجة أصول الإكتشاف والتقييم على أنها فئة منفصلة من الأصول والقيام بالإفصاحات المطلوبة إما بموجب معيار المحاسبي الدولي IAS 16 أو المعيار المحاسبي الدولي IAS 38 بما يتفق مع الكيفية التي يتم بها تصنيف الأصول.

سابعاً: الإفصاحات المطلوبة وفقاً لمعيار التقارير المالي الدولي التاسع "الأدوات المالية الإفصاحات" IFRS 07¹

- وفقاً لهذا المعيار تفصح الشركة عن بنود معينة للدخل والنفقة والمكاسب والخسائر إما في صلب القوائم المالية أو في الإيضاحات المتممة لها، وتساعد هذه الإفصاحات المستخدمين على تقييم أداء الأدوات المالية للشركة وأنشطته.

- تشمل هذه الإفصاحات ما يلي:

- صافي المكاسب والخسائر في قائمة الدخل عن كل فئة للأصول المالية والإلتزامات المالية الواردة في المعيار المحاسبي IAS 39.

- مجموع دخل الفائدة ومجموع نفقة الفائدة (محسوبا باستخدام طريقة الفائدة الفعلية) للأصول المالية أو الإلتزامات المالية التي ليست بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة.

- دخل الرسوم والنفقة (بخلاف المبالغ المدرجة عند تقرير معدل الفائدة الفعلي) الناشئ من الأصول المالية أو الإلتزامات المالية التي ليست بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة، والأنشطة الإئتمانية التي ينتج عنها الإحتفاظ بأصول أو إستثماراتها بالنيابة عن أفراد وصناديق وخطط مزايا التقاعد ومؤسسات أخرى.

- دخل الفائدة على الأصول التي إنخفضت قيمتها الذي أستحق طبقاً ل IAS 39.

- مبلغ أي خسارة إنخفاض في القيمة لكل فئة من الأصول المالية.

- بالإضافة إلى الإفصاحات السابقة ووفقاً لهذا المعيار، الشركة مطالبة بإفصاحات أخرى تتمثل في:

- السياسات المحاسبية وأسلوب القياس المستخدم في القوائم المالية وذلك وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS 1.

- محاسبة التحوط الخاضعة لشروط IAS 39 حيث:

- على الشركات تقديم معلومات عن مدى تطبيقها لمحاسبة التحوط وتأثيرها على القوائم، فتعطي الشركات هنا وصف دقيقاً لكل نوع من التحوطات، كما تصف الأدوات المصنفة بأنها أدوات تحوط وقيمتها العادلة في تاريخ القوائم المالية وكذا طبيعة المخاطر الواجب التحوط منها.

¹ طارق عبد العال حماد، دليل إستخدام معايير المحاسبة، المعايير من 31 الى 41، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، 263-266.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات

المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

- بالنسبة لتحوطات التدفق النقدي، تفصح الشركة عن الفترات التي يتوقع حدوث التدفقات النقدية فيها ومتى يتوقع أن تدخل في عملية تقرير الربح أو الخسارة ووصف لأي معاملة مالية استخدمت من أجلها محاسبة التحوط سابقا ولكن لم يعد حدوثها متوقعا.
- بالنسبة لتحوطات القيمة العادلة عن المكاسب والخسائر تفصح الشركة عن أداة التحوط والبند محل التحوط القابل للإرجاع إلى المخاطرة المتحوط منها.
- القيمة العادلة حيث تفصح الشركة عن القيمة العادلة لكل فئة من الأصول والإلتزامات المالية حيث يساعد الإفصاح عن القيمة العادلة بإجراء مقارنة المعلومات بالبلغ المرحل المناظر في الميزانية العمومية، كما يعتبر مستخدمي القوائم المالية معلومات القيمة العادلة مفيدة لأنها توفر تقييما مبنيا على سوق لقيمة الأدوات المالية.

ثامنا: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير المالي الدولي الثامن " القطاعات التشغيلية" IFRS 08

- يجب أن تفصح الشركة عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقويم طبيعة أنشطة الأعمال التي تقوم بها وآثارها المالية والبنيات الإقتصادية التي تعمل بها.
- كذلك تفصح الشركة عن المعلومات العامة التالية¹:
- العوامل المستخدمة لتحديد قطاعاتها التي يتم التقرير عنها، بما في ذلك أساس التنظيم.
- الأحكام التي تمت بواسطتها الإدارة في تطبيق معيار التجميع، ويشمل ذلك وصفا ملخصا عن القطاعات التشغيلية التي تم تجميعها بهذه الطريقة والمؤشرات الإقتصادية التي تم تقويمها في تحديد أن القطاعات التشغيلية المجمعة ذات خصائص مماثلة.

تاسعا: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير المالي الدولي التاسع " الأدوات المالية" IFRS 09

- وفقا لهذا المعيار تفصح الشركة عن ما يلي:
- السياسات المحاسبية المتعلقة بالإستثمار بالأصول المالية.
- إجمالي القيم العادلة والمكاسب والخسائر غير محققة والتكلفة المعدلة بمقدار الإطفاء المتعلقة بالأصناف الثلاثة.
- تاريخ إستحقاق الأوراق المالية التي تمثل ديون على الغير.

¹ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعيار الدولي للتقرير المالي السابع، القطاعات التشغيلية، مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، ص 03.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات
المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

عاشرا: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير المالي الدولي العاشر "الأدوات المالية" IFRS 10

وفقا لهذا المعيار تفصح الشركة عن¹:

- المتطلبات المحاسبية لتوحيد القوائم المالية
- يجب على الشركة الأم أن تعد قوائم مالية موحدة، ويتطلب المعيار استخدام سياسات محاسبية متماثلة للمعاملات والأحداث المتماثلة التي تحدث لدى الشركات التي سيتم إعداد قوائمها موحدة لها.
- يجب أن يبدأ توحيد الأعمال المستمر فيها عند التاريخ الذي تكتسب فيه الشركة المستمرة السيطرة على الأعمال المستمر فيها ويتوقف عندما تفقد الشركة المستمرة السيطرة على الأعمال المستمر فيها.
- وفقا لهذا المعيار تفصح الشركات عن إجراءات التوحيد والمتمثلة في:
 - تجمع البنود المتماثلة للأصول، والإلتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصرف والتدفقات النقدية للشركة الأم مع تلك الشركات التابعة.
 - حذف المبلغ الدفترتي لإستثمار الشركة الأم في كل شركة تابعة وحذف حقوق ملكية كل شركة تابعة، مع إحتساب الشهرة وفقا للمعيار IFRS 3
 - تستبعد بالكامل الأصول والإلتزامات، وحقوق الملكية والدخل، والمصرف والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات بين منشآت المجموعة والتي أثبتت ضمن الأصول، مثل المخزون والأصول الثابتة.
 - قد تبين الخسائر داخل المجموعة هبوط يتطلب إثباتا في القوائم المالية الموحدة.
 - يتوجب أن يتم تضمين الإيرادات والمصاريف وأرباح الشركات التابعة في القوائم المالية الموحدة من تاريخ نفاذ السيطرة وحتى تفقد الشركة القابضة سيطرتها على التابعة.
 - عند إعداد قائمة الدخل الموحدة يتم تعديل مصاريف وإيرادات الشركة التابعة في ضوء القيمة العادلة لأصول والإلتزامات التابعة بتاريخ تملكها من قبل الشركة القابضة.
 - يجب إعداد القوائم المالية للشركة القابضة والشركات التابعة بنفس التاريخ، وإذا كان التاريخ مختلف يتوجب على الشركة التابعة إعداد قوائم مالية إضافية بتاريخ القوائم المالية للشركة القابضة لأغراض التوحيد، فإن كان ذلك غير عملي فيجب أن لا تتجاوز إختلاف لتواريخ ثلاثة أشهر ويتم اجراء تعديلات لأثر المعاملات والأحداث الواقعة بين التواريخ.

¹ مجموعة إختبار السوكبا، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات
المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

- يجب على الشركة الأم أن تعرض الحصص غير المسيطرة في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن حقوق الملكية بشكل منفصل عن حقوق ملكية ملاك الشركة الأم وذلك وفقا للمعيار IFRS 3.

أحدا عشر: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير المالي الدولي الحادي عشر " الترتيبات المشتركة " IFRS 11

- متطلبات الإفصاح المطلوبة حول الترتيبات التعاقدية الواردة في معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 12 الإفصاح عن المصالح في المنشآت الأخرى.

- تفصح الشركة عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من تقييم¹:

- طبيعة ومدى التأثيرات المالية لخصصها في الترتيبات المشتركة والشركات الزميلة وتأثيرات علاقتها التعاقدية مع المستثمرين الذين يملكون سيطرة مشتركة أو تأثير جوهري على الترتيبات المشتركة والشركات الزميلة.

- طبيعة المخاطر المصاحبة لخصصها في المشاريع المشتركة والشركات الزميلة والتغيرات فيها.

إثني عشر: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير المالي الدولي ثاني عشر " الإفصاح عن الحصص في منشآت أخرى " IFRS 12

يتطلب هذا المعيار الإفصاحات الآتية²:

- الإفصاح عن المعلومات حول الأحكام والإفتراضات الهامة التي قامت بها عند تحديد:

- إمتلاك السيطرة على شركة أخرى.

- إمتلاك سيطرة مشتركة على ترتيب أو تأثير هام على شركة أخرى.

- نوع الترتيب المشترك.

- الإفصاح عن وضع الشركة الإستثمارية وذلك بعرض المعلومات حول الأحكام والإفتراضات الهامة من خلال الخصائص أو الأسباب التي جعلتها منشأة استثمارية وكذلك الإفصاح عن معلومات تخص المصالح في الشركات التابعة تمكن مستخدمي القوائم من:

- فهم ترتيبية الشركة الأم والشركات التابعة.

- حصص الأقلية وتدفقات النقدية.

- تقييم طبيعة ونطاق القيود الهامة التي تحد من الوصول.

¹ مجموعة إختبار السوكبا، مرجع سبق ذكره، ص 78.

² المرجع نفسه، ص 80.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات

المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

- طبيعة المخاطر المصاحبة لحصتها في الشركات المنظمة الموحدة والتغيرات فيها.
- تقييم الأثار التي تنجم عن تغير الملكية والتي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة على حقوق الملكية المنسوبة لمالكي الشركة الأم.
- تقييم الأثار الناجمة عن فقدان السيطرة.
- بالنسبة للحصة التي تملكها الحصص المسيطرة تفصح الشركة بشأنها عن:
 - إسم الشركة التابعة.
 - مكان الأعمال الرئيسية للشركة التابعة.
 - نسبة حصص الملكية المحتفظ بها من قبل الحصص غير المسيطرة.
 - نسبة حقوق التصويت المحتفظ بها من قبل الحصص غير المسيطرة.
 - الربح والخسارة المتعلقة بالحصص غير مسيطرة.
 - الحصص غير المسيطرة المتراكمة للشركة التابعة.
 - المعلومات المالية الملخصة حول الشركات التابعة.
- أما بالنسبة للحصص في الشركات التابعة غير مدرجة:

يجب على الشركة التي تطبق إستثناء التوحيد ومحاسبة إستثمارها في الشركة التابعة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة الإفصاح عن ذلك.

وبالنسبة لكل شركة تابعة غير موحدة، يتعين على الشركة الإستثمارية الإفصاح عن (إسم الشركة التابعة، مكان العمل، نسبة حصة الملكية، نسبة حقوق التصويت).

أما الترتيبات المشتركة والشركات الزميلة:
- تفصح المنشأة عن المعلومات المالية التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من تقييم:
- طبيعة ومدى التأثيرات المالية لخصصها.
- طبيعة المخاطر المصاحبة لخصصها.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات
المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

ثلاثة عشر: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير المالي الدولي الثالث عشر " قياس القيمة العادلة " IFRS 13

يجب على الشركة ووفقا لمعيار قياس القيمة العادلة IFRS 13 الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي البيانات المالية على تقييم¹:

- الأصول والإلتزامات التي تم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر في بيان المركز المالي، ويتم الإفصاح عن أساليب التقييم المستخدمة لصياغة تلك المقاييس.
- مقياس القيمة العادلة المتكرر باستخدام المدخلات الغير ملحوظة الهامة، وأثر القياسات على الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

أربعة عشر: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير المالي الدولي الرابع عشر " الحساب النظامي المؤجل " IFRS 14

يجب على الشركة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن المستخدمين من معرفة²:

- طبيعة تنظيم الأسعار والمخاطر المتعلقة بكل فئة وتشمل (وصف لطبيعة النشاط، هوية منظم الأسعار، كيفية تأثير الإسترداد المستقبلي للحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية).
- آثار تنظيم الأسعار هذا على مركزها المالي، وأدائها المالي وتدققها النقدية.
- الأساس الذي تم بموجبه إثبات وإلغاء إثبات أرصدة الحسابات المؤجلة وكيفية قياسها³.
- معلومات تفصيلية عن أرصدة الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية لكل نوع من الأنشطة.
- الحسابات التي لا يمكن إستردادها مع ذكر أسباب عدم إمكانية الإسترداد ومبالغها.

خمس عشر: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير المالي الدولي الخامس عشر " الإيراد من العقود مع العملاء " IFRS 15

يجب على الشركة الإفصاح عن⁴:

- عقودها مع العملاء وتشمل (تفصيل الإيراد، الهبوط، الأرصدة الإفتاحية والختامية وتوضيح لأي تغيرات مهمة للحسابات المتعلقة بالعقد، إلتزامات المنشأة، سعر المعاملة المخصص لإلتزامات الأداء التي لم يتم الوفاء بها).

¹ مجموعة إختبار السوكبا، مرجع سبق ذكره، ص 82.

² الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعيار الدولي للتقري المالي الرابع عشر الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية، مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، ص 04.

³ مجموعة إختبار السوكبا، مرجع سبق ذكره، ص 68.

⁴ المرجع نفسه، ص 69.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

- أي تقديرات محاسبية مهمة تم القيام فيها أثناء تطبيق هذا المعيار وتشمل (تحديد توقيت الوفاء بالالتزامات الأداء التي تنفي بها الشركة على مدى زمني).
- أي أصول نشأت من تكاليف العقود وتشمل (التقديرات التي تم القيام بها لتحديد التكاليف المثبتة كأصل، وطريقة التي تستخدم الشركة لإستهلاك الأصل).
- سنة عشر: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير المالي الدولي السادس عشر " الايجار التمويلي " IFRS 16**
- الإفصاحات المقدمة من قبل المستأجر¹
- الإفصاح عن المعلومات حول عقود الإيجارية التي يكون هو فيها المستأجر في إيضاح واحد أو قسم منفصل في قوائمه المالية.
- يفصح المستأجر عن المبالغ التالية لفترة التقرير
- مصروف الإستهلاك لأصول (حق الإستهلاك) حسب فئة الأصل محل العقد.
- مصروف الفائدة على الإلتزامات عقد الإيجار.
- المصروف المتعلق بعقود الإيجار قصيرة الأجل.
- المصروف المتعلق بعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة.
- المصروف المتعلق بدفعات الإيجار المتغيرة غير المدرجة في قياس إلتزامات عقد الإيجار.
- الدخل من الإيجار من الباطن لأصول (حق الإستهلاك).
- المكاسب أو الخسائر الناتجة من معاملات البيع وإعادة الإستجار.
- المبلغ الدفترى لأصول حق الإستهلاك في نهاية فترة التقرير حسب فئة الأصل محل العقد.
- تقدم الإفصاحات السابقة من قبل المستأجر في شكل جدول مع بيان التكلفة المدرجة في المبلغ الدفترى لأصل آخر خلال فترة التقرير.
- يجب على المستأجر الإفصاح عن تعهدات عقود الإيجار قصيرة الأجل التي تتم المحاسبة عنها طبقا لما نص عليه هذا المعيار في الفقرة 6.
- اذا إستوفت أصول "حق الإستهلاك" تعريف العقار الإستثماري فإنها تخضع لمتطلبات الإفصاح الواردة في المعيار المحاسبي الدولي IAS 40 .

¹ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعيار الدولي للتقري المالي السادس عشر، عقود الإيجار، مؤسسة المعايير الدولية للتقري المالي، ص 08.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

- في حالة قيام المستأجر بقياس أصول "حق الإستخدام" بمبالغ معاد تقويمها تطبيقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS 16 فإنه يجب على المستأجر الإفصاح عن المتطلبات الواردة في الفقرة 77 من المعيار المحاسبي الدولي IAS 16 "الممتلكات والمصانع والمعدات".
- ويفصح المستأجر أيضا عن تحلي إستحقاق الإلتزامات لعقود الإيجار وذلك تطبيقا للفقرة 39 من المعيار IFRS 16 الفقرة 11 من المعيار التقرير المالي الدولي IFRS 7 "الأدوات المالية (الإفصاحات)" بشكل منفصل عن تحليلات إستحقاق الإلتزامات المالية الأخرى.
- الإفصاحات المقدمة من قبل المؤجر¹
- إن الهدف من الإفصاحات المقدمة في الإفصاحات للمستخدمين فضلا عن تلك المقدمة في قائمة المركز المالي وقائمة الربح والخسارة وقائمة التدفقات النقدية حول عقود الإيجار من قبل المؤجر هو بيان أثر هذه العقود على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمؤجر.
- يجب على المؤجر الإفصاح عن المبالغ التالية لفترة التقرير:
- بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي وذلك من خلال بيان كل من (ربح أو خسارة البيع، دخل التمويل على صافي الإستثمار في عقد الإيجار، الدخل المتعلق بدفعات الإيجار المتغيرة غير المدرجة في قياس صافي الإستثمار في عقد الإيجار).
- أما بالنسبة لعقود الإيجار التشغيلي فيفصح المؤجر وبشكل منفصل عن الدخل المتعلق بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل.

سبعة عشر: الإفصاحات المطلوبة وفقا لمعيار التقارير المالي الدولي السابع عشر "عقود التأمين" IFRS 17

يتمثل هدف متطلبات الإفصاح وفق هذا المعيار في أن تقوم الشركة بعرض المعلومات في الإفصاحات التي توفر جنبا إلى جنب مع المعلومات المقيدة في قائمة المركز المالي وقوائم الأداء المالي وقائمة التدفقات النقدية، أساسا لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أثر العقود الواقعة ضمن نطاق المعيار الدولي IFRS 17 على المركز المالي للشركة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، وتحقيقا لهذا الهدف، يجب على الشركة الإفصاح عن المعلومات النوعية والكمية المتعلقة بما يلي²:

¹ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعيار الدولي للتقري المالي السادس عشر، عقود الإيجار، مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، ص 11.

² المرجع نفسه، ص 15.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات
المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

- المبالغ المثبتة في قوائمها المالية بشأن العقود الواقعة ضمن للتقرير المالي IFRS 17 والموضحة في الفقرات 97 إلى 116 ضمن هذا المعيار.
- الإجهادات المهمة، والتغيرات الطارئة على تلك الإجهادات والتي جرت عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 17 والموضحة في الفقرات 117 إلى 120 ضمن هذا المعيار.
- طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن العقود الواقعة ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 17 والموضحة في الفقرات 121 إلى 132 من هذا المعيار.
- وفي حال عدم كفاية الإفصاحات المقدمة في الفقرات 97 إلى 132 المشار إليها سابقا في تحقيق الهدف من هذا المعيار تكون هنا الشركات مطالبة بالإفصاح عن معلومات إضافية من أجل تحقيق ذلك الهدف.
- توضح الفقرات من 29 إلى 31 من المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 " عرض القوائم المالية " المتطلبات المتعلقة بالأهمية النسبية وتجميع المعلومات مع بعضها ومن أمثلتها أسس التجميع التي قد تكون مناسبة للمعلومات المفصوح عنها فيما يتعلق بعقود التأمين كل من (نوع العقد أو المنطقة الجغرافية أو القطاع الذي يتوجب تقديم تقرير عنه) كما تم تعريفه في المعيار الدولي لتقارير المالية IFRS 17 "القطاعات التشغيلية"

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

المبحث الثالث: تكييف النظام المحاسبي المالي SCF مع معيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يواجه النظام المحاسبي المالي عدة إنتقادات وعراقيل منذ دخوله حيز التنفيذ سنة 2010 وذلك بسبب إختلالات تتعلق بالنظام في حد ذاته من جهة ومعوقات تتعلق بالواقع المحاسبي والاقتصادي من جهة أخرى، حيث إحتوى النظام المحاسبي المالي على جملة من الثغرات والهفوات سواء في إبطاره الشكلي أو الهيكلي أو في جانب بنائه الفكري والمفاهيمي¹، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين أهم القطاعات التي لم تتواءم بيئتها المحاسبية مع النظام المحاسبي المالي بفعل القيود التي فرضها عليها في الجانب المحاسبي وخاصة فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي . ودعى الكثير من الباحثين إلى إعتداد وتكييف النظام المحاسبي المالي مع معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتبار جل النسيج المؤسساتي في الجزائر يعتبر مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

المطلب الأول: متطلبات الإفصاح المحاسبي وآلياته وفق معيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMEs

كما تم التطرق سابقا إلى أن معيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان الهدف من إصداره من قبل مجلس المعايير المحاسبية في جويلية 2009 هو الحد من العبئ على هذه المؤسسات وتبسيط مبادئ القياس والإفصاح وكذا حذف بعض الموضوعات غير ذات الصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تم ذكرها سابقا ونتيجة لهذا التبسيط والحذف ألغيت مجموعة من متطلبات الإفصاح المحاسبي التي نصت عليها المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي بشكلها الكامل، وفيما يلي أهم متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق هذا المعيار وكذا أساليب المستخدمة في ذلك.

أولا: متطلبات الإفصاح المحاسبي العام وفق معيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن أحد متطلبات معيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " أنه يتوجب على المؤسسة أن تمثل بياناتها المالية وفق معيار التقرير المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعمل بيان صريح ومتحفظ بهذا الإمتثال في الملاحظات، ولا توصف البيانات المالية بأنها ممثلة لمعيار التقرير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما لم تمثل لكافة متطلبات معيار التقرير هذا"².

وجود هذا الشرط هو دليل على مصداقية القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث لا يمكن التلاعب في البيانات المالية، وذلك بالإفصاح عن أن القوائم المالية تمثل لكافة متطلبات المعيار الدولي وهي لا تمثله.

¹ محمد فراس، بالرفي تيجاني، " تقييم النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المرجعية الدولية، رؤية تحليلية نقدية"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020، ص 620.

² حسين عبد الجليل آل غزوي، التقارير المالية في المنشآت الصغيرة، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2017، ص 79.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

1. المعلومة المقارنة

تعتبر المعلومات المقارنة ذات أهمية بالنسبة للدراسات المتعلقة بتحليل المالي، حيث يقوم المحلل بعمل مقارنات بين المعلومات المالية للسنة السابقة، والمعلومات المالية للسنة الحالية ومعرفة التغير النسبي، ونص معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " تفصح المنشأة عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة المقارنة السابقة، ولكافة المبالغ المعروضة في البيانات المالية للفترة الحالية، وتشمل المنشأة المعلومات المقارنة للمعلومات الوصفية والسردية عندما تكون ذات علاقة بفهم البيانات المالية للفترة الحالية.

2. الجوهرية

يقصد بالجوهرية، كل البنود ذات الأهمية البالغة، حيث يتطلب أن تعرض المنشأة بشكل منفصل، كل بند من البنود الذي يصنف على أنه الفئة الجوهرية أو ما يطلق عليه بالأهمية النسبية ونص المعيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على " تعرض المنشأة بشكل منفصل كل فئة جوهرية من البنود المتشابهة، كما تعرض بشكل منفصل البنود ذات الطبيعة أو الوظيفة المختلفة، إلا إذا كانت غير جوهرية.

3. تحديد المعلومات الأساسية

أشار معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أنه يتطلب أن يتم "عرض المنشأة المعلومات المالية التالية بصورة واضحة وتكرر عند الحاجة، لفهم المعلومات وهي كالتالي:

- إسم المنشأة المعدة للتقارير وأي تغير على إسمها منذ نهاية فترة إعداد التقارير السابقة.
- ما إذا كانت البيانات المالية تغطي المنشأة المنفردة أو مجموعة من المنشآت.
- تاريخ نهاية فترة التقارير، والفترة التي تغطي من قبل البيانات المالية.
- عملة العرض.
- مستوى التدوير، إن وجد.
- كما تفصح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الملاحظات عما يلي:
- مقر وضيعة المنشأة القانونية وبلد تأسيسها وعنوان مكتبها.
- وصف طبيعة المنشأة وأنشطتها الرئيسية.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات
المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

4. المعلومات الغير مطلوبة حسب معيار التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

لم يشير المعيار إلى بعض المعلومات المالية والتي لا تتطلب المنشأة الصغيرة أو المتوسطة بالإفصاح عنها حيث " لا يعالج معيار التقرير هذا عرض معلومات القطاعية، أو حصص السهم من الأرباح، أو التقارير المالية المرحلية، من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق ألياته في المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
IFRS FOR SMEs

نص معيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجموعة من الآليات وأساليب للإفصاح المحاسبي تضمنت كل آلية متطلبات معينة، وعمل هذا المعيار على تبسيط هذه المتطلبات مقارنة مع المعايير المحاسبية IFRS/IAS وفيما يأتي عرض لهذه الآليات ومتطلبات كل آلية:

1. قائمة المركز المالي

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعرض البيانات المالية في قائمة المركز المالي بالحد الأدنى لتلك البنود¹:

- النقد ومعدلات النقد.
- الذمم التجارية المدينة، والذمم المدينة الأخرى.
- الأصول المالية (باستثناء النقد والنقد المعادل، الذمم التجارية، الأصول البيولوجية المسجلة بالقيمة العادلة، الإستثمارات في الشركات الزميلة).
- الممتلكات والمعدات والمصانع.
- العقارات الإستثمارية المسجلة بالتكلفة مطروحا منها الإهلاك والهبوط في القيمة المتراكمين.
- الأصول الغير ملموسة.
- الأصول الحيوية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- الإستثمارات في المنشآت الزميلة.
- الإستثمارات في المنشآت التي تخضع للسيطرة مشتركة.
- المبالغ المستحقة السداد للدائنين التجاريين وغيرهم.
- الإلتزامات المالية.
- الإلتزامات والأصول الضريبية الحالية

¹ حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

- الإلتزامات والأصول الضريبية المؤجلة.
 - المخصصات.
 - حقوق الملكية الغير مسيطرة التي تكون بشكل منفصل عن حقوق الملكية المنسوبة إلى مالكي الشركة الأم.
 - حقوق الملكية المنسوبة الى مالكي الشركة الأم.
 - تلتزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا المعيار أن تعرض أصولها المتداولة والغير متداولة في شكل منفصل في قائمة المركز المالي.
 - كل أصل يوصف على أنه متداول في المؤسسة عندما¹:
 - تحتفظ به المؤسسة بشكل رئيسي لغرض المتاجرة.
 - تتوقع المؤسسة تحقيقه خلال مدة اثني عشر شهرا بعد فترة التقرير خلال الدورة العادية.
 - أن يكون الأصل نقدا أو معادلا للنقد.
 - كما أن الإلتزام يصنف على أنه متداول في المؤسسة عندما:
 - تتوقع المؤسسة أن يسوى الإلتزام خلال فترة التشغيل العادية لها.
 - كل إلتزام تحتفظ به المؤسسة بشكل رئيسي لغرض المتاجرة.
 - عندما يكون الإلتزام واجب التسوية خلال الدورة العادية والمحددة ب 12 شهرا، وليس للمؤسسة حق غير مشروط في أن تؤجل تسوية الإلتزام.
 - أما باقي الإلتزامات التي لا تدخل ضمن هذا النطاق فتعتبر إلتزامات غير متداولة.
- ### 2. المعلومات التي تعرض إما في بيان المركز المالي أو الملاحظات²
- العقارات والآلات ومعدات بتصنيفات تناسب المنشأة.
 - المبالغ المستحقة التحصيل للدائنين التجاريين وغيرهم.
 - المخزون بحيث يجب أن يظهر بشكل منفصل مبالغ المخزون المحتفظ به لغرض البيع، الذي في مرحلة الإنتاج والمنتج لغرض البيع والذي في شكل مواد خام.
 - المبالغ المستحقة السداد للدائنين التجاريين وغيرهم.
 - مخصصات منافع الموظفين والمخصصات الأخرى.

¹ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص 42.

² المرجع نفسه، ص 43.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات

المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

- فئات حقوق الملكية مثل رأس المال المدفوع وعلاوة الإصدار والأرباح والمصروفات المثبتة.
- وصف للأصول أو مجموعة الأصول والالتزامات.
- وصف لحقائق وظروف البيع أو الخطة.
- القيمة المسجلة للأصول أو إذا كان التصرف يشمل مجموعة أصول والالتزامات، والقيم المسجلة لتلك الأصول والالتزامات.

3. قائمة أو بيان الدخل الشامل وبيان الدخل

تطرقنا سابقا إلى أن معيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMEs أعطى للمؤسسات المطبقة له خيارين إما عرض بيان الدخل الشامل واحد لفترة التقرير أو بيان الدخل الشامل الآخر، وتحدد بعض البنود كحد أدنى من البيانات التي يجب الإفصاح عنها وتشمل هذه الإفصاحات ما يلي¹:

- الإيراد.
- تكاليف التمويل.
- حصة الربح أو الخسارة للإستثمارات في الشركات الزميلة والمنشآت المسيطرة عليها بشكل مشترك، والتي تحاسب بإستخدام طريقة حقوق الملكية.
- مصاريف الدخل لإستثناء الضريبة.
- مبلغ منفرد يتكون من إجمالي (الربح أو الخسارة قبل الضريبة للعملية المتوقعة، والكسب والخسارة قبل الضريبة المعترف بها على قياس القيمة العادلة، مطروحا منها تكاليف البيع، أو عند التصرف بصافي الأصول التي تشكل العملية المتوقعة).
- الربح أو الخسارة (إذا لم يكن لدى المنشأة بنود الدخل شامل آخر فليس هناك حاجة لعرض هذا السطر).
- كل بند للدخل الشامل الآخر، المصنفة وفقا لطبيعة وإستثناء المبالغ في حصة الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة.
- حصة الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة، أو المنشآت المسيطر عليها بشكل مشترك والتي تحاسب وفقا لطريقة الملكية.

¹ حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

4. المعلومات التي تعرض في قائمة التدفقات النقدية

تفصح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قائمة التدفقات النقدية لفترة التقرير عن الأنشطة التشغيلية والإستثمارية وأنشطة التمويل.

1.4 الأنشطة التشغيلية

تشمل الأنشطة التشغيلية ما يلي¹:

- المقبوضات النقدية من السلع وتقديم الخدمات.
- المقبوضات النقدية من عوائد حقوق الملكية الفكرية والأتعاب والعمولات والإيرادات الأخرى.
- المدفوعات النقدية للموردين مقابل السلع والخدمات.
- المدفوعات النقدية للموظفين بالنيابة عنهم.
- المدفوعات النقدية لضرائب الدخل، أو المبالغ المستردة منها، ما لم يكن من الممكن ربطها بشكل محدد بالأنشطة الإستثمارية والتمويلية.
- المقبوضات والمدفوعات النقدية من الإستثمارات والقروض والعقود الأخرى المحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة والتي تشبه المخزون المقتنى تحديدا لإعادة البيع.

2.4 الأنشطة الإستثمارية

- المدفوعات النقدية لإقتناء العقارات والآلات والمعدات (بما في ذلك العقارات والآلات والمعدات التي تقوم بإنشاءها المؤسسة بنفسها) والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى طويلة الأجل.
- المقبوضات النقدية من مبيعات العقارات والآلات والمعدات والأصول الغير ملموسة والأصول الأخرى طويلة الأجل.
- المدفوعات النقدية لإقتناء أدوات حقوق ملكية وأدوات دين المنشأة الأخرى، والحصص في المشروعات المشتركة (بخلاف المقبوضات من تلك الأدوات المصنفة على أنها معادلات للنقد، أو المحتفظ بها للتعامل أو المتاجرة).
- المدفوعات النقدية من بيع أدوات حقوق ملكية وأدوات دين المنشأة الأخرى، والحصص في المشروعات المشتركة (بخلاف المقبوضات من تلك الأدوات المصنفة على أنها معادلات للنقد، أو المحتفظ بها للتعامل أو المتاجرة).
- السلف والقروض النقدية المقدمة لأطراف أخرى.
- المقبوضات النقدية من تحصيل السلف والقروض المقدمة لأطراف أخرى.

¹ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، 56-57.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

- المدفوعات النقدية للعقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيارات وعقود المبادلة، إلا عندما يحتفظ بالعقود للتعامل والمتاجرة، أو عندما تصنف المدفوعات على أنها أنشطة تمويلية.
- المقبوضات النقدية من العقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيارات وعقود المبادلة، إلا عندما يحتفظ بالعقود للتعامل والمتاجرة، أو عندما تصنف المدفوعات على أنها أنشطة تمويلية.

3.4 الأنشطة التمويلية

- المتحصلات النقدية من إصدار أسهم أو أدوات حقوق ملكية أخرى.
- المدفوعات النقدية للملاك لإقتناء أسهم المنشأة أو إستردادها.
- المتحصلات النقدية من إصدار وثائق المديونية غير المغطاة برهن والقروض والأوراق التجارية والسندات والرهونات العقارية وغيرها من أنواع الإقتراض قصير وطويل الأجل.
- التسديدات النقدية للمبالغ المقترضة.

5. المعلومات التي تعرض الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية

- تحتوي الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية على معلومات إضافية لم تشملها تلك القوائم، إذ توفر وصفا سرديا أو تفصيلات للبنود المعروضة في القوائم المالية.
- وفيما يلي أهم المعلومات التي طالب معيار الإبلاغ المالي الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإفصاح عنها في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية¹:
- تعرض الإيضاحات معلومات عن أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المحددة المستخدمة.
 - تفصح الإيضاحات عن المعلومات المطلوبة بموجب هذا المعيار، والتي لن يتم عرضها في مكان آخر في القوائم المالية، ولكنها ملائمة بفهم أي من تلك القوائم.
 - تعرض الإيضاحات بطريقة منظمة، كما أن على المنشأة أن تضع إشارات مرجعية لكل بند في القوائم المالية للإحالة لأي معلومات متعلقة به في الإيضاحات.
 - وتعرض المنشأة عادة الإيضاحات بالترتيب التالي:
 - عبارة تفيد بأن القوائم المالية قد أعدت وفقا لمعيار الإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
 - ملخصا بالسياسات المحاسبية المهمة المطبقة.
 - معلومات مؤيدة للبنود المعروضة في القوائم المالية، بالترتيب الذي عرضت به كل قائمة كل بند مستقل.

¹ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، 62.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

- أي إفصاحات أخرى.

إن عرض السياسات المحاسبية¹، ذات الأهمية البالغة، وذلك للتأكد من أن المنشأة تطبق المعيار الدولي من جهة ومن جهة أخرى ليستفيد مستخدموا تلك المعلومات ذات دراسة القوائم المالية، بمن فيهم المقرضون والدائنون والجهات الحكومية ذات العلاقة.

ثالثاً: مستخدموا التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتمثل مستخدمي القوائم المالية المعدة وفق IFRS FOR SMEs في ما يلي²:

المقرضون: هم المعنيون بالمعلومات التي تمكنهم من إمكانية إسترداد ديونهم والفوائد العائدة.

الموردون: هم معنيون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانية تحصيل حقوقهم في أوقاتها.

العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة بإمكانية إستمرارية المؤسسة خاصة في وجود علاقة طويلة الأجل وإرتباط إستراتيجي بها.

المساهمون غير المسهرون: يهتم المساهمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانية المؤسسة في توزيع نصيبهم من الأرباح.

إن إعداد IFRS FOR SMEs بما يراعي إحتياجات هذه الفئة من أصحاب المصلحة، يمكن من تحسين نوعية التقارير المالية وتلبية إحتياجات المحاسبية والإبلاغ، بالإضافة إلى تلبية إحتياجات المسيرين من المعلومات الضرورية لإتخاذ قراراتهم وتلبية إحتياجات المصالح الجبائية من المعلومات، أما إذا تم الأخذ فقط بعين الاعتبار مصالح هاتين الفئتين (المسيرين والمصالح الجبائية) عن غيرهم في إعداد البيانات المالية فلا تكون بصدد إعداد تقارير تفي بتحقيق وتلبية إحتياجات المحاسبية والإبلاغ.

المطلب الثاني: متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق آلياته المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي

تعتبر سياسات الإفصاح المحاسبي من بين أهم التحديات التي ترفعها جهود الإصلاح المحاسبي في الجزائر، وذلك بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF والذي يعتبر أكبر خطوة نحو مسار التوافق المحاسبي الدولي، حيث يعتمد على توصيات وأراء مجلس معايير المحاسبية الدولية IASB ويتجسد ذلك في تبني المعيار رقم 01 والمتعلق بعرض القوائم المالية، كما أن تبني جل المعايير كان له إنعكاسا إيجابيا على سياسات الإفصاح المحاسبي في الجزائر³، وفي إطار هذا التوجه سيتم التطرق إلى أهم آليات الإفصاح المحاسبي ومتطلباته وفق النظام المحاسبي المالي SCF.

¹ حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

² Deloitte **IFRS for SMEs in yourpocket**, london, april 2010, p11.

³ صديقي مسعود، صديقي فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص 75.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

أولاً: متطلبات الإفصاح العام وفق النظام المحاسبي المالي

قبل التطرق إلى محددات وضوابط الإفصاح المحاسبي في الجزائر لا بد أن نقوم بقراءة متمعنة وعميقة لأهم النصوص القانونية الصادرة في هذا المجال وتحديد متطلبات الإفصاح العام في البيئة الجزائرية.

1. المرسوم التنفيذي 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007 والمتضمن

النظام المحاسبي المالي SCF

بموجب المادة 26 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي " تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الكشوف المالية سنويا على الأقل"¹ وتتضمن هذه الكشوف المالية الخاصة بالكيانات ماعدا الكيانات الصغيرة:

- الميزانية.
 - حساب النتائج.
 - جدول سيولة الخزينة
 - جدول تغير الأموال الخاصة.
 - ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكتملة عن الميزانية وحساب النتائج.
- أما المواد 27، 28، 29 من نفس القانون نصت على " تقدم الكشوف المالية بصفة وفيه الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي ينشرها الكيان".
- "كما تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية، وتعرض هذه الكشوف بالعملة الوطنية".
- " تتوفر الكشوف المالية على معلومات تسمح بإجراءات مقارنات من السنة المالية السابقة، إذ يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة، إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة".

2. المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأول عام 1429 الموافق ل 26 ماي 2008

المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 الخاص بالنظام المحاسبي المالي SCF.

وفقا لهذا المرسوم التنفيذي¹ والذي جاء في إطار تطبيق أحكام القانون 07-11 وهو ما يبرز خلال مواد ال 44 بحيث حددت المادة 01 التي أخذها هذا القانون بعين الاعتبار وهي المواد 05-07-08-09-22-25-

¹ بلعوسي أحمد التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص 25.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات

المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

30-36-40 من القانون سابق الذكر وما يتعلق منها بالكشوف المالية كالإتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيدها وكذا الخصوصيات النوعية للمعلومات المالية التي تندرج ضمن الكشوف المالية، بالإضافة أن المعايير المحاسبية تحدد محتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها مع العمل على إبداء الرأي حول مدى مطابقتها الكشوف المالية مع المعايير.

المواد 06-07-08-09-11-18-19 من المرسوم التنفيذي نفسه² التي جاءت لتوضيح كيفية تطبيق أحكام المادة 5 من القانون 07-11 من خلال النقاط التالية:

- كل المعاملات وغيرها من الأحداث تتم محاسبتها على أساس محاسبة الإلتزام عند حدوثها وتعرض في الكشوف المالية للسنوات المالية المرتبطة بها.
- تعد الكشوف المالية على أساس إستمرارية الإستغلال، وذلك بافتراض أن الكيان متابع لنشاطه في مستقبل المتوقع.
- يجب أن تتوفر المعلومات الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية، للملاءمة والدقة والقابلية المقارنة والوضوح.
- يجب ألا تأخذ الكشوف المالية للكيان في الحسابان إلا معاملات الكيان دون معاملات مالكيها.
- يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على الحكم مستعملها إتجاه الكيان.
- يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها عن الواقع والأهمية النسبية للأحداث المسجلة.
- تقيد العمليات المحاسبية وتعرض ضمن الكشوف المالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني.
- يجب أن تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها ونوعيتها وضمن إحترام المبادئ والقواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية للكيان.

أما المواد 32-33-34-35-36-37 من المرسوم التنفيذي 08-156 توضح أحكام المادة 25 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي التي بينت أهم الكشوف المالية الواجب إعدادها والإفصاح عنها، حيث أن

¹ بلعروسي أحمد التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص 28.

² المرجع نفسه، الصفحات 29-32.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

نص المادة 32 المطابق في مضمونه لنص المادة 25 أما باقي المواد (33-34-35-36-37) توضح ماهية كل قائمة وأهمية إعدادها من قبل الكيان.

3. القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 جويلية 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

طبقا للمادة 02 من هذا القرار وبينت أن الملحق لأول المرفق لهذا القرار يحدد قواعد التقييم ومحاسبة الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات ومحتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها¹.

4. التعليم رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي SCF

تتضمن هذه التعليم، الطرق والإجراءات الواجب إتخاذها لأجل الانتقال من المخطط والوطني المحاسبي PCN إلى النظام المحاسبي المالي SCF²:

وحسب ما ورد في التعليم فان هذا المرجع المحاسبي الجديد سيحدث تحولا عميقا بما أدخله من تغيرات مهمة جدا على مستوى التعاريف، المفاهيم، قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي وكذلك طبيعة محتوى القوائم المالية التي يقع واجب إعدادها على عاتق المؤسسات الملزمة بمسك محاسبة مالية.

وقد تضمنت هذه التعليم بخصوص مبادئ عامة حول الانتقال بحيث يجب أن يتم إعداد وعرض القوائم المالية لسنة 2010 وكأن الكيانات أوقفت حساباتها إستنادا لنظام المحاسبي المالي وبالنتيجة فان هذا النظام يطبق بأثر رجعي.

ثانيا: متطلبات الإفصاح المحاسبي في كل قائمة مالية حسب النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى تقديم صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال منتجه النهائي الذي يتمثل في مجموعة من القوائم المالية التي يتم إعدادها في نهاية الدورة، حيث يتطلع لهذه القوائم مجموعة واسعة من الأطراف وهم مستخدموا القوائم المالية، الأمر الذي يساعدهم في إتخاذ القرارات³.

¹ بلعروسي أحمد التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص 45.

² عمر شهاب، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، الطبعة الأولى، دراسة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة، مكتبة وفاء القانونية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 124.

³ جيلالي عبدلي، محمد الهادي ضيف الله، حمزة تجانية، " الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 02، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والإدارية، مجلة الوادي، الجزائر، 2021، ص 156.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات
المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

تتضمن القوائم المالية وتتطلب كل قائمة حسب النظام المحاسبي كل من:

1. الميزانية

تصف الميزانية عناصر الأصول والخصوم كل على حدى، وتشمل الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية¹:

- الأصول: وتشمل كل من (التثبيتات المعنوية والعينية، الإهلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول ضريبية، الزبائن والمدينون الآخريين والأصول الأخرى المماثلة، الخزينة الموجبة وما يعادلها).
- الخصوم: وتشمل كل من (الأموال الخاصة، الخصوم الغير جارية، الخصوم الضريبية، مؤونات الأعباء والخصوم المماثلة، الخزينة السالبة وما يعادلها).

- يبرز عرض الأصول والخصوم في الميزانية التمييز بين العناصر الجارية والعناصر الغير جارية.

معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق:

- وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات.
- حصة أكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة.
- مبالغ الدفع والاستلام لكل من:
 - الشركة الأم.
 - الفروع.
 - الكيانات المساهمة في المجتمع.
 - جهات أخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين)
 - عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، غير محررة كلياً.
 - القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل اذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية.
 - تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية.
 - عدد الأسهم التي يملكها الكيان، وفروعه والكيانات المشاركة.
 - الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع.
 - حقوق وإمتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم.

¹ لجنة النشر، م، ص، ز، ع، النظام المحاسبي المالي، متبعة لطباعة، الجزائر، 2010، ص 62.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات
المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

2. حساب النتائج

- يعتبر حساب النتائج ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من قبل الكيان خلال السنة المالية، ويشمل بيان حساب النتائج الحد الأدنى من المعلومات التالية:
- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية (الهامش الاجمالي، القيمة المضافة الفائض الاجمالي عن الاستغلال).
 - منتجات الأنشطة العادية
 - المنتجات المالية والأعباء المماثلة.
 - أعباء العاملين
 - الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
 - مخصصات الإهلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المادية.
 - مخصصات الإهلاكات وخسائر القيمة المتعلقة بالتثبيتات غير المادية.
 - نتيجة الأنشطة العادية.
 - العناصر الغير عادية (منتجات وأعباء).
 - النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
 - النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة الى شركات المساهمة.
 - المعلومات الدنيا الأخرى المقدمة اما في حساب النتيجة أو في الملحق المكمل لحساب النتيجة
 - تحليل منتجات الأنشطة العادية.
 - مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عليها أو المقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة الى شركات المساهمة.
 - كما أنه يمكن تقديم حساب النتائج حسب الوظيفة في الملحق.

3. جدول تدفقات الخزينة

- يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة خلال السنة حسب مصدرها كما يلي:
- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية: والمقصود هنا بالأنشطة العملية كل الأنشطة التي تتولد عنها منتجات وغيرها من الأنشطة والتي تكون غير مرتبطة بالإستثمار والتمويل

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات

المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الإستثمار مثل عمليات سحب الأموال عن الإقتناء وتحصيل الأموال عن بيع الأصول طويلة الأمد.
- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل مثل الأنشطة التي تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض.
- تدفقات الأموال المتأتية من فوائد حصص الأرباح، تقدم كلا على حدى وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية للإستثمار أو التمويل.
- تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملية اما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

4. بيان تغيرات الأموال الخاصة

يمثل بيان تغيرات رؤوس الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل من عنوان من العناوين التي تتألف منها رؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية، ويشمل هذا البيان كحد أدنى من المعلومات :

- النتيجة الصافية لدورة.
- تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحاتها.
- الإيرادات والأعباء الأخرى.
- عمليات الرسملة.
- توزيع النتيجة والمخصصات المقررة للدورة.

5. ملحق الكشوف المالية

تفصح المؤسسات المطبقة للنظام المحاسبي المالي في الملحق الخاص بالقوائم المالية عن :

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك الحسابات واعداد الكشوف المالية.
- معلومات مكملة هامة حول هذه القوائم المالية الأربعة لكي تكون مفهومة فهما جيدا لقارئ الحسابات.
- معلومات تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة وفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي تتم عند الاقتضاء مع تلك الكيانات أو مسيريتها مثل طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص تلك المعاملات.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وافية.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات

المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

- في حال طرأت حوادث بعد إقفال السنة المالية، ولم تؤثر في وضع الأصل أو الخصم بالنسبة إلى فترة السابقة للاقفال، فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح بل تكون تلك الحوادث موضوع إعلام في الملحق إذا كانت من الأهمية بحيث يمكن أن يؤثر إغفالها في القرارات التي يتخذها مستعملي الكشوف المالية.
- في حالة نشر الكيان للكشوف المالية الوسيطة يجب أن تحترم في اعداد تلك الكشوف نفس طريقة التقديم في شكل مختصر عند الإقتضاء، ونفس المضمون، ونفس الطرق المحاسبية المقررة للكشوف المالية المقدمة في آخر السنة المالية.

المطلب الثالث: دراسة تحليلية مقارنة بين معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS/IAS ومعيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنظام المحاسبي المالي

يهدف هذا المبحث إلى تقييم الاختلافات بين متطلبات الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMEs وممارسات إعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، لهذا الغرض سيتم الكشف عن الاختلافات الرئيسية الموجودة في عرض البيانات على المستوى الدولي والمحلي، هذه المقارنة ستسمح بتحديد المجالات الحرجة التي من شأنها تتطلب تغييرات كبيرة في الممارسات المحاسبية للمؤسسات إذا تم تطبيق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMEs.

أولاً: التحليل المقارن بين المتطلبات الدولية والمحلية حسب حجم الشركة

لقد تم التركيز في المقارنة على مكونات الإطار المفاهيمي على المستوى الدولي والمحلي وذلك لأن الخطوة الأولى تبدأ من التأسيس لإطار مفاهيمي واحد تستند عليه مستوى المعايير وتكون منسجمة مع المتطلبات المحلية، وفقاً لهذا ستم المقارنة من خلال سنة الإصدار والتطبيق بالإضافة إلى تحديد مجال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي وأهم آليات الإفصاح المحاسبي المحلية والدولية.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

الجدول رقم (3-1): التحليل المقارن بين المتطلبات الدولية والمحلية حسب حجم الشركة

الغور	المعايير المحاسبية الدولية	المعيار المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النظام المحاسبي المالي
سنة الاصدار	2020-1975	جويلية 2009	القانون 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007
سنة التطبيق	2020-1975	جويلية 2009	جانفي 2010
مجال التطبيق	المؤسسات التي تخضع للمساءلة العامة أي يتم تداول أدوات حقوق ملكيتها أو أدوات الدين الخاصة بها في الأسواق العامة	المؤسسات التي تقوم بنشر قوائمها المالية ذات الغرض العام للمستخدمين الخارجيين والتي ليس لديها مساءلة عامة	الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري، التعاونيات، الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتجين للسلع والخدمات التجارية
الأهداف	توفير معلومات مفيدة لأغراض قرارات الإستثمار والائتمان وإنسيابية النقد والموارد والالتزامات	توفير معلومات عن الوضع المالي والأداء والتدفقات النقدية بالوحدة	توفير معلومات مفيدة لأغراض الإستثمارات وإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والتغيرات الوضعية المالية للمؤسسات.
القوائم المالية	- قائمة المركز المالي - قائمة الدخل - قائمة التدفقات النقدية - قائمة التغيرات في حقوق الملكية - الملاحق	- قائمة المركز المالي - قائمة الدخل أو بيان الدخل الشامل - قائمة التغيرات في حقوق الملكية - قائمة التدفقات النقدية - الايضاحات	- قائمة المركز المالي (الميزانية) - حساب النتائج - جدول سيولة الخزينة - جدول تغيرات الأموال - ملحق يبين القواعد والطر المحاسبية ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 وقائمة المعايير المحاسبية الدولية بالإضافة إلى المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من الجدول السابق نلاحظ أن:

- صدور النظام المحاسبي المالي كان قبل صدور المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلاف المعايير المحاسبية الدولية التي من سنة أول اصدار 1975 إلى غاية 2020 وبالتالي تعتبر المعايير المحاسبية بما فيها المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة معايير يتم تحديثها من طرف مجلس المعايير المحاسبية IASB لأنها تصدر تبعا وتعالج الظروف الجديدة.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات

المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

- أما من ناحية التطبيق فالمعايير المحاسبية الدولية فور صدورهما تطبق على عكس النظام المحاسبي الذي إستغرق تطبيقه أكثر من سنتين إبتداءً من تاريخ صدوره، وهنا قد تطرأ متغيرات جديدة في البيئة المحاسبية الجزائرية.
- فيما يخص مجال التطبيق لم يفرق النظام المحاسبي المالي بين المؤسسات التي تخضع للمساءلة العامة وتلك التي لا تخضع للمساءلة، وبالتالي النظام المحاسبي المالي لم يستثني محاسبة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المعايير المحاسبية الدولية ومعيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي نفسها المعدة وفق النظام المحاسبي المالي يكمن الاختلاف في المعلومات التي تحتويها تلك القوائم المالية.

ثانياً: تحليل ودراسة الاختلافات الرئيسية بين معيار التقارير المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعيار الإبلاغ المالي الدولية من منظور الإفصاح المحاسبي وآلياته

- من خلال الإطلاع على بنود الإفصاح المحاسبي وآلياته وفق المعيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالمقارنة بين آليات ومتطلبات الإفصاح المحاسبي للمعايير المحاسبية الكاملة IFRS / IAS لاحظنا مايلي:
- إلغاء الإفصاحات التي تضمنتها المعايير (التضخم الحاد 29 IAS، المدفوعات على أساس الأسهم 2 IFRS، الزراعة 41 IAS، التقارير المالية 34 IAS، الإيجار التمويلي 16 IFRS، ربحية الأسهم 33 IAS، القطاعات التشغيلية 8 IFRS، التأمين 4 IFRS، إكتشاف المعادن والموارد الطبيعية 6 IFRS.
- بعض متطلبات الإفصاح المعقدة والمطلوبة بموجب المعايير الإبلاغ المالي والمعايير المحاسبية IFRS / IAS تم إستبدالها بمتطلبات أكثر بساطة في المعيار المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل تقليص فئات الأصول المالية من أربعة في المعايير الدولية الكاملة IFRS / IAS إلى فئتين في المعيار المقترح، وتبسيط محاسبة التحوط وحصرها في أنواع مذكورة سابقاً.
- حذف بعض متطلبات الإفصاح المحاسبي في المعيار المقترح كون حاجات مستخدمي المعلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل إتساعاً من حاجات مستخدمي المعلومات للشركات الكبرى، فمثلاً مؤسسات المساهمة العامة والمدرجة في البورصة تحتاج لعرض الكثير من متطلبات الإفصاح والتي قد لا تكون مطلوبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظراً لزيادة عدد الأطراف المهتمة بالمعلومات الصادرة من شركات المساهمة.
- لم يطرأ المعيار المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي تغيير في أساليب وآليات الإفصاح المحاسبي التي نصت عليها معايير المحاسبة بشكلها الكامل IFRS / IAS.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

ثالثاً: تحليل ودراسة الاختلافات الرئيسية بين معيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنظام المحاسبي المالي من منظور الإفصاح المحاسبي وآلياته

تتم المقارنة في هذا البند بين متطلبات الإفصاح المحاسبي للمعيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي، وتهدف هذه المقارنة لمعرفة مدى تكييف النظام المحاسبي المالي بما معمول به دولياً من الجانب المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (3-2): التحليل المقارن بين النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق الإفصاح المحاسبي

المعيار المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMEs	النظام المحاسبي المالي	البيان متطلبات الإفصاح
يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية من قبل المؤسسة في الأيضاحات المتممة للقوائم المالية ووفق هذا تفصح المؤسسة عن: - أساس أو أسس القياس المستخدمة في اعداد البيانات المالية. - السياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة ذات العلاقة بفهم البيانات المالية.	وفق النظام المحاسبي المالي يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الملحق المتمم للقوائم المالية وتفصح المؤسسة عن: - أساس أو أسس القياس المستخدمة في اعداد القوائم المالية. - كل سياسة محاسبية محددة اللازمة لفهم القوائم المالية	السياسات المحاسبية
وفق المعيار المحاسبي المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حال تغير السياسات المحاسبية تفصح المؤسسة عن طبيعة التغير وقيمة التعديل لكل بند متأثر في البيان المالي للفترة الحالية والفترات السابقة.	وفق النظام المحاسبي المالي يمكن للمؤسسة المطبقة له أن تلجأ إلى تغيير التقديرات أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية القوائم المالية ووفقاً لهذا تفصح عن طبيعة التغير وقيمة التعديل لكل بند متأثر في القوائم المالية سواء للفترة الحالية أو الفترات السابقة.	التغير في السياسات المحاسبية
تعدد طرق حساب المخزون وتقدير قيمته وأشار المعيار المحاسبي المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق هذا المؤسسة مطالبة بالإفصاح عن: - السياسات المحاسبية المستخدمة في قياس المخزون حيث تشمل صيغة التكلفة المستخدمة	أبدى النظام المحاسبي المالي إهتماماً كبيراً بعنصر المخزون وصنّفه ضمن الأصول المتداولة، وأظهره في الصنف الثالث من مدونة الحسابات، ووفقاً لهذا تفصح المؤسسة عن: - الأسلوب المستخدم في تحديد تكلفة	المخزون

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات

المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

<ul style="list-style-type: none"> - إجمالي القيمة المسجلة للمخزون. - مقدار المخزون المعترف به كمصروف خلال الفترة. - إجمالي القيمة الميجلة للمخزون المرهونة كضمان عن الإلتزامات. 	<ul style="list-style-type: none"> المخزون. - قيمة المخزون المعترف به كأصل حسب التصنيفات. - قيمة المخزون المعترف به كمصروف. - إنخفاض قيمة المخزون. 	
<p>وفقا لهذا المعيار تقوم المؤسسة بالإفصاح عن الإستثمارات العقارية وتقييمها بالقيمة العادلة يتم الإفصاح كذلك عن الطرق والإفتراضات الهامة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية.</p>	<p>تندرج العقارات الإستثمارية حسب النظام المحاسبي المالي ضمن الأصول الملموسة ويصنف كأصل إذا كان من المحتمل أن تتدفق منافع إقتصادية مستقبلية للشركة أو عند قياسه بموثوقية. وتفصح المؤسسة وفق هذا عن نموذج القياس أي ما إذا كانت تطبق نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكاليف.</p>	<p>العقارات الاستثمارية</p>
<p>تفصح المؤسسة وفق فئة الممتلكات والمصانع والمعدات على:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الأسس المستخدمة لتحديد إجمالي القيمة المسجلة للممتلكات والمصانع والمعدات - طرق الإستهلاك المستخدمة - معدلات الأعمار الانتاجية - مجموع الإستهلاك التراكمي وإنخفاض القيمة في بداية ونهاية فترة إعداد التقارير 	<p>حسب النظام المحاسبي المالي تفصح المؤسسة وفق فئة الممتلكات والمصانع والمعدات على:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الأسس المستخدمة لتحديد إجمالي القيمة المسجلة للممتلكات والمصانع والمعدات - طرق الأستهلاك المستخدمة - معدلات الأعمار الانتاجية - مجموع الإستهلاك التراكمي وإنخفاض القيمة في بداية ونهاية فترة إعداد التقارير 	<p>الممتلكات والمصانع والمعدات</p>
<p>وفق المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " تفصح المؤسسة عن الإيرادات والسياسات المحاسبية للاعتراف بها. كما يتم الإفصاح عن الإيرادات الناتجة عن بيع البضائع، تقديم الخدمات، الفائدة عن الإتاوات، أرباح الاسهم والعمولات، المنح الحكومية... الخ</p>	<p>حسب النظام المحاسبي المالي " تفصح المؤسسات عن الإيرادات والسياسات المحاسبية للاعتراف بها" كما تفصح عن مقدار كل فئة هامة من الإيرادات خلال الفترة شاملا كل من (مبيعات البضائع، تقديم الخدمات، الفائدة، مقابل الإمتيازات، توزيع الأرباح... الخ)</p>	<p>الإيرادات</p>
<p>وفق المعيار الدولي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفصح المؤسسة عن:</p> <ul style="list-style-type: none"> - عن طبيعة وقيمة المنح الحكومية 	<p>وفقا للنظام المحاسبي المالي تفصح المؤسسة عن المنح الحكومية في قائمة المركز المالي، اذ تبرز طبيعة ومحتوى المنح الحكومية، السياسات المتبعة للمنح</p>	<p>المنح الحكومية</p>

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات

المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

<p>- الشروط الغير مستوفاة والمخصصات الأخرى المرتبطة بالمنح الحكومية التي لم يعترف بها في الدخل</p>	<p>الحكومية. كما توضح ضمن هذا عن أية شروط مقترنة بطبيعة هذه المساعدات.</p>	
<p>وفق هذا يتطلب من المؤسسة الإفصاح عن التكاليف المالية، وإجمالي مصروف الفائدة باستخدام نموذج الفائدة الفعلي للإلتزامات المالية التي لا تكون بالقيمة العادلة خلال الربح والخسارة</p>	<p>تندرج تكاليف الإقتراض في النظام المحاسبي المالي ضمن الأعباء المالية للسنة المالية</p>	<p>تكاليف الإقتراض</p>
<p>تفصح المؤسسة عن خسائر إنخفاض القيمة للأصول في بيان الدخل الشامل أو بيان الدخل، كما تقوم المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات المطلوبة لكل الفئات التالية من الأصول (الممتلكات المصانع والمعدات، الأصول الغير ملموسة، الإستثمارات في الشركات الزميلة، الإستثمارات في المشاريع المشتركة... الخ)</p>	<p>تطرق النظام المحاسبي المالي لموضوع انخفاض قيمة الأصول وإتخذ القيمة القابلة للتحقيق كأساس لتحديد هذا الإنخفاض، بحيث يتم الإفصاح عن قيمة التدني كمصروف في حالة زيادة القيمة المحاسبية للأصل عن القيمة القابلة للتحصيل.</p>	<p>إنخفاض قيمة الأصول</p>
<p>وفق هذا تفصح المؤسسة عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بيئاتها المالية لتقييم الطبيعة والتأثير المالي للعواقب الضريبية المتداولة والمؤجلة للمعاملات المعترف بها والأحداث الأخرى. تفصح كذلك المؤسسة عن المكونات الأساسية للمصروف الضريبي للمعاملات المعترف بها.</p>	<p>تفصح المؤسسة المطبقة للنظام المحاسبي المالي بشكل مفصل عن مكونات الضريبة وينبغي الإفصاح عن الأساس المستخدم في احتساب نسبة الضريبة مع بيان شرح لأية تغيرات في هذه النسبة. تفصح كذلك المؤسسة عن المبلغ الإجمالي للفروق المؤقتة وتحليل أرصدة الضريبة المؤجلة الصافية للفترة الحالية والسابقة.</p>	<p>ضريبة الدخل</p>
<p>تشمل الملاحظات الهامشية معلومات تتعلق بعناصر القوائم المالية، سواء كمية أو وصفية، تتضمن كذلك معلومات اللاحقة لتاريخ الميزانية وطرق ومبادئ القياس المحاسبية المتبعة بالإضافة إلى الإلتزامات المحتملة.</p>	<p>تشمل الملاحظات الهامشية معلومات تتعلق بعناصر القوائم المالية، سواء كمية أو وصفية، تتضمن كذلك معلومات اللاحقة لتاريخ الميزانية وطرق ومبادئ القياس المحاسبية المتبعة بالإضافة إلى الإلتزامات المحتملة.</p>	<p>الملاحظات الهامشية</p>

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات

المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

<p>تتضمن المعلومات ما بين الأقواس توضيح للأرقام التي تحتويها القوائم المالية والتي يصعب فهم طرق حسابها أو سبب ظهورها.</p>	<p>لم يتطرق النظام المحاسبي المالي للمعلومات ما بين الأقواس، بينما توضح الأرقام التي تحتويها القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي في الملاحق عن طريق الجداول الإضافية.</p>	<p>المعلومات بين الأقواس</p>
<p>يتم الإفصاح عن المعلومات بشكل مقارن مع الفترة الماضية لجميع البنود الظاهرة بالقوائم المالية وتتعلق البيانات المالية للفترة الحالية.</p>	<p>الملاحظ من خلال نماذج الكشوف المالية التي تطرق النظام المحاسبي المالي لضرورة إعدادها من قبل المؤسسات المطبقة له فإنه يتم إدراج خانة أو عمود يحمل معلومات تخص السنة السابقة للسنة المالية الحالية، وتساعد هذه المعلومات في تقييم أداء المؤسسة واتخاذ القرارات.</p>	<p>المعلومات المقارنة</p>
<p>تعرض المؤسسة وفقا للمعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل فئة جوهرية من البنود المتشابهة. كما تعرض البنود ذات الطبيعة والوظيفة المختلفة التي تنسم بالجوهرية.</p>	<p>أشار النظام المحاسبي المالي إلى الجوهرية بمصطلح الأهمية النسبية والتي يقصد بها أن تكون المعلومة ذات دلالة معتبرة إذا كان من الممكن أن يسبب عدم بيانها أثر ما على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون إستنادا على القوائم المالية.</p>	<p>الجوهرية</p>

المصدر: من إعداد الطالبة (بتصرف)

- عباس حميد يحي، صفوان قصي عبد الحليم، " تكيف المعايير المحاسبية الدولية لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومدى امكانية تطبيقها محليا"، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، كلية بغداد، العدد 36، 2015.
- جيلالي عبدلي، محمد الهادي ضيف الله، حمزة تيجانية، " الإفصاح الخاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع معايير الخاسبية الدولية"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 02، 2021.
- سعدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام الخاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

الجدول رقم (3-3): التحليل المقارن بين النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق آليات الإفصاح المحاسبي

المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMEs	النظام المحاسبي المالي	آليات الإفصاح المحاسبي
<p>وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشمل الأصول كل من (العقارات الاستثمارية، الممتلكات والمعدات الصناعية، الأصول المالية الضريبية، النقد والنقد المعادل، الذمم التجارية المدينة، الأصول الغير ملموسة، الأصول الضريبية الحالية والمؤجلة، المخصصات... الخ)، أما الخصوم فتشمل (الإلتزامات المالية، المبالغ المستحقة للدائنين، الإلتزامات الضريبية الحالية والمؤجلة، حقوق الملكية المسيطرة، حقوق الملكية المنسوبة الى مالكي الشركة الأم... الخ)</p> <p>تلتزم المؤسسة وفق هذه القائمة بعرض الأصول والخصوم حسب ما هو (متداول وغير متداول)</p>	<p>تعرض الميزانية أصول و إلتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها، وتشمل أصول المؤسسات حسب SCF كل من (التبittات المادية والغير مادية، الإهلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، الأصول الضريبية، الزبائن والدائنين الآخرين، والأصول الأخرى المماثلة، خزينة الأموال) أما عن الإلتزامات فتشمل (الموردون والدائنون الآخرين، الخصوم الضريبية، المخصصات والأعباء المماثلة، خزينة الأموال السلبية) بالإضافة إلى حقوق الملكية، رؤوس الأموال الخاصة والاحتياطات والنتيجة الصافية وحقوق ذوي الأقلية.</p> <p>تصنف أصول المؤسسة حسب النظام المحاسبي المالي وفق ما هو (متداول وغير متداول).</p>	<p>قائمة المركز المالي</p>
<p>يتطلب من المنشأة المطبقة للمعيار المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تعرض قائمة الدخل أو بقائمتين منفصلتين ولا يوجد نموذج موحد لهذه القائمة، وتعرض كل من (الإيراد، تكاليف التمويل، مصاريف الدخل، حصة الربح أو الخسارة للشركات الزميلة) ويتيح المعيار للإدارة عرض هذه القوائم إما على أساس الوظائف أو حسب الطبيعة.</p> <p>ونص المعيار ذاته أنه "في حال الإفصاح عن المصاريف حسب الوظيفة فالمؤسسة مطالبة بعرض ذات المصاريف حسب الطبيعة"</p>	<p>لم يعتمد النظام المحاسبي المالي على قائمة الدخل والدخل الشامل لحد الآن بل يتم عرض المصاريف والإيرادات وفق جدول حساب النتائج.</p>	<p>قائمة الدخل الشامل</p>

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات

المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

<p>تعرض قائمة التدفقات النقدية توليد النقد واستخداماته وتشمل التدفقات الناشئة عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والأنشطة التمويلية.</p>	<p>تعرض قائمة التدفقات النقدية مدى قدرة المؤسسات على توليد النقد واستخداماته، وتشمل القائمة على التدفقات التي تولدها الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والأنشطة التمويلية.</p>	<p>قائمة التدفقات النقدية</p>
<p>-</p>	<p>- تتضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي على النتيجة الصافية للسنة المالية. - كما يعرض بيان التغيرات في حقوق الملكية عن تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال. - تفصح المؤسسة وفق هذا البيان عن المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة، كما يحتوي على عمليات الرسملة وتوزيعات النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.</p>	<p>قائمة التغيرات في حقوق الملكية</p>
<p>تعرض الملاحق الخاصة بالقوائم المالية السياسات المحاسبية المستخدمة كما تعرض الملاحق مجموعة من الإيضاحات التي لم تعرض في مكان آخر من القوائم المالية. تعرض الملاحق كذلك عبارة أن القوائم المالية قد أعدت وفق IFRS FOR SMEs</p>	<p>تفصح المؤسسة وفق قائمة الملاحق أو الإيضاحات حسب النظام المحاسبي المالي على: - القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك الحسابات وإعداد القوائم المالية - كذلك تفصح عن معلومات تساعد في فهم القوائم المالية، ومعلومات تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة أو الفروع أو الشركة الأم. - ووفق الملاحق كذلك تفصح المؤسسة عن الحوادث اللاحقة لتاريخ الميزانية. - تتضمن كذلك الملاحق على كشف مالية وسيطية.</p>	<p>الملاحق والايضاحات</p>

المصدر: من إعداد الطالبة (بتصرف)

- لجنة النشر، م، ص، ز، ع، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات

المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

- عباس حميد يحيى، صفوان قصي عبد الحليم، " تكيف المعايير المحاسبية الدولية لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومدى امكانية تطبيقها محليا"، مجلة كلية الراقدين الجامعة للعلوم، كلية بغداد، العدد 36، 2015.
- جيلالي عبدلي، محمد الهادي ضيف الله، حمزة تيجانية، " الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية"، مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 02، 2021.
- سعدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

الفصل الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع متطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs

خلاصة الفصل الثالث

يعتبر الإفصاح المحاسبي أداة إتصال بين المؤسسة والعالم الخارجي لها، كما يعتبر من الركائز الأساسية للمحاسبة ومن القضايا المهمة التي تطرقت إليها المعايير المحاسبية الدولية بشكلها الكامل (IFRS /IAS) وذلك لما له من تأثير على جودة المعلومات المحاسبية، ونظرا لذلك أصبح العديد من مستخدمي التقارير يطالبون اليوم بالمزيد من الإفصاح وذلك لإتخاذ القرارات الرشيدة.

ومن أجل الوصول إلى إفصاح عام عملت المعايير المحاسبية المالية على إيجاد إطار ومنهج للإفصاح كافي يخدم عملية توصيل وعرض المعلومات للمستثمرين بطريقة مفهومة وبأسلوب ملائم مما يزيد من قيمة ومنفعة المعلومات، فقد ساهمت هذه المعايير في تطور محتوى القوائم المالية من خلال فرض متطلبات إضافية لإيصال المعلومة المالية وبالوقت المناسب وبآليات تسمح بالعرض العادل لهذه المتطلبات.

وبالرغم من أن المعايير المحاسبية الدولية بشكلها الكامل (IFRS /IAS) ساهمت في توفير معلومات مالية أكثر للأطراف ذات العلاقة بالمؤسسات المطبقة لها، إلا أن هذا الإتساع في الإفصاح لم يخدم المؤسسات ذات الدخل القليل والمعروفة بالمؤسسات لصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الصياغ إصدار المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في جويلية 2009 معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMEs للحد من العبء على هذه المؤسسات وتبسيط مبادئ القياس المحاسبي وكذا حذف الموضوعات غير ذات الصلة بها ونتيجة لهذا التبسيط ألغت بعض متطلبات الإفصاح المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية بشكلها الكامل (IFRS /IAS) غير أن هذا المعيار لم يطرأ أي تغيير في الآليات المستخدمة في الإفصاح المحاسبي.

وبما أن الجزائر كانت من بين الدول التي سعت إلى تطبيق تلك المعايير المحاسبية الدولية من خلال تبنيها للنظام المحاسبي المالي وفق القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 وهذا بما فرضتها عليها البيئة العالمية فكانت ملزمة بتوسيع نطاق الإفصاح وفق آليات تتوافق والبيئة الجزائرية، ولكن ما يعاب على هذا النظام أنه لم يراعي الخصوصية التي يتمتع بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مجال الإفصاح بإعتبار هذا القطاع يمثل ما يقارب 90 بالمئة من النسيج المؤسساتي في الجزائر وهذا ما إبرزته الإحصائيات التي تم التطرق إليها في الفصل الثاني.



الدراسة الميدانية

تمهيد

من خلال هذا الفصل سيتم إسقاط ما تناولناه في الجانب النظري على الجوانب التطبيقية لهذه الدراسة وهذا على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، بالإضافة إلى مجموعة من المختصين في المجال المحاسبي. يهدف هذا الفصل الى التعرف على آراء ووجهة نظر العينة المدروسة حول موضوع دراستنا والمتمثلة أساسا في " آليات تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تبني المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES ".

تم تقسيم الدراسة الميدانية إلى جزئين، جزء خصص إلى إعداد إستبيان، وزع على عينة من مجتمع الدراسة المتمثلة في محاسبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحافظي الحسابات بالإضافة إلى الخبراء والأكاديميين في مجال المحاسبة، أما الجزء الثاني تم إعداد مقابلة شخصية مع مسؤولي مصلحة المالية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للوقوف على أهم الآليات المستخدمة في الإفصاح المحاسبي عن المعلومة المالية.

من مبررات تقسيم الدراسة الميدانية إلى جزئين هو أن أغلب محاسبي ومحافظي الحسابات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هم خارجيين أي يزاولون مهنتهم خارج المؤسسة وعند التوجه إلى هذه الفئة إكتفت بالإجابة على الإستبيان دون التصريح بأية معلومات تخص المؤسسات التي يتعاملون معها.

رأينا إن الإستبيان لا يحقق الأهداف المرجوا تحقيقها من إعداد هذه الدراسة، فخصصنا بعض الأسئلة للمحاسبي بعض المؤسسات اللذين يزاولون مهنتهم داخل المؤسسة فتم التوجه إلى هذه المؤسسات وإعداد مقابلة شخصية مع المحاسب المعتمد لكل مؤسسة والوقوف عن أهم الآليات التي تستخدمها كل مؤسسة في إيصال المعلومة المالية لمستخدميها، ومن ثم معرفة ما إذا حققت هذه الآليات أهم متطلبات الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES.

المبحث الأول: طبيعة ومنهج الدراسة الميدانية

سنتناول في هذه المبحث منهجية الدراسة الميدانية وأدواتها، الذي يتضمن كلا من أداة دراسة الميدانية، وسلم القياس المستخدم فيها، هذا من ناحية المطلب الأول في حين يتضمن المطلب الثاني مجتمع الدراسة الميدانية وحجم العينة الذي هو من وجهة نظرنا يخدم الأهداف المرجو تحقيقها من الدراسة، وأخيرا وقبل بداية تحليل إجابات أفراد العينة سيتم إجراء اختبار المعلمية للبيانات ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهذا من أجل إنتقاء أهم الأدوات التي سوف نستخدمها.

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية وأدواتها

قمنا بالتعرض إلى مختلف مراحل إعداد الإستبيان والظروف التي تمت الصياغة فيه، بدءا من مرحلة تصميمه وكيفية طرح الأسئلة والسلم المستخدم في الدراسة.

أولا: أداة الدراسة الميدانية (الإستبانة)

1. تصميم الإستبانة

تم إعداد الأسئلة في هذه المرحلة بطريقة بسيطة وواضحة وهذا بالإبتعاد عن التعقيد حتى تكون قابلة للفهم من قبل الأفراد المستجوبين، كما كانت الأسئلة متدرجة ليسهل على الأفراد إختيار البديل المتاح. وقد إستعنا في ذلك بآراء بعض الأساتذة، وكذا البحوث والدراسات السابقة في هذا المجال، وقد حاولنا قدر الإمكان خلال فترة الإعداد الإبتعاد عن التعمق في طرح الأسئلة، والعمل بالمقابل عند التسلسل والترابط في طرح الأسئلة لجلب اهتمام الأفراد المستجوبين، والحصول على أكبر قدر من الإجابات الجادة. هذا فضلا عن المقدمة التي تصدر إستبانة الإستبيان، والتي تضمنت عنوان الموضوع محل الدراسة مع تقديم وجيز للشهادة المراد الحصول عليها وذلك لتبرير القيام بهذه الاستبانة، وإحاطتهم بأن المعلومات المقدمة منهم سوف لن تستخدم سوى لأغراض البحث العلمي. وختمت الإستبانة بشكر وتقدير أفراد العينة على تعاونهم.

2. هيكل إستبانة الاستبيان

تضمنت إستبانة الاستبيان " 48" سؤالا موزعة الى قسمين أو جزئين من أجل الوصول الى الاجابة الواضحة والدقيقة للمستجوبين فقد اعتمدنا على عدة أنواع من الأسئلة:

- أسئلة مغلقة تحمل إجابة محددة حتى يتسنى لنا تحديد آراء العينة حول أهم المواضيع التي تناولها الاستبيان.
- أسئلة مفتوحة للوقوف على وجهات نظر أفراد العينة وبذلك خرجت الإستبانة في صورتها النهائية، وقد تم تقسيم الإستبانة إلى مجموعتين كالآتي:

الجزء الأول: تتضمن أسئلة مرتبطة بالخصائص العامة لمجتمع وعينة الدراسة ويتكون من ثلاث فقرات (المؤهلات العلمية، المؤهلات المهنية، سنوات الخبرة).

الجزء الثاني: آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل تبني المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم تقسيمها إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: تضمنت أسئلة هذا المحور معرفة رأي أفراد العينة حول الآليات المستعملة في الإفصاح عن المعلومة المحاسبية في البيئة الجزائرية والتي نص عليها النظام المحاسبي المالي ومن بين هذه الآليات ما يأتي (القوائم المالية، مصطلحات العرض والإيضاحات والملاحظات الهامشية والملاحق الإضافية، توقيت المعلومة والخانات المقارنة والتقارير محافظ الحسابات ومجلس الإدارة) ويظم الأسئلة من 1 الى 24 .

المحور الثاني: تضمنت أسئلة هذا المحور أهم معوقات الإفصاح المحاسبي في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ويظم الأسئلة من 25 الى 30.

المحور الثالث: يبحث هذا المحور عن أهم متطلبات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في المعيار الدولي المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES ويظم 18 سؤال.

الجدول رقم (4-1): هيكل أداة الدراسة (الاستبيان)

عدد العبارات	اجزاء الاستبيان
<u>الجزء الاول: البيانات الشخصية والوظيفية</u>	
<u>الجزء الثاني: آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل تبني المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة</u>	
من العبارة رقم 01 الى العبارة رقم 08	القوائم المالية
من العبارة رقم 09 الى العبارة رقم 17	مصطلحات العرض والايضاحات والملاحظات الهامشية والملاحق الاضافية
من العبارة رقم 18 الى العبارة رقم 24	توقيت المعلومة والخانات المقارنة وتقرير محافظ الحسابات ومجلس الادارة
من العبارة رقم 25 الى العبارة رقم 30	<u>المحور الثاني: معوقات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية</u>
من العبارة رقم 01 الى العبارة رقم 18	<u>المحور الثالث: متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة</u>
(48) عبارة	مجموع عبارات الاستبيان

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على استمارة الاستبيان

من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل الصورة النهائية لأداة الدراسة المستخدمة في إستطلاع آراء المستجوبين نحو موضوع الدراسة حيث روعي في تصميم الاستبيان أن يكون متناسقاً من حيث الشكل (عدد الأبعاد بنفس عدد العبارات)، من حيث المضمون تم قياس المتغيرات من خلال العبارات واضحة ومفهومة لأفراد العينة حتى تتمكن من الحصول على البيانات دقيقة وصالحة للمعالجة الإحصائية.

ثانيا: سلم القياس المستخدم في الإستبيان

ووفقاً للدراسات السابقة التي تطرقنا إليها في دراستنا الحالية، فإن معظمها تعتمد على مقياس ليكرت (Likert Scale) *الخماسي، بحيث يقابل كل عبارة قائمة تحمل البدائل التالية: (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) وفي دراستنا فإنه روعي في صياغة عبارات الإستبيان طريقة تتيح للمستجوبين فرصة الإجابة عنها بكل وضوح وإستخدمنا نفس المقياس (من درجة 05-درجة 01) بدائل التالية (موافق تماما، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق تماما) ويرمز لها رقميا خلال إدخال البيانات للبرامج الحاسوب ب (1،2،3،4،5) على التوالي:

جدول رقم (4-2): توزيع درجات مقياس المستخدم في الاستبيان

بدائل القياس	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة/ الترميز	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مقياس ليكرت (Likert Scale)

المطلب الثاني: مجتمع وحجم عينة الدراسة الميدانية

بعد التطرق إلى مراحل إعداد وتصميم الاستبيان تم طرح هذا الأخير على العينة المختارة للدراسة والمتمثلة أساسا في محاسبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء داخليين أو خارجيين بالإضافة إلى الخبراء والأكاديميين في المجال المحاسبي وهذا حسب حجم معين معتمدة في تحقيق الأهداف المرجوة.

أولا: حجم عينة الدراسة الميدانية

بعد الإنتهاء من إعداد الإستبيان بشكل نهائي كما هو موضح في الملاحق رقم (01-02) جاءت مرحلة توزيعه على عينة الدراسة. اعتمدنا في توزيعه ونشره على عدة قنوات تمثلت فيما يلي:

- الإتصال المباشر بأفراد العينة وتسليمهم استمارة الاستبيان باليد.
- وبما أن أغلب محاسبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارجيين فقد تم زيارة مكاتبهم أين يزاولون مهنتهم لتوزيع إستمارة الإستبيان عليهم وإزالة أي غموض قد يشوب التعبير عن رأيهم.
- الإستعانة ببعض الزملاء في توزيع الإستمارات.

* مقياس ليكرت: "يعود أساس ظهور هذا المقياس الى الباحث **Resis Likert** وهو مقياس نفسي يستخدم عموما في الاستبيانات، وهو المقياس الأكثر شيوعا في الاستخدام خاصة في البحوث النفسية، وعند الإجابة على مقياس ليكرت يقوم المحوثن بتحديد مستوى موافقتهم على بنود التي تضمنها الاستبيان... ويعرف البند وفقا لمقياس ليكرت بأنه عبارة بسيطة يتم سؤال المحوثن للتقييم وذلك اعتمادا على المعايير الموضوعية او الشخصية والتي يمثلها ورؤيته المسبقة حول ذلك، وبشكل عام فإن مستوى الموافقة أو عدم الموافقة هو ما يتم قياسه في هذا المقياس... وفي الغالب يتكون مقياس ليكرت من خمسة مستويات مرتبة يطلب الإجابة عليها" نقلا عن المرجع مصطفى طويطي، وعيل ميلود، التحليل الإحصائي لبيانات الإستبيان، تطبيقات عملية على

وتتراوح مدة الحصول على الإجابة ما بين أيام، ساعات الى دقائق في بعض الأحيان وأحيانا أخرى أسابيع، وعموما يمكن حصر عملية إسترجاع الإستمارات في الأتي:

- الحصول على الإجابة مباشرة من الفرد المستجوب.
- الإتصال بمكاتب المحاسبين التي تم زيارتها وإسترجاع الإستمارات.
- الإتصال بالزملاء الذين إستعنا بهم سابقا لإستلام الإستمارات.

في هذا الصدد تم توزيع أكثر من 90 إستبانة ورقية على أفراد العينة، كما تم الإستعانة بخدمة (Google docs) من خلال إستبانة على الرابط الإلكتروني¹ في توفير 29 استبانة صالحة من بين 32 إستبانة تمت الإجابة عليها من خلال الرابط الإلكتروني المنشور.

الجدول رقم (4-3): جدول يوضح حجم العينة المتحصل عليها للدراسة ككل

الاستبيان		البيان
100	90	الإستبيانات الموزعة ورقيا
94.44	85	الإستبيانات الواردة
3.33	3	الإستبيانات الغير صالحة
91.11	82	الإستبيانات الصالحة
100	32	الإستبيانات الواردة على الرابط الإلكتروني
9.37	3	الإستبيانات الإلكترونية الغير صالحة
90.62	29	الإستبيانات الإلكترونية الصالحة
111		الإستبيانات الصالحة للدراسة والتحليل

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على ما ورد من اجابات

ثانيا: عينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من خمسة فئات

- المحاسبين المعتمدين الداخليين والخارجيين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارهم معدي القوائم المالية لهذه المؤسسات.

<https://docs.google.com/forms/d/1aUGUs8yaNlyYP7->

1 الرابط المتعلق بالإستبانة الإلكترونية

[NCUqJtlcqATyFJ33WSwCibSmHFg/edit?chromeless=1](https://docs.google.com/forms/d/1aUGUs8yaNlyYP7-NCUqJtlcqATyFJ33WSwCibSmHFg/edit?chromeless=1)

- مساعدي المحاسبين الداخليين والخارجيين في مكاتب المحاسبة وذلك بإعتبارهم الفئة التي تقوم بمساعدة المحاسبين في إعداد القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - الخبراء المحاسبين نظرا لخبرتهم في مجال الإفصاح المحاسبي.
 - محافظي الحسابات في مكاتب المحاسبة وذلك بإعتبارهم الفئة الخارجية الوحيدة التي تبدي رأيها في مدى إلتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق آلياته في القوائم المالية.
 - الأساتذة الجامعيين المختصين في مجال المحاسبة وإعتبارهم فئة لا تقل أهمية عن الفئات السابقة في حل المشكلة الرئيسية للدراسة.
- تم إستخدام طريقة العينة العشوائية لإختبار أفراد الدراسة والذين لديهم علاقة بمشكلة الدراسة من المحاسبين المعتمدين ومساعدتهم، خبراء ومحافظي الحسابات بالإضافة إلى الأساتذة الجامعيين المختصين في مجال المحاسبة والتدقيق والجداول التالية توضح ذلك:

الجدول رقم (4-4): عينة الدراسة الميدانية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اسم المؤسسة	مقر المؤسسة	عدد الاستبيانات المرسلة للمؤسسة	عدد الاستبيانات الواردة والصالحة للدراسة
مؤسسة الكرمونية للمقولة والتجهيزات الاإارية	الجلفة	2	1
مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحل (بيدي أحمد)	الجلفة	2	1
مؤسسة الجلود ومشتقاته (فرع ولاية الجلفة)	الجلفة	1	1
مؤسسة أشغال البناء والأشغال العمومية الكبرى والري (قادري عبد الوهاب)	عين الملح (مسيلة)	1	1
مؤسسة إنتاج الحليب	الجلفة	3	1
مؤسسة الأصيل	غرداية	1	1
مؤسسة تيسكوييا	غرداية	1	1
مقولة بوزوادة محمد	غرداية	1	1
مؤسسة مليكينة	غرداية	3	1
مقولة حماني عرفات	غرداية	1	1
مؤسسة قسمية بلقاسم	غرداية	1	1
المجموع		17	11

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الردود على الإستبيان الورقي في المؤسسات المختارة للدراسة

الجدول رقم (4-5): عينة الدراسة الميدانية من المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات ومساعدتهم

الولاية	الوظيفة	عدد الاستبيانات الواردة والصالحة
الجلفة	المحاسبين المعتمدين	14
	مساعدتي المحاسبين المعتمدين	9
	خبراء المحاسبة	2
	محافظي الحسابات	3
الأغواط	المحاسبين المعتمدين	1
	مساعدتي المحاسبين المعتمدين	0
	خبراء المحاسبة	1
	محافظي الحسابات	4
قالمة	المحاسبين المعتمدين	2
	مساعدتي المحاسبين المعتمدين	2
	خبراء المحاسبة	1
	محافظي الحسابات	1
ورقلة	المحاسبين المعتمدين	3
	مساعدتي المحاسبين المعتمدين	1
	خبراء المحاسبة	0
	محافظي الحسابات	3
عنابة	المحاسبين المعتمدين	1
	مساعدتي المحاسبين المعتمدين	1
	خبراء المحاسبة	0
	محافظي الحسابات	0
المدية	المحاسبين المعتمدين	1
	مساعدتي المحاسبين المعتمدين	0
	خبراء المحاسبة	0
	محافظي الحسابات	2
الجزائر	المحاسبين المعتمدين	3
	مساعدتي المحاسبين المعتمدين	3
	خبراء المحاسبة	1

1	محافظي الحسابات	سطيف
3	المحاسبين المعتمدين	
1	مساعدتي المحاسبين المعتمدين	
1	خبراء المحاسبة	
2	محافظي الحسابات	
67	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج توزيع الاستبيان عينة الدراسة.

الجدول رقم (4-6): الجامعات الموزع فيها الاستبيان

مقر الجامعة	الجامعة
الجللفة	جامعة زيان عاشور
مسيلة	جامعة محمد بوضياف
الأغواط	جامعة عمار ثليجي
تسمسليت	المركز الجامعي الونشريسي
غرداية	جامعة غرداية
33 إستبانة صالحة للدراسة	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج توزيع الاستبيان عينة الدراسة.

توضح الجداول السابقة توزيع الإستبيان على عينة الدراسة التي تم إختيارها بناء على أنها تخدم أهداف البحث المرجوا تحقيقها.

يبين الجدول رقم (4-4) توزيع 17 إستبيان في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة عبر عدة ولايات من الوطن وتحصلنا على 11 إستبانة صالحة للدراسة، وتم تخصيص هذا الإستبيان للمحاسب المعتمد في هذه المؤسسات بإعتباره الجهة المسئولة عن الإفصاح المحاسبي فيها.

وبما أن أغلب هذا النوع المؤسسات يقوم بإعداد قوائمه المالية والتدقيق فيها لدى المحاسبين الخارجيين ومحافظي الحسابات الذين يملكون مكاتب للمحاسبة خارج المؤسسة، فقد تم التوجه مباشرة لهذه المكاتب لمضاعفة حجم العينة من أجل خدمة أغراض الدراسة، وكذا راسلنا بعضهم عبر الإيميل الشخصي فتحصلنا على 67 إجابة كما هو موضح في الجدول رقم (4-5).

ويعتبار أن الأساتذة الجامعيين المختصين في مجال المحاسبة فئة لا تقل أهمية عن الفئات السابقة في خدمة أغراض البحث، إذ يوضح الجدول رقم (4-6) توزيع الإستبيان عبر عدة جامعات من الوطن وتحصلنا على 33 إستبانة صالحة للدراسة.

المطلب الثالث: إختبار معلمية البيانات والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية

لتسهيل تحليل ومناقشة آراء المستجوبين نحو مدى موافقتهم أو عدم الموافقة على ما تضمنته عبارات ومحاور الإستبيان فإنه يتم إعداد دليل الموافقة لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة، فسيتم أولاً إختبار معلمية البيانات وذلك من أجل تحديد أساليب المستخدمة في الدراسة الميدانية، كما سيتم التطرق إلى حدود وأهم الصعوبات التي من شأنها تحد من إكمال دراستنا.

أولاً: كشف نوع توزيع بيانات المستجوبين نحو متغيرات الدراسة

قبل تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لمعالجة البيانات يجب أولاً تحديد نوع توزيع البيانات ما إذا كانت بيانات أفراد العينة لإجاباتهم على المتغيرات الدراسة التي يتم دراستها تتبع التوزيع الطبيعي أو لا تتبع التوزيع الطبيعي. لأن هناك نوعين من الأساليب الإحصائية يتم من خلالها تحليل بيانات المستجوبين وإختبار فرضيات الدراسة وهما:

1. أساليب إحصائية معلمية: ومن شروطها أن تكون بيانات المستجوبين نحو متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.
2. أساليب إحصائية لا معلمية: وهي لا تشترط التوزيع الطبيعي لبيانات المستجوبين نحو متغيرات الدراسة هناك عدة طرق إحصائية للكشف عن نوع توزيع البيانات منها طريقة إختبار Kolmogorov-Smirnov، وطريقة إختبار Shapiro-Wilk.

ويستخدم إختبار Kolmogorov-Smirnov إذا كان عدد العينة أكبر أو يساوي من 50، في حين نستدل بنتائج إختبار Shapiro-Wilk إذا كان عدد العينة أقل من 50.¹

والقاعدة العامة²: في حالة كشف عن إعتدالية التوزيع البيانات فإن قاعدة هي:

- إذا كانت قيمة الإحتمال الخطأ (sig) أقل من 0.05، فإن البيانات المستجوبين نحو متغيرات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

¹ أبو زيد، محمد خير سليم، أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية spss، دار جرير للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2005، ص 156

² أسامة ربيع أمين، التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS - مهارات أساسية اختبارات الفروض الاحصائية (المعلمية - اللامعلمية)، الجزء الأول

الدار العالمية، القاهرة، مصر، 2008، ص 121، رابط (<https://www.noor-book.com/>)

- إذا كانت قيمة الإحتمال الخطأ (sig) أكبر من 0.05، فإننا بيانات المستجوبين نحو متغيرات الدراسة تتبع بياناته التوزيع الطبيعي.

جدول رقم(4-7): يبين نتائج كشف نوع توزيع بيانات المستجوبين

نوع التوزيع	Tests of Normality						إختبار نوع التوزيع البيانات إجابات العينة
	Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnov ^a			الإحصائية للإختبار	
	القيمة الإحتمالية sig	درجة الحرية	القيمة الإحصائية للإختبار	القيمة الإحتمالية sig	درجة الحرية		
طبيعي	0.169	111	0.983	0.200	111	0.060	الإستبيان ككل

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS

ومن خلال الجدول رقم (4-7) وبما أن أفراد عينة الدراسة أكبر من 50 فرد فإننا نستدل ب نتائج إختبار (Kolmogorov-Smirnov) نلاحظ بالنسبة لبيانات المستجوبين للإستبيان ككل بلغت القيمة الإحتمالية Sig = 0.200 وهي أكبر من 0.05.

ووفق القاعدة أعلاه فإن توزيع بيانات العينة نحو متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، ومنه وفي دراستنا سنستخدم الأدوات الإحصائية المعلمية الوصفية والإستدلالية لتحليل إجابات وأراء أفراد العينة وإختبار الفرضيات الدراسية، وفيما يلي شرح للأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

ثانيا: الأساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة

لقد أستخدم في التحليل برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS: Statistical Package for the Social Sciences** وهو عبارة عن حزم حاسوبية متكاملة لإدخال البيانات وتحليلها، يستخدم هذا البرنامج عادة في جميع البحوث العلمية، وقد أنشئ خصيصا لتحليل بيانات البحوث الإجتماعية لكنه لا يقتصر عليها فقط، ويشتمل على معظم الإختبارات الإحصائية، وله قدرة فائقة على معالجة البيانات وفي دراستنا هذه سنستخدم الأساليب الإحصائية الآتية:

رقم نسخة الإصدار البرنامج المستخدم هو: (SPSS: V22)

1. التكرارات والنسب المئوية

من أجل التحليل الوصفي لمتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

2. الأشكال والرسوم البيانية

وهي مخططات بيانية عبارة عن تمثيل مرئي للبيانات لتكون أوضح وأسهل للفهم مثل (الرسم البيان الدائري، الأعمدة البيانية... الخ).

3. المتوسطات الحسابية

وهي تعتبر من أهم مقاييس النزعة المركزية حيث تسمح لنا في الحصول على فكرة سريعة على طريقة تمركز البيانات، فعند حساب المتوسط الحسابي يساعد ذلك الرقم في معرفة وتحديد خصائص البيانات، حيث يكفي أن ننظر إلى ذلك الرقم لنعرف الكثير عن خصائص البيانات الإحصائية كمعرفة مدى موافقة أو عدم موافقة أفراد العينة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ويساعد أيضا في ترتيب العبارات وإتجاهات الآراء المستجوبين، وكذا تحديد مدى أهمية كل العبارة لدى أفراد العينة وتمركز إجاباتها حول قيمة معينة وتكون المتوسطات الحسابية محصورة تبعا للدرجات المعطاة لبدائل مقياس ليكارت المستخدم في الإستبيان، فمثلا تم إستخدام مقياس ليكارت خماسي يكون رقم المتوسط محصور بين (01-05 درجات).¹

4. الإنحراف المعياري

قد نجد أن مقاييس النزعة المركزية تكون غير كافية من أجل الحصول على نظرة متكاملة عن طريقة توزيع البيانات، إذ أنها تعطينا بعض المعلومات عن تمركز البيانات ولكن لا تخبرنا مدى كثافة هذا التمركز لهذه الأسباب نستعمل معايير التشتت لمعرفة تباعد البيانات فيما بينها ومن بين هذه المقاييس هو الإنحراف المعياري وأكثرها إستخداما في البحوث العلمية حيث يقيس تشتت القيم عن وسطها الحسابي أي قياس مدى تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة حول وسطها الحسابي لكل عبارة من عبارات الإستبيان وكذا متغيرات الدراسة.²

5. إختبار T (one Sample t-test)

لمعرفة الدلالة الإحصائية (دال أو غير دال) في إختبار الفرضيات (الإحصاء الاستدلالي) ويفيد هذا الاختبار (one Sample t-test) في الكشف عن ما إذا كان هناك فرق جوهري (دال إحصائيا) بين المتوسط الحسابي \bar{X} لإجابات أفراد العينة و المتوسط الفرضي ($x=03$).

¹ مصطفى طويطي، وعيل ميلود التحليل الإحصائي لبيانات الإستبيان -تطبيقات عملية على برنامج excel، دار النشر الجامعي، تلمسان، الجزائر، 2018، ص 207.

² المرجع نفسه، ص 215.

6. معامل الثبات ألفا كرو نباخ (Cronbach's Alpha)

وذلك لإختبار مدى موثوقية أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي إشتملت عليها الدراسة؛ أي تقدير ثبات أداة الدراسة معامل ألفا كرونباخ الذي يعتبر من أكثر مقاييس الثبات إستخداما من طرف الباحثين وهو يأخذ قيمة محصورة بين (0) و(1) وكلما كانت قيمة معامل الثبات مرتفعة وتقترب من الواحد فإن هذا يعتبر مؤشرا جيدا على ثبات الاستبانة.

ثالثا: حدود وصعوبات الدراسة

يعتبر إبراز حدود الدراسة الميدانية (المكانية، الزمنية) محاولة لضبط إطارها الزمني والمكاني بالإضافة إلى ما تضمنته الدراسة من صعوبات ومشاكل أحاطت بهذه الدراسة الميدانية.

1. حدود الدراسة الميدانية

تتمثل الحدود الدراسة الميدانية في الحدود المكانية والزمانية

1.1 الحدود المكانية

شملت هذه الدراسة المختصين في مجال المحاسبة من (محاسبين معتمدين ومساعدتهم، خبراء المحاسبة، محاسبي الحسابات، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في ولاية الجلفة، الجزائر، سطيف، الأغواط، غرداية، ورقلة، المدية، عنابة، قلمة، بالإضافة إلى الأكاديميين عبر التراب الوطني، الأمر الذي من شأنه أن يزيد قوة تعبير العينة على مجتمع الدراسة.

2.1 الحدود الزمانية

تعتبر نتائج هذه الدراسة مرتبطة بالفترة التي قمنا فيها بالبحث المتعلق بالجانب التطبيقي والذي يرتبط بإرسال وجمع وتحليل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة، والتي دامت تقريبا 6 أشهر، بداية من 25 فيفري 2021 إلى غاية شهر أوت 2021.

2. المشاكل والصعوبات الدراسة الميدانية

بالرغم من إستلامنا لحجم معين من الإستمارات 111 إستمارة (ورقيا، وإلكترونيا) صالحة للدراسة والتحليل، والتي سمحت لنا بإعتماد في الدراسة وفق الأساليب الاحصائية الملائمة، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود بعض المشاكل والصعوبات التي إعترضتنا خلال مرحلة إستلام إجابات أفراد العينة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- رفض إستلام إستمارة الإستبيان من طرف المستجوب تهربا من الإجابة والتحجج بالوقت.
- تعذر توزيع الإستمارة في المناطق البعيدة عن موقع الباحث.
- التماطل الذي تلقاه الباحث من تسلم إستمارة الإستبيان من طرف المستجوب والزيارات المتكررة له.

- صعوبة التنقل لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوصول إلى العاملين في مصالحها المحاسبية والمالية قصد تسليمهم إستمارة الإستبيان والحصول على آرائهم واجاباتهم.

المبحث الثاني: إختبار أداة الدراسة ووصف اجابات عينة الدراسة الميدانية

ومن خلال هذا المبحث سنقوم بإختبار الآداة المستعملة في دراستنا (الإستبانة)، ثم نقوم بوصف ايجابات العينة التي تم إختيارها لخدمة أغراض البحث والحصول على نتائج قابلة لتعميم.

المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة

إن الهدف من إستخدام هذه الخصائص، هو إبراز بعض التدخلات بينها وبين مختلف الأسئلة الكونة لمحاور الإستبيان، وما توفره من معلومات حول موضوع الدراسة عبر مختلف فئات المجتمع، وفي ضوء هذه المتغيرات نقدم وصف تحليلي لفئات كل متغير ديمغرافي من خلال حساب التكرارات والنسبة كما هو موضح فيما يلي:

أولاً: المستوى العلمي

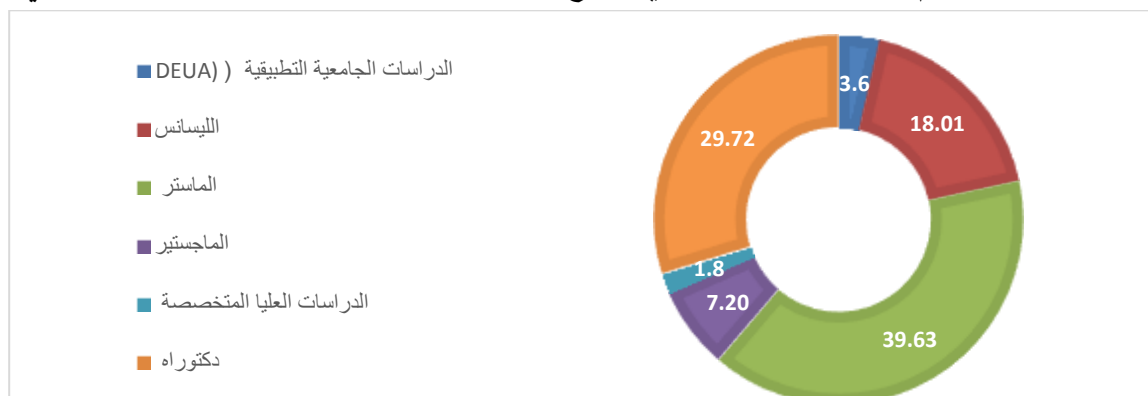
يوضح الجدول الآتي توزيع أفراد العينة حسب مستواهم العلمي

الجدول رقم (4-8): المستوى العلمي للأفراد المستجوبين

النسبة %	التكرار	البيان	المستوى التعليمي
3.60	4	الدراسات الجامعية التطبيقية (DEUA)	
18.01	20	الليسانس	
39.63	44	الماستر	
7.20	8	الماجستير	
1.80	2	الدراسات العليا المتخصصة	
29.72	33	دكتوراه	
100.0	111	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم (4-1): التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج EXCEL

من خلال الجدول رقم (4-8) والشكل (4-1)، وبالنظر إلى تكرارات العينة البالغ عددها 111 فرداً، نلاحظ أن أفراد العينة يتوزعون حسب متغير المؤهلات العلمية بعدد 44 فرد ونسبة 39.36% لصالح الفئة ذات المؤهل العلمي (الماجستير) وبعدد 33 فرد بنسبة 29.72% لصالح (دكتوراه)، ولصالح مستوى التعليمي ليسانس بنسبة 18.01%، أما بالنسبة لفئة الأفراد الذين يحملون شهادة الماجستير يمثلون نسبة 7.20%، والدراسات الجامعية التطبيقية DEUA بلغ عدد المستجوبين فيها 3.60%، في حين كانت أضعف نسبة من المستجوبين يمثلها الأفراد الحاملين لشهادة الدراسات العليا المتخصصة بنسبة 1.80%.

ثانياً: المستوى الوظيفي

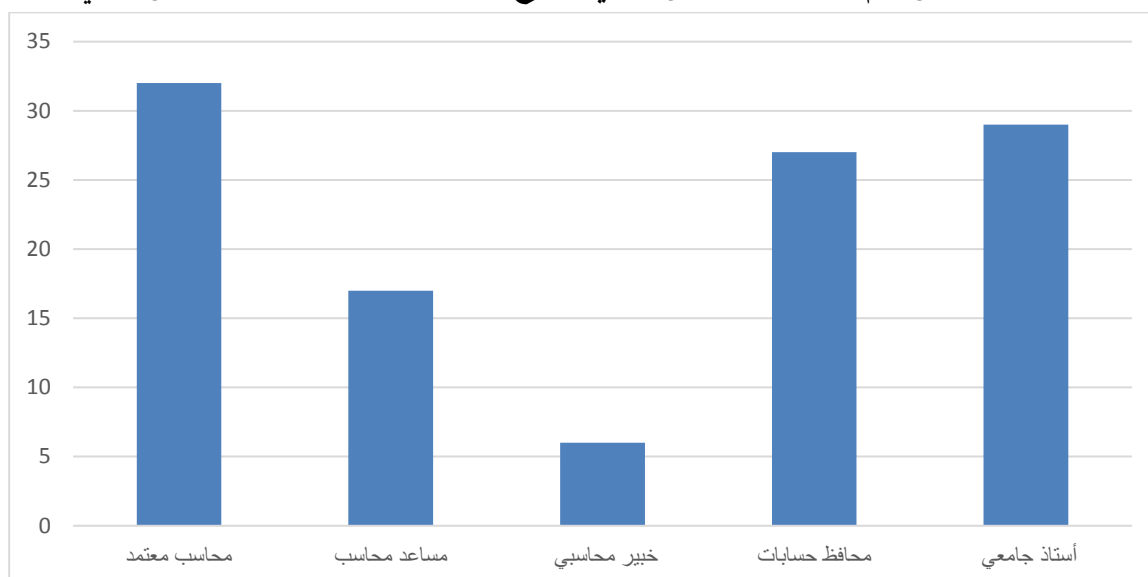
يوضح الجدول الآتي توزيع الأفراد المستجوبين حسب الوظيفة التي يشغلونها:

الجدول رقم (4-9): المستوى الوظيفي للأفراد المستجوبين

النسبة %	التكرار	البيان	الوظيفة
28.82	32	محاسب معتمد	
15.31	17	مساعد محاسب	
5.40	6	خبير محاسبي	
24.32	27	محافظ حسابات	
26.12	29	أستاذ جامعي	
100.0	111	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم (4-2): التمثيل البياني لتوزيع افراد العينة حسب متغير المؤهل المهني



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج EXCEL

من خلال الجدول رقم (4-9) والشكل (4-2)، وبالنظر إلى تكرارات العينة البالغ عددها 111 فرداً، نلاحظ إختلاف عدد أفراد العينة بإختلاف فئات متغير المؤهلات المهنية حيث كانت أكبر فئة بعدد 32 فرد بنسبة 28.82% لصالح الفئة محاسب معتمد، وبعدها 29 فرد بنسبة 26.12% لصالح (أستاذ جامعي متخصص)، أما بالنسبة لفئة محافظي الحسابات فكان عدد المستجوبين فيها 27 مستجوب أي بنسبة 24.32%، تليه فئة مساعدي المحاسبين والخبراء المحاسبين بنسبتي 15.31%، 5.40% على التوالي، ومما سبق نلاحظ أن معظم المستجوبين هم مهنيين وهذا مما يدعم نتائج الدراسة ودقتها.

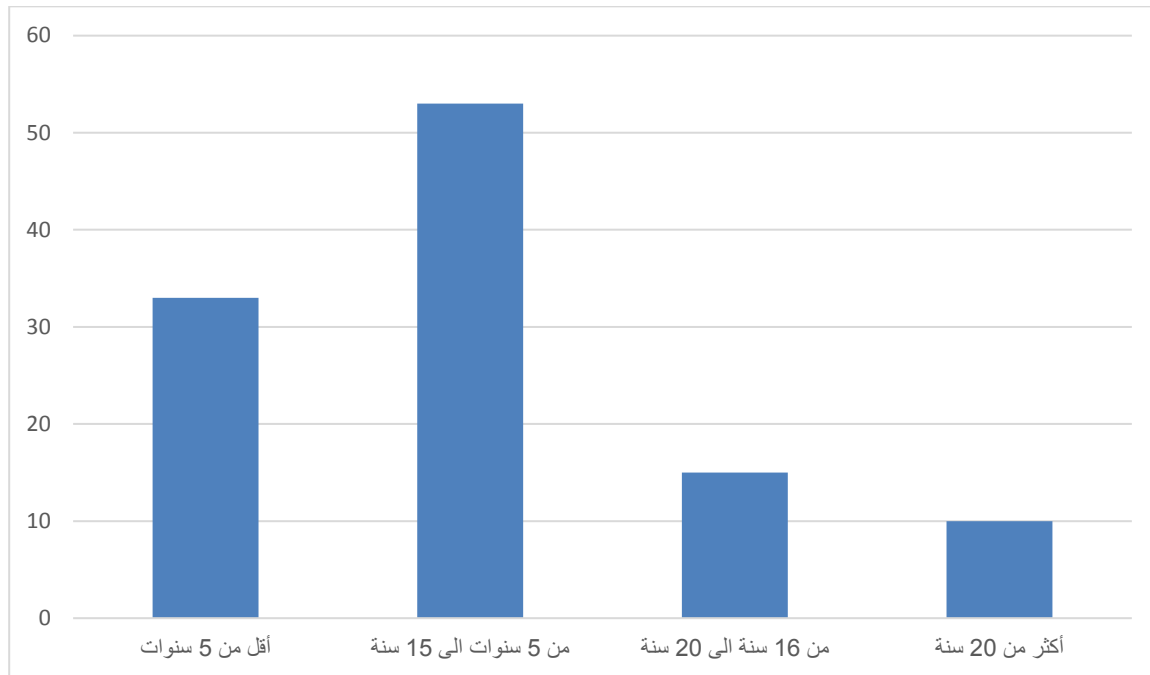
ثالثاً: الخبرة المهنية: يبين الجدول الآتي مستوى الخبرة لدى الأفراد المستجوبين

الجدول رقم (4-10): مستوى الخبرة المهنية للأفراد المستجوبين

النسبة %	التكرار	الخبرة المهنية
29.72	33	أقل من 5 سنوات
47.74	53	من 5 سنوات الى 15 سنة
13.51	15	من 16 سنة الى 20 سنة
9	10	أكثر من 20 سنة
100.0	111	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم (4-3): التمثيل البياني لتوزيع افراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج EXCEL

من خلال الجدول رقم (4-10) والشكل (3-4)، وبالنظر إلى تكرارات العينة البالغ عددها 111 فرداً، نلاحظ إختلاف عدد أفراد العينة بإختلاف فئات متغير الخبرة المهنية حيث كانت أكبر فئة بعدد 53 فرد بنسبة 47.74% لصالح الفئة الخبرة المهنية (من 5 سنوات الى 15 سنة)، وبعدد 33 فرد بنسبة 29.72% لصالح (أقل من 5 سنوات)، أما بالنسبة للفئة (من 16 سنة الى 20 سنة) فقد بلغ عدد المستجوبين فيها بلغ 13.51%، وأخيراً تأتي الفئة ذات الخبرة التي تفوق 20 سنة بنسبة 9%.

المطلب الثاني: إختبار ثبات وصدق أداة الدراسة الميدانية

تعتبر صدق وثبات أداة الدراسة من أهم الموضوعات التي تهتم الباحثين من حيث تأثيرها البالغ في أهمية نتائج البحث وقدرته على تعميمها، ويرتبط الصدق والثبات بالأدوات المستخدمة في البحث ومدى قدرتها على قياس المراد قياسه ومدى دقة القراءات المأخوذة من تلك الأدوات.

ويقصد بصدق أداة الدراسة أن تقيس عبارات الإستبيان ما وضعت لقياسه، وقمنا بالتأكد من صدق الإستبيان بثلاث طرق تتمثل الطريقة الأولى في الصدق الظاهري وذلك بتوزيع الإستبانة على مجموعة من الأساتذة الأكفاء في التخصص من أجل قراءتها جيداً ومن ثم التعبير عن رأيهم بمصادقية وإضافة بعض التعديلات، أما الطريقة الثانية فتتمثل في الصدق التمييزي أي صدق المقارنة الطرفية وأخيراً حساب صدق الإلتساق الداخلي لعبارات محاور الاستبيان.

أولاً: صدق المحكمين (الصدق الظاهري)

بعد إعداد أسئلة أداة الدراسة في صورتها الأولية تم توزيعها على مجموعة من المحكمين من أجل تعديلها وتنقيحها أو ما يعرف بالصدق الظاهري (صدق المحكمين) يعرف الصدق الظاهري بأنه: " الإشارة إلى مدى قياس الاستبيان للغرض الذي وضع من أجله ظاهرياً، ويتم التوصل إليه من خلال توافق تقديرات المحكمين والمختصين على درجة قياس الاستبيان للسمة (المتغير) والصدق الظاهري يقصد به المظهر العام للإستبيان من حيث المفردات وكيفية صياغتها، ودقتها وموضوعتها ومدى مناسبة الأداة للغرض الذي وضع لأجله".¹

ومن أجل إيجاد الصدق الظاهري عرضت الصورة الأولية للإستبيان على عدد من المحكمين في الإختصاص، وتمحورت مجمل آراءهم في حذف العبارات غير المناسبة وإضافة بعض العبارات التي من شأنها إثراء الإستبيان، أو تعديل بعض منها وقد أسفرت العملية وفي ضوء آراءهم على جملة من الملاحظات أخذت بعين الإعتبار، حيث تم إجراء التعديلات المناسبة في إطار تحقيق الأهداف المسطرة في البحث والإشكالية.

ثانياً: إختبار صدق وثبات أداة الدراسة لعينة إستطلاعية

كخطوة أولى تم القيام بإجراءات تقنين فقرات الإستبيان عن طريق القيام بدراسة إستطلاعية لعينة الدراسة فوزعنا الإستبيان على عينة تتكون من 30 فرد من المستجيبين وكانت نتائج الصدق والثبات كما يلي:

1. إختبار صدق أداة الدراسة

تم حساب صدق الإستبيان من خلال حساب الصدق التمييزي بطريقة صدق المقارنة الطرفية لعينة إستطلاعية التي تتكون من 30 إستبانة، ويتمحور الهدف الأساسي لتأكد من صدق أداة الدراسة هو معرفة ما إذا يمكنني إتمام تمرير الإستبيان أم لا وكذلك حذف الفقرات الغير دالة.

جدول رقم (4-11): يمثل صدق أداة الدراسة.

الفئة	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الدنيا	08	156.62	14.81	14	0.000
العليا	08	220.00	14.16		دال

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS (الملحق رقم 04)

¹ صفوت فرج، القياس النفسي، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السادسة، مصر، 2007، ص 239.

من خلال نتائج الجدول رقم (4-11) نلاحظ إختلاف بين قيمة المتوسط الحسابي للفئة الدنيا (156.62) والمتوسط الحسابي للفئة العليا (220.00) إضافة إلى أن مستوى الدلالة يساوي (0.00) وهو أقل من (0.05) وهذا يدل على وجود فروق بين متوسطات الدرجات الدنيا ومتوسطات الدرجات العليا، وبالتالي فإن أداة الدراسة تمتاز بدرجة عالية من الصدق التمييزي.

2. إختبار ثبات أداة الدراسة الميدانية لعينة إستطلاعية

ويقصد بثبات أداة الدراسة أنها تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الإستبيبان أكثر من مرة، تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى، أن ثبات الإستبيبان يعني الإستقرار في نتائج الإستبيبان، وعدم تغييرها بشكل كبير، فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة، عدة مرات، خلال فترات زمنية معينة، وتوجد عدة معادلات وطرق إحصائية لحساب ثبات الإستبيبان.

- إستخدام طريقة معامل ألفا كرومباخ

جدول رقم (4-12): معامل ثبات الإتساق الداخلي ألفا كرومباخ للإستبيبان ككل

المتغير	فقرات الإستبيبان	معامل ألفا كرومباخ
الاستبيبان ككل	48	0.957

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS (الملحق رقم 04)

- طريقة التجزئة النصفية

جدول رقم (4-13) يمثل معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية

المتغير	معامل الإرتباط بين جزئي الإستمارة	معامل الإرتباط سيرمان وبروان بعد التصحيح	مستوى الدلالة
المقياس ككل	0.760	0.864	0.05

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS (الملحق رقم 04)

من خلال نتائج الجدولين (4-12) و(4-13) إتضح أن معاملات الإرتباط الناتجة (معاملات الثبات) بطريقة الإتساق الداخلي ألفا كرومباخ للمقياس ككل (0.957)، وبطريقة التجزئة النصفية (0.760، 0.864) على التوالي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يشير إلى أن أداة الدراسة تمتاز بدرجة عالية من الثبات. كما يتضح مما سبق من خلال نتائج الجداول السابقة أن أداة الدراسة تمتاز بدرجة عالية من الصدق والثبات و بالتالي يمكننا الإعتماد عليها في الدراسة الأساسية.

ثالثاً: صدق وثبات أداة الدراسة للعينة الإجمالية

تم القيام بإجراءات تقنين فقرات الاستبيان للعينة ككل عن طريق حساب معاملات الارتباط لفقراته، وذلك للتأكد من صحتها وثباتها كالتالي:

1. اختبار صدق أداة الدراسة باستخدام طريقة صدق الإتساق الداخلي

نهدف من حساب صدق الإتساق الداخلي لعبارة محاور الاستبيان إلى معرفة مدى قدرة كل مجموعة من عبارات البعد أو المحور على قياس متغير بوضوح حيث عندما يتم حساب معامل الارتباط سبيرمان (spearman s rho) بين كل العبارة والمحور الذي تنتمي إليه.

وتتراوح قيمة الارتباط في كل الحالات بين (-1) و(+1)، ويتعين أن يتم تفحص دلالة معامل الارتباط سبيرمان وهذا من خلال مقارنة القيمة الاحتمالية sig لكل معامل ارتباط مع مستوى الدلالة 0.05، فإذا كانت قيمة (sig) أقل أو تساوي مستوى الدلالة 0.05 فإن معامل الارتباط سبيرمان ذو دلالة إحصائية أي توجد علاقة بين العبارة ومحورها أي بعبارة أخرى أن العبارة صادقة ومتسقة لما وضعت لقياسه أي أن مضمون العبارة يتلاءم مع مفهوم المحور الذي تنتمي إليه.

- صدق الإتساق الداخلي للمحور الاول (آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية)

الجدول رقم (4-14): يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الاول

النتيجة	Sig القيمة الاحتمالية	معامل الإرتباط سبيرمان	العبرة رقم	النتيجة	Sig القيمة الاحتمالية	معامل الإرتباط سبيرمان	العبرة رقم
البعد الأول: القوائم المالية							
دال	0.000	**0.563	05	دال	0.000	**0.575	01
دال	0.000	** 0.661	06	دال	0.000	** 0.636	02
دال	0.000	** 0.641	07	دال	0.000	** 0.674	03
دال	0.000	** 0.743	08	دال	0.000	** 0.624	04
دال	0.000	** 0.752	البعد الأول: القوائم المالية				
البعد الثاني: مصطلحات العرض والايضاحات والملاحظات الهامشية والملاحق الاضافية							
دال	0.000	** 0.618	14	دال	0.000	** 0.535	09
دال	0.000	** 0.494	15	دال	0.000	** 0.710	10
دال	0.000	** 0.657	16	دال	0.000	** 0.719	11
دال	0.000	** 0.664	17	دال	0.000	** 0.398	12
				دال	0.000	** 0.573	13
دال	0.000	0.874	البعد الثاني: مصطلحات العرض والايضاحات والملاحظات الهامشية والملاحق الاضافية				
البعد الثالث: توقيت المعلومة والخانات المقارنة وتقرير محافظ الحسابات ومجلس الادارة							
دال	0.000	**0.617	22	دال	0.000	** 0.556	18
دال	0.000	** 0.720	23	دال	0.000	**0.519	19
دال	0.000	** 0.647	24	دال	0.000	** 0.648	20
				دال	0.000	** 0.698	21
دال	0.000	**0.724	البعد الثالث: توقيت المعلومة والخانات المقارنة وتقرير محافظ الحسابات ومجلس الادارة				

في مخرجات برنامج SPSS تدل النجمتان (***) ونجمة (*) على وجود الدلالة الإحصائية وغياهما على عدم وجود دلالة الإحصائية (**) العبارة دالة عند مستوى دلالة 0.01 (*) العبارة دالة عند مستوى دلالة 0.05
قاعدة دلالة الإحصائية: إذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ (Sig. or P-value) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة، 0.05 فإنه يوجد ارتباط معنوي، بين العبارة والبعد الذي تنتمي إليه وبين البعد والمحور ككل.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS (الملحق رقم 05)

يوضح الجدول رقم (4-14) الصديق الداخلي لفقرات البعد الأول والثاني والثالث للمحور الأول من خلال معاملات الارتباط بين كل فقرة والبعد الذي تنتمي اليه ومعامل الارتباط بين البعد والمحور ككل. كل معاملات الارتباط لفقرات المحور الأول موجبة إذ تعبر عن وجود علاقة إيجابية بين الأسئلة والأبعاد التي تنتمي إليها، وبين الأبعاد والمحور ككل، وما يؤكد ذلك مستوى المعنوية لدى العبارات تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، كما أن معظم معاملات الارتباط لفقرات المحور الأول أكبر من قيمة الجدولية 0.19 عند درجة حرية $n-1 = 110$ وهذا ما يعني أن فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

- صدق الإتساق الداخلي للمحور الثاني (معوقات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية)

الجدول رقم (4-15): يوضح مدى الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني

العبارة رقم	معامل الارتباط سبيرمان	Sig القيمة الاحتمالية	النتيجة	العبارة رقم	معامل الارتباط سبيرمان	Sig القيمة الاحتمالية	النتيجة
01	**0.661	0.000	دال	04	**0.589	0.000	دال
02	**0.697	0.000	دال	05	** 0.661	0.000	دال
03	** 0.620	0.000	دال	06	** 0.675	0.000	دال

في مخرجات برنامج SPSS تدل النجمتان (***) ونجمة (*) على وجود دلالة الإحصائية وغياهما على عدم وجود دلالة الإحصائية
(**) العبارة دالة عند مستوى دلالة 0.01
(*) العبارة دالة عند مستوى دلالة 0.05

القاعدة دلالة الإحصائية: إذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ (Sig. or P-value) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة، 0.05 فإنه يوجد ارتباط معنوي، بين العبارة والمحور الذي تنتمي اليه.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS (الملحق رقم 05)

يوضح الجدول رقم (4-15) الصديق الداخلي لفقرات المحور الثاني (معوقات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية) من خلال معاملات الارتباط بين كل فقرة والمحور الثاني.

كل معاملات الارتباط لفقرات المحور الثاني موجبة إذ تعبر عن وجود علاقة إيجابية بين الأسئلة والمحور الذي تنتمي إليه (المحور الثاني: معوقات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية)، وما يؤكد ذلك مستوى المعنوية لدى كل العبارات يساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، كما أن معظم معاملات الارتباط لفقرات المحور الثاني أكبر من قيمة الجدولية 0.19 عند درجة حرية $n-1 = 110$ وهذا ما يعني أن فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

- صدق الإتساق الداخلي للمحور الثالث (متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

الجدول رقم (4-16): يوضح مدى الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث

العبارة رقم	معامل الارتباط سبيرمان	Sig القيمة الاحتمالية	النتيجة	العبارة رقم	معامل الارتباط سبيرمان	Sig القيمة الاحتمالية	النتيجة
01	** 0.628	0.000	دال	10	**0.722	0.000	دال
02	** 0.731	0.000	دال	11	**0.679	0.000	دال
03	** 0.676	0.000	دال	12	**0.662	0.000	دال
04	** 0.600	0.000	دال	13	**0.731	0.000	دال
05	** 0.488	0.000	دال	14	**0.649	0.000	دال
06	** 0.661	0.000	دال	15	**0.649	0.000	دال
07	** 0.702	0.000	دال	16	**0.611	0.000	دال
08	** 0.726	0.000	دال	17	**0.631	0.000	دال
09	** 0.816	0.000	دال	18	**0.578	0.000	دال
<p>في مخرجات برنامج SPSS تدل النجمتان (**) ونجمة (*) على وجود الدلالة الإحصائية وغياهما على عدم وجود دلالة الإحصائية</p> <p>(**) العبارة دالة عند مستوى دلالة 0.01</p> <p>(*) العبارة دالة عند مستوى دلالة 0.05</p>							
<p>القاعدة دلالة الإحصائية: إذا كانت قيمة الإحتمال الخطأ (Sig. or P-value) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة، 0.05 فإنه يوجد ارتباط معنوي، بين العبارة ومحور الذي تنتمي اليه</p>							

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS (الملحق رقم 05)

يوضح الجدول رقم (4-16) الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث (متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) وذلك من خلال معاملات الارتباط بين كل فقرة والمحور الثالث

كل معاملات الارتباط لفقرات المحور الثاني موجبة إذ تعبر عن وجود علاقة إيجابية بين الأسئلة والمحور الذي تنتمي إليه (المحور الثالث: متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، وما يؤكد ذلك مستوى المعنوية لدى كل العبارات يساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، كما أن معظم معاملات الارتباط لفقرات المحور الثاني أكبر من قيمة الجدولية 0.19 عند درجة حرية $n-1 = 110$ وهذا ما يعني أن فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

- دراسة صدق الإتساق البنائي لمحاور أداة الدراسة الميدانية

الجدول رقم (4-17): صدق الإتساق البنائي لمحاور أداة الدراسة الميدانية

مستوى المعنوية	معامل الارتباط بيرسون	محتوى المحور	البيان المحور
0.000	0.905	آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	المحور الأول
0.000	0.574	معوقات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	المحور الثاني
0.000	0.896	متطلبات الإفصاح المحاسبي في المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المحور الثالث

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS (الملحق رقم 05)

من خلال الجدول رقم (4-17) يتضح أن معاملات الارتباط لمحاور الإستبيان على التوالي (0.905، 0.574، 0.896)، وتعتبر أكبر من القيمة الجدولية التي تساوي 0.15 عند درجة حرية $n-1 = 110$ أما مستوى المعنوية لجميع محاور الإستبيان تساوي 0.000 أي أنها دالة عند مستوى 0.05، وبالتالي يمكن القول أن هناك ارتباط بين المحاور والأداة ككل، الأمر الذي يوضح تمتع أداة الدراسة بصدق الاتساق البنائي.

2. ثبات أداة الدراسة للعينة ككل باستخدام ألفا كرومباخ

الجدول رقم (4-18): معامل الثبات ألفا كرومباخ لمحاور الإستبيان

معامل ألفا كرومباخ	عدد العبارات	محتوى المحور	البيان المحور
0.879	08	القوائم المالية	المحور الأول
0.906	09	مصطلحات العرض والايضاحات والملاحظات الهامشية والملاحق الايضافية	
0.873	07	توقيت المعلومة والخانات المقارنة وتقرير محافظ الحسابات ومجلس الادارة	
0.799	06	معوقات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	المحور الثاني
0.925	18	متطلبات الإفصاح المحاسبي في المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المحور الثالث

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS (الملحق رقم 05)

يوضح الجدول رقم (4-18) أن معاملات الثبات ألفا كرومباخ لكل محور من محاور الإستبانة مرتفع وقريب جدا من الواحد (1) وبشكل متفاوت ونسبي وتراوح بين 0.799 إلى 0.925 وهي نتائج مقبولة وتدل على ثبات أداة الدراسة الميدانية.

المطلب الثالث: نتائج إجابات أفراد العينة

يمكن تقسيم اجابات أفراد عينة وإيضاحهم في الجداول التالية حيث يوضح كل جدول إجابات أفراد العينة لكل محور.

أولا: نتائج إجابات أفراد العينة من (المحاسبين المعتمدين ومساعدتهم، محافظي الحسابات، خبراء المحاسبة بالاضافة الى الأكاديمين) حول المحور الأول البعد الأول

يوضح الجدول رقم (4-19) إجابات عينة الدراسة الميدانية من (محاسبين المعتمدين ومساعدتهم، محافظي الحسابات، بالإضافة الى الخبراء والأكاديمين) حول المحور الأول المتعلق بالبعد: القوائم المالية

الجدول رقم (4-19): نتائج إجابات أفراد العينة حول المحور الأول البعد الأول

الاجمالي	الاجابات					التكرار والنسبة	البيان
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	ت %	السئلة
111	0	2	2	43	64	ت	السؤال رقم 01
100	0	1.80	1.80	38.73	57.65	%	
111	2	8	13	42	46	ت	السؤال رقم 02
100	1.80	7.20	11.71	37.83	41.44	%	
111	0	12	9	58	32	ت	السؤال رقم 03
100	0	10.81	8.10	52.25	28.82	%	
111	0	1	5	62	43	ت	السؤال رقم 04
100	0	0.90	4.50	55.85	38.73	%	
111	0	2	13	59	37	ت	السؤال رقم 05
100	0	1.80	11.71	53.15	33.33	%	
111	0	10	17	56	28	ت	السؤال رقم 06
100	0	9	15.31	50.45	25.22	%	
111	0	5	14	61	31	ت	السؤال رقم 07
100	0	4.50	12.61	54.95	27.92	%	
111	9	8	14	57	23	ت	السؤال رقم 08
100	8.10	7.20	12.61	51.35	20.72	%	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج EXCEL

ثانيا: نتائج إجابات أفراد العينة من (المحاسبين المعتمدين ومساعدتهم، محافظي الحسابات، خبراء المحاسبة بالاضافة إلى الأكاديمين) حول المحور الأول البعد الثاني

يوضح الجدول رقم (4-20) إجابات عينة الدراسة الميدانية من (محاسبين المعتمدين ومساعدتهم، محافظي الحسابات، بالإضافة إلى الخبراء والأكاديمين) حول المحور الأول المتعلق بالبعد الثاني: مصطلحات العرض والإيضاحات والملاحظات الهامشية والملاحق الإضافية.

الجدول رقم (4-20): نتائج إجابات أفراد العينة حول المحور الأول البعد الثاني

الاجمالي	الاجابات					التكرار والنسبة	البيان
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	ت %	السئلة
111	0	6	15	57	33	ت	السؤال رقم 09
100	0	5.40	13.51	51.35	29.72	%	
111	0	16	32	42	21	ت	السؤال رقم 10
100	0	14.41	28.82	37.83	18.91	%	
111	0	18	14	44	35	ت	السؤال رقم 11
100	0	16.21	12.61	39.63	31.53	%	
111	2	11	15	55	28	ت	السؤال رقم 12
100	1.80	9.90	13.51	49.54	25.22	%	
111	0	13	19	50	29	ت	السؤال رقم 13
100	0	11.71	17.11	45.04	26.12	%	
111	4	19	12	45	31	ت	السؤال رقم 14
100	3.60	17.11	10.81	40.54	27.92	%	
111	2	5	15	68	21	ت	السؤال رقم 15
100	1.80	4.50	13.51	61.26	18.91	%	
111	4	11	21	49	26	ت	السؤال رقم 16
100	3.60	9.90	18.91	44.14	23.42	%	
111	2	10	9	53	37	ت	السؤال رقم 17
100	1.80	9	8.10	47.74	33.33	%	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج EXCEL

ثالثا: نتائج إجابات أفراد العينة من (المحاسبين المعتمدين ومساعدتهم، محافظي الحسابات، خبراء المحاسبة بالإضافة إلى الأكاديميين) حول المحور الأول البعد الثالث

يوضح الجدول رقم (4-21) إجابات عينة الدراسة الميدانية من (محاسبين المعتمدين ومساعدتهم، محافظي الحسابات، بالإضافة إلى الخبراء والأكاديميين) حول المحور الأول المتعلق بالبعد الثالث: توقيت المعلومة والخانات المقارنة وتقرير محافظ الحسابات ومجلس الإدارة.

الجدول رقم (4-21): نتائج إجابات أفراد العينة حول المحور الأول البعد الثالث

الاجمالي	الاجابات					التكرار والنسبة	البيان
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	ت %	الأسئلة
111	1	5	5	62	38	ت	السؤال رقم 18
100	0.90	5.40	5.40	55.85	34.23	%	
111	1	4	11	54	41	ت	السؤال رقم 19
100	0.90	3.60	9.90	48.64	36.93	%	
111	0	3	10	64	43	ت	السؤال رقم 20
100	0	2.70	9	57.65	38.73	%	
111	2	2	9	48	50	ت	السؤال رقم 21
100	1.80	1.80	8.10	43.24	45.04	%	
111	0	3	10	64	34	ت	السؤال رقم 22
100	0	2.70	9	57.65	30.63	%	
111	0	4	13	52	42	ت	السؤال رقم 23
100	0	3.60	11.71	46.84	37.83	%	
111	1	2	8	57	43	ت	السؤال رقم 24
100	0.90	1.80	7.20	51.35	38.73	%	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج EXCEL

رابعاً: نتائج إجابات أفراد العينة من (المحاسبين المعتمدين ومساعدتهم، محافظي الحسابات، خبراء المحاسبة بالإضافة إلى الأكاديميين) حول المحور الثاني

يوضح الجدول رقم (4-22) إجابات عينة الدراسة الميدانية من (محاسبين المعتمدين ومساعدتهم، محافظي الحسابات، بالإضافة إلى الخبراء والأكاديميين) حول المحور الثاني المتعلق ب: معوقات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

الجدول رقم (4-22): نتائج إجابات أفراد العينة حول المحور الثاني

الإجمالي	الإجابات					التكرار والنسبة	البيان الأسئلة
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	ت %	
111	2	5	12	46	46	ت	السؤال رقم 25
100	1.80	4.50	10.81	41.44	41.44	%	
111	0	7	8	58	38	ت	السؤال رقم 26
100	0	6.30	7.20	52.25	34.23	%	
111	0	6	6	61	38	ت	السؤال رقم 27
100	0	5.40	5.40	54.95	34.23	%	
111	0	5	10	44	52	ت	السؤال رقم 28
100	0	4.50	9	39.63	46.84	%	
111	6	15	11	34	45	ت	السؤال رقم 29
100	5.40	13.51	9.90	30.63	40.54	%	
111	3	2	7	39	60	ت	السؤال رقم 30
100	2.70	1.80	6.30	35.13	54.05	%	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL

خامساً: نتائج إجابات أفراد العينة من (المحاسبين المعتمدين ومساعدتهم، محافظي الحسابات، خبراء المحاسبة بالإضافة إلى الأكاديميين) حول المحور الثالث

يوضح الجدول رقم (4-23) إجابات عينة الدراسة الميدانية من (محاسبين المعتمدين ومساعدتهم، محافظي الحسابات، بالإضافة إلى الخبراء والأكاديميين) حول المحور الثالث المتعلق ب: متطلبات الإفصاح المحاسبي في المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (4-23): نتائج إجابات أفراد العينة حول المحور الثالث

الاجمالي	الاجابات					التكرار والنسبة	البيان
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	ت %	الأسئلة
111	3	6	11	51	40	ت	السؤال رقم 01
100	2.70	5.40	9.90	45.94	36.03	%	
111	0	5	17	46	43	ت	السؤال رقم 02
111	0	4.50	15.31	41.44	38.73	%	
111	3	8	15	47	38	ت	السؤال رقم 03
100	2.70	7.20	13.51	42.34	34.23	%	
111	2	7	21	48	33	ت	السؤال رقم 04
100	1.80	6.30	18.91	43.24	29.72	%	
111	0	6	6	53	64	ت	السؤال رقم 05
100	0	5.40	5.40	47.74	57.65	%	
111	0	2	14	50	45	ت	السؤال رقم 06
100	0	1.80	12.61	45.04	40.54	%	
111	2	13	18	38	40	ت	السؤال رقم 07
100	1.80	11.71	16.21	34.23	36.03	%	
111	1	5	12	52	41	ت	السؤال رقم 08
100	0.90	4.50	10.81	46.84	36.93	%	
111	1	10	22	39	39	ت	السؤال رقم 09
100	0.90	9	19.81	35.13	35.13	%	
111	2	7	26	35	41	ت	السؤال رقم 10
100	1.80	6.30	23.42	31.53	36.93	%	
111	2	5	18	45	41	ت	السؤال رقم 11
100	1.80	4.50	16.21	40.54	36.93	%	
111	0	4	21	38	48	ت	السؤال رقم 12
100	0	3.60	18.91	34.23	43.24	%	

111	1	14	16	32	48	ت	السؤال رقم 13
100	0.90	12.61	14.41	28.82	43.24	%	
111	9	13	15	30	44	ت	السؤال رقم 14
100	8.10	11.71	13.51	27.02	39.63	%	
111	1	7	13	47	43	ت	السؤال رقم 15
100	0.90	6.30	11.71	42.34	38.73	%	
111	3	4	14	54	36	ت	السؤال رقم 16
100	2.70	3.60	12.61	48.64	32.43	%	
111	4	8	12	48	39	ت	السؤال رقم 17
100	3.60	7.20	10.81	43.24	35.13	%	
111	4	6	9	43	49	ت	السؤال رقم 18
100	3.60	5.40	8.10	38.73	44.14	%	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج EXCEL

المبحث الثالث: المعالجة والتحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

يتضمن هذا البحث عرضاً للناتج من خلال التحليل الوصفي والإحصائي للبيانات الدراسة لمجموعة من الإختبارات الإحصائية والمتمثلة في المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية، وإختبار t ، وهذا لتوضيح مدى تحقيق آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة المتعلقة بالخبراء والحاسبين المعتمدين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الأكاديمين

سيتم عرض مختلف نتائج الإحصاء الوصفي عن طريق تحديد إتجاهات إجابات أفراد العينة بالإعتماد على المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري، نحو المتغيرات الدراسة وعبارات الإستبيان وتحديد تلك التي حازت على أعلى وأقل درجات الموافقة وفقاً لإجابات مفردات العينة.

أولاً: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة المتعلقة بالخبراء والحاسبين المعتمدين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الأكاديمين حول المحور الأول

يحتوي هذا الجزء على وصف وتقييم درجات الموافقة من خلال معرفة آراء وإتجاهات أفراد العينة نحو إجاباتهم على عبارات المحور الأول من الاستبيان المتمثل في آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للعبارات من 01 الى 24 عبارة ويتكون من ثلاثة أبعاد وفيما يلي عرضاً للناتج المتحصل عليها وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-24): يمثل الترتيب التنازلي لفقرات المحور الأول حسب الإنحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها (مستوياتها).

الترتيب	الفقرة	الانحراف المعباري	المتوسط الحسابي	الدرجة والمستوى (الاتجاه العام)
س 1	تعد المؤسسات الجزائرية قوائم مالية سنويا على الأقل.	1.15	4.52	مرتفع / أوافق بشدة
س 4	تصف ميزانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عناصر الأصول والخصوم كل على حدى.	1.13	4.32	مرتفع / أوافق بشدة
س 21	تساعد الخانات المقارنة في تقييم أداء المؤسسة واتخاذ القرارات	1.04	4.28	مرتفع / أوافق بشدة
س 24	يسهل تقرير محافظ الحسابات فهم المعلومات المعقدة وإستعابها من قبل مستخدميها	1.04	4.25	مرتفع / أوافق بشدة
س 20	يتم إضافة خانة أو إدراج عمود في القوائم المالية تتضمن معلومات عن السنة السابقة فضلا عن السنة الحالية	0.97	4.19	مرتفع / أوافق بشدة
س 23	يمكن لمستخدمي المعلومات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كذلك الإستفادة من التحفظات التي يحملها تقرير محافظ الحسابات	0.97	4.19	مرتفع / أوافق بشدة
س 5	تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملخص للأعباء والمتوجات المنجزة من قبلها وتدرجها في قائمة جدول حساب النتائج	0.97	4.18	مرتفع / أوافق
س 18	تفصح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المعلومة المالية عند الإنتهاء من السنة المالية التي عادة ما تكون ربع سنة أو سنة كاملة.	0.96	4.18	مرتفع / أوافق
س 19	الافصاح عن المعلومة عند الانتهاء من السنة المالية يسمح بالعرض العادل لها بحيث لا تحدم المعلومات المفصح عنها جهة عن جهة أخرى	0.94	4.17	مرتفع / أوافق
س 22	يمكن لمستخدمي المعلومات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإستفادة من الملاحظات الواردة في تقرير مجلس الإدارة لما يحمله من افصاحات عن الاستراتيجية النمو المستقبلية لهاته المؤسسات	0.90	4.16	مرتفع / أوافق

مرتفع / أوافق	4.12	0.88	تتضمن القوائم المالية التي تعدها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كل من الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال ، قائمة التدفقات النقدية بالإضافة الى الملاحق	س 2
مرتفع / أوافق	4.06	0.83	تتضمن قائمة التدفقات النقدية الأموال من المداخيل ومخارج من الموجودات المالية حاصلة خلال السنة	س 7
مرتفع / أوافق	4.05	0.82	تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصطلحات في العرض تقلل الغموض في القوائم المالية	س 9
مرتفع / أوافق	4.02	0.82	تبرز هذه الجداول (جداول اضافية) معلومات اضافية تسهل فهم القوائم المالية مثل(جدول حركة المخزون، وجدول مصاريف الموظفين، الضرائب، الرسوم والمدفوعات المماثلة، الخدمات الأخرى، جدول الاهتلاك وخسائر القيمة للتبittات، جدول تحديد النتائج الضريبية، بيان الأرباح والإحتياطات....الخ)	س 17
مرتفع / أوافق	3.99	0.81	تعكس القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجمل المعاملات والأحداث المتعلقة بنشاطها	س 3
مرتفع / أوافق	3.92	0.81	تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدول تدفقات الخزينة الذي يعطي لمستخدمي المعلومات المالية مدى قدرة هذه المؤسسات على توليد الأموال	س 6
مرتفع / أوافق	3.91	0.79	تتضمن الملاحق التابعة للكشوف المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عناصر أخرى مثل الشركة الأم، الفروع، علاقات الأطراف الأخرى (المساهمين، المسيرين، الصفقات) بالإضافة تقييم حقوق الملكية	س 15
مرتفع / أوافق	3.86	0.78	تتضمن الإيضاحات شرح مفصلا عن الأحداث اللاحقة التي عدلت في قوائمها المالية	س 11
مرتفع / أوافق	3.86	0.77	يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدم الافراط في استخدام الملاحظات والهوامش لكي لا تكون أكثر أهمية من القوائم المالية	س 12
مرتفع / أوافق	3.86	0.74	تشمل الملاحظات شرحا للسياسات المحاسبية المتبعة في تقييم الأصول والمخزونات....الخ	س 13

س16	تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جداول اضافية مستقلة عن القوائم المالية	0.70	3.74	مرتفع / أوافق
س14	تعتبر المعلومات المالية الواردة في الملاحق الاضافية أقل أهمية من تلك التي ترد في القوائم المالية	0.69	3.72	مرتفع / أوافق
س8	تفصح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ع بيان تغيير رؤوس الأموال الخاصة.	0.63	3.69	مرتفع / أوافق
س10	تفصح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الأحداث التي تلي اعداد القوائم المالية اسفل القائمة المالية التي خصها التعديل وتسمى بالملاحظات الهامشية	0.61	3.61	مرتفع / أوافق
	الدرجة الكلية ل: آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	0.44	4.03	مرتفع / أوافق
الوزن النسبي للمتوسط الحسابي (%) = (المتوسط الحسابي * 100) / 5				
المتوسط المرجح بالأوزان	من 01 إلى 1.79	من 1.80 إلى 2.60	من 2.60 إلى 3.40	من 3.43 إلى 4.19
طول الفقرة	0.79	0.79	0.79	0.80
الاستجابة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق بشدة
مستوى الموافقة	منخفضة	متوسطة	عالية	درجة عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS

يعرض الجدول أعلاه نتائج حساب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لأراء وإتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمدى موافقتهم أو عدم موافقتهم أو محايدين إتجاه عبارات المحور الأول (آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية).

وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع العبارات المحور قيمة 4.03 وهو ضمن المجال موافقة عالية [3.43-4.19] وانحراف معياري قدره 0.44، وهو أقل من الواحد مما يشير إلى تقارب آراء الأفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي، حيث تعطينا هذه القيم نتيجة إحصائية أنه لا يوجد تشتت كبير في آراء المستجوبين وهذا يدعم النتائج المتحصل عليها، فالمتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات لإتجاهات أفراد العينة أي كلهم موافقون ونسبة 80.6% على أن مستويات إدراك المستجوبين من مهنيين

وأكاديميين لآليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية هو بدرجة عالية حسب وجهة نظرهم وهذا ما لاحظناه إزاء اجاباتهم على مضمون عبارات المحور حيث كانت معظمها بدرجات عالية إذ أن متوسطاتها الحسابية محصورة بين (4.52 أعلى قيمة لدى العبارة رقم 01 إلى أدنى قيمة بلغت 3.61 لدى العبارة رقم 10) وفيما يلي ترتيب عبارات المحور الأول، حسب آراء وإتجاهات افراد عينة الدراسة كما يلي:

الفقرة رقم 01: إحتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.52 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية جدا على أن المؤسسات الجزائرية تعد قوائم مالية سنويا على الأقل وهذا بنسبة 90.4 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 04: إحتلت المرتبة الثانية من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.32 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية جدا أن ميزانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصف عناصر الأصول والخصوم كل على حدى وهذا بنسبة 86.4 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 21: إحتلت المرتبة الثالثة من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.28 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية جدا أن الخانات المقارنة تساعد في تقييم أداء المؤسسة وإتخاذ القرارات وهذا بنسبة 86.4 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 24: إحتلت المرتبة الرابعة من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.25 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية جدا أن تقرير محافظ الحسابات يسهل فهم المعلومات المعقدة واستعابها من قبل مستخدميها وهذا بنسبة 85 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 20: إحتلت المرتبة الخامسة من حيث أهميتها لدى عينة الدراسة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.19 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أنه يتم اضافة أو يدرج عمود في القوائم المالية تتضمن معلومات عن السنة السابقة فضلا عن السنة الحالية وهذا بنسبة 83.8 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 23: إحتلت المرتبة السادسة من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.19 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أنه يمكن لمستخدمي المعلومات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كذلك الاستفادة من التحفظات التي يحملها تقرير محافظ الحسابات وهذا بنسبة 83.8 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 5: إحتلت المرتبة السابعة من حيث أهميتها لدى عينة الدراسة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.18 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد ملخص للأعباء والمتوجات المنجزة من قبلها وتدرجها في قائمة جدول حساب النتائج وهذا بنسبة 83.6 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 18: إحتلت المرتبة الثامنة من حيث أهميتها لدى عينة الدراسة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.18 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفصح عن المعلومة المالية عند الإنتهاء من السنة المالية التي عادة ما تكون ربع سنة أو سنة كاملة وهذا بنسبة 83.6 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 19: إحتلت المرتبة التاسعة من حيث أهميتها لدى عينة الدراسة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.17 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أن الإفصاح عن المعلومة عند الانتهاء من السنة المالية يسمح بالعرض العادل لها بحيث لا تخدم المعلومات المفصح عنها جهة عن جهة أخرى وهذا بنسبة 83.4 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 22: إحتلت المرتبة العاشرة من حيث أهميتها لدى عينة الدراسة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.16 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أنه يمكن لمستخدمي المعلومات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من الملاحظات الواردة في تقرير مجلس الإدارة لما يحمله من إفصاحات عن الإستراتيجية النمو المستقبلية لهاته المؤسسات وهذا بنسبة 83.2 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 2: إحتلت المرتبة أحدا عشر من حيث أهميتها لدى عينة الدراسة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.12 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أن القوائم المالية التي تعدها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تتضمن كل من الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال ، قائمة التدفقات النقدية بالإضافة الى الملاحق وهذا بنسبة 82.4 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 7: إحتلت المرتبة اثني عشر من حيث أهميتها لدى عينة الدراسة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.06 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أن قائمة التدفقات النقدية تتضمن الأموال من المداخيل ومخارج من الموجودات المالية حاصلة خلال السنة وهذا بنسبة 81.2 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 9: إحتلت المرتبة الثالثة عشر من حيث أهميتها لدى عينة الدراسة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.05 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم مصطلحات في العرض تقلل الغموض في القوائم المالية وهذا بنسبة 81 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 17: إحتلت المرتبة أربعة عشر من حيث أهميتها لدى عينة الدراسة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.02 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أن الجداول الإضافية تتضمن معلومات اضافية تسهل فهم القوائم المالية مثل (جدول حركة المخزون، وجدول مصاريف الموظفين، الضرائب، الرسوم والمدفوعات المماثلة، الخدمات الأخرى، جدول الإهلاك وخسائر القيمة للتشبيات، جدول تحديد النتائج الضريبية، بيان الأرباح والإحتياطات.....الخ) وهذا بنسبة 80.4 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 3: احتلت المرتبة الخامسة عشر من حيث أهميتها لدى عينة الدراسة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 3.99 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أن القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعكس مجمل المعاملات والأحداث المتعلقة بنشاطها وهذا بنسبة 79.8 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 6: احتلت المرتبة السادسة عشر من حيث أهميتها لدى عينة الدراسة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 3.92 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد جدول تدفقات الخزينة الذي يعطي لمستخدمي المعلومات المالية مدى قدرة هذه المؤسسات على توليد الأموال وهذا بنسبة 78.4 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 15: احتلت المرتبة السابعة عشر من حيث أهميتها لدى عينة الدراسة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 3.91 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أن الملاحق التابعة للكشوف المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتوي على عناصر أخرى مثل الشركة الأم، الفروع، علاقات الأطراف الأخرى (المساهمين، المسيرين، الصفقات ..) بالإضافة تقييم حقوق الملكية وهذا بنسبة 78.2 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 11: احتلت المرتبة الثامنة عشر من حيث أهميتها لدى عينة الدراسة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 3.86 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أن الايضاحات التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتوي على شرح مفصل عن الأحداث اللاحقة التي عدلت في قوائمها المالية وهذا بنسبة 77.2 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 12: احتلت المرتبة التاسعة عشر من حيث أهميتها لدى عينة الدراسة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 3.86 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أنه يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدم الافراط في استخدام الملاحظات والهوامش لكي لا تكون أكثر أهمية من القوائم المالية لها وهذا بنسبة 77.2 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 13: احتلت المرتبة العشرون من حيث أهميتها لدى عينة الدراسة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 3.86 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أن الملاحظات التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمرفقة لقوائمها المالية تتضمن شرحا للسياسات المحاسبية المتبعة في تقييم الاصول والمخزونات... الخ، وهذا بنسبة 77.2 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 16: احتلت المرتبة الواحد عشرون من حيث أهميتها لدى عينة الدراسة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 3.74 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدم جداول إضافية مستقلة عن القوائم المالية وهذا بنسبة 74.8 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 14: إحتلت المرتبة إثنين وعشرون من حيث أهميتها لدى عينة الدراسة وبتوسط حسابي بلغ قيمة 3.72 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أن المعلومات المالية الواردة في الملاحق الاضافية تعتبر أقل أهمية من تلك التي ترد في القوائم المالية وهذا بنسبة 74.4 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 8: إحتلت المرتبة الثالثة والعشرون من حيث أهميتها لدى عينة الدراسة وبتوسط حسابي بلغ قيمة 3.69 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفصح عن بيان تغيير رؤوس الأموال الخاصة، وهذا بنسبة 73.8% حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 10: إحتلت المرتبة الرابعة والعشرون من حيث أهميتها لدى عينة الدراسة وبتوسط حسابي بلغ قيمة 3.69 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفصح عن بيان تغيير رؤوس الأموال الخاصة، وهذا بنسبة 73.8% حسب وجهة نظرهم.

ثانيا: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة المتعلقة بالخبراء والحاسبين المعتمدين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة الى الأكاديميين حول المحور الثاني

يحتوي هذا الجزء على وصف وتقييم درجات الموافقة من خلال معرفة آراء واتجاهات أفراد العينة نحو اجاباتهم على عبارات المحور الثاني من الإستبيان المتمثل في معوقات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وفقا للعبارات من 25 الى 30 عبارة وفيما يلي عرضا للنتائج المتحصل عليها وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-25): يمثل الترتيب التنازلي لفقرات المحور الثاني حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها (مستوياتها)

الترتيب	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الدرجة والمستوى (الاتجاه العام)
س 30	ضعف تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستعملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تطور النظام المحاسبي المالي	1.24	4.36	مرتفع/ اوافق بشدة
س 28	عدم تكوين اطرار خبيرة بالنظام الجديد حيث أن اعتماد هذا النظام في المراكز التدريبية لحد الآن ما يزال ضعيفا	0.92	4.29	مرتفع/ اوافق بشدة
س 27	ضعف أنظمة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يصعب عليها تغيير نظامها المحاسبي في الوقت القصير	0.89	4.18	مرتفع/ اوافق
س 25	صعوبة التحلي عن النظام القديم الذي تأصل وتجذر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0.81	4.16	مرتفع/ اوافق
س 26	غياب القوانين التكميلية الداعمة للنظام المحاسبي المالي مثل القوانين الجبائية	0.81	4.14	مرتفع/ اوافق
س 29	نقص البحوث والدراسات الأكاديمية حول النظام المحاسبي المالي SCF	0.77	3.87	مرتفع/ اوافق
الدرجة الكلية ل : معوقات الافصاح المحاسبي				
الوزن النسبي للمتوسط الحسابي (%) = (المتوسط الحسابي * 100) / 5				
المتوسط المرجح بالأوزان	من 01 إلى 1.79	من 1.80 إلى 2.60	من 2.60 إلى 3.43	من 4.20 إلى 5

0.80	0.79	0.79	0.79	0.79	طول الفقرة
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الإستجابة
عالية		متوسطة	منخفضة		مستوى الموافقة

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS (الملحق رقم 06)

يعرض الجدول أعلاه نتائج حساب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لأراء وإتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمدى موافقتهم أو عدم موافقتهم أو محايدين إتجاه عبارات المحور الثاني (معوقات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية).

بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع فقرات المحور قيمة 4.16 وهو ضمن المجال موافقة عالية [4.19-3.43] وبانحراف معياري قدره 0.59، وهو أقل من الواحد مما يشير إلى تقارب آراء الأفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي، حيث تعطينا هذه القيم نتيجة إحصائية أنه لا يوجد تشتت كبير في آراء المستجوبين وهذا يدعم النتائج المتحصل عليها فالمتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات لإتجاهات أفراد العينة أي كلهم موافقون وبنسبة 83.2% على أن مستويات إدراك المستجوبين من مهنيين وأكاديميين لمعوقات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية هو بدرجة عالية حسب وجهة نظرهم وهذا ما نلاحظه إزاء إجاباتهم على مضمون عبارات المحور حيث كانت معظمها بدرجات عالية إذ أن متوسطاتها الحسابية محصورة بين (4.36 أعلى قيمة لدى العبارة رقم 30 إلى أدنى قيمة بلغت 3.87 لدى العبارة رقم 29) وفيما يلي ترتيب عبارات المحور الثاني، حسب آراء وإتجاهات افراد عينة الدراسة كما يلي:

الفقرة رقم 30: إحتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.36 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية جدا على أن ضعف تكنولوجيا المعلومات والإتصال المستعملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو أول معوق قد يحد من الإفصاح المحاسبي في ظل تطور النظام المحاسبي المالي وهذا بنسبة 87.2% حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 28: إحتلت المرتبة الثانية من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ 4.29 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية جدا على أن عدم تكوين إطارات خبيرة بالنظام الجديد قد يحد من تطبيقه بحيث أن إعتقاد هذا النظام في المراكز التدريبية لحد الآن ما يزال ضعيفا وهذا بنسبة 85.8% حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 27: إحتلت المرتبة الثالثة من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.18 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية جدا على أن ضعف أنظمة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعب عليها تغيير نظامها المحاسبي في الوقت القصير وهذا بنسبة 83.6% حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 25: إحتلت المرتبة الرابعة من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.16 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أن صعوبة التخلي عن النظام القديم الذي تأصل وتجدر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المعوقات التي حدثت من افصاحها المحاسبي بشكل موثوق فيه وهذا بنسبة 83.2% حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 26: إحتلت المرتبة الخامسة من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.14 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أن غياب القوانين التكميلية الداعمة للنظام المحاسبي المالي مثل القوانين الجبائية تحد من الإفصاح عن المعلومة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بنسبة 82.8% حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 29: إحتلت المرتبة السادسة من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 3.87 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أن نقص البحوث والدراسات الأكاديمية حول النظام المحاسبي المالي حد من التعرف على أهم البنود التي جاء بها هذا النظام خاصة فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي، وهذا بنسبة 77.4% حسب وجهة نظرهم.

ثالثا: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة المتعلقة بالخبراء والحاسبين المعتمدين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة الى الأكاديميين حول المحور الثالث

يحتوي هذا الجزء على وصف وتقييم درجات الموافقة من خلال معرفة آراء وإتجاهات أفراد العينة نحو إجاباتهم على عبارات المحور الثالث من الإستبيان المتمثل في متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للعبارات من 31 الى 48 عبارة وفيما يلي عرضا للنتائج المتحصل عليها وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-26): يمثل الترتيب التنازلي لفقرات المحور الثالث حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها (مستوياتها).

الترتيب	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الدرجة والمستوى (الاتجاه العام)
س 5	تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القوائم مالية كل سنة	1.30	4.41	مرتفع / أوافق بشدة
س 6	حدد المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES القوائم المالية ب(الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية).	1.08	4.24	مرتفع / أوافق بشدة
س 12	قلص المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإفصاح في فئات الأصول المالية المفصّل عنها من اربع فئات الى فئتين هم أدوات مالية متاحة للبيع وأدوات مالية أخرى	1.07	4.17	مرتفع / أوافق بشدة
س 2	بسط المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياسات المحاسبية باعتبار هذا النوع من المؤسسات لا يقوم بأعمار ضخمة	1.04	4.14	مرتفع / أوافق بشدة
س 8	تفصح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار عن مجمل الإيرادات والأعباء ذات الأهمية النسبية والسياسات المحاسبية المتبعة لتقييمها	1.03	4.14	مرتفع / أوافق بشدة
س 18	تسمح برجعة القوائم المالية بنقل المعلومات المالية من جهاز اعلامك الى جهاز آلي اعلام آخر بمجرد طلبها	1.01	4.14	مرتفع / أوافق بشدة

مرتفع / أوافق	4.12	1.01	نص المعيار المحاسبي الخاص بالمؤسسات على ضرورة إعداد الايضاحات لبعض بنود القوائم المالية التي من شأنها قد تساعد في الفهم الدقيق لها	س 15
مرتفع / أوافق	4.07	1.00	تفصح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق هذا المعيار عن السياسات المحاسبية المتبعة حسب متطلبات المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي IAS-IFRS	س 1
مرتفع / أوافق	4.06	0.96	وفق هذا المعيار تفصح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الأخطاء المحاسبية للفترات السابقة التي قد تكون ضللت مستخدمي المعلومات المالية	س 11
مرتفع / أوافق	4.05	0.95	لا يتطلب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار عرض المعلومات القطاعية، أو حصة السهم من الأرباح، أو التقارير المالية لمرحلة	س 16
مرتفع / أوافق	4.01	0.94	لا تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعداد قوائم مالية مقارنة من أول سنة من تطبيقها لهذا المعيار	س 13
مرتفع / أوافق	3.99	0.92	سرع المعيار المحاسبي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتيرة الإفصاح المحاسبي عن طريق إصدار لغة برمجة القوائم المالية	س 17
مرتفع / أوافق	3.98	0.91	تفصح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن التغيرات في السياسات المحاسبية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي IAS-IFRS	س 3
مرتفع / أوافق	3.96	0.86	بسط المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES بنود القياس والإفصاح الواردة في القوائم المالية، مثل إلغاء ضرورة التقييم وفق القيمة العادلة	س 10
مرتفع / أوافق	3.95	0.85	لم يطالب مجلس المعايير المحاسبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأعداد قائمة التدفقات النقدية الذي قد يشكل عبئاً عليها	س 9

مرتفع / أوافق	3.93	0.81	تفصح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الأثر الناجم عن التغيرات في السياسات المحاسبية المتبعة في الملاحظات اسفل القائمة المالية	س 4
مرتفع / أوافق	3.91	0.83	وفق هذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مطالبة بعرض بيانات ذات أهمية نسبية فقط في ائمة الميزانية	س 7
مرتفع / أوافق	3.78	0.74	تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قائمة واحدة تجمع بين حساب النتائج وجدول تغيرات رؤوس الأموال	س 14
مرتفع / أوافق	4.05	0.62	الدرجة الكلية ل: متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
الوزن النسبي للمتوسط الحسابي (%) = (المتوسط الحسابي * 100) / 5				
المتوسط المرشح بالأوزان	من 1.79 إلى 01	من 1.80 إلى 2.60	من 2.60 إلى 3.40	من 3.43 إلى 4.19
طول الفقرة	0.79	0.79	0.79	0.80
الإستجابة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق بشدة
مستوى الموافقة	منخفضة	متوسطة	عالية	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS (الملحق رقم 06)

يعرض الجدول أعلاه نتائج حساب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لأراء وإتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمدى موافقتهم أو عدم موافقتهم أو محايدين إتجاه عبارات المحور الثالث (متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع فقرات المحور قيمة 4.05 وهو ضمن المجال موافقة عالية [4.19-3.43] وانحراف معياري قدره 0.62، وهو أقل من الواحد مما يشير إلى تقارب أراء أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الاجمالي، حيث تعطينا هذه القيم نتيجة احصائية أنه لا يوجد تشتت كبير في آراء المستجوبين وهذا يدعم النتائج المتحصل عليها فالمتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات لاتجاهات أفراد العينة أي كلهم موافقون وبنسبة 81 % على أن مستويات إدراك المستجوبين من مهنيين وأكاديميين لمتطلبات

الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو بدرجة عالية حسب وجهة نظرهم وهذا ما نلاحظه إزاء إجاباتهم على مضمون عبارات المحور حيث كانت معظمها بدرجات عالية إذ أن متوسطاتها الحسابية محصورة بين (4.41 أعلى قيمة لدى العبارة رقم 5 إلى أدنى قيمة بلغت 3.78 لدى العبارة رقم 14) وفيما يلي ترتيب عبارات المحور الثالث، حسب آراء واتجاهات أفراد عينة الدراسة كما يلي:

الفقرة رقم 5: احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.41 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية جدا على أن تعد المؤسسات وفق هذا المعيار قوائمًا مالية كل سنة وهذا بنسبة 88.2% حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 6: احتلت المرتبة الثانية من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.24 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية جدا على أن المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES حدد القوائم المالية ب (الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية) وهذا بنسبة 84.8% حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 12: احتلت المرتبة الثالثة من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.17 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية جدا على أن المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قلص الإفصاح في فئات الأصول المالية المفصّل عنها من أربع فئات إلى فئتين هم أدوات مالية متاحة للبيع وهذا بنسبة 83.4% حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 2: احتلت المرتبة الرابعة من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.14 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية جدا على أن المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسط السياسات المحاسبية بإعتبار هذا النوع من المؤسسات لا يقوم بأعمار ضخمة وهذا بنسبة 82.8% حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 8: احتلت المرتبة الخامسة من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.14 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية جدا على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار تفصح عن مجمل الإيرادات والأعباء ذات الأهمية النسبية والسياسات المحاسبية المتبعة لتقييمها وهذا بنسبة 82.8% حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 18: احتلت المرتبة السادسة من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.14 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية جدا على أن برجة القوائم المالية تسمح بنقل المعلومات المالية من جهاز إعلامك إلى جهاز آلي اعلام آخر بمجرد طلبها وهذا بنسبة 82.8% حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 15: احتلت المرتبة السابعة من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.12 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية على أن المعيار المحاسبي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نص على ضرورة إعداد الإيضاحات لبعض بنود القوائم المالية التي من شأنها قد تساعد في الفهم الدقيق لها وهذا بنسبة 82.4 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 1: احتلت المرتبة الثامنة من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.07 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق هذا المعيار تفصح عن السياسات المحاسبية المتبعة حسب متطلبات المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي IAS-IFRS وهذا بنسبة 81.4 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 11: احتلت المرتبة التاسعة من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.06 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق هذا المعيار تفصح عن الأخطاء المحاسبية للفترات السابقة التي قد تكون ضللت مستخدمي المعلومات المالية وهذا بنسبة 81.2 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 16: احتلت المرتبة العاشرة من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.05 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق هذا المعيار لا يتطلب منها عرض المعلومات القطاعية، أو حصة السهم من الأرباح، أو التقارير المالية لمرحلة وهذا بنسبة 81 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 13: احتلت المرتبة احدا عشر من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 4.01 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقوم بإعداد قوائم مالية مقارنة من أول سنة من تطبيقها لهذا المعيار وهذا بنسبة 80.2 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 17: احتلت المرتبة اثني عشر من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 3.99 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أن المعيار المحاسبي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سريع وتيرة الافصاح المحاسبي عن طريق اصدار لغة برمجة القوائم المالية وهذا بنسبة 79.8 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 3: احتلت المرتبة ثلاثة عشر من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 3.98 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن التغيرات في السياسات المحاسبية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي IAS-IFRS وهذا بنسبة 79.6 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 10: احتلت المرتبة اربعة عشر من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 3.96 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أن المعيار المحاسبي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسط بنود القياس

والإفصاح الواردة في القوائم المالية، مثل الغاء ضرورة التقييم وفق القيمة العادلة وهذا بنسبة 79.2 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 9: احتلت المرتبة خمسة عشر من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 3.95 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أن مجلس المعايير المحاسبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يطالب باعداد قائمة التدفقات النقدية التي قد يشكل عبئ عليها وهذا بنسبة 79 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 4: احتلت المرتبة ستة عشر من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 3.93 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أن تفصح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الأثر الناجم عن التغيرات في السياسات المحاسبية المتبعة في الملاحظات اسفل القائمة المالية وهذا بنسبة 78.6 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 7: احتلت المرتبة سبعة عشر من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 3.91 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أن وفق هذا المعيار فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مطالبة بعرض بيانات ذات أهمية النسبية فقط في ائمة الميزانية وهذا بنسبة 78.2 % حسب وجهة نظرهم.

الفقرة رقم 14: احتلت المرتبة ثمانية عشر من حيث أهميتها لدى العينة وبمتوسط حسابي بلغ قيمة 3.78 حيث أن المستجوبين يدركون وبدرجة عالية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدم قائمة واحدة تجمع بين حساب النتائج وجدول تغيرات رؤوس الأموال وهذا بنسبة 75.6 % حسب وجهة نظرهم.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة المتعلقة بالخبراء والمحاسبين المعتمدين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة الى الأكاديمين

يتضمن التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية مجموعة من الإختبارات، المتمثلة أساسا في إختبار العينة الإحصائية ستودنت (T)، إذ يعتبر من الإختبارات الشائعة والمهمة التي تستخدم بشكل واسع من قبل الباحثين في قياس الفروقات المعنوية بين المتوسطات¹، ومستوى المعنوية المتعلق به (Level of Signification). فيما يأتي سيتم ومن خلال هذا المبحث تحليل النتائج المتعلقة بكل محور على حدا من خلال الإجابات الكلية لأفراد العينة.

أولا: آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

يوضح الجدول رقم (4-27) نتائج التحليل الإحصائي المتحصل عليها من خلال من خلال إجابات الأفراد العينة حول متطلبات الإفصاح المحاسبي حسب كل آلية من آلياته في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

¹ حسين علي نجيب، غالب عوض صالح الرافي، تحليل ونمذجة البيانات باستخدام الحاسوب تطبيق شامل لحزمة SPSS، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 257.

الجدول رقم(4-27): نتائج التحليل الإحصائي المتعلقة بال محور الأول حسب وجهة نظر الأفراد المستجوبين

الإتجاه العام	مستوى المعنوية	قيمة t	الوزن النسبي	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البيان / المحور
مرتفع/ أوافق	0.000	24.668	80.6	0.442	4.036	المحور الأول
الوزن النسبي للمتوسط الحسابي (%) = (المتوسط الحسابي * 100) / 5						

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS (الملحق رقم 07)

من خلال الجدول السابق يتبين أن جل إجابات أفراد العينة يرون أن آليات الإفصاح المحاسبي المشار إليها حققت الى حد ما متطلبات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي الجزائري، وكتفسير إحصائي لذلك "بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على جميع فقرات المحور الأول 4.03 بإنحراف معياري قدره 0.44، وهو أقل من الواحد مما يشير إلى تقارب آراء أفراد العينة وتمركزها حول المتوسط الحسابي الإجمالي، وهذا ما يفسر أنهم موافقون وبدرجة عالية على أن آليات الإفصاح المحاسبي المشار إليها في المحور تحقق متطلبات الإفصاح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وما يؤكد ذلك أن قيمة t الجدولية عند درجة الحرية $n-1=110$ عند مستوى الدلالة (0.05) تساوي 1.98 وهي أقل من قيمة t المحسوبة 24.66، كما أن مستوى الدلالة $\text{sig}=0.0000$ وهو أقل من 0.05".

ثانيا: معوقات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

يوضح الجدول رقم (4-28) نتائج التحليل الإحصائي المتحصل عليها من خلال من خلال إجابات الأفراد العينة حول المعوقات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الجزائرية.

الجدول رقم(4-28): نتائج التحليل الإحصائي المتعلقة بال محور الثاني حسب وجهة نظر الأفراد المستجوبين

الاتجاه العام	مستوى المعنوية	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البيان / المحور
مرتفع/ أوافق	0.000	20.766	83.2	0.592	4.168	المحور الثاني
الوزن النسبي للمتوسط الحسابي (%) = (المتوسط الحسابي * 100) / 5						

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS (الملحق رقم 07)

من خلال الجدول السابق يتبين أن جل إجابات أفراد العينة يرون أن المعوقات المشار إليها تحد من تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكتفسير إحصائي لذلك "بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على جميع فقرات المحور الأول 4.16 بإنحراف معياري قدره 0.59، وهو أقل من الواحد مما يشير إلى تقارب آراء أفراد العينة وتمركزها حول المتوسط الحسابي الإجمالي، وهذا ما يفسر أنهم موافقون

وبدرجة عالية على أن هذه المعوقات تحد من تحقيق متطلبات الإفصاح في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وما يؤكد ذلك أن قيمة t الجدولية عند درجة الحرية $n-1=110$ عند مستوى الدلالة (0.05) تساوي 1.98 وهي أقل من قيمة t المحسوبة 20.76، كما أن مستوى الدلالة $sig=0.0000$ وهو أقل من 0.05.

ثالثا: متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يوضح الجدول رقم (4-29) نتائج التحليل الإحصائي المتحصل عليها من خلال إجابات الأفراد العينة حول متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (4-29): نتائج التحليل الإحصائي المتعلقة بال محور الثالث حسب وجهة نظر الأفراد المستجوبين

الإتجاه العام	مستوى المعنوية	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البيان المحور
مرتفع/ أوافق	0.000	17.89	83.2	0.62	4.05	المحور الثالث
الوزن النسبي للمتوسط الحسابي (%) = (المتوسط الحسابي * 100) / 5						

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS (الملحق رقم 07)

من خلال الجدول السابق يتبين أن جل إجابات أفراد العينة يرون أن المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يوفر متطلبات الإفصاح وفق الآليات المشار إليها، وتفسير إحصائي لذلك "بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على جميع فقرات المحور الثالث 4.05 بإنحراف معياري قدره 0.62، وهو أقل من الواحد مما يشير إلى تقارب آراء أفراد العينة وتمركزها حول المتوسط الحسابي الإجمالي، وهذا ما يفسر أنهم موافقون وبدرجة عالية على أن المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حقق جل متطلبات الإفصاح المحاسبي، وما يؤكد ذلك أن قيمة t الجدولية عند درجة الحرية $n-1=110$ عند مستوى الدلالة (0.05) تساوي 1.98 وهي أقل من قيمة t المحسوبة 17.89، كما أن مستوى الدلالة $sig=0.0000$ وهو أقل من 0.05.

المطلب الثالث: دراسة الفروقات بين الأفراد المستجوبين ومدى إدراكهم لمخاطر أداة الدراسة

بعد عرض نتائج إجابات الأفراد المستجوبين وإخصاعها لتحليل الوصفي والإحصائي عن طريق الإختبارات الإحصائية المتمثلة في (المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، بالإضافة إلى إختبار T)، لا بد من دراسة أهم الفروقات بين إجابات الأفراد المستجوبين ومن ثم تحليل مدى إدراكهم لمخاطر الاستبيان وهذا من أجل التأكد بأن المستجوبين على دراية بأهم التطورات في المجال المحاسبي.

أولا: دراسة الفروقات في إجابات الأفراد المستجوبين

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آليات تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وفق المعيار IFRS FOR SMES تعزى إلى متغير المؤهل المهني"

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آليات تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المعيار IFRS FOR SMES تعزى إلى متغير المؤهل المهني.

يتضمن الجدول (4-30) إختبار الفروقات الإحصائية بين الأفراد المستجوبين وتمت معالجة البيانات بإستخدام إختبار (T) لعينتين مستقلتين، والنتائج موضحة كالآتي:

الجدول رقم (4-30) يوضح نتائج إختبار (t) لدلالة الفروق في آليات تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المعيار IFRS FOR SMES تبعا متغير المؤهل المهني (الفرضية الأولى)

المتغير	المؤهل المهني	العدد	المتوسط الحسابي	الإلخراف المعياري	قيمة (ف)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
آليات الإفصاح المحاسبي	خبير محاسبي	6	4.05	0.41	0.65	110	غير دال عند 0.05
	محافظ حسابات	27	4.17	0.41			
	محاسب معتمد	32	3.97	0.33			
	مساعد محاسب	17	4.06	0.56			
	أستاذ جامعي	29	3.95	0.48			
معلومات الإفصاح المحاسبي	خبير محاسبي	6	3.97	0.78	0.79	110	غير دال عند 0.05
	محافظ حسابات	27	4.24	0.63			
	محاسب معتمد	32	4.19	0.52			
	مساعد محاسب	17	4.33	0.60			
	أستاذ جامعي	29	4.01	0.57			
المعيار المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	خبير محاسبي	6	4.17	0.67	0.79	110	غير دال عند 0.05
	محافظ حسابات	27	4.17	0.63			
	محاسب معتمد	32	4.02	0.61			
	مساعد محاسب	17	4.13	0.56			
	أستاذ جامعي	29	3.91	0.65			
الأداة ككل	خبير محاسبي	6	4.09	0.49	0.41	110	غير دال عند 0.05
	محافظ حسابات	27	4.18	0.46			
	محاسب معتمد	32	4.02	0.35			
	مساعد محاسب	17	4.12	0.49			
	أستاذ جامعي	29	3.94	0.49			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS (الملحق رقم 08)

يتبين من الجدول أعلاه أن قيم الدرجات المعنوية لجميع محاور الإستبيان (آليات الإفصاح المحاسبي، معوقات الإفصاح المحاسبي، المعيار المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) تساوي على الترتيب (0.66، 0.55، 0.53) وهي قيم غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05)، كما جاءت القيمة المعنوية لمستوى الدلالة للإستبيان ككل (0.83)، وهي قيمة غير دالة كذلك عند مستوى الدلالة 0.05، وقيمة (T) تساوي (0.41) وهي قيمة دالة عند مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على عدم وجود فروق بين الأفراد المبحوثين (المستجوبين) بمختلف مهنتهم ووظيفتهم التي يشغلونها في تطبيق آليات تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المعيار IFRS FOR SMEs، ومنه نقبل بالفرض الذي يقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آليات تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المعيار IFRS FOR SMEs تبعاً لمتغير المؤهل المهني"

ثانياً: تحديد مستوى إدراك الأفراد المبحوثين لمفهوم الإفصاح المحاسبي

H0: لا يدرك الأفراد المبحوثين مفهوم الإفصاح المحاسبي.

H1: يدرك الأفراد المبحوثين مفهوم الإفصاح المحاسبي.

ويتضمن الجدول رقم (4-31) اختبار مستوى إدراك الأفراد المبحوثين لمفهوم الإفصاح المحاسبي وتم معالجة البيانات بحساب اختبار (t) بين المتوسط الحسابي الفرضي والمتوسط الحسابي للعينة وإستخراج دلالتها الإحصائية. جدول رقم (4-31): يمثل قيم المتوسط الفرضي والمتوسط الحسابي للعينة وقيمة "T" ودلالتها الإحصائية

(الفرضية الثانية)

المحاور	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	قيمة (t)	مستوى الدلالة	القرار
آليات الإفصاح المحاسبي	3	4.03	24.66	0.00	دال عند 0.05
معوقات الإفصاح المحاسبي	3	4.16	20.76	0.00	دال عند 0.05
متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار IFRS FOR SMEs	3	4.05	17.89	0.00	دال عند 0.05
المقياس ككل	3	4.061	24.719	0.00	دال عند 0.05

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS (الملحق رقم 09)

يتبين من الجدول أعلاه أن قيم المتوسط الحسابي للمحاور ككل (آليات الإفصاح المحاسبي، معوقات الإفصاح المحاسبي، متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار IFRS FOR SMEs) كالأتي (4.03، 4.16، 4.05) على الترتيب وهي أكبر من قيمة المتوسط الحسابي الفرضي الذي يساوي 03، كما جاءت قيمة المتوسط الحسابي للإستبيان ككل (4.061) وهي أكبر من قيمة المتوسط الحسابي الفرضي، وأن مستوى المعنوية الكلية لمستوى الدلالة

تساوي (0.000) وهي قيمة دالة عند (0.05) أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية ولصالح عينة الدراسة، وهذا يدل على أن الأفراد المبحوثين يدركون جيدا لمفهوم الإفصاح المحاسبي، كما يدل أيضا على أن درجة إدراك الأفراد المبحوثين لمفهوم الإفصاح المحاسبي إيجابية، وعليه:

نرفض الفرضية الصفرية التي تقول "لا يدرك الأفراد المبحوثين مفهوم الإفصاح المحاسبي" ونقبل بالفرض البديل الذي يقول "يدرك إدراك لدى الأفراد المبحوثين مفهوم الإفصاح المحاسبي"

ثالثا: تحديد مدى إدراك الأفراد المبحوثين لآليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

H0: لا يدرك الأفراد المبحوثين آليات الإفصاح المحاسبي في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

H1: يدرك الأفراد المبحوثين آليات الإفصاح المحاسبي في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

ويتضمن الجدول رقم (4-32) إختبار مستوى إدراك الأفراد المبحوثين لآليات الإفصاح المحاسبي في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وهذا بتبنيها للنظام المحاسبي المالي SCF إذ تمت معالجة البيانات بحساب إختبار (t) بين المتوسط الحسابي الفرضي والمتوسط الحسابي للعينة وإستخراج دلالتها الإحصائية.

جدول رقم (4-32): يمثل قيم المتوسط الفرضي والمتوسط الحسابي للعينة وقيمة "T" ودلالاتها الإحصائية

(الفرضية الثالثة)

المحاور	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	قيمة (t)	مستوى الدلالة	القرار
القوائم المالية	3	4.10	22.05	0.00	دال عند 0.05
مصطلحات العرض	3	3.84	15.11	0.00	دال عند 0.05
توقيت المعلومة	3	4.20	25.78	0.00	دال عند 0.05
المحور الأول: آليات الإفصاح المحاسبي	3	4.03	24.66	0.00	دال عند 0.05

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS (الملحق رقم 09)

يتبين من الجدول أعلاه أن قيم المتوسط الحسابي للأبعاد ككل (القوائم المالية، مصطلحات العرض، متطلبات الإفصاح توقيت المعلومة) (4.10، 3.84، 4.20) على الترتيب جاءت أكبر من قيمة المتوسط الحسابي الفرضي الذي يساوي (03)، كما جاءت قيمة المتوسط الحسابي للإستبيان ككل (4.03) وهي أكبر من قيمة المتوسط الحسابي الفرضي، كما جاءت القيمة المعنوية الكلية لمستوى الدلالة تساوي (0.00) وهي قيمة دالة عند (0.05) أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية ولصالح عينة الدراسة، وهذا يدل على أن الأفراد المبحوثين يدركون جيدا آليات

الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، كما يدل أيضا على أن درجة إدراك الأفراد المبحوثين للآليات الإفصاح المحاسبي إيجابية وعليه:

نرفض الفرض الصفري الذي يقول " لا يدرك المبحوثين آليات الإفصاح المحاسبي في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، ونقبل بالفرض البديل الذي يقول " يدرك الأفراد المبحوثين آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية".

رابعا: تحديد مدى إدراك الأفراد المبحوثين لمعوقات الإفصاح المحاسبي في البيئة الجزائرية

H0: لا توجد معوقات وصعوبات للإفصاح من الممكن أن تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عند تطبيقها للنظام المحاسبي المالي.

H1: توجد معوقات وصعوبات للإفصاح من الممكن ان تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عند تطبيقها للنظام المحاسبي المالي

يتضمن الجدول رقم (4-33) إختبار مستوى إدراك الأفراد المبحوثين لمعوقات الإفصاح المحاسبي في البيئة الجزائرية، وتم معالجة البيانات بحساب إختبار (t) بين المتوسط الحسابي الفرضي والمتوسط الحسابي للعينة وإستخراج دلالتها الإحصائية

الجدول رقم (4-33): يمثل قيم المتوسط الفرضي والمتوسط الحسابي للعينة وقيمة "T" ودلالاتها الإحصائية

(الفرضية الرابعة)

المحور	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	قيمة (t)	مستوى الدلالة	القرار
معوقات الإفصاح المحاسبي	3	4.16	20.76	0.00	دال عند 0.05
المقياس ككل	3	4.06	24.71	0.00	دال عند 0.05

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS (الملحق رقم 09)

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي لمحور معوقات الإفصاح المحاسبي تساوي (4.16) وهي أكبر من قيمة المتوسط الحسابي الفرضي الذي يساوي 03، كما جاءت القيمة المعنوية الكلية لمستوى الدلالة تساوي (0.00) وهي قيمة دالة عند (0.05) أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة معوقات الإفصاح المحاسبي ولصالح عينة الدراسة، وهذا يدل على أن المبحوثين يواجهون عدة معوقات وصعوبات تحول دون الإفصاح المحاسبي كما يدل أيضا على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تواجه عدة صعوبات ومعوقات عند تطبيقها للنظام

المحاسبي المالي، وعليه يمكن القول أن درجة المعوقات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عند تطبيقها للنظام المحاسبي المالي مرتفعة وعليه:

نرفض الفرض الصفري الذي يقول " لا توجد معوقات وصعوبات للإفصاح من الممكن أن تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عند تطبيقها للنظام المحاسبي المالي " ونقبل بالفرض البديل الذي يقول " توجد معوقات وصعوبات للإفصاح من الممكن أن تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عند تطبيقها لنظام المحاسبي المالي".

خامسا: تحديد مدى إدراك الأفراد المبحوثين لنصوص المعيار المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES

H0: لا يدرك الأفراد المبحوثين نصوص المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES.

H1: يدرك الأفراد المبحوثين نصوص المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES.

يتضمن الجدول رقم (4-34) إختبار مستوى إدراك الأفراد المبحوثين لنصوص المعيار المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES، وتم معالجة البيانات بحساب إختبار (t) بين المتوسط الحسابي الفرضي والمتوسط الحسابي للعينة وإستخراج دلالتها الإحصائية.

جدول رقم (4-34): يمثل قيم المتوسط الفرضي والمتوسط الحسابي للعينة وقيمة "T" ودلالتها الإحصائية

(الفرضية الخامسة)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة (t)	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	البعد
دال عند 0.05	0.00	16.22	4.05	3	نصوص المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
دال عند 0.05	0.00	24.71	4.06	3	المقياس ككل

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS (الملحق رقم 09)

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي لبعده نصوص المعيار الدولي تساوي (4,05) وهي أكبر من قيمة المتوسط الحسابي الفرضي الذي يساوي (03)، كما جاءت القيمة المعنوية لمستوى الدلالة تساوي (0.00) وهي قيمة دالة عند (0.05) أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة معرفة وإدراك نصوص المعيار الدولي ولصالح عينة الدراسة، وهذا يدل على أن المبحوثين على دراية تامة بنصوص المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعليه يمكن القول أن درجة إدراك الأفراد المبحوثين لنصوص المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES مرتفعة، أي:

نرفض الفرض الصفري الذي يقول "لا يدرك الأفراد المبحوثين نصوص المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES" ونقبل بالفرض البديل الذي يقول "يدرك الأفراد المبحوثين نصوص المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES".

سادسا: مدى إدراك الأفراد المبحوثين لمتطلبات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES

H0: لا يدرك الأفراد المبحوثين متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES.

H1: يدرك الأفراد المبحوثين متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES.

يتضمن الجدول رقم (4-35) اختبار مستوى إدراك الأفراد المبحوثين لمتطلبات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES، وتم معالجة البيانات بحساب اختبار (t) بين المتوسط الحسابي الفرضي والمتوسط الحسابي للعينة وإستخراج دلالتها الإحصائية.

جدول رقم (4-35): يمثل قيم المتوسط الفرضي والمتوسط الحسابي للعينة وقيمة "T" ودلالتها الإحصائية

(الفرضية السادسة)

القرار	مستوى الدلالة	قيمة (t)	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	البعد
دال عند 0.05	0.00	17.85	4.06	3	متطلبات الإفصاح وفق المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
دال عند 0.05	0.00	24.71	4.06	3	المقياس ككل

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS (الملحق رقم 09)

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي لبعد متطلبات الإفصاح وفق المعيار المحاسبي تساوي (4.06) وهي أكبر من قيمة المتوسط الحسابي الفرضي الذي يساوي (03)، كما جاءت القيمة المعنوية لمستوى الدلالة تساوي (0.00) وهي قيمة دالة عند (0.05)، أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ومستوى معرفة متطلبات الإفصاح وفق المعيار المحاسبي ولصالح عينة الدراسة، وهذا يدل على أن المبحوثين على دراية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعليه يمكن القول أن مستوى إدراك الأفراد المبحوثين لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES مرتفع وإيجابي. أي

نرفض الفرض الصفري الذي يقول " لا يدرك الأفراد المبحوثين متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES " ونقبل بالفرض البديل الذي يقول " يدرك الأفراد المبحوثين متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES

المطلب الرابع: دراسة مدى موافقة آراء أفراد العينة على أن آليات الإفصاح المحاسبي للنظام المحاسبي المالي وفرت متطلبات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتضمن هذا الجانب تحديد مدى ملائمة آليات الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنصوص عليها في النظام المحاسبي الجزائري لمتطلبات الإفصاح في المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES، حيث في هذا الصدد سنقوم بتحديد طبيعة العلاقة بين كل آلية من آليات الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي مع متطلبات الإفصاح المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES، وذلك من خلال دراسة معامل الارتباط (R)، حيث يشير الارتباط إلى طبيعة العلاقة بين المتغيرين أو أكثر وهذا بدراسة إتجاه العلاقة (سلبية أو ايجابية) بدرجة (+1، -1)، بالإضافة إلى معامل التحديد (R^2) الذي يحدد القدرة التفسيرية للعلاقة، كما سنقوم بإختبار ستودنت (T) الذي يساعد في دراسة أثر العلاقة وإختبار فيشر الذي يختبر فرضيات الدراسة.

أولاً: تحديد مدى تحقيق آلية القوائم المالية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر آراء أفراد العينة

يبين الجدول رقم (4-36) النتائج المتعلقة بإختبار مدى تحقيق آلية القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ بين آلية الإفصاح المحاسبي (القوائم المالية) ومتطلبات الإفصاح المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ بين آلية الإفصاح المحاسبي (القوائم المالية) ومتطلبات الإفصاح المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES

لإختبار هذه الفرضية تم إستخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson Corrélation) وإختبار تحليل الإنحدار البسيط لمعرفة ما مدى تحقيق آلية القوائم المالية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر آراء أفراد العينة.

الجدول رقم (4-36): نتائج اختبار مدى تحقيق آلية القوائم المالية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الفرضية السابعة)

مستوى المعنوية	معامل التحديد	معامل الارتباط r	أفراد العينة	البيان	المحور
0.000	0.193	0.444	111	القوائم المالية	المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS (الملحق رقم 10)

من خلال الجدول رقم (4-36) الذي يوضح أثر وجود علاقة بين آلية الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي والمتمثلة في القوائم المالية ومتطلبات الإفصاح للمعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ بلغ معامل الارتباط $R=0.444$ عند مستوى معنوية $\alpha=0.000$ وبمعامل تحديد بلغ 0.193 أي أن ما قيمته 19.3% من متطلبات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES حققتها آلية القوائم المالية، وبما أن قيمة Sig أقل من قيمة ($\alpha=0.05$) نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة القائلة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ بين آلية الإفصاح المحاسبي (القوائم المالية) والمعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES

ثانيا: تحديد مدى تحقيق آلية مصطلحات العرض والإيضاحات والملاحظات الهامشية والملاحق الإضافية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر آراء أفراد العينة.

يبين الجدول رقم (4-37) النتائج المتعلقة باختبار مدى تحقيق آلية مصطلحات العرض والإيضاحات والملاحظات الهامشية والملاحق الإضافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ بين آلية الإفصاح المحاسبي (مصطلحات العرض والإيضاحات والملاحظات الهامشية والملاحق الإضافية) ومتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES.

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ بين آلية الإفصاح المحاسبي (مصطلحات العرض والإيضاحات والملاحظات الهامشية والملاحق الإضافية) ومتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES.

لإختبار هذه الفرضية تم إستخدام معامل الإرتباط بيرسون (Pearson Corrélation) وإختبار تحليل الإنحدار البسيط لمعرفة ما مدى تحقيق آلية الإفصاح المحاسبي (مصطلحات العرض والإيضاحات والملاحظات الهامشية والملاحق الإضافية) المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر أفراد العينة.

الجدول رقم (4-37): نتائج إختبار مدى تحقيق آليات الإفصاح (مصطلحات العرض والإيضاحات والملاحظات الهامشية والملاحق الإضافية) المنصوص عليهم في النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الفرضية الثامنة)

مستوى المعنوية	معامل التحديد	معامل الارتباط r	أفراد العينة	البيان المحور
0.000	0.354	0.595	111	مصطلحات العرض والإيضاحات والملاحظات الهامشية والملاحق الإضافية
				المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS (الملحق رقم 10)

من خلال الجدول رقم (4-37) الذي يوضح اثر وجود علاقة بين آلية الافصاح المحاسبي المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي والمتمثلة في (مصطلحات العرض والايضاحات والملاحظات الهامشية والملاحق الاضافية) ومتطلبات الافصاح للمعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ بلغ معامل الارتباط $R=0.595$ عند مستوى معنوية $\alpha=0.000$ وبمعامل تحديد بلغ 0.354 أي أن ما قيمته 35.4% من متطلبات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES حققتها آلية الإفصاح (مصطلحات العرض والإيضاحات والملاحظات الهامشية والملاحق الإضافية)، وبما أن قيمة Sig أقل من قيمة $(\alpha=0.05)$ نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة القائلة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ بين آليات الإفصاح المحاسبي الآتية (مصطلحات العرض والإيضاحات والملاحظات الهامشية والملاحق الاضافية) والمعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES .

ثالثا: تحديد مدى تحقيق آلية تقارير محافظ حسابات ومجلس الادارة المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي لمطلوبات الافصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر أفراد العينة. يبين الجدول رقم (4-38) النتائج المتعلقة باختبار مدى تحقيق آليات الإفصاح المحاسبي (توقيت المعلومة والخانات المقارنة وتقرير محافظ الحسابات ومجلس الادارة) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لمطلوبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ بين آلية الإفصاح المحاسبي (توقيت المعلومة والخانات المقارنة وتقرير محافظ الحسابات ومجلس الإدارة) ومتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES.

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ بين آليات الإفصاح المحاسبي (توقيت المعلومة والخانات المقارنة وتقرير محافظ الحسابات ومجلس الإدارة) ومتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES.

لإختبار هذه الفرضية تم إستخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson Corrélation) وإختبار تحليل الإنحدار البسيط لمعرفة ما مدى تحقيق آلية الإفصاح المحاسبي (توقيت المعلومة والخانات المقارنة وتقرير محافظ الحسابات ومجلس الإدارة) المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي لمطلوبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر أفراد العينة.

الجدول رقم (4-38): نتائج إختبار مدى تحقيق آليات الإفصاح المحاسبي (توقيت المعلومة والخانات المقارنة وتقرير محافظ الحسابات ومجلس الادارة) المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي لمطلوبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الفرضية التاسعة)

مستوى المعنوية	معامل التحديد	معامل الارتباط r	أفراد العينة	البيان المحور
0.000	0.319	0.565	111	توقيت المعلومة والخانات المقارنة وتقرير محافظ الحسابات ومجلس الادارة المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS (الملحق رقم 10)

من خلال الجدول رقم (4-38) الذي يوضح أثر وجود علاقة بين آلية الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي والمتمثلة في (توقيت المعلومة والخانات المقارنة وتقرير محافظ الحسابات ومجلس الإدارة) ومتطلبات الإفصاح للمعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ بلغ معامل الارتباط $R=0.565$ عند مستوى معنوية

$\alpha=0.000$ وبمعامل تحديد بلغ 0.319 أي أن ما قيمته 31.9 % من متطلبات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES حققتها آلية الإفصاح (توقيت المعلومة والخانات المقارنة وتقرير محافظ الحسابات ومجلس الإدارة)، وبما أن قيمة Sig أقل من قيمة $(\alpha =0.05)$ نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة القائلة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ بين آلية الإفصاح المحاسبي (توقيت المعلومة والخانات المقارنة وتقرير محافظ الحسابات ومجلس الإدارة) ومتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES .

رابعا: تحديد مدى تحقيق آليات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي الجزائري لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر آراء أفراد العينة.

يبين الجدول رقم (4-39) النتائج المتعلقة باختبار مدى تحقيق آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ بين آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ بين آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES

لإختبار هذه الفرضية تم إستخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson Corrélation) وإختبار تحليل الإنحدار البسيط لمعرفة ما مدى تحقيق آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر آراء أفراد العينة.

الجدول رقم (4-39): نتائج إختبار مدى تحقيق آليات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الفرضية العاشرة)

مستوى المعنوية	معامل التحديد	معامل الارتباط r	أفراد العينة	البيان
0.000	0.431	0.657	111	المحور الأول: آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
				المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS (الملحق رقم 10)

من خلال الجدول رقم (4-39) الذي يوضح أثر وجود علاقة بين آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ومتطلبات الإفصاح للمعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES ، إذ بلغ معامل الارتباط $R=0.657$ عند مستوى معنوية $\alpha=0.000$ ومعامل تحديد بلغ 0.431 أي أن ما قيمته 43.1% من متطلبات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES حققته آليات الإفصاح المحاسبي في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وبما أن قيمة Sig أقل من قيمة ($\alpha = 0.05$) نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة القائلة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ بين آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES

خامسا: تحديد أثر معوقات الإفصاح المحاسبي في البيئة الجزائرية من تطبيق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يبين الجدول رقم (4-40) النتائج المتعلقة بإختبار أثر معوقات الإفصاح المحاسبي للبيئة الجزائرية في الحد من تطبيق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

H0: لا يوجد أثر لمعوقات الإفصاح المحاسبي في البيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية قد يحد من تطبيق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES

H1: يوجد أثر لمعوقات الإفصاح المحاسبي في البيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية قد يحد من تطبيق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES.

لإختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson Corrélation) لمعرفة أثر معوقات الإفصاح المحاسبي في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على تطبيق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES من وجهة نظر أفراد العينة.

الجدول رقم (4-40): نتائج اختبار أثر معوقات الإفصاح المحاسبي لبيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية قد يجد من تطبيق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES (الفرضية الحادية عشر)

المحور	البيان	أفراد العينة	معامل الارتباط r	معامل التحديد	مستوى المعنوية
	معوقات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	111	0.353	0.124	0.000
	متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة				

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS (الملحق رقم 10)

من خلال الجدول رقم (4-40) الذي يوضح أثر وجود علاقة بين آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ومتطلبات الإفصاح للمعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES ، إذ بلغ معامل الارتباط $R=0.35$ عند مستوى معنوية $\alpha=0.000$ وبمعامل تحديد بلغ 0.124 أي أن مستوى أثر معوقات الإفصاح في البيئة الجزائرية حد من تطبيق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ 12.4% وهي نسبة معتبرة يمكن إعتماها لقبول الفرض البديل، وبما أن قيمة Sig أقل من قيمة $(\alpha = 0.05)$ نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة القائلة:

يوجد أثر لمعوقات الإفصاح المحاسبي في البيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية قد يجد من تطبيق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES.

المبحث الرابع: دراسة تحليلية لآليات الإفصاح المحاسبي لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العينة مأخوذة من ولاية الجلفة، بسكرة، الجزائر)

إلى جانب الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى محاسبي ومحافظي الحسابات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعض من الخبراء والأكاديميين في مجال المحاسبة، تم الإعتماد على نوع آخر من الدراسة للوصول إلى الأهداف المرجو تحقيقها، وتتمثل في دراسة تحليلية للقوائم المالية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في الجزائر.

تم التوجه إلى هذه المؤسسات والوقوف على أهم الآليات التي تستخدمها في إيصال المعلومة المحاسبية للأطراف المهتمة، وكذا تم طرح بعض الأسئلة المباشرة على المحاسب المعتمد لكل مؤسسة بإعتباره الجهة الوحيدة المسؤولة عن إنتقاء الآليات المناسبة في الإفصاح عن المعلومة .

تم الإعتماد على هذا النوع من التحليل لتحقيق من النتائج الدراسة الميدانية السابقة وكذا دعمها، وفي هذا المبحث سيتم تحديد طبيعة ومنهجية الدراسة التحليلية ومن ثم الوقوف على أهم الآليات المستخدمة من قبل مؤسسات الدراسة، ثم معرفة ما إذا حققت هذه الآليات متطلبات الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES.

المطلب الأول: منهجية وحدود الدراسة التحليلية

يجب ضبط الدراسة التحليلية من حيث منهجها وحدودها، لذا نتطرق في هذا المطلب إلى المنهج المستخدم وكيفية جمع البيانات وأساليب معالجتها من أجل تحقيق هدف الدراسة.

أولاً: منهجية الدراسة التحليلية

نظراً لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى الوقوف على أهم الآليات الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى تحقيق هذه الآليات لمتطلبات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES ، قمنا بإختبار هذه الآليات عن طريق المنهج الوصفي.

ثانياً: طرق جمع البيانات

تم جمع البيانات والتي هي عبارة عن القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق التوجه إلى المقر الرئيسي لهذه المؤسسات والقيام بمقابلة شخصية مع المحاسب المعتمد لكل مؤسسة ومن ثم طلب القوائم المالية المقفلة لسنة المالية 2020.

ثالثا: محددات الدراسة التحليلية

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتشمل العينة دراسة تحليلية للقوائم المالية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التي تنشط في ولاية الجلفة، الجزائر، بسكرة) شريطة أن لا تكون قد توقفت عن النشاط خلال فترة الدراسة.

رابعا: حدود الدراسة التحليلية

لابد من ضبط حدود الدراسة التحليلية من الناحية المكانية والزمانية وكذا القانونية وفيما أهم حدودها:

1. الحدود القانونية: تخص هذه الدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي نص عليها القانون 02-17 المؤرخ في 11 جانفي 2017 (الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها)، والنظام المحاسبي المالي SCF الذي نص عليه القانون 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لي 25 نوفمبر 2007 وكذا المعيار الدولي للمؤسسات IFRS FOR SMES الصادر في جويلية 2009.

2. الحدود الزمانية: شملت الدراسة القوائم المالية المقفلة لسنة 2020 (2020-12-31)

3. الحدود الموضوعية: عاجلت هذه الدراسة آليات الإفصاح المحاسبي لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى إلتزامها بمتطلبات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES.

خامسا: أساليب وأدوات تحليل البيانات المالية

من أجل الإجابة على فرضيات الدراسة التحليلية تم تحويل البيانات المتحصل عليها من القوائم المالية وإيجابيات المحاسبين المعتمدين لمؤسسات الدراسة إلى متغيرات وهمية.

طبقا لهذه الطريقة تم إختيار مجموعة من بنود الإفصاح المحاسبي العام المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي وكذا متطلبات كل آلية من ألياته هذا من جهة، ومن جهة أخرى إختارنا مجموعة من متطلبات الإفصاح المحاسبي حسب المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES، بحيث إذا إلتزمت المؤسسة بهذه المتطلبات نعطي لهذه الاجابة المتغير الوهمي (1)، أما في حالة عدم إلتزامها فنعطي للإجابة المتغير الوهمي (0)، (الملحق رقم 12-13) يوضح ذلك.

ولمعالجة هذه البيانات، سيتم حساب النسب المئوية للتكرارات وتطبيق إختبار ثنائي الحد (1، 0)، وهذا من أجل تحديد النسب الإجمالية لإلتزام مؤسسات الدراسة بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي SCF وهذا وفق ألياته التي حددها، ومن ثم معرفة ما إذا حققت هذه الآليات المتطلبات التي نص عليها المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES.

وأخيرا إستنتاج ما اذا كان هذا المعيار يخدم الإفصاح في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية نتيجة الخصوصية التي تتمتع بها.

المطلب الثاني: آليات الإفصاح المحاسبي المستخدمة من قبل مؤسسات الدراسة في تطبيقها للنظام المحاسبي المالي
في إطار هذا المطلب سيتم أولا التعرف على مؤسسات الدراسة وتصنيفها حسب (مصغرة، صغيرة، متوسطة) ومن ثم قياس مدى إلتزام هذه المؤسسة بالقضايا المحاسبية العامة للبيئة الجزائرية وإلتزامها كذلك بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق الآليات التي نص عليها النظام المحاسبي المالي SCF .

أولا: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

حسب المادة 454 من المرسوم التنفيذي 93-08 المؤرخ في أبريل 1993 " تثبت الشركة بعقد رسمي وإلا كانت باطلة"، والمادة 546 من المرسوم نفسه التي تنص على " شكل الشركة ومدتها التي لا تتجاوز 99 سنة وكذلك عنوانها ومركزها وموضوعها ومبلغ رأس مالها في القانون الأساسي" وبالتالي يمكن القول أن جل مؤسسات الدراسة لها شخصية معنوية مستقلة عن الشركاء وقائمة لحظة قيدها في المركز الوطني لسجل التجاري.

ومن خلال الملحق رقم 11 إعتدنا معايير أخرى لتصنيف مؤسسات الدراسة ما إذا كانت صغيرة أو متوسطة ويتبين من خلاله أن معيار عدد العمال في كامل المؤسسات لا يتجاوز 250 عامل وهو الحد المنصوص عليه في (القانون 02-17 المؤرخ في 11 جانفي 2017 " القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة")، وهناك معيار يعتبر أهم من المعيار السابق وهو معيار رقم الأعمال، حيث أن كامل المؤسسات لا يتجاوز رقم اعمالها 4 مليار وهذا حسب القانون ذاته، ويرجع أغلب مؤسسات الدراسة هي مؤسسات خدمية أو تجارية كون القطاع الصناعي متدهور في الجزائر.

ثانيا: مدى إلتزام مؤسسات الدراسة بالقضايا المحاسبية العامة التي تبناها النظام المحاسبي المالي

يبين الجدول رقم (4-41) النتائج المتعلقة بتكرارات العينة البالغ عددها 10 مؤسسات حول ما إذا إلتزمت بالقضايا المحاسبية العامة المتبناة من قبل النظام المحاسبي المالي SCF .

H0: كل مؤسسات الدراسة ليست مطبقة للنظام المحاسبي المالي وبالتالي لم تلتزم بمتطلبات الإفصاح العام وفقه. كل مؤسسات الدراسة مطبقة للنظام المحاسبي المالي وبالتالي إلتزمت بمتطلبات الإفصاح العام وفقه.

H1: كل مؤسسات الدراسة مطبقة للنظام المحاسبي المالي وبالتالي إلتزمت بمتطلبات الإفصاح العام وفقه.

الجدول رقم (4-41): يبين مدى إلتزام مؤسسات الدراسة بالقضايا المحاسبي العامة التي تبناها النظام المحاسبي المالي (الفرضية الثانية عشر)

لم تلتزم		إلتزمت		المتغير	قضايا عامة
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار		
00%	0	100%	10	تطبق مؤسساتكم النظام المحاسبي المالي المتبنى وفق القانون 07-11 المتضمن (النظام المحاسبي المالي)	
00%	0	100%	10	في نهاية كل سنة أو ربع سنة تعد مؤسساتكم قوائم مالية	
90%	9	10%	1	تتضمن القوائم المالية لمؤسساتكم كل من (الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الاموال، الملاحق)	
00%	0	100%	10	تضبط القوائم المالية المعدة من قبل مؤسساتكم تحت مسؤولية المسيرين	
00%	0	100%	10	تفصح مؤسساتكم عن البيانات الكمية التي تخص كل عنصر من عناصر القوائم المالية	
00%	0	100%	10	تفصح مؤسساتكم عن السياسات المحاسبية المستخدمة في تقييم كل عنصر من العناصر المذكورة في القوائم المالية	
00%	0	100%	10	في حال تغيير سياسة محاسبية ما فان مؤسساتكم مطالبة بالإفصاح عن هذا التغيير وأثره على القوائم المالية	
00%	0	100%	10	تستخدم مؤسساتكم مصطلحات واضحة للعرض للمعلومات المالية وهذا مما يساعد على الوصف الدقيق لها	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحقين (12-14)

من خلال الجدول رقم (4-41) يتبين أن جميع مؤسسات الدراسة تبنت النظام المحاسبي المالي وإلتزمت بمتطلبات الإفصاح المحاسبي العام (الشكلي) وأهم متطلب هو عرضها قوائم مالية سنوية أو ربع سنوية، وأن هذه الكشوف ضبطت من طرف محاسبها المعتمد وهذا ما تبين من خلال الختم المؤسسة على القوائم المالية. بالإضافة إلى ما سبق ان مؤسسات الدراسة أعدت قوائم مالية والمتمثلة في أهم قائمتين هما (الميزانية وجدول حساب النتائج وكذا الملاحق)، أما في ما يخص القوائم المالية الباقية (جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة) لم تقم كل المؤسسات بإعدادها وهذا يمكن تبريره على أن أغلب مؤسسات المستخدمة في الدراسة هي مؤسسات صغيرة حيث لا يتجاوز رقم أعمالهما 10 مليون دج كما هو موضح في الملحق رقم 11 (الخصائص الديمغرافية لمؤسسات الدراسة) التي خصص لهم النظام المحاسبي المالي SCF محاسبة مبسطة التي تنص على ضرورة إعداد أهم قائمتين هما الميزانية وحساب النتائج بالإضافة إلى الملاحق (أنظر للمطلب الثاني المبحث الثالث الفصل

الثاني: الكشوف المالية المتعلقة بنظام المحاسبة المبسطة) أما القوائم الأخرى ترك النظام المحاسبي المبسط الحرية المطلقة للمؤسسات في إعدادها.

وعليه بالنظر للنتائج المتحصل عليها فإننا نرفض الفرضية القائلة " كل مؤسسات الدراسة ليست مطبقة للنظام المحاسبي المالي وبتالي لم تلتزم بمتطلبات الإفصاح العام وفقه" ونقبل الفرضية القائلة " كل مؤسسات الدراسة مطبقة للنظام المحاسبي المالي وبتالي إلتزمت بمتطلبات الإفصاح العام وفقه".

ثالثا: مدى إلتزام مؤسسات الدراسة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق آلياته المنصوص عليها في النظام المحاسبي

المالي SCF

يبين الجدول رقم (4-42) النتائج المتعلقة بتكرارات العينة البالغ عددها 10 مؤسسات حول ما إذا إلتزمت بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق آلياته التي إنتهجها النظام المحاسبي المالي.

H0: لم تلتزم مؤسسات الدراسة بكامل بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق آلياته في النظام المحاسبي المالي

H1: إلتزمت مؤسسات الدراسة بكامل بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق آلياته في النظام المحاسبي المالي

الجدول رقم (4-42): يبين مدى إلتزام مؤسسات الدراسة بالإفصاح المحاسبي وفق الآليات التي تبناها النظام المحاسبي المالي (الفرضية الثالثة عشر)

لم تلتزم		إلتزمت		المتغير
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
				آليات الافصاح وفق البيئة الجزائرية
22.5%	2.25	77.5%	7.75	متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق قائمة الميزانية
25%	2.5	75%	7.5	متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق حساب النتائج
90%	9	10%	1	متطلبات الإفصاح المحاسبي تدفقات الخزينة
100%	10	00%	0	جدول تغيرات رؤوس الأموال
30%	3	70%	7	ملحق القوائم المالية

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحقين (12-14)

- بيان المركز المالي (الميزانية)

كل مؤسسات الدراسة إلتزمت بإعداد هذه القائمة التي تعتبر أهم قائمة نص النظام المحاسبي المالي SCF على ضرورة إعدادها حيث أن هذه القائمة تصف عناصر الأصول والخصوم كل على حدا، وتتضمن العناصر التالية (التشبيات المادية والغير مادية، الإهلاكات، المساهمات، الأصول المالية والمخزونات، الأصول الضريبية، الذمم المدينة والدائنة، رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم الضريبية)، وتصنف هذه العناصر حسب العناصر الجارية أو الغير جارية، أما

فيما يخص العنصر (تعرض ميزانية مؤسستكم حصص ذوي الأقلية وحصص الشركة المدججة) لم تلتزم بهما أغلب المؤسسات، إذا نستنتج أنه توفر عنصر الإستقلالية التي نص عليها القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 17-02 "لا تدخل في نطاق هذا القانون المؤسسات التي تملك 25 % من رأس مال في مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات الأخرى"

لا يوجد أحداث لاحقة تلت إعداد ميزانية مؤسسات الدراسة التحليلية وهذا ما يفسر أن القوائم المالية للمؤسسات المطبقة للنظام المحاسبي SCF تعد بتاريخ 1+N-04-31 رغم إستثنائية سنة الدراسة حيث صدرت القوائم المالية للمؤسسات بتاريخ 2021-07-31 وبالتالي لا توجد أحداث لاحقة.

- بيان حساب النتائج

كل المؤسسات إلتزمت بإعداد بيان حساب النتائج الذي لا يقل أهمية عن قائمة المركز المالي (الميزانية) حيث أن هذا البيان يلخص أعباء ومنتوجات الكيان ويعتبر كذلك ملخص لمجاميع التسيير (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الإستغلال) كما انه يحدد الضريبة على أرباح الشركات.

أعد هذا البيان من قبل مؤسسات الدراسة حسب الطريقة المباشرة التي أوصى بها النظام المحاسبي المالي، ولا توجد أحداث تلت إعداد هذا البيان لإصدار القوائم بتاريخ 2021-07-31.

- جدول سيولة الخزينة

يعد جدول تدفقات الخزينة قائمة مهمة من القوائم التي نص النظام المحاسبي المالي على ضرورة إعدادها وألقها بمتطلبات أساسية يجب توفرها في حال الإعداد إلا أن مؤسسات الدراسة لم يعدوا هذه القائمة كون أغلبهم مؤسسات صغيرة تطبق نظام مبسط ما عدا مؤسسة الجلود ومشتقاته التي أعدت هذه القائمة التي تعتبر مؤسسة عمومية.

- جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق

كل مؤسسات أهملت قائمة مهمة نص عليها النظام المحاسبي المالي وهذه القائمة هي بيان تغيرات الأموال الخاصة والذي يلخص التغير في رؤوس الأموال الخاصة وتحليلها.

كما نستنتج أن جميع مؤسسات الدراسة إلتزمت بإظهار قائمة الملاحق التي تتبع الكشوف المالية والتي تعرض كل السياسات المتبعة وتشرح كل بند من بنود المذكورة في القوائم المالية من ناحية القياس والتقييم والعرض والملاحظات التفسيرية، كما أن ملاحق الكشوف المالية لهاته المؤسسات تحتوي على قوائم مالية وسيطية مثل (جدول حركة المخزون، وجدول مصاريف الموظفين، الضرائب، الرسوم والمدفوعات المماثلة، الخدمات الأخرى، جدول الإهلاك وخسائر القيمة للتثبيتات، جدول تحديد النتائج الضريبية، بيان الأرباح والاحتياطات..... الخ) ومن الملاحظ كذلك من خلال الإطلاع على هذه القائمة لجميع مؤسسات الدراسة هو أن جميعها إلتزمت بنفس الطرق المحاسبية في تقييم

بنود القوائم المالية سواء في القوائم الأساسية أو الوسيطة وأنه لا توجد بها أحداث لاحقة أي التي تطرأ بعد إقفال السنة المالية، وأن أغلب مؤسسات الدراسة لا تتعامل مع المسائل الخاصة ومن بين هذه المسائل (حصص ذوي الأقلية وحصص الشركة المدججة) وهذا ما يوضح خصوصية هذا النوع من المؤسسات بإعتبار نشاطاتها ليست بالضخمة، وكذا تحقق معيار الإستقلالية بما وفق ما هو المنصوص عليها في القانون 02-17 (القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

وعليه بالنظر للنتائج المتحصل عليها فإننا نرفض الفرضية القائلة " لم تلتزم مؤسسات الدراسة بكامل متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق آلياته في النظام المحاسبي المالي " ونقبل الفرضية القائلة "إلتزمت مؤسسات الدراسة بكامل متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق آلياته في النظام المحاسبي المالي "

المطلب الثالث: مدى تحقيق آليات الإفصاح المحاسبي للبيئة الجزائرية لمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في

المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES

من أجل الإلمام بموضوع الدراسة وكخطوة أخيرة لمعرفة ما إذا كان المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES يخدم المؤسسات الجزائرية خاصة في جانب الإفصاح الذي بات يعيقها ويحد توسعها وإستمرارية نموها لذا في هذا المطلب سيتم قياس مستوى إلتزام مؤسسات الدراسة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار IFRS FOR SMES، ثم إسقاط نتائج الدراسة على باقي المؤسسات.

يبين الجدول رقم (4-43) النتائج المتعلقة بتكرارات العينة البالغ عددها 10 مؤسسات حول ما إذا التزمت هذه الأخيرة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

H0: لم تلتزم مؤسسات الدراسة بكامل بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
H1: إلتزمت مؤسسات الدراسة بكامل بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (4-43): يبين مدى التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الفرضية الرابعة عشر)

لم تلتزم		التزمت		المتغير
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	متطلبات الإفصاح وفق IFRS FOR SMES
30%	3	70%	07	مؤسستكم على دراية بالمعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
00%	0	100%	10	حسب المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد مؤسستكم في نهاية كل سنة مالية قوائمًا مالية.
90%	9	10%	1	تتضمن القوائم المالية حسب المعيار الدولي كل من (قائمة المركز المالي، بيان الدخل الشامل أو بيان الدخل، قائمة التدفقات النقدية، الإيضاحات) .
00%	0	100%	10	وفق هذا المعيار فإن مؤسستكم مطالبة بعرض السياسات المحاسبية المستخدمة في تقييم كل عنصر من عناصر القوائم المالية.
00%	0	100%	10	تفصح المؤسسات عن الأثر الناجم عن التغيرات في السياسات المحاسبية المتبعة أسفل القائمة المالية التي خصها التغيير.
00%	0	100%	10	تفصح مؤسستكم وفق قائمة الميزانية عن الأصول والالتزامات ذات الأهمية النسبية والسياسات المحاسبية المتبعة لتقييمها.
00%	0	100%	10	تفصح المؤسسة وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيان الدخل أو بيان الدخل الشامل عن الأعباء والإيرادات ذات الأهمية النسبية والسياسات المحاسبية المتبعة لتقييمها.
00%	0	100%	10	وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤسسات ليست مطالبة بإعداد قائمة التدفقات الذي إعتبره المعيار يشكل عبء على المؤسسات المطبقة له.
00%	0	100%	10	المعيار لخص بعض بنود القياس الواردة في القوائم المالية مثل إلغاء ضرورة التقييم وفق القيمة العادلة هل مؤسستكم لا تستخدم هذه السياسة
00%	0	100%	10	تفصح المؤسسة وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن معلومات وإيضاحات تخص بعض بنود القوائم المالية
00%	0	100%	10	قصر المعيار فئات الأصول المالية من أربعة فئات حسب IFRS/IAS إلى فئتين فقط
00%	0	100%	10	المعيار إعتبر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتعامل مع بعض الاعمال والمعلومات القطاعة ، حصة السهم من الأرباح، التقارير المحلية

100%	10	00%	00	تستخدم مؤسستكم تقنية برمجية المعلومات التي إعتبرها المعيار تسرع وتيرة الإفصاح المحاسبي
------	----	-----	----	--

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحقين (13-14)

من خلال الجدول السابق وبناء على الدراسة التحليلية والبنود التي تم إنتقاءها لقياس نسبة الإلتزام نستنتج أن كل من مؤسسات الدراسة (عايي للأشغال العامة الكبرى، مؤسسة سنابل بلادي، مؤسسة الطاقة، مؤسسة شريط الشريف، مؤسسة صابريد، مؤسسة عايي الميلود، ومؤسسة الجلود ومشتقاته) هم على دراية بالمعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإلتزموا ببند المذكورة للإفصاح المحاسبي، ما عدا البند الذي ينص على أن المؤسسات المطبقة للمعيار تعد قوائم مالية متمثلة في (قائمة المركز المالي، بيان الدخل أو بيان الدخل الشامل، التدفقات النقدية، الإيضاحات) ويرجع الإختلاف إلى عدم إعداد لهذه القوائم من قبل مؤسسات الدراسة لإختلاف الآليات في البيئة الجزائرية حسب نصوص النظام المحاسبي المالي والبيئة الدولية حسب المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي IFRS/IAS. وعليه بالنظر إلى النتائج المتحصل عليها فإننا نرفض الفرضية القائلة " لم تلتزم مؤسسات الدراسة بكامل بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ونقبل الفرضية القائلة "إلتزمت مؤسسات الدراسة بكامل بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "

خلاصة الفصل الرابع

من خلال ما تم عرضه سابقا، ومحاولتنا بقدر الإمكان اسقاط ما تناولناه في الجانب النظري على الجانب الميداني وهذا بغية الاجابة على الفرضيات الدراسة وتحقيق نتائج المستهدفة، تم تقسيم الدراسة الميدانية إلى جزئين، جزء تم اللجوء فيه إلى الاستبيان كأداة أولية لجمع المعلومات وتوزيعه على المستجوبين (عينة من محاسبي ومحافظي الحسابات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية) بالإضافة إلى الخبراء وأكاديميين الذين إعتبرنا إجاباتهم مهمة في التوصل إلى أهداف الدراسة المتمثلة في إنتقاء أهم الآليات التي تحقق متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل تبني المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES، أما الجزء الثاني فقمنا بدراسة تحليلية لمدى إلتزام بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بمتطلبات آليات الإفصاح المحاسبي حسب النظام المحاسبي المالي SCF والى أي مدى توافقت هذه الآليات مع المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES حسب المؤسسات ذاتها، حيث توصلنا الى النتائج التالية

النتائج المحققة من الدراسة بالإستبيان:

- حققت كل من (القوائم المالية، مصطلحات العرض والايضاحات والملاحظات الهامشية والملاحق الاضافية) نسبة معتبرة من متطلبات الإفصاح المحاسبي.
 - تعد كل من آليات الإفصاح المحاسبي تقرير مراجع الحسابات وتقرير مجلس الادارة عبئ على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم أن هذا النوع من المؤسسات لا تتعامل مع أعمال ضخمة توجب مراجعة حساباتها.
 - هناك معوقات للإفصاح المحاسبي في البيئة الجزائرية تحد من تطبيق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES.
 - تحقق آليات الإفصاح المحاسبي في البيئة الجزائرية ما نسبة معتبرة من متطلباته وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES.
- النتائج المحققة من الدراسة التحليلية:
- من خلال عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أجريت عليها الدراسة التحليلية نستنتج أن هذه المؤسسات قد حققت متطلبات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في المعيار وهذا ما يؤكد النتيجة رقم 04 من الدراسة بالإستبيان.
 - تعد متطلبات آليات الإفصاح المحاسبي حسب ما نص عليه النظام المحاسبي المالي، أكثر تعقيدا من متطلبات آلياته وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES، وهذا ما أدى إلى عدم إلتزام المؤسسات الجزائرية بإعداد كامل هذه الآليات خاصة التابعة للقطاع الخاص.

هناك توافق كبير بين الدراستين (التحليلية والميدانية (الإستبيان)) ونلتمس ذلك من خلال النتائج سالفه الذكر وهذا أن جل إجابات المستجوبين وافقو بأن آليات الإفصاح المحاسبي في البيئة الجزائرية تحقق متطلبات الإفصاح المحاسبي في المعيار المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يتيح إمكانية تبنيه من خلال النظام المحاسبي المالي SCF.

الخاتمة عامة

خاتمة

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في الإقتصاد العالمي ككل، فهي تشكل مصدرا أساسيا للوظائف وخلق روح المبادرة والإبتكار، وبالتالي تعزز القدرة التنافسية والعمالة، لذا وجب البحث عن طرق وسبل تفعيلها وتوفير الوسائل التمويلية الملائمة لها من أولويات أي دولة.

ونظرا لهذه المكانة لم يقتصر الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الدولي على جانب التمويل وسبل التطوير لها فقط بل تعداه ليشمل الجانب المحاسبي، ففي جويلية من سنة 2009 أصدر مجلس المعايير المحاسبية IASB ورقة إستشارية لإعتماد المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES، وعمل من خلال هذا المعيار على تبسيط مبادئ القياس المحاسبي الخاصة بالمؤسسات المطبقة له وكذا حذف الموضوعات غير ذات الصلة بها ونتيجة لهذا التبسيط ألغت بعض متطلبات الإفصاح المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية والإبلاغ المالي IFRS /IAS.

ونظرا لأن مجلس المعايير المحاسبية يفتقر إلى القدرة على المطالبة بتطبيق هذا المعيار كغيره من المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي IFRS/ IAS إلا أنه عمل من خلال هذا المعيار على تعزيز الصدق والشفافية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بالإضافة إلى الفرص التي يمنحها لها بصفة عامة والتي يمنحها للدول النامية بصفة خاصة في الإستفادة من مختلف فرص الإقتصاد الدولي بأقل تكلفة نتيجة لإعدادها تقارير مالية وفقا لأسس علمية متعارف عليها بما يراعي خصوصية هذه الدول وبالتحديد لما يحدث في أسواقها.

وفي ظل إصدار الجزائر لنظام المحاسبي المالي وإلغاء المخطط المحاسبي الوطني، من خلال تبني المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي IFRS / IAS، هذه الخطوة تعد مهمة في محاسبة البيئة الجزائرية إلا أن ما يعاب على هذا النظام هو عدم إدراجه محاسبة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولم يهتم بجانب الإفصاح المحاسبي وآلياته لهذه المؤسسات ولم يتبنى المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بإستثناء إدراجه محاسبة مبسطة للمؤسسات المصغرة فقط.

وهذه الدراسة جاءت لإعطاء حلول لمشكلة إدراج محاسبة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والبحث عن الآليات وسبل تحقق متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل التوجه لتبني المعيار IFRS FOR SMES وخلصت الدراسة على النتائج الآتية:

نتائج إختبار الفرضيات :

بعد القيام بالدراسة النظرية لهذا الموضوع و دراسة الميدانية توصلنا أثناء إختبار الفروض على النتائج التالية:

- **الفرضية الأولى:** " يختلف مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإختلاف قوانين الدول والاقتصاديين " الفرضية محققة حيث بينت الدراسة أن لكل دولة تعريف محدد تستند فيه إلى جملة من المعايير تتناسب وخصوصية إقتصادها وقد تم في هذه الدراسة توضيح ذلك من خلال جملة من التعريفات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدول المتقدمة و النامية ومنها الجزائر، بما أن الدراسة مصوبة عليها و رغم هذا الإختلاف فإنها تتفق في مجملها على الدور التنموي الذي تلعبه المؤسسات.

- **الفرضية الثانية:** " يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه العرض العادل والكافي وبلغة مفهومة للمعلومة المالية ضمن القوائم المالية للمؤسسات ويرتكز الإفصاح على مقومين أساسيين هما تحديد مستخدمي المعلومات المالية بالإضافة إلى إختيار الوقت المناسب لعرضها"، الفرضية محققة حيث تطرقنا في الفصل الثالث من الدراسة على جملة من التعاريف الخاصة بالإفصاح المحاسبي أهمها أن الإفصاح محاسبي يتمثل أساسا في العرض العادل والكافي للمعلومة المالية للمؤسسات وفق آليات واساليب أهمها القوائم المالية، كما يركز الإفصاح على عدة مقومات تجعل من المعلومة المفصح عنها ذات تأثير على القرارات، ومن أهم هذه المقومات هي مستخدم المعلومة والوقت المناسب لإصالها.

- **الفرضية الثالثة:** " حددت المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي أساليب للإفصاح المحاسبي ب (القوائم المالية، الملاحظات، الملاحق، التوضيح بين الأقواس)، بالإضافة إلى تقرير محافظ الحسابات ومجلس الادارة" الفرضية محققة إذ تطلقنا في الفصل الثالث على أن الأزمة المالية لسنة 2008 أفضت لعدة نتائج أهمها إهتمام الهيئة المهنية المحاسبية الأعلى والمتمثلة أساسا في مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB بموضوع الإفصاح المحاسبي من ناحية المتطلبات والآليات التي تحقق هذه المتطلبات، فتضمنت كل المعايير الصادرة من المجلس متطلبات محددة للإفصاح إلا أن الآليات إيصال هذه المتطلبات للأطراف ذوي العلاقة تحدد أساسا في (القوائم المالية، الملاحظات، الملاحق، التوضيح بين الأقواس).

ونتيجة لربط بين مهنتي المحاسبة والمراجعة فإن تقرير مراجع الحسابات يعد من بين الآليات الإفصاح المحاسبي لما يقدمه لمستخدمي المعلومة المالية على مدى صحة هذه الأخير وعلى مدى صحة وسلامة عرض القوائم المالية للمركز المالي للمؤسسة ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية

- **الفرضية الرابعة:** " هناك توافق كبيرة على أن آليات الإفصاح المحاسبي في البيئة الجزائرية تحقق متطلبات الإفصاح المحاسبي في المعيار المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يتيح إمكانية تبنيه من خلال النظام المحاسبي المالي SCF" الفرضية محققة حيث أن إيجابيات المستجوبين أثبتت أن آليات الإفصاح المحاسبي في البيئة الجزائرية

حققت ما نسبته 43.1 % من متطلبات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES .

كما أن الدراسة الميدانية أثبتت على أن متطلبات الإفصاح المحاسبي في بيئة المؤسسات الجزائرية أكثر تعقيدا من تلك التي جاء بها المعيار المحاسبي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES .

نتائج الدراسة

إنطلاقا من طريقة المعالجة التي إعتدناها في الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى عدد من النتائج يمكن تلخيصها في ما يلي:

- هناك جهود مبذولة على المستوى الدولي فيما يخص إرساء مبادئ التوحيد والتوافق المحاسبين عبر عدة منظمات مهنية دولية، وخلصت هذه الجهود بإصدار معايير محاسبية تحضى بالقبول العام، ولم تكتفي هذه المنظمات بإصدار هذه المعايير بل تعدتها إلى السعي نحو تطبيقها على المستوى الدولي.
- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الجانب الإقتصادي والإجتماعي ولها مكانة أساسية في التطور لأي دولة وفيما يخص الجزائر ومن خلال الإحصائيات التي قمنا بها في الفصل الثاني تبين أن هذا النوع من المؤسسات في تزايد مستمر عبر السنوات من 2001 إلى غاية 2019 وهذا بفعل الإهتمام الذي أولته لها الدولة الجزائرية عن طريق إنشاء وكالات وصناديق لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يقتصر على دولة الجزائر فقط بل تعداه إلى الصعيد العالمي كما لم يشمل التمويل والترقية لها، بل شمل محاسبتها مما عجل بظهور طلب قوي على وجود معايير محاسبية ذات الصفة العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تختلف الحاجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الحاجات المحاسبية لباقي المؤسسات لذا أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولي IASB معيار دولي ينظم محاسبة هذا النوع من المؤسسات، ويركز على تبسيط بنود القياس والإفصاح المحاسبي وألغى بعض المعاملات المعقدة والمطلوبة بموجب IFRS/IAS.
- لم يطرأ المعيار المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES أي تغيير في أساليب الإفصاح المحاسبي التي تطرقت إليها المعايير المحاسبية بشكلها الكامل IFRS/IAS والتغيير شمل متطلبات الإفصاح المحاسبي ضمن هذه الآليات وهذا ما يؤكد النتيجة السابقة.
- من بين آليات الإفصاح المحاسبي التي حددها المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (قائمة المركز المالي، بيان الدخل أو الدخل الشامل، جدول تدفقات الخزينة بالإضافة إلى الملاحق).

- على طول مسار الإصلاحات المحاسبية التي دامت إلى الآن 59 سنة تبنت الجزائر ثلاث أنظمة محاسبية تمثلت في (المخطط الوطني العام PCG، المخطط المحاسبي الوطني PCN ، النظام المحاسبي المالي SCF).
- أهمل النظام المحاسبي المالي SCF المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولم يراعي الخصائص التي تتسم بها فأدرجها تحت مسمى المحاسبة المبسطة التي خصصت للمؤسسات المصغرة فقط، وهذا ما يثبت الشرح الواسع بين القانون التجاري والقانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي.
- من بين آليات الإفصاح المحاسبي التي حددها النظام المحاسبي المالي SCF (الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال، الملاحق).
- بالإضافة إلى الآليات الإفصاح المحاسبي المذكورة سابقا والتي حددتها سواء المعايير المحاسبية الدولية أو النظام المحاسبي المالي هناك آليتين تعتبران مهمتين في الإفصاح المحاسبي والتي من شأنها توفر معلومات إضافية تتمثل في تقرير محافظ الحسابات، وتقرير مجلس الإدارة.
- آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمؤسسات الدراسة حققت نسبة معتبرة من متطلباته وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يتيح إمكانية تطبيقه في البيئة الجزائرية.
- وكنتيجة أخيرة يمكن القول أن تطبيق النظام المحاسبي في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلق صعوبات ومعوقات لمحاسبها بصفة عامة وللإفصاح المحاسبي بها بصفة خاصة بإعتبار أن أغلب الدراسات تثبت هيمنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النسيج المؤسسي في الجزائر تقريبا بنسبة 95 بالمئة.

توصيات الدراسة

- إستنادا لما سبق وبناء على نتائج الدراسة الميدانية فقد تم التوصية بما يلي:
- على الهيئات المحاسبية في الجزائر والمخولة لها وضع الأنظمة المحاسبية أن تولي أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدراج محاسبة خاصة بها.
- يجب إدراج المؤسسات المصغرة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن النظام المحاسبي خاص بها مع الإبقاء على النظام المحاسبي المالي SCF الذي أثبت نجاعته في المؤسسات الكبرى فقط.
- يجب النظر في متطلبات آليات الإفصاح المحاسبي للنظام المحاسبي المالي والتقيد بمبدأ الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية.
- لا بد من زيادة الوعي لدى محاسبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية الإفصاح المحاسبي وإنتقاء أهم آلياته.
- على الهيئات المحاسبية في الجزائر عند وضع أي نظام للمحاسبة القيام بدراسة للنسيج المؤسسي في البلاد وكذا التعديلات التي جرت على المعايير وكذا المعايير الصادرة وإدراجها ضمنه.

- وكتوصية أخيرة وبناءاً على التوصية السابقة يجب جعل النظام المحاسبي المالي للجزائر ذو مرونة تبعاً للظروف الجديدة التي تطرأ مستقبلاً كما هو حال المعايير المحاسبية معايير الإبلاغ المالي.

آفاق الدراسة

بعد دراسة هذا الموضوع، تظهر إمكانية مواصلة هذا البحث عبر تناول جوانب أخرى بالتحليل والإثراء خاصة فيما يتعلق بمدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة وأهم المعوقات التي تقف أمام إستمراريتها وكذا الإهتمام بجانب محاسبتها وجعل لها نظام محاسبي خاص بها على غرار ما يلي:

- النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أهمية إستحداث آليات جديدة لتحقيق الإفصاح المحاسبي الكافي للمؤسسات.
- إستحداث لجان مراقبة كآلية لترقية الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التركيز على التدقيق المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي.
- مزايا وعيوب تطبيق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMEs ومدى مواءمة النظام المحاسبي المالي له.

قائمة المراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية

I. القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 27.

II. الكتب

1. أبو زيد، محمد خير سليم، أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية spss، دار جرير للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2005.
2. أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الإقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع الاسكندرية ، مصر، 2011.
3. أسامة ربيع أمين، التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS -مهارات أساسية إختبارات الفروض الإحصائية (المعلمية- اللامعلمية)، الجزء الأول، الدار العالمية، القاهرة، مصر ، 2008، رابط [\(https://www.noor-book.com/\)](https://www.noor-book.com/)
4. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (القياس والإفصاح والتقرير المالي)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007.
5. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر 2004.
6. بلعروسي محمد التيجاني، النظام الحاسبي المالي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
7. توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء لنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002.
8. حسين عبد الجليل آل غزوي، التقارير المالية في المنشآت الصغيرة، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2017.
9. حسين علي نجيب، غالب عوض صالح الرافي، تحليل ونمذجة البيانات باستخدام الحاسوب تطبيق شامل لحزمة SPSS، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
10. رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2016.
11. رشيد حميدان، مبادئ الإقتصاد و عوامل التنمية في الإسلام، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
12. سعود جايد العامري، المحاسبة الدولية (منهج علمي للمشاكل المحاسبة وحلولها)، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

13. الشحادة عبد الرزاق قاسم والسليحات، ذمر عبد الحميد، الحاسبة الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2015.
14. شعيب شنوف، الحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
15. صفوت عبد السلام عوض، اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية، دار النهضة للنشر والتوزيع، مصر، 1953.
16. صفوت فرج، القياس النفسي، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السادسة، مصر، 2007.
17. طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير الحاسبة، المعايير من 31 الى 41، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
18. طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبية، المعايير من 1 الى 30، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
19. طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، (عرض القوائم المالية)، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
20. طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبية، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
21. طلال محمد الججاوي، فرات مالكي، الإفصاح المحاسبي الاستباقي وانعكاسه على مستخدمي القوائم المالية، الطبعة الاولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2017.
22. طلال محمود علي الججاوي، محمد آل فتح الله، الشفافية في الإفصاح عن المعلومة المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
23. عامر الصاوي، المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد بالمملكة العربية السعودية، نظرة عامة للبدائل المتاحة، كي بي ام جي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2018.
24. عطاله ياسين، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آليات وأدوات ترقية بيئتها الخارجية، إستراتيجياتها، الطبعة الأولى، مطبعة رويغي، الأغواط، الجزائر، 2009.
25. عمر شهاب، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، الطبعة الأولى، دراسة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة، مكتبة وفاء القانونية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2014.

26. فتحي السيد عبده، أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2005.
27. لبوز نوج، مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد المستمد من المعايير الدولية للمحاسبة، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية، بسكرة، الجزائر، 2009.
28. لجنة النشر، م، ص، ز، ع، النظام المحاسبي المالي، متيجة لطباعة، الجزائر، 2010.
29. محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وإنعكاساتها على الدول العربية، الطبعة الأولى، إتراك للنشر والتوزيع، مصر الجديدة، مصر، 2005.
30. محمد عبد الحليم عمر، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، جامعة الأزهر، مصر، 2005.
31. محمد عبد الحميد محمد عطية، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2014.
32. محمد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، مارس 2004.
33. محمود رأفت على الدرديري، إبراهيم جابر السيد، إدارة الموارد المالية، دار الجديد للنشر والتوزيع، زرالدة، الجزائر، 2020.
34. مصطفى طويطي، وعيل ميلود التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان - تطبيقات عملية على برنامج excel، دار النشر الجامعي، تلمسان، الجزائر، 2018.
35. ميسر إبراهيم وآخرون، المشروعات الصغيرة بحوث محكمة منتقاة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2010.
36. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الأولى، دار الحمديّة العامة، الجزائر، 1998.
37. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، رؤية للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2019.
38. وليد عبد القادر، حسام الدين خداس، المعايير المحاسبية الدولية، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2013.
39. يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي للمعايير المحاسبية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

III. المجلات

40. أحمد قايد نور الدين، بن زاف لبنى، " دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية للقوائم المالية "، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2018.
41. بسبع عبد القادر، بن عيسى بن علي، " دور الإفصاح في ظل المعايير الدولية للتقارير المالية وأثرها على زيادة كفاءة الأسواق المالية"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2017.
42. بقاط حنان، هالم سليمة، " هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الجزائر"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر، العدد 05 ديسمبر 2018.
43. بلعور سليمان، " دوافع وآثار الى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر "، مجلة الرؤى إقتصادية، العدد 06، كلية الإقتصاد والعلوم التجارية والإدارية، الوادي، الجزائر، 2014.
44. بلعور سليمان، قطيب عبد القادر، " واقع مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي "، مجلة إضافات إقتصادية، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 03 ابريل 2018.
45. بن نذير نصر الدين، " دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية"، العدد 07، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، ديسمبر 2012.
46. بونعجة سحنون، " الآثار المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية (OMC) على السوق الخدمية لمهنيي المحاسبة والتدقيق بالجزائر في ظل الاصلاح المحاسبي"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مختبر التنمية الاقتصادية والبشرية، المجلد 9، العدد 1، جامعة علي لونيسسي، البليدة 2، الجزائر، 31 مارس 2018.
47. جاو حدو رضا، مايو عبد الله، " واقع المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، مجلة الحقيقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، الجزائر، العدد 23.
48. جيلالي عبدلي، محمد الهادي ضيف الله، حمزة تجانب، " الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية"، مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والإدارية، مجلة الوادي، الجزائر، 2021.

49. حولي محمد، دريس خالد، مرزوقي مرزوقي، " المحاسبة المبسطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد 01- العدد 01 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2017.
50. خلف الله بن يوسف، " أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الإقتصادية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية الإدارية، العدد السابع، جوان 2017، جامعة العربي بن المهدي، أم البواقي، الجزائر.
51. خيرى عبد الكريم، شينون بن الطيب، "الجهود الدولية والمحلية المبذولة لإرساء مبادئ المحاسبة الدولية (دراسة حالة الجزائر)"، مجلة البديل الإقتصادي، العدد الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2017.
52. رحيم حسين، " نظم حاضنات الأعمال كلية تدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، سنة 2003.
53. سكيينة رحمة، ميلود تومي، " دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية"، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد الخامس العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجامعة بسكرة، الجزائر، 2019.
54. شوقي مرداسي، عبود زرقين، " واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر بعد 10 سنوات من الصدور"، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهدي، أم بواقي، الجزائر، 2018.
55. الطيب حامد إدريس موسى، " دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين الإفصاح المحاسبي"، مجلة أمارابك، المجلد 05، العدد 15، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014.
56. عباس حميد يحيى، صفوان قصي عبد الحليم، " تكييف المعايير المحاسبية الدولية لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومدى امكانية تطبيقها محليا"، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 36، كلية بغداد، 2015.
57. عبود زرقين، تواتية الطاهر، " العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد الحادي والأربعون، جامعة بغداد، 2014.

58. عمارة ياسمينه، زرفاوي عبد الكريم، " أثر الأفصح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومات المحاسبية"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 04، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، سبتمبر 2018.
59. عمر عزوي، أمال مهاوة، " المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فرصة وتحدي للدول النامية"، مجلة الباحث، العدد 11، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.
60. فارس بن يدير، هشام شلغام، طيب مداني، " واقع الألتزام بمتطلبات الأفصح عن السياسات المحاسبية في الجزائر، دراسة عينة من الشركات البترولية في الجزائر"، مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية، العدد 02، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.
61. محمول نعمان، " التأصيل النظري للمحاسبة وفق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية"، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، المجلد 03، العدد 1، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 15-04-2017.
62. محمد إبراهيم، " تحليل ومناقشة المداخل الإستراتيجية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مدخل مقترح"، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعية، العدد الثاني والخمسون، جامعة بغداد، 2017.
63. محمد الهادي مباركي، " مؤسسات مصغرة المفهوم والدور المرتقب"، مجلة العلوم السياسية، العدد 11 منشورات معهد العلوم الإقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1999.
64. محمد فراس، بالقي تيجاني، " تقييم النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المرجعية الدولية، رؤية تحليلية نقدية"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 01، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020.
65. مكاوي الحبيب، بابا حامد كريمة، " البورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، العدد 02، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، الجزائر، 02 سبتمبر 2017.
66. نوال بن عمارة، " التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، العدد 05، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الواد، الجزائر 2012.

IV. المؤتمرات والندوات العلمية

67. بو زيان محمد و خالدي خديجة، التمويل الإسلامي فرص و تحديات، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطور دورها في الإقتصاديات المغاربية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 22-25 ماي 2003.
68. حميداتو صالح، بوقفة علاء، واقع البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل إصلاح النظام المحاسبي، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013.
69. خالد إدريس، مايو عبد الله، قراءة في المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تفصيل لبعض المعايير التي تناسب البيئة الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الوطني حول، واقع وآفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013.
70. خالد جمال الجعارات، مختصر المعايير المحاسبة الدولية 2015، الملتقى الدولي حول، دور معايير المحاسبة الدولية (IAS- IFRS- IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2014.
71. خيربي عبد الكريم، عياد السعدي، مدى فعالية المراجعة المالية في ظل تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي SCF، الملتقى الدولي الأول، المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 04-05 ديسمبر 2012.
72. ربيع بوصبع العياش، فاتح سردوك، عابي خليدة، جدول سيولة الخزينة في النظام المحاسبي المالي (SCF) دراسة حالة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير(ورقلة)، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013.
73. صفوان قصي عبد الحليم، ندوة علمية، تكييف المعايير المحاسبية الدولية لصالح المشروعات صغيرة الحجم و المتوسطة، كلية الإدارة و الإقتصاد، قسم المحاسبة ، جامعة بغداد، 25/01/2017 .
74. ضيف الله محمد الهادي، الاتجاهات الحديثة لتطوير وظيفة الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IFRS/IAS ، المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، الجزائر، 4-5 ديسمبر 2012.

75. عثمان علام، واقع المناخ الإستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2014، الملتقى العربي الأول حول العقود الإقتصادية الجديدة بين المشروعية والنبات التشريعي، شرم الشيخ، مصر، 25-28 يناير 2015.
76. علماوي أحمد أوصيف، رباحي ابراهيم، متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي الأول، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورها في الاصلاح المحاسبي، الواقع، المعوقات، الحلول، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، يومي 01-02 ديسمبر 2014.
77. محمد كويسي، عوينات فريد، مهاوات لعبيدي، دراسة تفصيلية لنظام المحاسبة المالية المطبقة على المؤسسات الصغيرة في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013.
78. محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة)، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013.
79. مرزوقي مرزوقي، حولي محمد، النظام المحاسبي المالي المحاسبة المطبقة على الكيانات الصغيرة، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013.
80. هاني التابعي جزر، حنان أحمد رويحة، أثر المعيار الددولي الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تحديد الوعاء الظريبي في الشركات المصرية (دراسة تحليلية نظرية)، المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة حول المحاسبة في مواجهة التغيرات الإقتصادية والسياسية المعاصرة، جامعة القاهرة، مصر، يوم 27 سبتمبر 2014.
- V. الرسائل
81. أمال مهاوة، إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي لتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMEs ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجبائة، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010-2011.

82. خولة حسين حمدان، عماد محمد فرحان، مدى توافق النظام المحاسبي الموحد مع متطلبات معايير الإبلاغ المالي (دراسة تحليلية في الأنظمة المحاسبية في جمهورية العراق)، جامعة بغداد، 2014.
83. رمضان مسعود عبد الله خليفة، المعيار المحاسبي الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ومدى تطبيقه على المنشآت الليبية المماثلة في ظل عدم تطبيق المعايير الليبية الكاملة، جامعة الجبل الغربي، ليبيا، 2018.
84. سعيداني محمد السعيد، الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وأثره في تزويد مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2017-2018.
85. سعيداني محمد السعيد، مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة استبائية)، رسالة ماجستير، شعبة علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2013-2014.
86. سلطاني محمد رشيد، التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (واقعه، أهميته، وشروط التطبيق) حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2006.
87. سعيد عبد الحليم، محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
88. سفير محمد، الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي يحي فارس بالمدينة، 2008-2009.
89. سيد أحمد ولد عباد، أثر الإفصاح المحاسبي من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2017-2018.
90. صافو فتيحة، أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل توجه نحو معايير الإبلاغ المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2015-2016.

91. صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011.
92. عايدة حمد المهدي، مدى ملائمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، يوليو 2009.
93. عبد الحكيم المبروك سالم عبد الله، معايير التقارير المالية الدولية وممارسات المحاسبة الإبداعية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن، 2012.
94. عزوزي مخلوفي، النظام المحاسبي المالي كإطار لتصور معايير محاسبية وطنية في ظل المعايير المحاسبية الدولية (حالة الأصول المادية)، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، 2015-2016.
95. عمران عبد الحكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة البنوك العمومية بولاية مسيلة، رسالة ماجستير، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، الجزائر، 2007.
96. قمان عمر، إسهام الإفصاح المحاسبي في حوكمة المؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية والمالية، تخصص محاسبة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2016-2017.
97. قويق نادية، إنشاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
- VI. النصوص التنظيمية والتشريعية**
98. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 03 لسنة 1992.
99. القانون 07-11 الصادر بتاريخ 15 ذي القعدة 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، الجزائر.
100. القانون رقم 17-02 المؤرخ بتاريخ 11 يناير 2017 الذي يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02.

101. القرار 01-10 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق ل 29 يونيو سنة 2010، المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 42، الجزائر.
102. القرار 11-24 المؤرخ في 22 صفر 1432 الموافق ل 27 يناير 2011، المتعلق بتحديد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعده، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 07.

VII. منشورات أخرى

103. بوحديدة محمد، عمر قمان، متطلبات تحقيق نظام المحاسبي المالي للقواعد والمبادئ العامة للإفصاح المحاسبي، دراسة ميدانية، منشورات دار المنظومة، 2020، <http://search.mandumah.com/Record/925060> ، تاريخ الإطلاع 15 ماي 2020.
104. غازي عبد العزيز سليمان، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، للدراسات الانسانية، العدد 2، السنة الثانية 2007، منشورات دار المنظومة، 2020، <http://search.mandumah.com/Record/925060> ، تاريخ الإطلاع 15 ماي 2020.
105. مجموعة إختبار السكوبا، مختصر المعايير الدولية للتقرير المالي، الإصدار 1، 17.
106. مسلم ابراهيم، دور المعايير المحاسبية الدولية في تطوير المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، منشورات دار المنظومة، 2020، <http://search.mandumah.com/Record/925060> ، تاريخ الاطلاع 15 ماي 2020.
107. مضوي أمشاج جامد، أحمد صلاح علي، القياس والإفصاح المحاسبي لمعايير المحاسبة الدولية والاسلامية في القطاع المصرفي، منشورات دار المنظومة، 2020، <http://search.mandumah.com/Record/925060> ، تاريخ الاطلاع 15 ماي 2020.
108. المعيار المحاسبي الدولي السابع والثلاثون، المخصصات المطلوبة المحتملة والموجودات المحتملة، الموقع الإلكتروني www.infotechaccountants.com ، تاريخ الاطلاع 15 ماي 2020.
109. مؤسسة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، المعيار المحاسبي الدولي السابع (قائمة التدفقات النقدية)، من الموقع www.infotechaccountants.com تاريخ الاطلاع 26 / 04 / 2021.
110. مؤسسة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، المعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرون (تكاليف الاقتراض)، من الموقع www.infotechaccountants.com تاريخ الاطلاع 26 / 04 / 2021.
111. مؤسسة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، المعيار المحاسبي الدولي السابع (القوائم المالية المنفصلة)، من الموقع www.infotechaccountants.com تاريخ الاطلاع 26 / 04 / 2021.

112. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعيار الدولي للتقري المالي الثالث، تجميع الأعمال، مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي.
113. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعيار الدولي للتقري المالي الخامس، الأصول غير متداولة المحتفظها للبيع والعمليات غير المستمرة، مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي.
114. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعيار الدولي للتقري المالي السادس استكشاف الموارد المعدنية وتقويمها، مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي.
115. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعيار الدولي للتقري المالي السابع، القطاعات التشغيلية، مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي.
116. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعيار الدولي للتقري المالي الرابع عشر الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية، مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي.
117. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعيار الدولي للتقري المالي السادس عشر، عقود الايجار، مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي.
118. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعيار الدولي للتقري المالي السابع عشر عقود التأمين، مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي.
119. الجمعية السعودية للمحاسبة، المحاسبة المالية، النظرية والتحليل، منشورات دار المنظومة <http://search.mandumah.com/Record/925060> ، تاريخ الاطلاع 15 ماي 2020، ص 82.

المراجع باللغة الأجنبية

I. Les Livres

120. Asif Chaudhry ,Danie Coetsee, Erwin bakeer , sanphen varughese, stphen mellwaine, **International Financial Reporting Standard**, All rights reserved. Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey , Published simultaneously in Canada, 2015.
121. Expert comptable, **Pocket IFRS pour PME**, France, 15/09/2009 .
122. Deloitte, **IFRS for SMES in yourpocket**, london, april 2010
123. Paul Pacter, **Pocket Guide to IFRS Standards: the global financial reporting language**, IFRS Foundation , United Kingdom, 2016.

II. Les Revues

124. Diego Valentinetti, Caterina Basile, "Differences between National Reporting Practices and IFRS for SMEs Presentation and Disclosure Requirements: Evidence from Italy ", **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, Vol. 6, No. 2, 2016.

125. Dinuja perera, parmoc chand, " **Issues in the adoption of international financial reporting standards (IFRS) for small and medium- sized enterprises (SMES) "**, Advances in Accounting, incorporating Advances **International Accounting** 31 , 2015.
- III. Séminaires et rapports**
126. ISGA, **Le Nouveau Plan Comptable des Entreprises et Normalisation Internationale**, Séminaire en collaboration avec réseau d'experts, France- Maghreb, Alger, juin 2005.
127. Holland, john, **The corporate governance role of financial Institutions in their invests company** "ACCA Report 46, London 2001.
- IV. Autres**
128. Alessandro GHIO, **tree essays on corporate disclosure by small and medium entities**, Thèse de doctorat en Sciences de gestion, de l'ÉCOLE DOCTORALE, ECONOMIE, MANAGEMENT, MATHÉMATIQUES ET PHYSIQUE, UNIVERSITÉ PARIS- SEINE, 6 July 2018.
129. Elie Salameh, **L'impact des normes IFRS sur le contenu informationnel des états financiers des PME cotées**, Thèse de doctorat en Sciences de gestion, à Bordeaux 4, 2010.
130. **International Accounting Standard, IFRS FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTITIES**, <http://www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm> 30 avril 2021.
131. Price Water House Cooper, "Similarities and Differences, **A Comparision of Full and IFRS for Smes**"-2009.
132. Shazia Essa, **IFRS FOR SMES**, Masters in Accounting, Master's Thesis in Accounting, School: Accounting, Economics and Finance, College of Law and Management Studies, 28 February 2018.

المواقع الإلكترونية

133. موقع مجلس معايير المحاسبة الدولية www.iasb.org
134. الرابط المتعلق بالإستبيانة الإلكترونية
<https://docs.google.com/forms/d/1aUGUs8yaNlyYP7-NCUqJtlcqATyfJ33WSwCibSmHFg/edit?chromeless=1>

الملاحق

الملحق رقم 01: إستمارة الإستبيان باللغة العربية

جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

التخصص: محاسبة ومالية

قسم المالية والمحاسبة

إستمارة الاستبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يمثل هذا الإستبيان جزءا من الدراسة التي سنقوم بها في اطار إعداد الدراسة الميدانية للأطروحة للدكتوراه

بعنوان:

آليات تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تبني المعيار المالي الدولي
للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs (دراسة ميدانية)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل آرائكم بصفتمكم محاسبين معتمدين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونظرا لخبرتمكم العلمية والعملية في هذا المجال فإننا يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدتنا في تحقيق الهدف من وراء اختيارنا لهذا العنوان وتزويدنا بالمعلومات اللازمة التي تضيف للبحث العلمي، فنرجو قراءة العبارات جيدا وبدقة، ثم وضع العلامة (/) مكان الاجابة الصحيحة، مع شكرنا المسبق فان اجابتم ستكون محل للثقة وأنا لن نستخدمها سوى لأغراض البحث العلمي.

إشراف الدكتور: قمان عمر

من إعداد طالبة الدكتوراه: طحاح فضيلة

نحيطك معلماً كذلك أنه تم إستخدام مقياس ليكارت الخماسي بالشكل التالي:

موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
--------------	-------	-------	-----------	------------------

الجزء الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

أسئلة تخص المستجوب

المؤهلات العلمية

- () الدراسات الجامعية التطبيقية DEAU
- () ليسانس
- () ماستر
- () الماجستير
- () الدراسات العليا المتخصصة
- () دكتوراه

المؤهلات المهنية

- () محاسب معتمد
- () مساعد محاسب
- () حبير محاسبي
- () محافظ حسابات
- () أستاذ جامعي

سنوات الخبرة

- () أقل من 5 سنوات
- () من 5 سنوات الى 15 سنة
- () من 16 سنة الى 20 سنة
- () أكثر من 20 سنة

الجزء الثاني: آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل تبني المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
المحور الأول: آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

الرقم	العبرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
القوائم المالية						
1	تعد المؤسسات الجزائرية قوائم مالية سنويا على الأقل.					
2	تتضمن القوائم المالية التي تعدها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كل من الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال، قائمة التدفقات النقدية بالإضافة الى الملاحق.					
3	تعكس القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجمل المعاملات والأحداث المتعلقة بنشاطها.					
4	تصف ميزانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عناصر الأصول والخصوم كل على حدى.					
5	تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملخص للأعباء والمتوجات المنجزة من قبلها وتدرجها في قائمة جدول حساب النتائج.					
6	تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدول تدفقات الخزينة الذي يعطي لمستخدمي المعلومات المالية مدى قدرة هذه المؤسسات على توليد الأموال					
7	تتضمن قائمة التدفقات النقدية الأموال من المداخل ومخارج من الموجودات المالية حاصلة خلال السنة.					
8	تفصح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن بيان تغيير رؤوس الأموال الخاصة.					
مصطلحات العرض والإيضاحات والملاحظات الهامشية والملاحق الإضافية						

					9	تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصطلحات في العرض تقلل الغموض في القوائم المالية.
					10	تفصح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الأحداث التي تلي اعداد القوائم المالية اسفل القائمة المالية التي خصها التعديل وتسمى بالملاحظات الهامشية .
					11	تتضمن الايضاحات شرح مفصلا عن الأحداث اللاحقة التي عدلت في قوائمها المالية.
					12	يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدم الافراط في استخدام الملاحظات والهوامش لكي لا تكون أكثر أهمية من القوائم المالية.
					13	تشمل الملاحظات شرحا للسياسات المحاسبية المتبعة في تقييم الاصول والمخزوناتالخ.
					14	تعتبر المعلومات المالية الواردة في الملاحق الاضافية أقل أهمية من تلك التي ترد في القوائم المالية.
					15	تتضمن الملاحق التابعة للكشوف المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عناصر أخرى مثل الشركة الأم، الفروع، علاقات الأطراف الأخرى (المساهمين، المسيرين، الصفقات) بالإضافة تقييم حقوق الملكية.
					16	تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جداول اضافية مستقلة عن القوائم المالية.
					17	تبرز هذه الجداول (جداول اضافية) معلومات اضافية تسهل فهم القوائم المالية مثل(جدول حركة المخزون، وجدول مصاريف الموظفين، الضرائب، الرسوم والمدفوعات المماثلة، الخدمات الأخرى، جدول الاهتلاك وخسائر القيمة للتبittات، جدول تحديد النتائج الضريبية، بيان الأرباح والاحتياطات.....الخ).
توقيت المعلومة والخانات المقارنة والتقرير محافظ الحسابات ومجلس الادارة						
					18	تفصح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المعلومة المالية عند الإنتهاء من السنة المالية التي عادة ما تكون ربع سنة أو سنة كاملة.

				الإفصاح عن المعلومة عند الانتهاء من السنة المالية يسمح بالعرض العادل لها بحيث لا تستخدم المعلومات المفصح عنها جهة عن جهة أخرى.	19
				يتم إضافة خانة أو إدراج عمود في القوائم المالية تتضمن معلومات عن السنة السابقة فضلا عن السنة الحالية.	20
				تساعد الخانات المقارنة في تقييم أداء المؤسسة وإتخاذ القرارات.	21
				يمكن لمستخدمي المعلومات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من الملاحظات الواردة في تقرير مجلس الإدارة لما يحمله من افصاحات عن الإستراتيجية النمو المستقبلية لهاته المؤسسات	22
				يمكن لمستخدمي المعلومات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كذلك الاستفادة من التحفظات التي يحملها تقرير محافظ الحسابات.	23
				يسهل تقرير محافظ الحسابات فهم المعلومات المعقدة وإستعابها من قبل مستخدميها.	24

المحور الثاني: معوقات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

				صعوبة التخلي عن النظام القديم الذي تأصل وتجذر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	25
				غياب القوانين التكميلية الداعمة للنظام المحاسبي المالي مثل القوانين الجبائية.	26
				ضعف أنظمة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يصعب عليها تغيير نظامها المحاسبي في وقت قصير.	27
				عدم تكوين اطارات خبيرة بالنظام الجديد حيث أن إعتقاد هذا النظام الجديد في المراكز التدريبية لحد الآن ما يزال ضعيف.	28
				نقص البحوث والدراسات الأكاديمية حول النظام المحاسبي المالي SCF.	29
				ضعف تكنولوجيا المعلومات والإتصال المستعملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تطور النظام المحاسبي المالي.	30

المحور الثالث : متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
31	تفصح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق هذا المعيار عن السياسات المحاسبية المتبعة حسب متطلبات المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي IAS-IFRS .					
34	بسط المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياسات المحاسبية باعتبار هذا النوع من المؤسسات لا يقوم بأعمار ضخمة.					
33	تفصح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن التغييرات في السياسات المحاسبية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي IAS-IFRS					
34	تفصح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأثر الناجم عن التغييرات في السياسات المحاسبية المتبعة في الملاحظات اسفل القائمة المالية.					
35	تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القوائم المالية كل سنة.					
36	حدد المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES القوائم المالية ب(الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التغييرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية).					
37	وفق هذا المعيار فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مطالبة بعرض البيانات المالية ذات الأهمية النسبية فقط في قائمة الميزانية					
38	تفصح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار عن مجمل الإيرادات والأعباء ذات الأهمية النسبية والسياسات المحاسبية المتبعة لتقييمها					
39	لم يطالب مجلس المعايير المحاسبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعداد قائمة التدفقات النقدية الذي قد يشكل عبئ عليها					

					40	بسط المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES بنود القياس والافصاح الواردة في القوائم المالية، مثل الغاء ضرورة التقييم وفق القيمة العادلة.
					41	وفق هذا المعيار تفصح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الأخطاء المحاسبية للفترات السابقة التي قد تكون ضللت مستخدمي المعلومات المالية.
					42	قلص المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الافصاح في فئات الأصول المالية المفصح عنها من اربع فئات الى فئتين هم أدوات مالية متاحة للبيع وأدوات مالية أخرى.
					43	لا تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعداد قوائم مالية مقارنة من أول سنة من تطبيقها لهذا المعيار
					44	تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قائمة واحدة تجمع بين حساب النتائج وجدول تغيرات رؤوس الأموال.
					45	نص المعيار المحاسبي الخاص بالمؤسسات على ضرورة اعداد الايضاحات لبعض بنود القوائم المالية التي من شأنها قد تساعد في الفهم الدقيق لها
					46	لا يتطلب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار عرض المعلومات القطاعية، أو حصة السهم من الأرباح، أو التقارير المالية لمرحلية.
					47	سرع المعيار المحاسبي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتيرة الافصاح المحاسبي عن طريق اصدار لغة برمجة القوائم المالية.
					48	تسمح برمجة القوائم المالية بنقل المعلومات المالية من جهاز اعلامك الى جهاز آلي اعلام آخر بمجرد طلبها.

الملحق رقم 02: إستمارة الإستبيان باللغة الفرنسية

Université Xian Ashour de Djelfa

Faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion

Département des Finances et de la Comptabilité Spécialisation : Comptabilité et Finance

formulaire d'enquête

Ce questionnaire fait partie de l'étude que nous allons mener dans le cadre de la préparation de l'étude de terrain pour la thèse de doctorat intitulée :

Mécanismes pour atteindre les exigences de divulgation comptable pour les petites et moyennes entreprises à la lumière de l'adoption de la norme financière internationale pour les petites et moyennes entreprises (étude de terrain).

Cette étude vise à analyser vos opinions en tant qu'experts-comptables dans les petites et moyennes entreprises, et compte tenu de votre expérience scientifique et pratique dans ce domaine, nous sommes honorés de vous demander de nous aider à atteindre l'objectif derrière notre sélection de ce titre et de nous fournir les informations nécessaires qui s'ajoutent à la recherche scientifique. Mettez la marque (/) à la place de la bonne réponse, avec nos remerciements à l'avance, votre réponse sera digne de confiance et nous ne l'utiliserons qu'à des fins de recherche scientifique.

Préparé par un doctorant : Tahah Fadila

Encadré par Dr : gumane amar

Nous vous informons également que l'échelle de Likert en cinq points a été utilisée comme suit :

tout à fait ok	D'accord	Neutre	je ne suis pas d'accord	Pas du tout d'accord
----------------	----------	--------	-------------------------	----------------------

Première partie : Données personnelles et professionnelles

Questions pour l'intervieweur Qualifications

- Études Universitaires Appliquées DEAU ()
- Bachelier ()
- Maître ()
- Maîtrise ()
- Études supérieures spécialisées ()
- Doctorat ()

Qualifications professionnelles

- Comptable agréé ()
- Assistant comptable ()
- Encre comptable ()
- Teneur de compte ()
- Professeur à l'Université ()

Années d'expérience

- Moins de 5 ans ()
- De 5 ans à 15 ans) ()
- De 16 ans à 20 ans ()
- plus de 20 ans ()

Deuxième partie : Mécanismes de divulgation comptable dans les petites et moyennes entreprises algériennes à la lumière de l'adoption de la norme internationale pour les petites et moyennes entreprises

Le premier axe : Les mécanismes de divulgation comptable dans les petites et moyennes entreprises algériennes

le nombre	Phrase	tout à fait ok	D'accord	Neutre	je ne suis pas d'accord	Pas du tout d'accord
États financiers						
01	Les institutions algériennes préparent des états financiers au moins une fois par an.					
02	Les états financiers préparés par les petites et moyennes entreprises algériennes comprennent le budget, le compte de résultats, le tableau des liquidités de la trésorerie, le tableau des variations de fonds, le tableau des flux de trésorerie, en plus des annexes.					
03	Les états financiers des petites et moyennes entreprises reflètent l'ensemble des transactions et événements liés à leurs activités					
04	Les états financiers des petites et moyennes entreprises reflètent l'ensemble des transactions et événements liés à leurs activités.					
05	Les petites et moyennes entreprises doivent préparer un résumé des charges et des produits accomplis par elles et les inclure dans la liste du tableau de calcul des résultats.					
06	Les petites et moyennes entreprises préparent le tableau des flux de trésorerie qui indique aux utilisateurs d'informations financières dans quelle mesure ces institutions peuvent générer des fonds.					

07	Le tableau des flux de trésorerie comprend les fonds provenant des revenus et des sorties d'actifs financiers obtenus au cours de l'exercice.					
08	Les petites et moyennes entreprises divulguent une déclaration de l'évolution du capital privé.					
Termes de présentation, notes, notes marginales et annexes supplémentaires						
09	Les PME utilisent des termes de présentation qui réduisent l'ambiguïté dans les états financiers.					
10	Les petites et moyennes entreprises divulguent les événements qui suivent la préparation des états financiers sous l'état financier spécifié par l'amendement et ils sont appelés notes marginales.					
11	Les notes comprennent une explication détaillée des événements ultérieurs qui ont été modifiés dans leurs états financiers.					
12	Les PME ne devraient pas faire un usage excessif des notes et des marges afin qu'elles ne soient pas plus importantes que les états financiers.					
13	Les notes comprennent une explication des politiques comptables utilisées dans l'évaluation des actifs et des actions... etc.					
14	Les informations financières contenues dans les annexes supplémentaires sont moins importantes que celles contenues dans les états financiers					
15	Les annexes jointes aux états financiers des petites et moyennes entreprises comprennent d'autres éléments tels que la société mère, les succursales, les relations d'autres parties (actionnaires, dirigeants, transactions) en plus de l'évaluation des droits de propriété.					

16	Les petites et moyennes entreprises fournissent des tableaux supplémentaires indépendants des états financiers.					
17	Ces tableaux mettent en évidence (tableaux complémentaires) des informations complémentaires qui facilitent la compréhension des états financiers telles que (calendrier des mouvements de stocks, calendrier des dépenses du personnel, taxes, redevances et paiements assimilés, autres services, calendrier d'amortissement et pertes de valeur des installations, calendrier de détermination des résultats fiscaux , compte de résultat.... etc).					
Le moment de l'information, les champs comparatifs et le rapport, le titulaire du compte et le conseil d'administration						
18	Les petites et moyennes entreprises publient des informations financières à la fin de l'exercice, qui est généralement un trimestre ou une année complète.					
19	La divulgation de l'information en fin d'exercice permet sa sincérité afin que l'information divulguée ne serve pas une partie pour une autre.					
20	Un champ ou une colonne est ajouté dans les états financiers qui comprend des informations sur l'année précédente ainsi que l'année en cours.					
21	Les cellules comparatives aident à évaluer la performance de l'organisation et à prendre des décisions.					
22	Les utilisateurs de l'information financière des petites et moyennes entreprises peuvent bénéficier des observations contenues dans le rapport du conseil d'administration en raison des informations qu'il contient sur la stratégie de					

	croissance future de ces entreprises.					
23	Les utilisateurs de l'information financière des PME peuvent également bénéficier des réserves que contient le Portfolio Report					
24	Le Portfolio Report facilite la compréhension et l'assimilation d'informations complexes par ses utilisateurs					

Le deuxième axe : les obstacles à la divulgation comptable dans les petites et moyennes entreprises algériennes

le nombre	Phrase	tout à fait ok	D'accord	Neutre	je ne suis pas d'accord	Pas du tout d'accord
25	La difficulté d'abandonner l'ancien système qui a pris racine et s'est enraciné dans les petites et moyennes entreprises.					
26	Absence de lois complémentaires qui soutiennent le système de comptabilité financière, telles que les lois fiscales.					
27	Des systèmes de gestion faibles dans les petites et moyennes entreprises, ce qui rend difficile pour elles de changer leur système comptable en peu de temps.					
28	Ne pas former des pneus experts avec le nouveau système, car l'adoption de ce nouveau système dans les centres de formation est jusqu'à présent encore faible					
29	Manque de recherche et d'études académiques sur le système de comptabilité financière					
30	Faiblesse des technologies de l'information et de la communication utilisées dans les petites et moyennes entreprises compte tenu de l'évolution du système de comptabilité financière					

Le troisième axe : les obligations de divulgation comptable selon la norme internationale pour les petites et moyennes entreprises

le nombre	Phrase	tout à fait ok	D'accord	Neutre	je ne suis pas d'accord	Pas du tout d'accord
31	Conformément à cette norme, les petites et moyennes entreprises divulguent les méthodes comptables adoptées conformément aux exigences des normes comptables internationales et des normes d'information financière					
32	La Norme internationale pour les petites et moyennes entreprises a simplifié les méthodes comptables car ce type d'entreprise n'a pas une durée de vie énorme.					
33	Les petites et moyennes entreprises divulguent les changements de méthodes comptables conformément aux exigences des normes comptables internationales et des normes d'information financière					
34	Les petites et moyennes entreprises divulguent l'effet des changements de conventions comptables adoptés dans les notes au bas de l'état financier.					
35	Les petites et moyennes entreprises préparent des états financiers chaque année.					
36	Sélectionnez la norme internationale pour les états financiers des petites et moyennes entreprises (bilan, compte de résultat, état des variations des capitaux propres, état des flux de trésorerie).					
37	Selon cette norme, les petites et moyennes entreprises sont tenues de ne présenter au bilan que des états financiers significatifs					

38	Selon cette norme, les petites et moyennes entreprises divulguent le total des revenus et dépenses d'importance significative et les conventions comptables utilisées pour les évaluer.					
39	Le Conseil des normes comptables n'a pas exigé que les petites et moyennes entreprises préparent un état des flux de trésorerie, ce qui peut constituer un fardeau pour elles.					
40	Simplifier la norme internationale pour les petites et moyennes entreprises IFRS POUR PME, les éléments d'évaluation et de divulgation contenus dans les états financiers, comme éliminer la nécessité d'une évaluation selon la juste valeur.					
41	Selon cette norme, les petites et moyennes entreprises divulguent des erreurs comptables pour des périodes antérieures qui peuvent avoir induit les utilisateurs de l'information financière en erreur					
42	Selon cette norme, les petites et moyennes entreprises divulguent des erreurs comptables pour des périodes antérieures qui peuvent avoir induit les utilisateurs de l'information financière en erreur					
43	Les petites et moyennes entreprises ne préparent pas d'états financiers comparatifs dès la première année d'application de cette norme.					
44	Les petites et moyennes entreprises proposent un menu unique qui combine le calcul des résultats et le calendrier des changements de capital.					

45	La norme comptable pour les établissements stipule la nécessité de préparer des clarifications pour certains éléments des états financiers qui peuvent aider à une compréhension précise de ceux-ci					
46	Selon cette norme, les petites et moyennes entreprises ne sont pas tenues de présenter des informations sectorielles, une part des bénéfices ou des rapports financiers intermédiaires.					
47	La norme comptable pour les petites et moyennes entreprises a accéléré le rythme de la divulgation comptable en publiant le langage de programmation des états financiers.					
48	La programmation des états financiers permet le transfert des informations financières de votre appareil de notification vers un autre appareil automatique dès qu'elle est demandée.					

الملحق رقم 03: نماذج الكشف المالية حسب النظام المحاسبي

المالي

1. الميزانية

الجدول رقم (1): ميزانية السنة المالية المقفلة في جانب الأصول

الصافي N-1	السنة المالية المقفلة N			الأصول
	الصافي	اهتلاك الرصيد	اجمالي	
				أصول غير جارية
				فارق بين الاقتناء المنتوج الايجابي أو السلبي
				التشبيات الغير مادية
				التشبيات المادية
				أراضي
				مباني
				تشبيات مادية أخرى
				تشبيات ممنوح امتيازها
				تشبيات يجري انجازها
				تشبيات مالية
				سندات موضوعة موضع معادلة
				مساهمات أخرى وديون دائنة مرتبطة بها
				سندات أخرى مثبتة
				قروض وأصول أخرى غير جارية
				ضرائب مؤجلة عن الأصل
				مجموع الأصول غير جارية
				أصول جارية
				مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
				الحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة
				الزبائن
				مدينون اخرون

				الضرائب وما شابهها
				الخزينة الأصول
				ديون أخرى واستخدامات مماثلة
				الموجودات وما شابهها
				الأموال الموظفة والأصول الغير جارية الأخرى
				الخزينة
				مجموع الأصول الجارية
				المجموع العام للأصول

لا يستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدججة.

المصدر : لجنة النشر، م، ص، ز، ع، مرجع سبق ذكره، ص 74.

الجدول رقم (2): ميزانية السنة المالية المقفلة في جانب الخصوم

الصافي N-1	اجمالي N	الخصوم
		<u>رؤوس الأموال الخاصة</u>
		رأس المال تم إصداره
		رأس المال غير مستعان به
		علاوات واحتياطات (احتياطات مجمدة (1))
		فوارق التقييم
		فارق المعادلة (1)
		النتيجة الصافية - نتيجة صافية حصة المجمع
		رؤوس أموال أخرى - الترحيل من جديد
		حصة الشركة المدججة
		حصة ذوي الأقلية
		المجموع (1)
		<u>الخصوم الغير جارية</u>
		قروض وديون مدينة مالية
		الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
		ديون أخرى ندينة غير جارية
		مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
		مجموع الخصوم الغير الجارية 2

خصوم الجارية		
		موردون والحسابات الملحقة
		ضرائب
		ديون مدينة أخرى
		خزينة سلبية
		مجموع الخصوم الجارية 3
		المجموع العام للخصوم

لا يستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدججة.

المصدر : لجنة النشر، م، ص، ز، ع، مرجع سبق ذكره، ص 75.

2. حساب النتائج

الجدول رقم (3): حساب النتائج حسب الطبيعة للسنة المالية المقفلة

N-1	N	البيان
		رقم الأعمال
		تغيير المخزونات من المنتجات المصنعة ومنتجات قيد التصنيع
		الإنتاج المثبت
		اعانات الاستغلال
		1- إنتاج السنة المالية
		المشتريات المستهلكة
		الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
		2- استهلاك السنة المالية
		3- القيمة المضافة
		أعباء المستخدمين
		الضرائب والرسوم والمدفوعات المشاهدة
		4- إجمالي فائض الاستغلال
		المنتجات العملياتية الأخرى
		الاعباء العملياتية الأخرى
		المخصصات للاهلاكات والمؤونات
		استرجاعات الخسائر القيمة والمؤونات
		5- النتيجة العملياتية

		المنتجات المالية
		الأعباء المالية
		6- النتيجة المالية
		7- النتيجة العادية قبل الضرائب 5+6
		الضرائب الواجبة دفعها عن النتائج العادية
		الضرائب المؤجلة التغيرات عن النتائج العادية
		مجموع منتجات الأنشطة العادية
		مجموع أعباء الأنشطة العادية
		8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
		العناصر الغير عادية- التتجات-
		العناصر الغير عادية- الأعباء-
		9- النتيجة الغير عادية
		10- النتيجة الصافية للسنة المالية
		حصة الشركة الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية
		11- النتيجة الصافية للمجموع المجدد (1) ومنها حصة ذوي الأقلية وحصة المجمع

لا يستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدججة.

المصدر : لجنة النشر، م، ص، ز، ع، مرجع سبق ذكره، ص 76.

الجدول رقم (4): حساب النتائج حسب الوظيفة للسنة المالية المقفلة

N-1	N	البيان
		رقم الاعمال
		كلفة المبيعات
		1- الهامش الربح الاجمالي
		منتجات أخرى عملياتية
		التكاليف التجارية
		الأعباء الادارية
		أعباء أخرى عملياتية
		2- النتيجة العملياتية
		تقديم تفاصيل الأعباء حسب النوع
		مصاريف العاملين المخصصات للاهلاك
		منتجات مالية
		الأعباء المالية
		3- النتيجة العادية قبل الضريبة
		الضرائب الواجبة على النتائج العادية
		الضرائب المؤجلة على النتائج العادية
		4- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
		الأعباء الغير عادية
		المنتجات الغير عادية
		5- النتيجة الصافية للسنة المالية
		حصة الشركات الموضوع موضع المعادلة في النتائج الصافية
		6- النتيجة الصافية للمجموع المجدد (1)
		ومنها حصة ذوي الأقلية وحصة المجمع

لايستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدججة.

المصدر : لجنة النشر، م، ص، ز، ع، مرجع سبق ذكره، ص 78.

3. جدول تدفقات الخزينة

الجدول رقم (5): تدفقات الخزينة للسنة المالية (الطريقة المباشرة)

السنة المالية N-1	السنة المالية N	البيان
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
		التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
		المبالغ المدفوعة للموردين
		الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
		الضرائب عن النتائج المدفوعة
		تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير عادية
		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير عادية
		مجموع أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملية (1)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية
		المسحوبات عن اقتناء تثبيبات المادية أو الغير مادية
		التحصيلات عن عمليات بيع تثبيبات مادية أو غير مادية
		المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية
		التحصيلات عن عمليات بيع تثبيبات مالية
		الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
		الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج
		مجموع أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية (2)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
		التحصيلات في أعقاب اصدار أسهم
		الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيم بها
		التحصيلات المتأتية من القروض
		تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
		مجموع أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التمويلية (3)
		تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولة
		تغير أموال الخزينة في الفترة (1+2+3)
		أموال الخزينة وما يعادلها عند افتتاح السنة المالية

		أموال الخزينة وما يعادلها عند اقفال السنة المالية
		تغير أموال الخزينة خلال الفترة
		المقاربة مع النتيجة المحاسبية

لا يستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدججة.

المصدر : لجنة النشر، م، ص، ز، ع، مرجع سبق ذكره، ص 85.

الجدول رقم (6): تدفقات الخزينة للسنة المالية (الطريقة الغير المباشرة)

السنة المالية N-1	السنة المالية N	البيان
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
		صافي نتيجة السنة المالية
		تصحیحات من أجل
		الاهتلاكات والأرصدة
		تغير الضرائب المؤجلة
		تغير المخزونات
		تغير الزبائن والديون الدائنة الأخرى
		تغير الموردون والديون الأخرى
		قيمة البيع التي تزيد أو تنقص الصافية من الضرائب
		مجموع أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملية (1)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية
		المسحوبات عن شراء التثبيتات
		تحصيلات من مبيعات التثبيتات
		تأثير تغيرات محيط التجميد (1)
		مجموع أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية (2)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
		الحصص المدفوعة للمساهمين
		زيادة رأس المال النقدي
		إصدار القروض
		تسديد القروض
		مجموع أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التمويلية (3)

		تغير أموال الخزينة في الفترة (1+2+3)
		أموال الخزينة عند افتتاح السنة المالية
		أموال الخزينة عند اقفال السنة المالية
		تأثيرات تغير سعر العملات الأجنبية
		تغير أموال الخزينة

لا يستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدججة.

المصدر : لجنة النشر، م، ص، ز، ع، مرجع سبق ذكره، ص 87.

4. بيان تغير رؤوس الأموال الخاصة

الجدول رقم (7) : رؤوس الأموال الخاصة للسنة المالية المقفلة

البيان	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الاصدار	فارق التقييم	فارق اعادة التقييم	الاحتياجات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر 2-N						
تغير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
اعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير مدرجة في الحسابات						
حساب النتيجة						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر 1-N						
تغير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
اعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير مدرجة في الحسابات						
حساب النتيجة						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						

						صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N

لا يستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدججة.

المصدر : لجنة النشر، م، ص، ز، ع، مرجع سبق ذكره، ص 89.

الملحق رقم 04: صدق المحكمين الظاهري

الجدول رقم (8): يبين أسماء المحكمين للاستبيان قيد الدراسة

المؤهل العلمي	الاسم واللقب	الرقم
أستاذ محاضر (أ) بجامعة الجلفة	قمان عمر	01
أستاذ محاضر (أ) بجامعة الجلفة	بن عيسى بن عليّة	02
أستاذ محاضر (أ) بجامعة الأغواط	سعيداني محمد السعيد	03
أستاذ محاضر (أ) بجامعة الجلفة	حديدي آدم	04

المصدر: من إعداد الطالبة

الملحق رقم 05: نتائج كشف إعتدالية البيانات

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
المقياس ككل	,060	111	,200 [*]	,983	111	,169

الملحق رقم 06: نتائج الثبات والمصدقية لعينة الإستطلاعية

أولاً: حساب الثبات بطريقة الإتساق الداخلي ألفا كرومباخ

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excluded ^a	0	,0
Total		30	100,0

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,957	48

ثانياً: حساب معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excluded ^a	0	,0
Total		30	100,0

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	,913
		N of Items	24 ^a
	Part 2	Value	,941
		N of Items	24 ^b
		Total N of Items	48
Correlation Between Forms			,760
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		,864
	Unequal Length		,864
Guttman Split-Half Coefficient			,852

ثالثا: حساب الصدق التمييزي بطريقة صدق المقارنة الطرفية

T-Test

Group Statistics

المبحوثين	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الدرجات الدنيا	8	156,6250	14,81252	5,23702
الدرجات العليا	8	220,0000	14,16232	5,00714

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means	
		F	Sig.	T	Df
الدرجات	Equal variances assumed	,000	,991	-8,747	14
	Equal variances not assumed			-8,747	13,972

Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means			
		Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference
					Lower
الدرجات	Equal variances assumed	,000	-63,37500	7,24553	-78,91513
	Equal variances not assumed	,000	-63,37500	7,24553	-78,91806

الملحق رقم 07: نتائج الصدق الداخلي والبنائي لعينة الدراسة

أولاً: الإتساق الداخلي للبعد الأول (القوائم المالية) مع فقراته

Correlations

			س1	س2	س3
Spearman's rho	البعد الأول: القوائم المالية	Correlation Coefficient	,575**	,636**	,674**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000
		N	111	111	111

Correlations

			س4	س5	س6
Spearman's rho	البعد الأول: القوائم المالية	Correlation Coefficient	,626**	,563**	,661**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000
		N	111	111	111

Correlations

			س7	س8	البعد الأول: القوائم المالية
Spearman's rho	البعد الأول: القوائم المالية	Correlation Coefficient	,641**	,743**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	
		N	111	111	111

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ثانياً: الإتساق الداخلي للبعد الثاني (مصطلحات العرض والايصاحات والملاحظات الهامشية والملاحق الإضافية) مع فقراته

Correlations

			س9	س10
Spearman's rho	البعد الثاني: مصطلحات العرض والايصاحات	Correlation Coefficient	,535**	,710**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000
		N	111	111

Correlations

		11س	12س
Spearman's rho	البعد الثاني: مصطلحات العرض والايضاحات	,719**	,398**
	Correlation Coefficient		
	Sig. (2-tailed)	,000	,000
	N	111	111

Correlations

		13س	14س
Spearman's rho	البعد الثاني: مصطلحات العرض والايضاحات	,573**	,618**
	Correlation Coefficient		
	Sig. (2-tailed)	,000	,000
	N	111	111

Correlations

		15س	16س
Spearman's rho	البعد الثاني: مصطلحات العرض والايضاحات	,494**	,657**
	Correlation Coefficient		
	Sig. (2-tailed)	,000	,000
	N	111	111

Correlations

		17س	البعد الثاني: مصطلحات العرض والايضاحات
Spearman's rho	البعد الثاني: مصطلحات العرض والايضاحات	,664**	1,000
	Correlation Coefficient		
	Sig. (2-tailed)	,000	.
	N	111	111

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ثالثا: الإتساق الداخلي للبعد الثالث (توقيت المعلومة والخانات المقارنة، تقرير محافظ الحسابات ومجلس الإدارة)

مع فقراتيه

Correlations

			س18	س19	س20
Spearman's rho	البعد الثالث: توقيت المعلومة	Correlation Coefficient	,556**	,519**	,648**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000
		N	111	111	111

Correlations

			س21	س22	س23
Spearman's rho	البعد الثالث: توقيت المعلومة	Correlation Coefficient	,698**	,617**	,720**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000
		N	111	111	111

Correlations

		س24	البعد الثالث: توقيت المعلومة
Spearman's rho	البعد الثالث: توقيت المعلومة	Correlation Coefficient	,647**
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	111

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

رابعا: الإتساق الداخلي للمحور الثاني مع فقراتيه

Correlations

		المحور الثاني: المعوقات	س25	س26
Spearman's rho	المحور الثاني: المعوقات	Correlation Coefficient	1,000	,661**
		Sig. (2-tailed)	.	,000
		N	111	111

Correlations

			س27	س28	س29
Spearman's rho	المحور الثاني: المعوقات	Correlation Coefficient	,620**	,589**	,661**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000
		N	111	111	111

Correlations

			س30
Spearman's rho	المحور الثاني: المعوقات	Correlation Coefficient	,675**
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	111

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

خامسا: الإتساق الداخلي للمحور الثالث مع فقراتيه

Correlations

			المحور الثالث: المعيار
Spearman's rho	س31	Correlation Coefficient	,628**
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	111
	س32	Correlation Coefficient	,731**
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	111
	س33	Correlation Coefficient	,676**
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	111
	س34	Correlation Coefficient	,600**
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	111
	س35	Correlation Coefficient	,488**
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	111
	س36	Correlation Coefficient	,661**
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	111
	س37	Correlation Coefficient	,702**
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	111
	س38	Correlation Coefficient	,726**
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	111
	س39	Correlation Coefficient	,816**
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	111
	س40	Correlation Coefficient	,722**
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	111
	س41	Correlation Coefficient	,679**

	Sig. (2-tailed)	,000
	N	111
س42	Correlation Coefficient	,662**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	111
س43	Correlation Coefficient	,731**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	111
س44	Correlation Coefficient	,649**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	111
س45	Correlation Coefficient	,649**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	111
س46	Correlation Coefficient	,611**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	111
س47	Correlation Coefficient	,631**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	111
س48	Correlation Coefficient	,578**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	111
المحور الثالث: المعيار	Correlation Coefficient	1,000
	Sig. (2-tailed)	.
	N	111

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

سادسا: الإتساق البنائي لأداة الدراسة

Correlations

		المقياس ككل
المحور الأول: اليات الافصاح المحاسبي	Pearson Correlation	,905**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	111
المحور الثاني: المعوقات	Pearson Correlation	,574**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	111
المحور الثالث : المعيار المحاسبي	Pearson Correlation	,896**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	111
المقياس ككل	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	111

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

سابعا: معامل الثبات ألفا كرومباخ لعينة الدراسة الاجمالية

1. معامل الثبات للمحور الأول

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,879	2

2. معامل الثبات ألفا كرومباخ للبعد الثاني المحور الأول

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,906	2

3. معامل الثبات ألفا كرومباخ للبعد الثالث المحور الأول

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,873	2

4. معامل الثبات ألفا كرومباخ للمحور الثاني

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,799	7

5. معامل الثبات ألفا كرومباخ للمحور الثالث

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,925	19

الملحق رقم 08: أهم النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي لمحاو آداة الدراسة

أولاً: إتجاهات إجابات الأفراد حول المحور الأول

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
س1	111	2,00	5,00	4,5225	,63025
س2	111	1,00	5,00	4,1171	,96990
س3	111	2,00	5,00	3,9910	,89945
س4	111	2,00	5,00	4,3243	,60546
س5	111	2,00	5,00	4,1802	,70322
س6	111	2,00	5,00	3,9189	,87527
س7	111	2,00	5,00	4,0631	,76609
س8	111	1,00	5,00	3,6937	1,12648
س9	111	2,00	5,00	4,0541	,80722
س10	111	2,00	5,00	3,6126	,95509
س11	111	2,00	5,00	3,8649	1,03999
س12	111	1,00	5,00	3,8649	,96753
س13	111	2,00	5,00	3,8559	,94240
س14	111	1,00	5,00	3,7207	1,15342
س15	111	1,00	5,00	3,9099	,81519
س16	111	1,00	5,00	3,7387	1,04195
س17	111	1,00	5,00	4,0180	,97218
س18	111	1,00	5,00	4,1802	,78853
س19	111	1,00	5,00	4,1712	,81880
س20	111	1,00	5,00	4,1892	,81479
س21	111	1,00	5,00	4,2793	,83308
س22	111	2,00	5,00	4,1622	,69466
س23	111	2,00	5,00	4,1892	,78060
س24	111	1,00	5,00	4,2523	,74429
المحور الأول: اليات الافصاح المحاسبي	111	2,75	5,00	4,0364	,44264
Valid N (listwise)	111				

ثانيا: إتجاهات ايجابات الأفراد حول المحور الثاني

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
س25	111	1,00	5,00	4,1622	,91989
س26	111	2,00	5,00	4,1441	,80732
س27	111	2,00	5,00	4,1802	,76513
س28	111	2,00	5,00	4,2883	,81338
س29	111	1,00	5,00	3,8739	1,23669
س30	111	1,00	5,00	4,3604	,89232
المحور الثاني : معوقات الإفصاح المحاسبي	111	2,50	5,00	4,1682	,59267
Valid N (listwise)	111				

ثالثا: إتجاهات ايجابات الأفراد حول المحور الثالث

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
س31	111	1,00	5,00	4,0721	,96022
س32	111	2,00	5,00	4,1441	,84042
س33	111	1,00	5,00	3,9820	1,00889
س34	111	1,00	5,00	3,9279	,95071
س35	111	2,00	5,00	4,4144	,82538
س36	111	2,00	5,00	4,2432	,74121
س37	111	1,00	5,00	3,9099	1,07492
س38	111	1,00	5,00	4,1441	,85117
س39	111	1,00	5,00	3,9459	,99852
س40	111	1,00	5,00	3,9550	1,01253
س41	111	1,00	5,00	4,0631	,93691
س42	111	2,00	5,00	4,1712	,86207
س43	111	1,00	5,00	4,0090	1,08289
س44	111	1,00	5,00	3,7838	1,30318
س45	111	1,00	5,00	4,1171	,91193
س46	111	1,00	5,00	4,0450	,91837
س47	111	1,00	5,00	3,9910	1,04007
س48	111	1,00	5,00	4,1441	1,02555
المحور الثاني: المعيار المحاسبي	111	2,06	5,00	4,0591	,62344
Valid N (listwise)	111				

الملحق رقم 09 : أهم النتائج المتعلقة بتحليل الإحصائي لمحاور أداة الدراسة

أولاً: النتائج المتعلقة بالمحور الأول

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المحور الأول: اليات الافصاح المحاسبي	111	4,0364	,44264	,04201

One-Sample Test

	Test Value = 3				
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference
					Lower
المحور الأول: اليات الافصاح المحاسبي	24,668	110	,000	1,03641	,9532

ثانياً: النتائج المتعلقة بالمحور الثاني

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المحور الثاني: المعوقات	111	4,1682	,59267	,05625

One-Sample Test

	Test Value = 3				
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference
					Lower
البعد الرابع: المعوقات	20,766	110	,000	1,16817	1,0567

ثالثا: النتائج المتعلقة بالمحور الثالث

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
متطلبات الافصاح في المعيار الدولي	111	4,0604	,62570	,05939

One-Sample Test

	Test Value = 3				95% Confidence Interval of the Difference
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	
متطلبات الافصاح في المعيار الدولي	17,854	110	,000	1,06036	,9427

الملحق رقم 10 : أهم النتائج المتعلقة بالفروقات الإحصائية لعينة الدراسة

أولاً: مخرجات الفروقات للمؤهل العلمي

Descriptives

المحور الأول: اليات الافصاح المحاسبي

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean
					Lower Bound
ليسانس	20	4,0417	,46516	,10401	3,8240
ماستر	44	4,0417	,40537	,06111	3,9184
ماجستير	8	3,7969	,62139	,21970	3,2774
دكتوراه	33	4,0909	,44954	,07826	3,9315
الدراسات الجامعية التطبيقية DEUA	4	3,9167	,41805	,20903	3,2515
الدراسات العليا المتخصصة	2	4,1667	,17678	,12500	2,5784
Total	111	4,0364	,44264	,04201	3,9532

Test of Homogeneity of Variances

المحور الأول: اليات الافصاح المحاسبي

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
,955	5	105	,449

ANOVA

المحور الأول: اليات الافصاح المحاسبي

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,650	5	,130	,653	,660
Within Groups	20,902	105	,199		
Total	21,552	110			

Descriptives

المحور الثاني: المعوقات

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean	
					Lower Bound	Upper Bound
ليسانس	20	4,0083	,73841	,16511	3,6627	4,3514
ماستر	44	4,2803	,51436	,07754	4,1239	4,4367
ماجستير	8	4,0625	,28084	,09929	3,8277	4,3073
دكتوراه	33	4,1465	,66635	,11600	3,9102	4,3828
الدراسات الجامعية التطبيقية DEUA	4	4,0000	,36004	,18002	3,4271	4,5729
الدراسات العليا المتخصصة	2	4,4167	,58926	,41667	-,8776	9,0710
Total	111	4,1682	,59267	,05625	4,0567	4,2800

Test of Homogeneity of Variances

المحور الثاني: المعوقات

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
1,955	5	105	,091

ANOVA

المحور الثاني: المعوقات

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1,406	5	,281	,793	,557
Within Groups	37,233	105	,355		
Total	38,639	110			

Descriptives

المحور الثالث: المعيار المحاسبي

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean	
					Lower Bound	Upper Bound
خبير محاسبي	6	4,1759	,67988	,27756	3,4624	4,8894
محافظ حسابات	27	4,1790	,63011	,12126	3,9297	4,4283
محاسب معتمد	32	4,0295	,61330	,10842	3,8084	4,2506
مساعد محاسب	17	4,1373	,56489	,13701	3,8468	4,4277
أستاذ جامعي	29	3,9100	,65758	,12211	3,6598	4,1601
Total	111	4,0591	,62344	,05917	3,9418	4,1763

Test of Homogeneity of Variances

المحور الثالث: المعيار المحاسبي

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
,157	4	106	,960

ANOVA

المحور الثالث: المعيار المحاسبي

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1,247	4	,312	,796	,530
Within Groups	41,508	106	,392		
Total	42,755	110			

Descriptives

المقياس ككل

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean
					Lower Bound
ليسانس	20	4,0656	,44888	,10037	3,8555
ماستر	44	4,0658	,41020	,06184	3,9411
ماجستير	8	3,8672	,64961	,22967	3,3241
دكتوراه	33	4,1048	,48113	,08375	3,9342
الدراسات الجامعية التطبيقية DEUA	4	3,9583	,45896	,22948	3,2280
الدراسات العليا المتخصصة	2	4,1875	,11785	,08333	3,1286
Total	111	4,0614	,45237	,04294	3,9763

Test of Homogeneity of Variances

المقياس ككل

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
1,498	5	105	,197

ANOVA

المقياس ككل

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,439	5	,088	,418	,835
Within Groups	22,071	105	,210		
Total	22,510	110			

ثانيا: مخرجات الفروقات للمؤهل المهني

Descriptives

المقياس ككل

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean	
					Lower Bound	Upper Bound
خبير محاسبي	6	4,0903	,49065	,20031	3,5754	4,6052
محافظ حسابات	27	4,1844	,46652	,08978	3,9999	4,3690
محاسب معتمد	32	4,0234	,35315	,06243	3,8961	4,1508
مساعد محاسب	17	4,1262	,49166	,11924	3,8734	4,3790
أستاذ جامعي	29	3,9447	,49957	,09277	3,7547	4,1347
Total	111	4,0614	,45237	,04294	3,9763	4,1465

Test of Homogeneity of Variances

المقياس ككل

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
,813	4	106	,519

ANOVA

المقياس ككل

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,926	4	,232	1,137	,343
Within Groups	21,584	106	,204		
Total	22,510	110			

Descriptives

المحور الأول: اليات الافصاح المحاسبي

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean	
					Lower Bound	Upper Bound
خبير محاسبي	6	4,0556	,41220	,16828	3,6230	4,4881
محافظ حسابات	27	4,1744	,41458	,07979	4,0104	4,3384
محاسب معتمد	32	3,9753	,33815	,05978	3,8533	4,0972
مساعد محاسب	17	4,0662	,56789	,13773	3,7742	4,3582
أستاذ جامعي	29	3,9540	,48850	,09071	3,7682	4,1398
Total	111	4,0364	,44264	,04201	3,9532	4,1197

Test of Homogeneity of Variances

المحور الأول: اليات الافصاح المحاسبي

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
1,441	4	106	,226

ANOVA

المحور الأول: اليات الافصاح المحاسبي

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,848	4	,212	1,085	,368
Within Groups	20,705	106	,195		
Total	21,552	110			

Descriptives

المحور الثاني: المعوقات

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean	
					Lower Bound	Upper Bound
خبير محاسبي	6	3,9722	,78469	,32035	3,1487	4,7957
محافظ حسابات	27	4,2407	,63268	,12176	3,9905	4,4910
محاسب معتمد	32	4,1979	,52438	,09270	4,0089	4,3870
مساعد محاسب	17	4,3333	,60953	,14783	4,0199	4,6467
أستاذ جامعي	29	4,0115	,57032	,10590	3,7946	4,2284
Total	111	4,1682	,59267	,05625	4,0567	4,2797

Test of Homogeneity of Variances

المحور الثاني: المعوقات

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
,138	4	106	,968

ANOVA

المحور الثاني: المعوقات

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1,576	4	,394	1,127	,348
Within Groups	37,062	106	,350		
Total	38,639	110			

ثالثا: مخرجات الفروقات لسنوات الخبرة

Descriptives

المقياس ككل

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean	
					Lower Bound	Upper Bound
أقل من 5 سنوات	33	3,9811	,39482	,06873	3,8411	4,1211
من 5 على 15 سنة	53	4,0727	,45096	,06194	3,9484	4,1970
من 16 الى 20 سنة	15	4,1833	,63049	,16279	3,8342	4,5325
أكثر من 20 سنة	10	4,0833	,32215	,10187	3,8529	4,3138
Total	111	4,0614	,45237	,04294	3,9763	4,1465

Test of Homogeneity of Variances

المقياس ككل

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
1,910	3	107	,132

ANOVA

المقياس ككل

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,448	3	,149	,724	,540
Within Groups	22,063	107	,206		
Total	22,510	110			

Descriptives

المحور الأول: اليات الافصاح المحاسبي

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean	
					Lower Bound	Upper Bound
أقل من 5 سنوات	33	4,0013	,40040	,06970	3,8593	4,1432
من 5 على 15 سنة	53	4,0307	,43341	,05953	3,9112	4,1501
من 16 الى 20 سنة	15	4,1222	,61267	,15819	3,7829	4,4615
أكثر من 20 سنة	10	4,0542	,37167	,11753	3,7883	4,3200
Total	111	4,0364	,44264	,04201	3,9532	4,1197

Test of Homogeneity of Variances

المحور الأول: اليات الافصاح المحاسبي

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
1,138	3	107	,337

ANOVA

المحور الأول: اليات الافصاح المحاسبي

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,156	3	,052	,260	,854
Within Groups	21,396	107	,200		
Total	21,552	110			

Descriptives

المحور الثاني: المعوقات

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean	
					Lower Bound	Upper Bound
أقل من 5 سنوات	33	4,1566	,58324	,10153	3,9498	4,3634
من 5 على 15 سنة	53	4,2138	,63748	,08757	4,0381	4,3895
من 16 الى 20 سنة	15	4,2000	,49682	,12828	3,9249	4,4751
أكثر من 20 سنة	10	3,9167	,51670	,16339	3,5470	4,2863
Total	111	4,1682	,59267	,05625	4,0567	4,2797

Test of Homogeneity of Variances

المحور الثاني: المعوقات

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
,745	3	107	,528

ANOVA

المحور الثاني: المعوقات

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,763	3	,254	,718	,543
Within Groups	37,876	107	,354		
Total	38,639	110			

المحور الثالث: المعيار

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean	
					Lower Bound	Upper Bound
أقل من 5 سنوات	33	3,8956	,59799	,10410	3,6836	4,1077
من 5 على 15 سنة	53	4,0818	,61408	,08435	3,9125	4,2510
من 16 الى 20 سنة	15	4,2593	,76453	,19740	3,8359	4,6826
أكثر من 20 سنة	10	4,1778	,45572	,14411	3,8518	4,5038
Total	111	4,0591	,62344	,05917	3,9418	4,1763

Test of Homogeneity of Variances

المحور الثالث: المعيار

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
1,109	3	107	,349

ANOVA

المحور الثالث: المعيار

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1,651	3	,550	1,433	,237
Within Groups	41,104	107	,384		
Total	42,755	110			

الملحق رقم 11: أهم النتائج المتعلقة بمستوى إدراك الأفراد

المستجوبين لمحاو الدراسة

أولاً: الفرضية "لا يدرك الأفراد المبحوثين مفهوم الإفصاح المحاسبي".

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المقياس ككل	111	4,0614	,45237	,04294

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
المقياس ككل	24,719	110	,000	1,06137	,9763	1,1465

ثانياً: الفرضية "لا يدرك الأفراد المبحوثين آليات الإفصاح المحاسبي في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"

Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المحور الأول: النيات الإفصاح المحاسبي	111	4,0364	,44264	,04201

One-Sample Test

	Test Value = 3				
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference
					Lower
المحور الأول: اليات الافصاح المحاسبي	24,668	110	,000	1,03641	,9532

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
البعد الاول: القوائم المالية	111	4,1014	,52617	,04994

One-Sample Test

	Test Value = 3				
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference
					Lower
البعد الاول: القوائم المالية	22,053	110	,000	1,10135	1,0024

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
البعد الثاني: مصطلحات العرض والايضاحات	111	3,8488	,59152	,05614

One-Sample Test

	Test Value = 3				
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference
					Lower
البعد الثاني: مصطلحات العرض والايضاحات	15,119	110	,000	,84885	,7376

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
البعد الثالث: توقيت المعلومة	111	4,2033	,49169	,04667

One-Sample Test

	Test Value = 3				
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference
					Lower
البعد الثالث: توقيت المعلومة	25,784	110	,000	1,20335	1,1109

ثالثا: الفرضية "لا توجد معوقات وصعوبات للإفصاح من الممكن ان تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عند تطبيقها للنظام المحاسبي المالي"

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المحور الثاني : المعوقات	111	4,1682	,59267	,05625

One-Sample Test

	Test Value = 3				
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference
					Lower
المحور الثاني : المعوقات	20,766	110	,000	1,16817	1,0567

رابعاً: الفرضية " لا يدرك الأفراد المبحوثين نصوص المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS "FOR SMES

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
نصوص المعيار الدولي	111	4,0574	,68647	,06516

One-Sample Test

	Test Value = 3				
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference
					Lower
نصوص المعيار الدولي	16,229	110	,000	1,05743	,9283

خامسا: الفرضية "لا يدرك الأفراد المبحوثين متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES"

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
متطلبات الإفصاح في المعيار الدولي	111	4,0604	,62570	,05939

One-Sample Test

	Test Value = 3				
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference
					Lower
متطلبات الإفصاح في المعيار الدولي	17,854	110	,000	1,06036	,9427

الملحق رقم 12: أهم النتائج المتعلقة بتحديد العلاقة الإحصائية

(البعد الأول للمحور الأول مع المحور الثالث)

Correlations

Correlations			
		البعد الأول: القوائم المالية	المحور الثالث: المعيار
البعد الأول: القوائم المالية	Pearson Correlation	1	,444**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	111	111
المحور الثالث: المعيار	Pearson Correlation	,444**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	111	111

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

(البعد الثاني للمحور الأول مع المحور الثالث)

Correlations

Correlations			
		البعد الثاني: مصطلحات العرض والإيضاحات	المحور الثالث: المعيار
البعد الثاني: مصطلحات العرض والإيضاحات	Pearson Correlation	1	,595**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	111	111
المحور الثالث: المعيار	Pearson Correlation	,595**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	111	111

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

(البعد الثالث للمحور الأول مع المحور الثالث)

Correlations

Correlations			
		البعد الثالث: توقيت المعلومة	المحور الثالث: المعيار
البعد الثالث: توقيت المعلومة	Pearson Correlation	1	,565**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	111	111
المحور الثالث: المعيار	Pearson Correlation	,565**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	111	111

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

(المحور الأول مع المحور الثالث)

Correlations

Correlations			
		المحور الأول: اليات الافصاح المحاسبي	المحور الثالث: المعيار
المحور الأول: اليات الافصاح المحاسبي	Pearson Correlation	1	,657**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	111	111
المحور الثالث: المعيار	Pearson Correlation	,657**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	111	111

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

(المحور الثاني مع المحور الثالث)

Correlations

Correlations

		المحور الثاني: المعوقات	المحور الثالث: المعيار
المحور الثاني: المعوقات	Pearson Correlation	1	,353**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	111	111
المحور الثالث: المعيار	Pearson Correlation	,353**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	111	111

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق رقم 13: الخصائص الديمغرافية للمؤسسات محل الدراسة

الجدول رقم (9): الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

المعلومات الأساسية المؤسسة	النشاط	الشكل القانوني	الولاية	رقم الأعمال خلال آخر دورة	مجموع الأصول والخصوم خلال آخر دورة	رأس المال الخاص
ش. ذ. م. م عاببي للاشغال العامة الكبرى (A)	أشغال البناء	EURL مؤسسة ذات الشخص الوحيد	الجلفة	201473923	152993088	100000
ش. ذ. م. م. ح. معاملة الاستراد + الصناعة التحويلية (B)	ف. د قيود الخصيرة	SARL مؤسسة ذات مسؤولية المحدودة	بسكرة	29376965	147272612	38500000
ش. ذ. م. م. سنابل بلادي (C)	مصنع بسكويات	SARL مؤسسة ذات مسؤولية المحدودة	بسكرة	لم تصرح بحجم المبيعات للسنة	115031183	100000
ش. ذ. م. م. ت.س.س الطاقة (D)	الاستراد	مؤسسة ذات مسؤولية المحدودة	الجزائر	73675948	75713555	17000000
شريط الشريف (E)	منتجات غذائية بالجملة	EURL مؤسسة ذات الشخص الوحيد	بسكرة	90053228	61784849	19408602
ش. ذ. م. م. معدات تجارة الجولف (F)	ضريبة MAT EQPTS ومنتجات BATIME	SARL مؤسسة ذات مسؤولية المحدودة	الجلفة	8478251	14293332	1000000
ش. ذ. م. م. صابريد (G)	تصنيع الطوب المجوف	مؤسسة ذات مسؤولية المحدودة	الجلفة	لم تصرح بحجم المبيعات للسنة	40178476	10700000
ش. ذ. م. م. الزاوي لصناعة التجارة (H)	ضريبة MAT EQPTS ومنتجات BATIME	SARL مؤسسة ذات مسؤولية محدودة	حاسي بحيح بالجلفة	32919506	177334128	10000000
عاببي الميلود (S)	مقاولة الانجاز	مؤسسة ذات الشخص الوحيد	الجلفة	101824386	161970000	54252538
الجلود ومشتقاته (فرع ولاية الجلفة) (N)	مصنع للجلود ومشتقاته	شركة مساهمة SPA	فرع ولاية الجلفة	263971352.47	893153952.59	100000000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة في القانون الأساسي والكشوف المالية للمؤسسات محل الدراسة

الملحق رقم 14: مدى تحقيق مؤسسات الدراسة لمتطلبات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي

الجدول رقم (10): قضايا محاسبية عامة التي تبناها النظام المحاسبي المالي

المؤسسة (N)	المؤسسة (S)	المؤسسة (H)	المؤسسة (G)	المؤسسة (F)	المؤسسة (E)	المؤسسة (D)	المؤسسة (C)	المؤسسة (B)	المؤسسة (A)	المؤسسات قطايًا عامة
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	تطبيق مؤسستكم النظام المحاسبي المالي المتبنى وفق القانون 11-07 المتضمن (النظام المحاسبي المالي)
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	في نهاية كل سنة أو ربع سنة تعد مؤسستكم قوائم مالية
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تتضمن القوائم المالية لمؤسستكم كل من (الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الاموال، الملاحق
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	تضبط القوائم المالية المعدة من قبل مؤسستكم تحت مسؤولية المسيرين
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	تفصح مؤسستكم عن البيانات الكمية التي تخص كل عنصر من عناصر القوائم المالية
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	تفصح مؤسستكم عن السياسات المحاسبية المستخدمة في تقييم كل عنصر من العناصر المذكورة في القوائم المالية
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	في حال تغيير سياسة محاسبية ما فان مؤسستكم مطالبة بالإفصاح عن هذا التغير وأثره على القوائم المالية
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	تستخدم مؤسستكم مصطلحات واضحة للعرض المعلومات المالية وهذا مما يساعد على الوصف الدقيق لها

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المقابلة الشخصية مع محاسبي المؤسسات محل الدراسة والكشوف المالية لها

الجدول رقم (11): آليات ومتطلبات كل آلية للافصاح المحاسبي حسب النظام المحاسبي المالي SCF

المؤسسة (N)	المؤسسة (S)	المؤسسة (H)	المؤسسة (G)	المؤسسة (F)	المؤسسة (E)	المؤسسة (D)	المؤسسة (C)	المؤسسة (B)	المؤسسة (A)	متطلبات الافصاح وفق البيئة الجزائرية	الآلية
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	تعد مؤسساتكم الخاصة ل SCF بيان المركز المالي (الميزانية) في نهاية كل سنة مالية 12-31	الميزانية
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	تصف ميزانية مؤسساتكم عناصر الأصول والخصوم كل على حدا	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	تتضمن ميزانية مؤسساتكم العناصر التالية (التبittات المادية والغير مادية) الاhtلاكات، المساهمات، الأصول المالية والمخزونات، الأصول الضريبية، الذمم المدينة والدائنة، رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم الضريبية).	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	التزمت مؤسساتكم في عرض عناصر الأصول والخصوم حسب التمييز بين العناصر الجارية والغير جارية	
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تعرض ميزانية مؤسساتكم حصص ذوي الأقلية وحصص الشركة المدمجة	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	تفصح مؤسساتكم عن مجموعة من الايضاحات للبنود أو المعلومات التي يتعذر عرضها بشكل كافي في ميزانية مؤسساتكم.	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	يتم اضافة خانة أو عمود في قائمة ميزانية مؤسساتكم يتضمن معلومات عن السنة السابقة فضلا عن السنة الحالية	
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أفصحت مؤسساتكم عن الأحداث التي تلت اعداد الميزانية أسفلها وهذا ما يسمى بالأحداث اللاحقة	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	تعد مؤسساتكم المطبقة للنظام المحاسبي المالي SCF جدول حساب النتائج.	حساب النتائج
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	يعرض بيان النتائج المعد من قبل مؤسساتكم كل من مجاميع التسيير الأساسية والمتمثلة في (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال)	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	التزمت مؤسساتكم بعرض نتيجة السنة المالية لسنة 2020 والضريبة على أرباح الشركات في جدول النتائج	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	أعدت مؤسساتكم جدول النتائج حسب ما أوصى به النظام المحاسبي المالي SCF وهي الطريقة المباشرة .	

0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	قدمت مؤسساتكم بيان النتائج حسب الوظيفة في الملحق التابع للقوائم المالية	
1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	تفصح مؤسساتكم عن مجموعة من الايضاحات للبنود أو المعلومات التي يتعذر عرضها بشكل كافي في بيان حساب النتائج لمؤسسة.	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	يتم اضافة خانة أو عمود في بيان النتائج مؤسساتكم يتضمن معلومات عن السنة السابقة فضلا عن السنة الحالية	
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أفصحت مؤسساتكم عن الأحداث التي تلت اعداد بيان النتائج أسفل هذه القائمة وهذا ما يسمى بالأحداث اللاحقة	
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تعد مؤسساتكم المطبقة للنظام المحاسبي المالي SCF جدول تدفقات الخزينة	
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تعرض مؤسساتكم أهم التدفقات التي تولدها الأنشطة التشغيلية التي تخص نشاطات التي تراوحتها المؤسسة	
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تعرض مؤسساتكم أهم التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار والمتمثلة أساسا في الأموال المتأتية من بيع الأصول طويلة الأجل	
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تعرض مؤسساتكم أهم التدفقات المتأتية من فوائد حصص الأرباح وتسمى بالتدفقات التمويل	جدول تدفقات الخزينة
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	عرضت مؤسساتكم بيان التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة	
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	يتم اضافة خانة أو عمود في قائمة تدفقات الخزينة لمؤسساتكم تتضمن معلومات عن السنة السابقة فضلا عن السنة الحالية	
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	قدمت مؤسساتكم في الملحق التابع للكشوف المالية معلومات عن الأحداث التي تلت اعداد قائمة التدفقات النقدية	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تعد مؤسساتكم المطبقة للنظام المحاسبي المالي SCF جدول حركة رؤوس الأموال ويسمى ببيان تغيرات الأموال الخاصة	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	يعرض جدول تغيرات الأموال كل من (النتيجة الصافية، تغيرات الطرق المحاسبية، الابرادات والأعباء، توزيع النتيجة)	جدول تغيرات رؤوس

0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	يتم اضافة خانة أو عمود في جدول تغيرات رؤوس الأموال لمؤسستكم يتضمن معلومات عن السنة السابقة تخص الجدول فضلا عن السنة الحالية	الأموال
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أفصحت مؤسستكم عن الأحداث التي تلت اعداد بيان تغيرات رؤوس الأموال أسفل هذه القائمة وهذا ما يسمى بالأحداث الملاحقة	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	تلحق مؤسستكم قوائمها المالية ببيان توضح فيه بعض المعلومات يسمى بملحق الكشوف المالية	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	يوضح ملحق القوائم المالية لمؤسستكم السياسات المحاسبية المتبعة والملاحظات التفسيرية المتعلقة بالمعلومات المفصّل عنها	ملحق
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تتضمن كذلك الملاحق التابعة للقوائم المالية لمؤسستكم الأحداث التي طرأت بعد اقفال السنة المالية.	القوائم المالية
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تشمل ملاحق مؤسستكم معلومات تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة وفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي تتم عند الاقتضاء مع تلك الكيانات	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	تقدم مؤسستكم في الملاحق جداول اضافية مستقلة عن القوائم المالية تسمى بالقوائم المالية الوسيطة	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	تبرز القوائم المالية الوسيطة معلومات تسهل فهم القوائم المالية مثل (جدول حركة المخزون، وجدول مصاريف الموظفين، الضرائب، الرسوم والمدفوعات المماثلة، الخدمات الأخرى، جدول الاهتلاك وخسائر القيمة للتبنيات، جدول تحديد النتائج الضريبية، بيان الأرباح والاحتياطات..... الخ)	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المقابلة الشخصية مع محاسبي المؤسسات محل الدراسة والكشوف المالية لها

الملحق رقم 15: مدى تحقيق مؤسسات الدراسة متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES

الجدول رقم (12): مدى التزام مؤسسات الدراسة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسة (N)	المؤسسة (S)	المؤسسة (H)	المؤسسة (G)	المؤسسة (F)	المؤسسة (E)	المؤسسة (D)	المؤسسة (C)	المؤسسة (B)	المؤسسة (A)	المؤسسات متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق IFRS FOR SMES
1	1	1	1	0	1	1	0	0	1	مؤسستكم على دراية بالمعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	حسب المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد مؤسستكم في نهاية كل سنة مالية قوائم مالية
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تتضمن القوائم المالية حسب المعيار الدولي كل من (قائمة المركز المالي، بيان الدخل الشامل أو بيان الدخل، قائمة التدفقات النقدية، الايضاحات)
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	وفق هذا المعيار فان مؤسستكم مطالبة بعرض السياسات المحاسبية المستخدمة في تقييم كل عنصر من عناصر القوائم المالية
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	تفصح المؤسسات عن الأثر الناتج عن التغيرات في السياسات المحاسبية المتبعة أسفل القائمة المالية التي خصها التغيير
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	تفصح مؤسستكم وفق قائمة الميزانية عن الأصول والالتزامات ذات الأهمية النسبية والسياسات المحاسبية المتبعة لتقييمها
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	تفصح المؤسسة وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيان الدخل أو بيان الدخل الشامل عن الأعباء والإيرادات ذات الأهمية النسبية والسياسات المحاسبية المتبعة لتقييمها

0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤسسات ليست مطابقة باعداد قائمة التدفقات الذي اعتبره المعيار يشكل عبء على المؤسسات المطبقة له
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	المعيار لخص بعض بنود القياس الواردة في القوائم المالية مثل الغاء ضرورة التقييم وفق القيمة العادلة هل مؤسستكم لا تستخدم هذه السياسة
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	تفصح المؤسسة وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن معلومات وايضاحات تخص بعض بنود القوائم المالية
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	قلص المعيار فئات الأصول المالية من أربعة فئات حسب IFRS/IAS الى فئتين فقط
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	المعيار اعتبر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتعامل مع بعض الاعمال والمعلومات القطاعية ، حصة السهم من الأرباح، التقارير المرحلية
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	تستخدم مؤسستكم تقنية برمجية المعلومات التتب اعتبرها المعيار تسرع وتيرة الافصاح المحاسبي

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المقابلة الشخصية مع محاسبي المؤسسات محل الدراسة والكشوف المالية لها وكذا المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الملحق رقم 16: أهم النتائج المتعلقة بالدراسة التحليلية

Frequency Table

قضايا محاسبة عامة التي تبناها النظام المحاسبي المالي [تطبيق مؤسستكم النظام المحاسبي المالي المتينة وفق

[القانون 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

قضايا محاسبة عامة التي تبناها النظام المحاسبي المالي [في نهاية كل سنة أو ربع سنة تعد مؤسستكم قوائم

] مالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

قضايا محاسبة عامة التي تبناها النظام المحاسبي المالي [تتضمن القوائم المالية لمؤسستكم كل من (الميزانية،

][حساب النتائج ، جدول سيولة الخزينة ، جدول تغيرات رؤوس الأموال ، الملاحق

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	1	10,0	10,0	10,0
لم تلتزم	9	90,0	90,0	100,0
Total	10	100,0	100,0	

قضايا محاسبة عامة التي تبناها النظام المحاسبي المالي [تضبط القوائم المالية المعدة من قبل مؤسستكم تحت

] مسؤولية المديريين

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

قضايا محاسبة عامة التي تبناها النظام المحاسبي المالي [تفصح مؤسستكم عن البيانات الكمية التي تخص كل

] عنصر من عناصر القوا

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

قضايا محاسبية عامة التي تبنها النظام المحاسبي المالي [تفصح مؤسساتكم عن السياسات المحاسبية المستخدمة
] في تقييم كل عنصر من العناصر المذكورة في القوائم المالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

قضايا محاسبية عامة التي تبنها النظام المحاسبي المالي [في حال تغيير سياسة محاسبة ما فإن مؤسساتكم مطالبة
] بالافصاح عن التغيير وأثره على القوائم المالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

قضايا محاسبية عامة التي تبنها النظام المحاسبي المالي [تستخدم مؤسساتكم مصطلحات واضحة لعرض
] المعلومات المالية وهذا مما يساعد على الوصف الدقيق لها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

[بيان المركز المالي (الميزانية) في نهاية كل سنة مالية SCF الميزانية]تعد مؤسساتكم الخاضعة ل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

[الميزانية]تصف ميزانية مؤسساتكم عناصر الأصول والخصوم كل على حدا

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

الميزانية [تتضمن ميزانية مؤسستكم العناصر التالية (التثبيبات المادية والغير مادية) ، الاهتمامات ، المساهمات ، الأصول المالية والمخزونات، الأصول الضريبية، ، الذمم المدينة والدائنة ، رؤوس الأموال الخاصة ، الخصوم (الضريبية)]

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

[الميزانية 1 مؤسستكم في عرض عناصر الأصول والخصوم حسب التمييز بين العناصر الجارية والغير جارية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

[الميزانية تعرض ميزانية مؤسستكم حصص ذوي الأقلية وحصص الشركة المدمجة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	1	10,0	10,0	10,0
لم تلتزم	9	90,0	90,0	100,0
Total	10	100,0	100,0	

الميزانية [تفصح مؤسستكم عن مجموعة من الايضاحات البنود أو المعلومات التي يتعذر عرضها بشكل كافي في

[ميزانية مؤسستكم

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

الميزانية [يتم إضافة خانة أو عمود في قائمة ميزانية مؤسستكم يتضمن معلومات عن السنة السابقة فضلا عن

[السنة الحالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

الميزانية [أفصحت مؤسستكم عن الأحداث اللاحقة التي تلت إعداد الميزانية أسفلها وهذا ما يسمى بالأحداث

[اللاحقة]

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	9	90,0	90,0	90,0
لم تلتزم	1	10,0	10,0	100,0
Total	10	100,0	100,0	

[جدول حساب النتائج SCF حساب النتائج [تعد مؤسستكم المطبقة للنظام المحاسبي المالي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

حساب النتائج [يعرض بيان النتائج المعد من قبل مؤسستكم كل من مجاميع التسيير الأساسية والتمثلة في

[الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال]

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

حساب النتائج [1 مؤسستكم بعرض نتيجة السنة المالية لسنة 2020 والضريبة على أرباح الشركات في جدول

[حساب النتائج]

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

وهي SCF حساب النتائج [أعدت مؤسستكم جدول حساب النتائج حسب ما أوصى به النظام المحاسبي المالي

[الطريقة المباشرة]

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

حساب النتائج [قدمت مؤسستكم حساب النتائج حسب الوظيفة في الملحق التابع للقوائم المالية]

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	1	10,0	10,0	10,0

جدول تدفقات الخزينة [تعرض مؤسستكم أهم التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية التي تخص النشاطات التي

تتاولها]

لم تلتزم	9	90,0	90,0	100,0
Total	10	100,0	100,0	

حساب النتائج [تفصح مؤسستكم عن مجموعة من الايضاحات البنود أو المعلومات التي يتعذر عرضها بشكل كافي

[في جدول حساب النتائج

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

حساب النتائج [يتم إضافة خانة أو عمود في جدول حساب النتائج تتضمن معلومات عن السنة السابقة فضلا عن

[السنة الحالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

حساب النتائج [افصحت مؤسستكم عن الأحداث التي تلت إعداد جدول حساب النتائج أسفل هذه القائمة وهذا ما

[يسمى بالأحداث اللاحقة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	1	10,0	10,0	10,0
لم تلتزم	9	90,0	90,0	100,0
Total	10	100,0	100,0	

[جدول تدفقات الخزينة [تعد مؤسستكم المطبقة للنظام المحاسبي المالي جدول تدفقات الخزينة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	1	10,0	10,0	10,0
لم تلتزم	9	90,0	90,0	100,0
Total	10	100,0	100,0	

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	1	10,0	10,0	10,0
لم تلتزم	9	90,0	90,0	100,0
Total	10	100,0	100,0	

جدول تدفقات الخزينة [تعرض مؤسستكم أهم التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار والمتمثلة أساسا في
[الأموال المتأتية من بيع الأصول طويلة الأجل]

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	1	10,0	10,0	10,0
لم تلتزم	9	90,0	90,0	100,0
Total	10	100,0	100,0	

جدول تدفقات الخزينة [تعرض مؤسستكم أهم التدفقات المتأتية من فوائد حصص الأرباح وتسمى بالتدفقات
[التمويل]

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	1	10,0	10,0	10,0
لم تلتزم	9	90,0	90,0	100,0
Total	10	100,0	100,0	

[جدول تدفقات الخزينة [عرضت مؤسستكم جدل تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	1	10,0	10,0	10,0
لم تلتزم	9	90,0	90,0	100,0
Total	10	100,0	100,0	

جدول تدفقات الخزينة [يتم إضافة خاتمة أو عمود في جدول تدفقات الخزينة لمؤسستكم تتضمن معلومات عن
[السنة السابقة فضلا عن السنة الحالية]

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	1	10,0	10,0	10,0
لم تلتزم	9	90,0	90,0	100,0
Total	10	100,0	100,0	

جدول تدفقات الخزينة [أقدمت مؤسستكم في الملحق التابع للقوائم المالية معلومات عن الأحداث التي تلت إعداد

] قائمة التدفقات النقدية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	1	10,0	10,0	10,0
لم تلتزم	9	90,0	90,0	100,0
Total	10	100,0	100,0	

جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة [أعدت مؤسستكم المطبقة للنظام المحاسبي المالي جدول تدفقات الخزينة

] حركة رؤوس الأموال ويسمى ببيان تغيرات رؤوس الأموال الخاصة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid لم تلتزم	10	100,0	100,0	100,0

جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة [يتم إضافة خانة أو عمود في جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة

] لمؤسستكم يتضمن معلومات عن السنة السابقة فضلا عن السنة الحالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid لم تلتزم	10	100,0	100,0	100,0

جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة [أفصحت مؤسستكم عن الأحداث التي تلت إعداد جدول تغيرات رؤوس

] الأموال الخاصة أسفل هذه الأخيرة وتسمى بالأحداث اللاحقة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid لم تلتزم	10	100,0	100,0	100,0

ملاحق القوائم المالية [تلتحق مؤسستكم قوائمها المالية ببيان توضح فيه بعض المعلومات التي تعذر عرضها

] بشكل كافي في القوائم المالية ويسمى هذا البيان بالملاحق

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

ملاحق القوائم المالية [يوضح ملحق القوائم المالية لمؤسستكم السياسات المحاسبية المتبعة والملاحظات

[التفسيرية المتعلقة بالمعلومات المفصّل عنها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

ملاحق القوائم المالية [تتضمن كذلك الملاحق التابعة للقوائم المالية لمؤسستكم الأحداث التي طرأت بعد إقفال

[السنة المالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	1	10,0	10,0	1,0
لم تلتزم	9	90,0	9,0	100,0
Total	10	100,0	100,0	

ملاحق القوائم المالية [تتضمن كذلك الملاحق التابعة للقوائم المالية لمؤسستكم الأحداث التي طرأت بعد إقفال

[السنة المالية 2020

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	1	10,0	10,0	1,0
لم تلتزم	9	90,0	9,0	100,0
Total	10	100,0	100,0	

ملاحق القوائم المالية [تشمل ملاحق القوائم المالية لمؤسستكم معلومات تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات

[المشتركة والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي تتم عند الإقتضاء مع تلك الكيانات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	1	10,0	10,0	10,0
لم تلتزم	9	90,0	90,0	100,0
Total	10	100,0	100,0	

ملاحق القوائم المالية [تقدم مؤسستكم في ملاحقها المالية جداول إضافية مستقلة عن القوائم المالية تسمى

]]بالقوائم المالية الوسيطة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

ملاحق القوائم المالية [تبرز القوائم المالية الوسيطة لمؤسستكم معلومات تسهل فهم القوائم المالية مثل (جدول

حركة المخزون، جدول مصاريف الموظفين، الضرائب والرسوم المماثلة ، الخدمات الأخرى ، جدول الاهتلاك

]](وخسائر القيمة للتثبيات، جدول تحديد النتائج الضريبية، بيان الأرباح والاحتياطات... الخ

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

الأسئلة [حسب المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد مؤسستكم في نهاية كل سنة مالية قوائم مالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0
لم تلتزم				

]]الأسئلة [مؤسستكم على دراية بالمعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

]

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	7	70,0	70,0	70,0
لم تلتزم	3	30,0	30,0	100,0
Total	10	100,0	100,0	

أسئلة [وفق هذا المعيار فإن مؤسستكم مطالبة بعرض السياسات المحاسبية المستخدمة في تقييم عناصر القوائم المالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

الأسئلة [تتضمن القوائم المالية حسب المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل من (قائمة المركز

[المالي، بيان الدخل الشامل أو بيان الدخل، قائمة التدفقات النقدية، الإيضاحات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	1	10,0	10,0	10,0
لم تلتزم	9	90,0	90,0	100,0
Total	10	100,0	100,0	

الأسئلة [تفصح مؤسستكم عن الأثر الناجم عن التغييرات في السياسات المحاسبية المتبعة أسفل القائمة المالية

[التي خصها التغيير

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

الأسئلة [تفصح مؤسستكم وفق قائمة الميزانية عن الأصول والالتزامات ذات الأهمية النسبية والسياسات

[المحاسبية المتبعة في تقييمها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

الأسئلة [تفصح مؤسستكم وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيان الدخل أو بيان الدخل

[الشامل عن الإيرادات والأعباء ذات الأهمية النسبية والسياسات المحاسبية المتبعة في تقييمها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

الأسئلة [تفصح المؤسسة وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيان الدخل الشامل أو بيان

[الدخل عن الإيرادات والأعباء ذات الأهمية النسبية والسياسات المحاسبية المتبعة لتقييمها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

1
 لأسئلة [وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤسسات غير مطابقة بإعداد قائمة التدفقات النقدية الذي اعتبره المعيار يشكل عبء على المؤسسات المطبقة له

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

[الأسئلة المعيار لخص بعض بنود القياس الواردة في القوائم المالية مثل الغاء ضرورة التقييم بالقيمة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

الأسئلة [تفصح المؤسسة وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المعلومات وايضاحات تخص بعض بنود القوائم المالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

الأسئلة IAS/IFRS [قلص المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فئات الأصول المالية من أربعة حسب الى فئتين فقط

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

الأسئلة [المعيار اعتبر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتعامل مع بعض الأعمال والمعلومات القطاعية، حصة السهم من الأرباح، والتقارير المالية المرحلية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid التزمت	10	100,0	100,0	100,0

[الأسئلة تستخدم مؤسستكم تقنية برمجية المعلومات التي اعتبرها المعيار تسرع وتيرة الإفصاح المحاسبي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid لم تلتزم	10	100,0	100,0	100,0

الملحق رقم 17: القوائم المالية لمؤسسات الدراسة

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION	N.I.F 0 0 1 0 0 7 0 1 9 0 0 1 3 8 4
Désignation de l'entreprise:	SARL H-TRANSACTIONS
Activité:	IMPORT + FABRICATION INDUSTRIE
Adresse:	VD MAT CONSTRUCTIONS
	ZONE INDUSTRIELLE BISKRA

Exercice clos le 31/12/20

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2020		2019
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net
ACTIFS NON COURANTS			
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif			
Immobilisations incorporelles	150 000	110 000	40 000
Immobilisations corporelles			
Terrains			
Bâtimens	11 414 983	8 914 080	4 500 903
Autres immobilisations corporelles	129 757 840	54 777 330	74 980 510
Immobilisations en concession	3 001 000		3 001 000
Immobilisations encours			
Immobilisations financières			
Titres mis en équivalence			
Autres participations et créances rattachées			
Autres titres immobilisés			
Prêts et autres actifs financiers non courants			
Impôts différés actif			
TOTAL ACTIF NON COURANT	145 313 804	61 801 390	83 512 413
ACTIF COURANT			
Stocks et encours	59 052 823		59 052 823
Créances et emplois assimilés			
Clients			1 862 584
Autres débiteurs	415 163		415 163
Impôts et assimilés	2 636 044		2 636 044
Autres créances et emplois assimilés			
Disponibilités et assimilés			
Placements et autres actifs financiers courants			
Trésorerie	1 800 186		1 800 186
TOTAL ACTIF COURANT	63 760 198		63 760 198
TOTAL GENERAL ACTIF	209 074 002	61 801 390	147 272 612

CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		38 800 000
Capital non appelé		30 800 000
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	3 567 050	4 053 776
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2 537 026	8 586 780
Part de la société consolidée (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	44 904 086	42 670 536
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)	103 214	17 770 608
Autres dettes non courantes		
Provisions et profits constatés d'avance		
TOTAL II	103 214	17 770 608
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	182 909	84 421 488
Impôts	2 666 747	6 410 023
Autres dettes	89 735 656	36 145 739
Trésorerie passif		
TOTAL III	102 885 312	106 886 248
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	147 272 612	147 272 612

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 0 1 0 0 7 0 1 9 0 0 1 3 6 4											
Désignation de l'entreprise:	SARL H-TRANSACTIONS												
Activité:	IMPORT + FABRICATION INDUSTRIE												
Adresse:	VD MAT CONSTRUCTIONS												
	ZONE INDUSTRIELLE BISKRA												
Exercice du	01/01/20			au	31/12/20								

COMPTE DE RESULTAT ./. .

RUBRIQUES	2020		2019	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	4 695 235		5 154 972	
Impôts et taxes et versements assimilés	313 672		383 919	
IV-Excédent brut d'exploitation		3 474 464		18 512 747
Autres produits opérationnels		13 710 378		992
Autres charges opérationnelles			54 684	
Dotations aux amortissements	12 878 766		13 061 257	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		4 386 076		5 397 799
Produits financiers				
Charges financières	739 016		1 314 022	
VI-Résultat financier	739 016		1 314 022	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		3 567 059		4 083 776
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		3 567 059		4 083 776

(*) A détailler sur état annexe à joindre

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 0 1 0 0 7 0 1 9 0 0 1 3 6 4											
Désignation de l'entreprise:	SARL H-TRANSACTIONS												
Activité:	IMPORT + FABRICATION INDUSTRIE												
Adresse:	VD MAT CONSTRUCTIONS												
	ZONE INDUSTRIELLE BISKRA												
Exercice du	01/01/20			au	31/12/20								

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2020		2019	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		8 200 000		8 026 470
Produits fabriqués		21 178 700		43 251 470
Production vendue				
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés	1 734			129
Chiffre d'affaires net des rabais, remises, ristournes		29 376 965		51 278 070
Production stockée ou déstockée		9 808 724		13 758 321
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		39 185 689		65 036 391
Achats de marchandises vendues	7 237 270		6 349 641	
Matières premières				
Autres approvisionnements	352 941		1 115 288	
Variations des stocks	21 526 563		32 492 965	
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	373 182		408 391	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Services				
Sous-traitance générale				
Locations				
Entretien, réparations et maintenance				
Primes d'assurances	60 941		167 207	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires			110 000	
Publicité	30 110		30 110	
Déplacements, missions et réceptions				
Autres services	1 119 312		313 926	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	30 702 317		40 964 751	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		8 483 372		24 051 639

... la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 0 1 0 0 7 0 1 9 0 0 1 3 0 4												
Désignation de l'entreprise:	SARL H-TRANSACTIONS													
Activité:	IMPORT + FABRICATION INDUSTRIE													
Adresse:	VD MAT CONSTRUCTIONS													
	ZONE INDUSTRIELLE BISKRA													
Exercice du		01/01/20			au			31/12/20						

1/ Tableau des mouvements des stocks				
Rubrique	Solde de début d'exercice	Mouvements de la période		Solde de fin d'exercice
		Débit	Credit	
Stocks de marchandises	6 300 260	3 168 812	7 237 276	4 231 796
Matières et fournitures		21 881 524	21 881 524	
Autres approvisionnements				
Encours de production de biens				
Encours de production de services				
Stocks de produits	45 012 363	26 445 980	18 637 256	54 821 027
Stocks provenant d'immobilisations				
Stocks à l'extérieur				
TOTAL	53 312 563	53 496 316	47 756 056	59 052 823

2/ Tableau de la fluctuation de la production stockée			
Débit	Crédit	Solde de fin d'exercice	
		Débit	Crédit
18 637 256	26 445 980		9 808 724

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 0 1 0 0 7 0 1 9 0 0 1 3 0 4												
Désignation de l'entreprise:	SARL H-TRANSACTIONS													
Activité:	IMPORT + FABRICATION INDUSTRIE													
Adresse:	VD MAT CONSTRUCTIONS													
	ZONE INDUSTRIELLE BISKRA													
Exercice du		01/01/20			au			31/12/20						

3/ Charges de personnel, impôts, taxes et versements assimilés, autres services		Montants
Rubrique		
Autres services		
Charges locatives et charges de copropriété		965 000
Etudes et recherches		
Documentation et divers		
Transports de biens et transport collectif du personnel		
Frais postaux et de télécommunications		
Services bancaires et assimilés		154 312
Cotisations et divers		
TOTAL (1)		1 119 312
Charges de personnel		
Rémunération du personnel		3 079 650
Rémunération de l'exploitant individuel		
Cotisations aux organismes sociaux		968 858
Charges sociales de l'exploitant individuel		
Autres charges sociales		
Autres charges de personnel		646 726
TOTAL (2)		4 695 235
Impôts, taxes et versements assimilés		
Impôts, taxes et versements assimilés sur rémunérations		
Impôts et taxes non récupérables sur chiffres d'affaires		164 000
Autres impôts et taxes (hors impôts sur les résultats)		149 672
TOTAL (3)		313 672
TOTAL (1)+(2)+(3)		6 128 220

4/ Autres charges et produits opérationnels		Montants
Autres charges opérationnelles		
Redevances pour concessions, brevets, licences, logiciels, droits et valeurs similaires		
Moins valeurs sur sortie d'actifs immobilisés non financiers		
Jetons de présence		
Partes sur créances irrécouvrables		
Quote-part de résultat sur opérations faites en commun		
Amendes et pénalités, subventions accordées, dons et libéralités		
Charges exceptionnelles de gestion courante		
Autres charges de gestion courante		
TOTAL		
Autres produits opérationnels		
Redevances pour concessions, brevets, licences, logiciels et valeurs similaires		
Plus valeurs sur sorties d'actifs immobilisés non financiers		13 710 378
Jetons de présences et rémunérations d'administrateurs ou de gérant		
Quotes-parts de subventions d'investissement versées au résultat de l'exercice		
Quote-part de résultat sur opérations faites en commun		
Restitutions sur créances amorties		
Produits exceptionnels sur opérations de gestion		
Autres produits de gestion courante		
TOTAL		13 710 378

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 1 0 0 7 0 3 9 0 0 1 3 6 4

Désignation de l'entreprise: **SARL H-TRANSACTIONS**
IMPORT + FABRICATION INDUSTRIE
 Activité: **VD MAT CONSTRUCTIONS**
 Adresse: **ZONE INDUSTRIELLE BISKRA**
 Exercice du **01/01/20** au **31/12/20**

4/ Tableau des amortissements et pertes de valeurs :

Rubriques et Postes	Dotations Cumulées en début d'exercice	Dotations de l'exercice (1)	Diminutions éléments sortis	Dotations cumulées en fin d'exercice	Dotations fiscales de l'exercice (2)	Ecart (1)-(2)
Goodwill						
Immobilisations incorporelles	80 000	30 000		110 000	30 000	
Immobilisations corporelles	65 930 305	12 848 766	17 087 651	61 691 390	12 848 766	
Participations						
Autres actifs financiers non courants						
TOTAL	66 010 306	12 878 766	17 087 651	61 801 390	12 878 766	

5/ Tableau des immobilisations créées ou acquises au cours de l'exercice :

Rubrique (Nature des immobilisations (créées ou acquises à détailler))	Montants bruts	TVA déduite	Montant net à amortir
Goodwill			
Immobilisations incorporelles			
Immobilisations corporelles			
Participations			
Autres actifs financiers non courants			
TOTAL			

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 1 0 0 7 0 3 9 0 0 1 3 6 4

Désignation de l'entreprise: **SARL H-TRANSACTIONS**
IMPORT + FABRICATION INDUSTRIE
 Activité: **VD MAT CONSTRUCTIONS**
 Adresse: **ZONE INDUSTRIELLE BISKRA**
 Exercice du **01/01/20** au **31/12/20**

7/ Tableau des immobilisations cédées (plus ou moins values) au cours de l'exercice

Nature des immobilisations cédées	Date acquisition	Montant net figurant à l'actif	amortissements pratiqués	Valeur nette comptable	Prix de cession	Plus ou moins value	
						Plus value	Moins value
TOTAL							

8/ Tableau des provisions et pertes de valeurs

Rubriques et postes	Provisions cumulées en début d'exercice	Dotations de l'exercice	Reprises sur l'exercice	Provisions cumulées en fin d'exercice
-Pertes de valeurs sur stocks (à détailler pour chaque catégorie de stock sur état annexes				
-Pertes de valeurs sur créances (1)				
-Pertes de valeurs sur actions et parts sociales (2)				
-Provisions pour pensions et obligations similaires				
-Provisions sur litiges				
-Autres provisions liées au personnel				
-Provisions pour impôts				
-Autres provisions à détailler sur états annexes				
TOTAL				

(1) A détailler en tableau 8/1

(2) A détailler en tableau 8/2

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION				
N.I.F 0 9 9 9 1 7 0 3 0 2 3 1 4 5 3				
Designation de l'entreprise: SARL SABRID				
Activité: FABRICATION BRIQUE CREUSE				
Adresse: ZONE INDUSTRIELLE BP 618 DJELFA				
Exercice clos le 31/12/20				
BILAN (ACTIF)				
ACTIF	2020			2019
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	7 924 712		7 924 712	7 924 712
Bâtiments	92 116 405	69 290 476	22 825 929	26 290 573
Autres immobilisations corporelles	335 861 885	335 861 885	0	0
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	435 903 003	405 152 361	30 750 642	34 215 286
ACTIF COURANT				
Stocks et encours				
Créances et emplois assimilés				
Clients				
Autres débiteurs	2 185 907		2 185 907	2 050 819
Impôts et assimilés	6 825 156		6 825 156	3 081 299
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	416 770		416 770	20 043
TOTAL ACTIF COURANT	9 427 834		9 427 834	5 152 162
TOTAL GENERAL ACTIF	445 330 837	405 152 361	40 178 476	39 367 448

	2020	2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		
Capital non appelé	10 700 000	10 700 000
Primes et réserves Réerves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	(42 672 263)	(72 007 392)
Autres capitaux propres - Report à nouveau	(655 403 568)	(583 395 875)
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	(-687 375 831)	(-644 703 568)
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)	300 538 340	216 615 340
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	9 198 416	9 198 416
TOTAL II	309 736 756	225 813 756
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	38 931 399	40 266 484
Impôts		
Autres dettes	376 631 178	415 945 803
Trésorerie passif	2 054 972	2 054 972
TOTAL III	417 617 551	458 257 260
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	40 178 476	39 367 448

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 9 9 9 1 7 0 3 0 2 3 1 4 5 3

Désignation de l'entreprise: SARL SABRID

Activité: FABRICATION BRIQUE CREUSE

Adresse: ZONE INDUSTRIELLE BP 618 DJELFA

Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2020		2019	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Produits fabriqués				
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes				
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice				
Achats de marchandises vendues				
Matières premières				
Autres approvisionnements				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	10 852 528		10 601 011	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations				
Services				
Entretien, réparations et maintenance				
Primes d'assurances				
Extérieurs				
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires				
Publicité				
Déplacements, missions et réceptions				
Autres services	1 257 015		840 077	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	12 109 543		11 441 088	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	12 109 543		11 441 088	

... la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 9 9 9 1 7 0 3 0 2 3 1 4 5 3

Désignation de l'entreprise: SARL SABRID

Activité: FABRICATION BRIQUE CREUSE

Adresse: ZONE INDUSTRIELLE BP 618 DJELFA

Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

COMPTE DE RESULTAT ...

RUBRIQUES	2020		2019	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	27 017 525		46 904 929	
Impôts et taxes et versements assimilés	80 550		719 972	
IV-Excédent brut d'exploitation	39 207 619		59 065 990	
Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnelles			278 641	
Dotations aux amortissements	3 464 644		12 663 060	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel	42 672 263		72 007 692	
Produits financiers				
Charges financières				
VI-Résultat financier				
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	42 672 263		72 007 692	
Éléments extraordinaires (produits) (*)				
Éléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	42 672 263		72 007 692	

(*) A détailler sur état annexe à joindre

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 9 9 9 1 7 0 3 0 2 3 1 4 5 3

Désignation de l'entreprise: **SARL SABRID**

Activité: **FABRICATION BRIQUE CREUSE**

Adresse: **ZONE INDUSTRIELLE BP 618 DJELFA**

Exercice du **01/01/20** au **31/12/20**

5/ Tableau des amortissements et pertes de valeurs :

Rubriques et Postes	Dotations Cumulées en début d'exercice	Dotations de l'exercice (1)	Diminutions éléments sortis	Dotations cumulées en fin d'exercice	Dotations fiscales de l'exercice (2)	Ecart (1)-(2)
Goodwill						
Immobilisations incorporelles						
Immobilisations corporelles	401 687 717	3 464 644		405 152 361	3 464 644	
Participations						
Autres actifs financiers non courants						
TOTAL	401 687 717	3 464 644		405 152 361	3 464 644	

6/ Tableau des immobilisations créées ou acquises au cours de l'exercice :

Rubrique (Nature des immobilisations créées ou acquises à détailler)	Montants bruts	TVA déduite	Montant net à amortir
Goodwill			
Immobilisations incorporelles			
Immobilisations corporelles			
Participations			
Autres actifs financiers non courants			
TOTAL			

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 9 9 9 1 7 0 3 0 2 3 1 4 5 3

Désignation de l'entreprise: **SARL SABRID**

Activité: **FABRICATION BRIQUE CREUSE**

Adresse: **ZONE INDUSTRIELLE BP 618 DJELFA**

Exercice du **01/01/20** au **31/12/20**

3/ Charges de personnel, impôts, taxes et versements assimilés, autres services :

Rubrique	Montants
Autres services	
Charges locatives et charges de copropriété	1 256 015
Etudes et recherches	
Documentation et divers	
Transports de biens et transport collectif du personnel	
Frais postaux et de télécommunications	1 000
Services bancaires et assimilés	
Cotisations et divers	
TOTAL (1)	1 257 015
Charges de personnel	
Rémunération du personnel	27 017 525
Rémunération de l'exploitant individuel	
Cotisations aux organismes sociaux	
Charges sociales de l'exploitant individuel	
Autres charges sociales	
Autres charges de personnel	
TOTAL (2)	27 017 525
Impôts, taxes et versements assimilés	
Impôts, taxes et versements assimilés sur rémunérations	
Impôts et taxes non récupérables sur chiffre d'affaires	80 550
Autres impôts et taxes (hors impôts sur les résultats)	
TOTAL (3)	80 550
TOTAL (1)+(2)+(3)	28 355 090

4/ Autres charges et produits opérationnels :

Rubrique	Montants
Autres charges opérationnelles	
Redevances pour concessions, brevets, licences, logiciels et valeurs similaires	
Moins valeurs sur sortie d'actifs immobilisés non financiers	
Jetons de présence	
Pertes sur créances irrécouvrables	
Quote-part de résultat sur opérations faites en commun	
Amendes et pénalités, subventions accordées, dons et libéralités	
Charges exceptionnelles de gestion courante	
Autres charges de gestion courante	
TOTAL	
Autres produits opérationnels	
Redevances pour concessions, brevets, licences, logiciels et valeurs similaires	
Plus valeurs sur sorties d'actifs immobilisés non financiers	
Jetons de présences et rémunérations d'administrateurs ou de gérant	
Quote-parts de subventions d'investissement virées au résultat de l'exercice	
Quote-part de résultat sur opérations faites en commun	
Rentrées sur créances amorties	
Produits exceptionnels sur opérations de gestion	
Autres produits de gestion courante	
TOTAL	

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 9 9 9 1 7 0 3 0 2 3 1 4 5 3									
Désignation de l'entreprise: SARL SABRID											
Activité: FABRICATION BRIQUE CREUSE											
Adresse: ZONE INDUSTRIELLE BP 618 DJELFA											
Exercice du 01/01/20 au 31/12/20											
7/ Tableau des immobilisations cédées (plus ou moins values) au cours de l'exercice											
Nature des Immobilisations cédées	Date acquisition	Montant net figurant à l'actif	amortissements pratiqués	Valeur nette comptable	Prix de cession	Plus ou moins value					
						Plus value	Moins value				
NEANT											
TOTAL											

8/ Tableau des provisions et pertes de valeurs:				
Rubriques et postes	Provisions cumulées en début d'exercice	Dotations de l'exercice	Reprises sur l'exercice	Provisions cumulées en fin d'exercice
-Pertes de valeurs sur stocks (à détailler pour chaque catégorie de stock sur état annexes)				
-Pertes de valeurs sur créances (1)				
-Pertes de valeurs sur actions et parts sociales (2)				
-Provisions pour pensions et obligations similaires				
-Provisions sur litiges				
-Autres provisions liées au personnel				
-Provisions pour impôts				
-Autres provisions à détailler sur états annexes				
TOTAL				

(1) A détailler en tableau 8/1
(2) A détailler en tableau 8/2

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 9 9 9 1 7 0 3 0 2 3 1 4 5 3									
Désignation de l'entreprise: SARL SABRID											
Activité: FABRICATION BRIQUE CREUSE											
Adresse: ZONE INDUSTRIELLE BP 618 DJELFA											
Exercice du 01/01/20 au 31/12/20											
8/1 Relevé des pertes de valeurs sur créances:											
Désignation des débiteurs	Valeur de la créance	Provision constituée									
NEANT											
TOTAL											
8/2 Relevé des pertes de valeurs sur actions et parts sociales:											
Filiales	Valeur nominale au début de l'exercice	Perte de valeur constituée	Valeur nette comptable								
NEANT											
TOTAL											

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 9 9 9 1 7 0 3 0 2 3 1 4 5 3										
Désignation de l'entreprise: SARL SABRID												
Activité: FABRICATION BRIQUE CREUSE												
Adresse: ZONE INDUSTRIELLE BP 618 DJELFA												
Exercice du 01/01/20		au		31/12/20								
9/ Tableau de détermination du résultat fiscal:												
I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)		Bénéfice										42 672 263
II. Réintégrations		Perte										
Charges des immeubles non affectées directement à l'exploitation												
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles												
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles												
Frais de réception non déductibles												
Cotisations et dons non déductibles												
Impôts et taxes non déductibles												
Provisions non déductibles												
Amortissements non déductibles												
Quote-part des frais de recherche développement non déductibles												
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf art 27 de LFC 2010)												
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf art 27 de LFC 2010)												
Impôts sur les bénéfices des sociétés		Impôts exigible sur résultat										
		Impôts différés (variation)										
Pertes de valeurs non déductibles												
Amendes et pénalités												
Autres réintégrations *												
		Total des réintégrations										
III. Déductions												
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf art 173 du CIDTA)												
Les produits et les plus values de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse												
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf art 147 bis du CIDTA)												
Amortissement liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf art 27 de LFC 2010)												
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf art 27 de LFC 2010)												
Complément d'amortissements												
Autres déductions *												
		Total des déductions										
IV. Déficits antérieurs (à déduire) (cf art 147 du CIDTA)												
Déficit de l'année 2016												
Déficit de l'année 2017												
Déficit de l'année 2018												
Déficit de l'année 2019												
		Total des déficits à déduire										
Résultat fiscal (I+II-III-IV)		Bénéfice										42 672 263
		Déficit										

(*) A détailler sur état annexe à joindre

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 9 9 9 1 7 0 3 0 2 3 1 4 5 3									
Désignation de l'entreprise: SARL SABRID											
Activité: FABRICATION BRIQUE CREUSE											
Adresse: ZONE INDUSTRIELLE BP 618 DJELFA											
Exercice du 01/01/20		au		31/12/20							
10/ Tableau d'affectation du résultat et des réserves (N-1) :											
Origine		Report à nouveau de l'exercice N-1 (à détailler)								Montants	
		Résultat de l'exercice N-1									
		Prélèvements sur réserves (à détailler)									
		TOTAL									
Affectation		Réserves (à détailler)									
		Augmentation de capital									
		Dividendes									
		Report à nouveau (à détailler)									
		TOTAL									

11/ Tableau des participations (filiales et entités associées):							
filiales et entités associées	capitaux propres	dont capital	Quote-part de capital détenu %	Résultat dernier exercice	Prêts et avances accordées	Dividendes encaissés	Valeur comptables des titres détenus
FILIALES							
ENTITES ASSOCIEES							

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 0 1 2 1 7 0 3 0 3 0 3 5 2 9 0 0 0 0 9	
Désignation de l'entreprise: SARL ZAOUI COMMERCE & INDUSTRIE			
Activité: IMPORTATION EQPTS MAT & PRODUITS BATIME			
Adresse: CITE VERTE B N°16317B HBB HASSI BAHABH			
Exercice clos le		31/12/20	
BILAN (PASSIF)			
	2020	2019	
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	10 000 000	10 000 000	
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	477 983	477 983	
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	10 166 006	4 751 729	
Autres capitaux propres - Report à nouveau	(-4 749 351)	(-3 861 704)	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I	15 887 237	11 368 008	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières	59 556 743		
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II	59 556 743		
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés	17 927 796	47 350 290	
Impôts	19 226 198	11 550 781	
Autres dettes	65 167 106	91 739 074	
Trésorerie passif	159 078	26 067 740	
TOTAL III	101 880 147	184 707 880	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	177 334 126	198 075 889	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

COMpte DE RESULTAT				
RUBRIQUES	2020		2019	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		329 195 506		202 333 265
Production vendue	Produits fabriqués			1 254 375
	Prestations de services			
	Vente de travaux			
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		329 195 506		203 587 640
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		329 195 506		203 587 640
Achats de marchandises vendues	306 151 820		184 516 177	
Matières premières				
Autres approvisionnements				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	126 140		53 729	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous traitance générale				
Locations			1 087 200	
Services	13 500		30 691	
Entretien, réparations et maintenance			147 877	
Primes d'assurances				
extérieurs				
Personnel extérieur à l'entreprise				
Remunération d'intermédiaires et honoraires	124 370		130 000	
Publicité			174 995	
Déplacements, missions et réceptions			1 542 833	
Autres services	2 955 910			
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	309 371 741		187 683 504	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		19 823 765		15 904 136

... la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 1 2 1 7 0 3 0 3 0 3 5 2 9 0 0 0 0 0

Designation de l'entreprise: **SARL ZAOUI COMMERCES INDUSTRIE**

Activite: **IMPORTATION EQPTS MAT S PRODUITS BATIME**

Adresse: **CITE VERTE B N°16317B HBB HASSI BAHABH**

Exercice du **01/01/20** au **31/12/20**

COMPTE DE RESULTAT .../...

RUBRIQUES	2020		2019	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	3 382 234		952 934	
Impôts et taxes et versements assimilés	7 737 879		2 993 684	
IV-Excédent brut d'exploitation		8 703 651		11 957 518
Autres produits opérationnels		758		
Autres charges opérationnelles	3 577		119 500	
Dotations aux amortissements	1 547 310		1 577 395	
Provision				
Portes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		7 153 522		10 260 622
Produits financiers				
Charges financières	466 020		4 451 656	
VI-Résultat financier	466 020		4 451 656	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		6 687 502		5 808 966
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	1 270 625		1 057 236	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		5 416 876		4 751 729

(*) A détailler sur état annexe à joindre

Rubrique	Solde de début d'exercice	Mouvements de la période		Solde de fin d'exercice
		Débit	Crédit	
Stocks de marchandises	95 513 830	361 366 652	322 958 543	133 921 939
Matières et fournitures				
Autres approvisionnements				
Encours de production de biens				
Encours de production de services				
Stocks de produits				
Stocks provenant d'immobilisations				
Stocks à l'extérieur				
TOTAL	95 513 830	361 366 652	322 958 543	133 921 939

2°/Tableau de la fluctuation de la production stockée

Débit	Crédit	Solde de fin d'exercice	
		Débit	Créditeur

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0001217030303529000000

Désignation de l'entreprise: SARL ZAOUI COMMERCES INDUSTRIE
 Activité: IMPORTATION EQPTS MAT & PRODUITS BATIME
 Adresse: CITE VERTE B N°16317B HBB HASSI BAHABH
 Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

3/Charges de personnel, impôts, taxes et versements assimilés, autres services

Rubrique	Montants
Autres services	
Charges locatives et Charges de copropriété	
Etudes et recherches	30 110
Documentation et divers	2 908 800
Transports de biens et transport collectif du personnel	17 000
Frais postaux et de télécommunications	
Services bancaires et assimilés	
Cotisations et divers	
TOTAL (1)	2 955 910
Charges de personnel	
Rémunération du personnel	
Rémunération de l'exploitant individuel	578 388
Cotisations aux organismes sociaux	868 977
Charges sociales de l'exploitant individuel	
Autres charges sociales	
Autres charges de personnel	
TOTAL (2)	1 447 365
Impôts, taxes et versements assimilés	
Impôts, taxes et versements assimilés sur rémunérations	4 681 437
Impôts et taxes non récupérables sur chiffre d'affaires	3 056 442
Autres impôts et taxes (hors impôts sur les résultats)	7 737 879
TOTAL (3)	15 475 758
TOTAL (1)+(2)+(3)	18 431 033

4/Autres charges et produits opérationnels :

Rubrique	Montants
Autres charges opérationnelles	
Redevances pour concessions, brevets, licences, logiciels, droits et valeurs similaires	
Moins valeurs sur sortie d'actifs immobilisés non financiers	
Jetons de présence	
Pertes sur créances irrécouvrables	
Quote-part de résultat sur opérations faites en commun	
Amendes et pénalités, subventions accordées, dons et libéralités	
Charges exceptionnelles de gestion courante	
Autres charges de gestion courante	
TOTAL	
Autres produits opérationnels	
Redevances pour concessions, brevets, licences, logiciels et valeurs similaires	
Plus valeurs sur sortie d'actifs immobilisés non financiers	
Jetons de présences et rémunérations d'administrateurs ou de gérants	
Quotes-parts de subventions d'investissement versées au résultat de l'exercice	
Quote-part de résultat sur opérations faites en commun	
Retenues sur créances amorties	
Produits exceptionnels sur opérations de gestion	
Autres produits de gestion courante	
TOTAL	

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0001217030303529000000

Désignation de l'entreprise: SARL ZAOUI COMMERCES INDUSTRIE
 Activité: IMPORTATION EQPTS MAT & PRODUITS BATIME
 Adresse: CITE VERTE B N°16317B HBB HASSI BAHABH
 Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

5/Tableau des amortissements et pertes de valeurs :

Rubriques et Postes	Dotations Cumulées en début d'exercice	Dotations de l'exercice (1)	Diminutions éléments sortis	Dotations cumulées en fin d'exercice	Dotations fiscales de l'exercice (2)	Ecarts (1)-(2)
Goodwill						
Immobilisations incorporelles	240 000			240 000		
Immobilisations corporelles	9 477 060	1 547 310		11 024 370	1 547 310	
Participations						
Autres actifs financiers non courants						
TOTAL	9 717 060	1 547 310		11 264 370	1 547 310	

6/Tableau des immobilisations créées ou acquises au cours de l'exercice :

Rubrique (Nature des immobilisations créées ou acquises à détailler)	Montants bruts	TVA déduite	Montant net à amortir
Goodwill			
Immobilisations incorporelles			
Immobilisations corporelles			
Participations			
Autres actifs financiers non courants			
TOTAL			

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 1 2 1 7 0 3 0 3 0 3 5 2 9 0 0 0 0 0

Désignation de l'entreprise: SARL ZAOUI COMMERCE\$ INDUSTRIE
 Activité: IMPORTATION EQPTS MAT \$ PRODUITS BATIME
 Adresse: CITE VERTE B N°16317B HBB HASSI BAHABH
 Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

7/ Tableau des immobilisations cédées (plus ou moins valeurs) au cours de l'exercice

Nature des Immobilisations cédées	Date acquisition	Montant net figurant à l'actif	amortissements pratiqués	Valeur nette comptable	Prix de cession	Plus ou moins value	
						Plus value	Moins value
NEANT							
TOTAL							

8/ Tableau des provisions et pertes de valeurs:

Rubriques et postes	Provisions cumulées en debut d'exercice	Dotations de l'exercice	Reprises sur l'exercice	Provisions cumulées en fin d'exercice
- Pertes de valeurs sur stocks (à détailler pour chaque catégorie de stock sur état annexes				
- Pertes de valeurs sur créances (1)				
- Pertes de valeurs sur actions et parts sociales (2)				
- Provisions pour pensions et obligations similaires				
- Provisions sur litiges				
- Autres provisions liées au personnel				
- Provisions pour impôts				
- Autres provisions à détailler sur états annexes				
TOTAL				

(1) A détailler en tableau 8/1

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 1 2 1 7 0 3 0 3 0 3 5 2 9 0 0 0 0 0

Désignation de l'entreprise: SARL ZAOUI COMMERCE\$ INDUSTRIE
 Activité: IMPORTATION EQPTS MAT \$ PRODUITS BATIME
 Adresse: CITE VERTE B N°16317B HBB HASSI BAHABH
 Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

8/1 Relevé des pertes de valeurs sur créances:

Designation des débiteurs	Valeur de la créance	Provision constituée
NEANT		
TOTAL		

8/2 Relevé des pertes de valeurs sur actions et parts sociales:

Filiales	Valeur nominale au debut de l'exercice	Perte de valeur constituée	Valeur nette comptable
NEANT			
TOTAL			

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F | 0 | 0 | 1 | 2 | 1 | 7 | 0 | 3 | 0 | 3 | 0 | 3 | 5 | 2 | 9 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0

Désignation de l'entreprise: **SARL ZAOUI COMMERCES INDUSTRIE**
 Activité: **IMPORTATION EQPTS MAT & PRODUITS BATIME**
 Adresse: **CITE VERTE B N°16317B HBB HASSI BAHABH**
 Exercice du **01/01/20** au **31/12/20**

9/ Tableau de détermination du résultat fiscal:

I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)		Bénéfice	5 416 876
		Perte	
II. Réintégrations			
Charges des immobilies non affectées directement à l'exploitation			
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles			
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles			
Frais de réception non déductibles			
Cotisations et dons non déductibles			
Impôts et taxes non déductibles			
Provisions non déductibles			
Amortissements non déductibles			
Quote-part des frais de recherche développement non déductibles			
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)			
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC2010)			
Impôts sur les bénéfices des sociétés		Impôts exigible sur résultat	1 270 625
		Impôts différés (variation)	
Portes de valeurs non déductibles			
Amendes et pénalités			
Autres réintégrations *			
		Total des réintégrations	1 270 625
III. Déductions			
Plus-values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)			
Les produits et les plus-values de cession des actions et titres assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotés en bourse			
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)			
Amortissement liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)			
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)			
Complément d'amortissements			
Autres déductions *			
		Total des déductions	
IV. Déficits antérieurs (à déduire) (cf.art 147 du CIDTA)			
Déficit de l'année 2016			
Déficit de l'année 2017			
Déficit de l'année 2018			
Déficit de l'année 2019			
		Total des déficits à déduire	
Résultat fiscal (I+II-III-IV)		Bénéfice	6 687 502
		Déficit	

(*) A détailler sur état annexé à joindre

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F | 0 | 0 | 1 | 2 | 1 | 7 | 0 | 3 | 0 | 3 | 0 | 3 | 5 | 2 | 9 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0

Désignation de l'entreprise: **SARL ZAOUI COMMERCES INDUSTRIE**
 Activité: **IMPORTATION EQPTS MAT & PRODUITS BATIME**
 Adresse: **CITE VERTE B N°16317B HBB HASSI BAHABH**
 Exercice du **01/01/20** au **31/12/20**

10/ Tableau d'affectation du résultat et des réserves (N-1) :

		Montants	
Origine	Report à nouveau de l'exercice N-1 (à détailler)		
	Résultat de l'exercice N-1		
	Prelèvements sur réserves (à détailler)		
		TOTAL	
Affectation	Reserves (à détailler)		
	Augmentation de capital		
	Dividendes		
	Report à nouveau (à détailler)		
		TOTAL	

11/ Tableau des participations (filiales et entités associées):

filiales et entités associées	capitaux propres	dont capital	Quote-part de capital détenu %	Résultat dernier exercice	Prêts et avances accordées	Dividendes encaissés	Valeur comptables des titres détenus
FILIALES							
ENTITES ASSOCIEES							

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 1 2 1 7 0 3 0 3 0 3 5 2 9 0 0 0 0 0

Désignation de l'entreprise: SARL ZAOUI COMMERCE & INDUSTRIE
 Activité: IMPORTATION EQPTS MAT & PRODUITS BATIME
 Adresse: CITE VERTE B N°16317B HBB HASSI BAHABH
 Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

12/ Commissions et courtages, redevances, honoraires, sous-traitance, rémunérations diverses et frais de siège

Désignation des personnes	Numéro d'identifiant fiscal	Adresse	Montant perçu
Beneficiaires SLKFALI AMINA	282170401265192	Cité AMS BLOC 164/35 DJELFA	124 370
TOTAL			124 370

13/ Taxe sur l'activité professionnelle :

Lieu de paiement de la TAP	Chiffre d'affaires Imposable Par commune	Chiffre d'affaires Exonéré	TAP acquittée
NEANT			
TOTAL			

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 2 0 1 7 0 3 0 3 5 4 6 8 3

Désignation de l'entreprise: SARL GOLF COMMERCE & EQUIPEMNT
 Activité: IMPORTATION EQPTS MAT & PRODUITS BATIME
 Adresse: ZONE INDUST N°06/179 DJELFA
 Exercice clos le 31/12/20

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2020		2019	
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles				
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT				
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	10 542 675		10 542 675	
Créances et emplois assimilés				
Clients	1 600 445		1 600 445	
Autres débiteurs				
Impôts et assimilés	1 887 039		1 887 039	
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	263 171		263 171	
TOTAL ACTIF COURANT				
TOTAL GENERAL ACTIF				

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 002017030364683

Désignation de l'entreprise: SARL GOLF COMMERCE & EQUIPEMNT

Activité: IMPORTATION EQPTS MAT & PRODUITS BATIME

Adresse: ZONE INDUST N°06/179 DJELFA

Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

3/Charges de personnel, impôts, taxes et versements assimilés, autres services :

Rubrique	Montants
Autres services	
Charges locatives et charges de copropriété	
Etudes et recherches	
Documentation et divers	
Transports de biens et transport collectif du personnel	
Frais postaux et de télécommunications	
Services bancaires et assimilés	
Cotisations et divers	
TOTAL (1)	
Charges de personnel	
Rémunération du personnel	
Rémunération de l'exploitant individuel	
Cotisations aux organismes sociaux	
Charges sociales de l'exploitant individuel	
Autres charges sociales	
Autres charges de personnel	
TOTAL (2)	
Impôts, taxes et versements assimilés	
Impôts, taxes et versements assimilés sur rémunérations	120 882
Impôts et taxes non récupérables sur chiffre d'affaires	49
Autres impôts et taxes (hors impôts sur les résultats)	120 922
TOTAL (3)	120 922
TOTAL (1)+(2)+(3)	120 922

4/Autres charges et produits opérationnels :

Rubrique	Montants
Autres charges opérationnelles	
Redevances pour concessions, brevets, licences, logiciels, droits et valeurs similaires	
Moins valeurs sur sortie d'actifs immobilisés non financiers	
Jetons de présence	
Pertes sur créances irrécouvrables	
Quote-part de résultat sur opérations faites en commun	
Amendes et pénalités, subventions accordées, dons et libéralités	
Charges exceptionnelles de gestion courante	
Autres charges de gestion courante	
TOTAL	
Autres produits opérationnels	
Redevances pour concessions, brevets, licences, logiciels et valeurs similaires	
Plus valeurs sur sorties d'actifs immobilisés non financiers	
Jetons de présences et rémunérations d'administrateurs ou de gérant	
Quotes-parts de subventions d'investissement virées au résultat de l'exercice	
Quote-part de résultat sur opérations faites en commun	
Rentrées sur créances amorties	
Produits exceptionnels sur opérations de gestion	
Autres produits de gestion courante	
TOTAL	

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 002017030364683

Désignation de l'entreprise: SARL GOLF COMMERCE & EQUIPEMNT

Activité: IMPORTATION EQPTS MAT & PRODUITS BATIME

Adresse: ZONE INDUST N°06/179 DJELFA

Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

5/ Tableau des amortissements et pertes de valeurs :

Rubriques et Postes	Dotations Cumulées en début d'exercice	Dotations de l'exercice (1)	Diminutions éléments sortis	Dotations cumulées en fin d'exercice	Dotations fiscales de l'exercice (2)	Ecart (1)-(2)
Goodwill						
Immobilisations incorporelles						
Immobilisations corporelles						
Participations						
Autres actifs financiers non courants						
TOTAL						

6/ Tableau des immobilisations créées ou acquises au cours de l'exercice :

Rubrique (Nature des immobilisations créées ou acquises à détailler)	Montants bruts	TVA déduite	Montant net à amortir
Goodwill			
Immobilisations incorporelles			
Immobilisations corporelles			
Participations			
Autres actifs financiers non courants			
TOTAL			

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 0 0 2 0 1 7 0 3 0 3 6 4 8 8 3

Désignation de l'entreprise: SARL GOLF COMMERCE & EQUIPEMNT

Activité: IMPORTATION EQPTS MAT & PRODUITS BATIME

Adresse: ZONE INDUST N°06/179 DJELFA

Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

7/ Tableau des immobilisations cédées (plus ou moins values) au cours de l'exercice

Nature des Immobilisations cédées	Date acquisition	Montant net figurant à l'actif	amortissements pratiqués	Valeur nette comptable	Prix de cession	Plus ou moins value Plus value	Moins value
NEANT							
TOTAL							

8/ Tableau des provisions et pertes de valeurs:

Rubriques et postes	Provisions cumulées en début d'exercice	Dotations de l'exercice	Reprises sur l'exercice	Provisions cumulées en fin d'exercice
-Pertes de valeurs sur stocks (à détailler pour chaque catégorie de stock sur état annexes				
-Pertes de valeurs sur créances (1)				
-Pertes de valeurs sur actions et parts sociales (2)				
-Provisions pour pensions et obligations similaires				
-Provisions sur litiges				
-Autres provisions liées au personnel				
-Provisions pour impôts				
-Autres provisions à détailler sur états annexes				
TOTAL				

(1) A détailler en tableau 8/1
(2) A détailler en tableau 8/2

Désignation de l'entreprise: SARL GOLF COMMERCE & EQUIPEMNT

Activité: IMPORTATION EQPTS MAT & PRODUITS BATIME

Adresse: ZONE INDUST N°06/179 DJELFA

Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

8/1 Relevé des pertes de valeurs sur créances:

Désignation des débiteurs	Valeur de la créance	Provision constituée
NEANT		
TOTAL		

8/2 Relevé des pertes de valeurs sur actions et parts sociales:

Filiales	Valeur nominale au début de l'exercice	Perte de valeur constituée	Valeur nette comptable
NEANT			
TOTAL			

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 2 0 1 7 0 3 0 3 6 4 6 8 3

Désignation de l'entreprise: SARL GOLF COMMERCE & EQUIPEMNT

Activité: IMPORTATION EQPTS MAT & PRODUITS BATIME

Adresse: ZONE INDUST N°06/179 DJELFA

Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

9/ Tableau de détermination du résultat fiscal:

I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)	Bénéfice	383 179
II. Réintégrations	Perte	
Charges des immeubles non affectées directement à l'exploitation		
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles		
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles		
Frais de réception non déductibles		
Cotisations et dons non déductibles		
Impôts et taxes non déductibles		
Provisions non déductibles		
Amortissements non déductibles		
Quote-part des frais de recherche développement non déductibles		
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Impôts sur les bénéfices des sociétés	Impôts exigible sur résultat	89 881
	Impôts différé (variation)	
Pertes de valeurs non déductibles		
Amendes et pénalités		
Autres réintégrations *		
	Total des réintégrations	89 881
III. Déductions		
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)		
Les produits et les plus values de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse.		
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)		
Amortissement liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Complément d'amortissements		
Autres déductions *		
	Total des déductions	
IV. Déficits antérieurs (à déduire) (cf.art 147 du CIDTA)		
Déficit de l'année 2016		
Déficit de l'année 2017		
Déficit de l'année 2018		
Déficit de l'année 2019		
	Total des déficits à déduire	473 060
Résultat fiscal (I+II-III-IV)	Bénéfice	
	Déficit	

(*) A détailler sur état annexe à joindre

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 2 0 1 7 0 3 0 3 6 4 6 8 3

Désignation de l'entreprise: SARL GOLF COMMERCE & EQUIPEMNT

Activité: IMPORTATION EQPTS MAT & PRODUITS BATIME

Adresse: ZONE INDUST N°06/179 DJELFA

Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

10/ Tableau d'affectation du résultat et des réserves (N-1):

Origine	Report à nouveau de l'exercice N-1 (à détailler)	TOTAL
	Résultat de l'exercice N-1	
	Prelèvements sur réserves (à détailler)	
Affectation	Reserves (à détailler)	TOTAL
	Augmentation de capital	
	Dividendes	
	Report à nouveau (à détailler)	

11/ Tableau des participations (filiales et entités associées):

filiales et entités associées	capitaux propres	dont capital	Quote-part de capital détenu %	Résultat dernier exercice	Prêts et avances accordées	Dividendes encaissés	Valeur comptables des titres détenus
FILIALES							
ENTITES ASSOCIEES							

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 2 0 1 7 0 3 0 3 6 4 6 8 3

Désignation de l'entreprise: SARL GOLF COMMERCE & EQUIPEMNT

Activité: IMPORTATION EQPTS MAT & PRODUITS BATIME

Adresse: ZONE INDUST N°06/179 DJELFA

Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

12/ Commissions et courtages, redevances, honoraires, sous-traitance, rémunérations diverses et frais de siège

Désignation des personnes Bénéficiaires	Numéro d'identifiant fiscal	Adresse	Montant perçu
NEANT			
TOTAL			

13/ Taxe sur l'activité professionnelle :

Lieu de paiement de la TAP	Chiffre d'affaires Imposable Par commune	Chiffre d'affaires Exonéré	TAP acquittée
NEANT			
TOTAL			

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 1 8 0 7 0 2 4 9 7 9 6 4 1

Désignation de l'entreprise: SARL SANABIL BLADI

Activité: BISCUITERIE

Adresse: ZONE D'ACTIVITE N°48-49-54 ZERIBET EL OUED W BISKRA

Exercice clos le 31/12/20

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2020		2019	
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	112 140 176		112 140 176	112 140 176
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	112 140 176		112 140 176	112 140 176
ACTIF COURANT				
Stocks et encours				
Créances et emplois assimilés				
Clients				
Autres débiteurs	162 232		162 232	
Impôts et assimilés	673 624		673 624	644 501
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	2 054 949		2 054 949	3 269 663
TOTAL ACTIF COURANT	2 891 806		2 891 806	3 914 364
TOTAL GENERAL ACTIF	118 031 183		118 031 183	118 064 861

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 1 8 0 7 0 2 4 3 7 3 6 4 1

Désignation de l'entreprise: **SARL SANABIL BLADI**

Activité: **BISCUITERIE**

Adresse: **ZONE D'ACTIVITE N°48-49-54 ZERIBET EL OUED W BISKRA**

Exercice clos le **31/12/20**

BILAN (PASSIF)

	2020	2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	100 000	100 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	(-1 553 387)	(-2 682 239)
Autres capitaux propres - Report à nouveau	(-2 684 667)	(-2 428)
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	(-4 138 055)	(-2 584 667)
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	88 426 610	85 270 065
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	88 426 610	85 270 065
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	719 115	4 403 176
Impôts		
Autres dettes	30 023 512	28 965 987
Tresorerie passif		
TOTAL III	30 742 628	33 369 164
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	115 031 183	116 054 561

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 1 8 0 7 0 2 4 3 7 3 6 4 1

Désignation de l'entreprise: **SARL SANABIL BLADI**

Activité: **BISCUITERIE**

Adresse: **ZONE D'ACTIVITE N°48-49-54 ZERIBET EL OUED W BISKRA**

Exercice du **01/01/20** au **31/12/20**

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2020		2019	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue				
Produits annexes				
Résultat, primes, ristournes accordés				
Dotations affectées des Réserves, primes, ristournes				
Production achetée ou détachée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
Production de fabrication				
Achats de marchandises vendues				
Achats produits				
Autres immobilisations				
Variations des stocks				
Achats effectués et de prestations de services				
Autres immobilisations				
Tableaux, outillage, fournitures obtenus sur achats				
Autres variations générales				
Services				
Entretien, réparations et maintenance				
Autres immobilisations	104 450			
Participation obtenue à l'entreprise				
Participation d'intéressés et associés	5 000		200 000	
Subside	31 110			
Requêtes, ristournes et ristournes			129 128	
Autres services	30 985		2 041 213	
Autres, primes, ristournes obtenus sur services annexes				
Résultat net (avant impôts et taxes)	291 545		2 444 342	
Résultat net après impôts et taxes	220 643		2 444 342	

... la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 1 8 0 7 0 2 3 3 7 3 6 4 1

Désignation de l'entreprise: **SARL SANABIL BLADI**
 Activité: **BISCUITERIE**
 Adresse: **ZONE D'ACTIVITE N°48-49-54 ZERIBET EL OUED W BISKRA**

Exercice du **01/01/20** au **31/12/20**

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2020		2019	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	1 990 129			237 697
Impôts et taxes et versements assimilés				
IV-Excédent brut d'exploitation	1 510 766			2 682 239
Autres produits opérationnels		2 300		
Autres charges opérationnelles	44 921			
Dotations aux amortissements				
Provisions				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel	1 553 367			2 682 239
Produits financiers				
Charges financières				
VI-Résultat financier				
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	1 553 367			2 682 239
Éléments extraordinaires (produits) (*)				
Éléments extraordinaires (charges) (**)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires				
IX-RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	1 553 367			2 682 239

(*) A détailler sur état annexé à joindre

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 1 8 0 7 0 2 4 3 7 3 6 4 1

Désignation de l'entreprise: **SARL SANABIL BLADI**
 Activité: **BISCUITERIE**
 Adresse: **ZONE D'ACTIVITE N°48-49-54 ZERIBET EL OUED W BISKRA**

Exercice du **01/01/20** au **31/12/20**

5/ Tableau des amortissements et pertes de valeurs :

Rubriques et Postes	Dotations Cumulées en début d'exercice	Dotations de l'exercice (1)	Diminutions éléments sortis	Dotations cumulées en fin d'exercice	Dotations fiscales de l'exercice (2)	Ecart (1)-(2)
Goodwill						
Immobilisations incorporelles						
Immobilisations corporelles						
Participations						
Autres actifs financiers non courants						
TOTAL						

5/ Tableau des immobilisations créées ou acquises au cours de l'exercice :

Rubrique (Nature des immobilisations (créées ou acquises à détailler))	Montants bruts	TVA déduite	Montant net à amortir
Goodwill			
Immobilisations incorporelles			
Immobilisations corporelles			
Participations			
Autres actifs financiers non courants			
TOTAL			

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 1 8 0 7 0 2 4 3 7 3 6 4 1

Designation de l'entreprise: **SARL SANABIL BLADI**

Activite: **BISCUITERIE**

Adresse: **ZONE D'ACTIVITE N°48-49-54 ZERIBET EL OUED W BISKRA**

Exercice du **01/01/20** au **31/12/20**

2/ Tableau des immobilisations nettes (selon les valeurs) au cours de l'exercice

Nature des immobilisations nettes	Date acquisition	Montant net figurant à l'actif	amortissements pratiqués	Valeur nette comptable	Etat de conservation	Etat des plus values	Autre valeur
== NEANT ==							
TOTAL							

3/ Tableau des provisions et pertes de valeurs

Provisions et pertes	Provisions constituées au début de l'exercice	Dotations de l'exercice	Reportés sur l'exercice	Provisions constituées au fin d'exercice
- Pertes de valeurs sur stocks à détailler pour chaque catégorie de stock sur état annexé				
- Pertes de valeurs sur créances (1)				
- Pertes de valeurs sur actions et parts sociales (2)				
- Provisions pour créances et obligations similaires				
- Provisions sur litiges				
- Autres provisions liées au personnel				
- Provisions pour impôts				
- Autres provisions à détailler sur état annexé				
TOTAL				

(1) A détailler en tableau 4/3
(2) A détailler en tableau 4/2

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 1 8 0 7 0 2 4 3 7 3 6 4 1

Designation de l'entreprise: **SARL SANABIL BLADI**

Activite: **BISCUITERIE**

Adresse: **ZONE D'ACTIVITE N°48-49-54 ZERIBET EL OUED W BISKRA**

Exercice du **01/01/20** au **31/12/20**

4/1 Relevé des pertes de valeurs sur créances:

Designation des débiteurs	Valeur de la créance	Provision constituée
== NEANT ==		
TOTAL		

4/2 Relevé des pertes de valeurs sur actions et parts sociales:

Filiales	Valeur nominale au début de l'exercice	Perte de valeur constituée	Valeur nette comptable
== NEANT ==			
TOTAL			

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 0 1 R 0 7 0 2 4 2 7 3 6 4 1												
Designation de l'entreprise: SARL SANABIL BLADI														
Activité: BISCUITERIE														
Adresse: ZONE D'ACTIVITE N°48-49-54 ZERIBET EL OUED W BISKRA														
Exercice du		01/01/20				au				31/12/20				
II/ Tableau de détermination du résultat fiscal:														
I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)		Bénéfice												
		Perte												
II. Réintégrations				1 553 387										
Charges des immeubles non affectées directement à l'exploitation														
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles														
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles														
Frais de réception non déductibles														
Cotisations et dons non déductibles														
Impôts et taxes non déductibles														
Provisions non déductibles														
Amortissements non déductibles														
Quote-part des frais de recherche développement non déductibles														
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)														
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC2010)														
Impôts sur les bénéfices des sociétés		Impôts exigible sur résultat												
		Impôts différé (variation)												
Pertes de valeurs non déductibles														
Amendes et pénalités														
Autres réintégrations *														
		Total des réintégrations												
III. Déductions														
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)														
Les produits et les plus values de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse.														
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)														
Amortissement liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)														
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)														
Complément d'amortissements														
Autres déductions *														
		Total des déductions												
IV. Déficits antérieurs (à déduire) (cf.art 147 du CIDTA)														
Déficit de l'année 2016														
Déficit de l'année 2017														
Déficit de l'année 2018														
Déficit de l'année 2019														
		Total des déficits à déduire												
Résultat fiscal (I+II-III-IV)		Bénéfice												
		Déficit		1 553 387										

(*) A détailler sur état annexé à joindre

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 0 1 R 0 7 0 2 4 2 7 3 6 4 1												
Designation de l'entreprise: SARL SANABIL BLADI														
Activité: BISCUITERIE														
Adresse: ZONE D'ACTIVITE N°48-49-54 ZERIBET EL OUED W BISKRA														
Exercice du		01/01/20				au				31/12/20				
I/ Charges de personnel, impôts, taxes et versements assimilés, autres services :														
Autres services														
Autres services														
Charges locales et charges de copropriété														
Frais de publicité														
Dépenses de fonctionnement et divers														
Frais de loyer et travaux effectués au personnel														
Frais sociaux et de sécurité sociale														
Services bancaires et assimilés														
Cotisations et divers														
TOTAL (1)														
Charges de personnel														
Rémunération du personnel														
Rémunération des dirigeants indépendants														
Contributions aux organismes sociaux														
Charges sociales des conjoints indépendants														
Autres charges sociales														
Autres charges de personnel														
TOTAL (2)														
Impôts, taxes et versements assimilés														
Impôts, taxes et versements assimilés sur rémunérations														
Impôts et taxes non assimilables sur chiffre d'affaires														
Autres impôts et taxes (hors impôts sur les résultats)														
TOTAL (3)														
TOTAL (1)+(2)+(3)														
II/ Autres charges et produits opérationnels :														
Autres charges opérationnelles														
Autres services assimilés														
Frais de publicité														
Frais de loyer et travaux effectués au personnel														
Frais sociaux et de sécurité sociale														
Frais de loyer et travaux effectués au personnel														
Frais de sécurité sociale														
Frais de sécurité sociale des conjoints indépendants														
Autres charges de personnel														
TOTAL														
Autres produits opérationnels														
Frais de publicité														
Frais de loyer et travaux effectués au personnel														
Frais sociaux et de sécurité sociale														
Frais de loyer et travaux effectués au personnel														
Frais de sécurité sociale														
Frais de sécurité sociale des conjoints indépendants														
Autres charges de personnel														
TOTAL														

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 0 1 8 1 6 1 0 1 3 3 3 9 7 6												
Designation de l'entreprise: SARL TSS ENERGY														
Activité: IMPORTATION														
Adresse: SOUKNA 2 VILLA 53 LOTISSEMENT BEN HADDADI SAID CHERAGA ALGER														
		Exercice clos le		31/12/20										
BILAN (ACTIF)														
ACTIF	Montants Bruts	2020		2019										
		Amortissements	Provisions et pertes de valeurs											
ACTIFS NON COURANTS														
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif														
Immobilisations incorporelles														
Immobilisations corporelles														
Terrains														
Bâtimens														
Autres immobilisations corporelles														
Immobilisations en concession														
Immobilisations encours														
Immobilisations financières														
Titres mis en équivalence														
Autres participations et créances rattachées														
Autres titres immobilisés														
Prêts et autres actifs financiers non courants														
Impôts différés actif														
TOTAL ACTIF NON COURANT		110 000	21 388	88 611										
ACTIF COURANT														
Stocks et encours														
Créances et emplois assimilés														
Clients														
Autres débiteurs														
Impôts et assimilés														
Autres créances et emplois assimilés														
Disponibilités et assimilés														
Placements et autres actifs financiers courants														
Trésorerie														
TOTAL ACTIF COURANT		15 839 329		205 850										
TOTAL GENERAL ACTIF		76 234 944	21 388	293 461 226										

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 0 1 8 1 6 1 0 1 3 3 3 9 7 6												
Designation de l'entreprise: SARL TSS ENERGY														
Activité: IMPORTATION														
Adresse: SOUKNA 2 VILLA 53 LOTISSEMENT BEN HADDADI SAID CHERAGA ALGER														
		Exercice clos le		31/12/20										
BILAN (PASSIF)														
		2020		2019										
CAPITAUX PROPRES														
Capital émis														
Capital non appelé														
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)														
Ecart de réévaluation														
Ecart d'équivalence (1)														
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)														
Autres capitaux propres - Report à nouveau														
Part de la société consolidante (1)														
Part des minoritaires (1)														
TOTAL I		23 161 833		17 647 673										
PASSIFS NON-COURANTS														
Emprunts et dettes financières														
Impôts (différés et provisionnés)														
Autres dettes non courantes														
Provisions et produits constatés d'avance														
TOTAL II														
PASSIFS COURANTS:														
Fournisseurs et comptes rattachés														
Impôts														
Autres dettes														
Trésorerie passif														
TOTAL III		49 695 291	5 309 675	5 702 563										
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		76 713 555	23 388 226	293 461 226										

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 0 1 0 1 0 1 0 1 3 3 3 9 7 0														
Designation de l'entreprise:		SARL T55 ENERGY														
Activité:		IMPORTATION														
Adresse:		SOURNA 2 VILLA 53 LOTISSEMENT BEN HADDADI SAID CHERAGA ALGER														
Exercice du		01/01/20			au		31/12/20									
COMPTE DE RESULTAT																
RUBRIQUES	2020				2019											
	DEBIT (en Dinars)		CREDIT (en Dinars)		DEBIT (en Dinars)		CREDIT (en Dinars)									
Ventes de marchandises				73 692 540			14 197 948									
Production vendue																
Produits fabriqués																
Prestations de services																
Vente de travaux																
Produits annexes																
Rabais, remises, ristournes accordés	7 591				1 190											
Chiffre d'affaires net des rabais, remises, ristournes				73 675 948			14 196 758									
Production stockée ou déstockée																
Production immobilisée																
Subventions d'exploitation																
I-Productions de l'exercice				73 675 948			14 196 758									
Achats de marchandises vendues	61 140 951				11 605 440											
Matières premières																
Autres approvisionnements																
Variations des stocks																
Achats d'études et de prestations de services																
Autres consommations	10 550															
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats																
Services extérieurs																
Locations																
Entretien, réparations et maintenance																
Primes d'assurances																
Personnel extérieur à l'entreprise																
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	275 000				96 000											
Publicité	38 110				73 810											
Dotations, mises à disposition	9 550				23 000											
Autres services	1 609 473				555 420											
Autres honoraires, indemnités déduites de services extérieurs																
II-Consommations de l'exercice	63 154 045				12 425 567											
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)				10 521 903			1 771 971									

... la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 0 1 0 1 0 1 0 1 3 3 3 9 7 0														
Designation de l'entreprise:		SARL T55 ENERGY														
Activité:		IMPORTATION														
Adresse:		SOURNA 2 VILLA 53 LOTISSEMENT BEN HADDADI SAID CHERAGA ALGER														
Exercice du		01/01/20			au		31/12/20									
COMPTE DE RESULTAT																
RUBRIQUES	2020				2019											
	DEBIT (en Dinars)		CREDIT (en Dinars)		DEBIT (en Dinars)		CREDIT (en Dinars)									
Charges de personnel		919 000														
Impôts et taxes et versements assimilés		1 805 659			374 148											
IV-Excédent brut d'exploitation				7 797 237			1 596 923									
Autres produits opérationnels				420												
Autres charges opérationnelles																
Dotations aux amortissements	21 388															
Provision																
Pertes de valeur																
Reprise sur pertes de valeur et provisions																
V-Résultat opérationnel				7 776 277			1 596 923									
Produits financiers																
Charges financières					323 750											
VI-Résultat financier					323 750											
VII-Résultat ordinaire (V+VI)				7 776 277			1 173 173									
Éléments extraordinaires (produits) (*)																
Éléments extraordinaires (charges) (*)																
VIII-Résultat extraordinaire																
Impôts exigibles sur résultats	2 021 032															
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire																
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE				5 754 445			1 173 173									

(*) A détailler sur état annexe à joindre

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 1 8 1 0 1 0 1 3 3 3 9 7 6

Designation de l'entreprise: **SARL TSS ENERGY**

Activité: **IMPORTATION**

Adresse: **SOUKNA 2 VILLA 53 LOTISSEMENT BEN HADDADI SAID CHERAGA ALGER**

Exercice du **01/01/20** au **31/12/20**

5/ Tableau des amortissements et pertes de valeurs :

Rubriques et Postes	Dotations Cumulées en début d'exercice	Dotations de l'exercice (1)	Diminutions éléments sortis	Dotations cumulées en fin d'exercice	Dotations fiscales de l'exercice (2)	Ecart (1)-(2)
Goodwill						
Immobilisations incorporelles						
Immobilisations corporelles		21 388		21 388	21 388	
Participations						
Autres actifs financiers non courants						
TOTAL		21 388		21 388	21 388	

6/ Tableau des immobilisations créées ou acquises au cours de l'exercice :

Rubrique (Nature des immobilisations (créées ou acquises à détailler))	Montants bruts	TVA déduite	Montant net à amortir
Goodwill			
Immobilisations incorporelles			
Immobilisations corporelles	110 000		110 000
Participations			
Autres actifs financiers non courants			
TOTAL	110 000		110 000

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 1 8 1 0 1 0 1 3 3 3 9 7 6

Designation de l'entreprise: **SARL TSS ENERGY**

Activité: **IMPORTATION**

Adresse: **SOUKNA 2 VILLA 53 LOTISSEMENT BEN HADDADI SAID CHERAGA ALGER**

Exercice du **01/01/20** au **31/12/20**

7/ Tableau des immobilisations cédées (plus ou moins values) au cours de l'exercice

Nature des Immobilisations cédées	Date acquisition	Montant net figurant à l'actif	amortissements pratiqués	Valeur nette comptable	Prix de cession	Plus ou moins value	
						Plus value	Moins value
TOTAL							

8/ Tableau des provisions et pertes de valeurs

Rubriques et postes	Provisions cumulées en début d'exercice	Dotations de l'exercice	Rapraies sur l'exercice	Provisions cumulées en fin d'exercice
-Pertes de valeurs sur stocks (à détailler pour chaque catégorie de stock sur état annexes				
-Pertes de valeurs sur créances (1)				
-Pertes de valeurs sur actions et parts sociales (2)				
Provisions pour pensions et obligations similaires				
Provisions sur litiges				
Autres provisions liées au personnel				
Provisions pour impôts				
Autres provisions à détailler sur états annexes				
TOTAL				

(1) A détailler en tableau 8/1
 (2) A détailler en tableau 8/2

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 1 8 9 0 7 0 1 0 4 2 7 2 1 6 9

Désignation de l'entreprise: **CHERIET CHERIF**

Activité: **VENTE GROS PRODUITS ALIMENTAIRE**

Adresse: **RUE 127 N° 15 ELALIA NORD BISKRA**

Exercice clos le **31/12/20**

BILAN (PASSIF)

	2020	2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	19 408 602	16 527 589
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2 195 471	2 080 712
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	21 604 073	19 408 602
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	28 368 823	87 803 588
Impôts	14 749 551	2 337 060
Autres dettes	75 600	48 914
Trésorerie passif		
TOTAL III	40 193 974	90 189 562
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	61 798 047	79 598 164

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 1 8 9 0 7 0 1 0 4 2 7 2 1 6 9

Désignation de l'entreprise: **CHERIET CHERIF**

Activité: **VENTE GROS PRODUITS ALIMENTAIRE**

Adresse: **RUE 127 N° 15 ELALIA NORD BISKRA**

Exercice du **01/01/20** au **31/12/20**

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2020		2019	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		90 053 228		112 070 860
Production vendue				
Produits fabriqués				
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Somme ajoutée net des Rabais, remises, ristournes		90 053 228		112 070 860
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		90 053 228		112 070 860
Achats de marchandises vendues	83 260 000		105 058 024	
Matières premières				
Autres approvisionnements				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations				
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations				
Services extérieurs				
Entretien, réparations et maintenance				
Primes d'assurances				
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	10 000		25 000	
Publicité				
Déplacements, missions et réceptions				
Autres services	71 925		51 016	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	83 341 925		105 134 041	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		6 711 294		6 936 819

... la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 1 8 9 0 7 0 1 0 4 2 7 2 1 8 9

Designation de l'entreprise: **CHERIF CHERIF**

Activité: **VENTE GROS PRODUITS ALIMENTAIRE**

Adresse: **RUE 127 N° 15 ELALIA NORD BIRKRA**

Exercice du **01/01/20** au **31/12/20**

3/Charges de personnel, impôts, taxes et versements assimilés, autres services :

Rubrique	Montants
Autres services	
Charges locatives et charges de copropriété	
Frais et recherches	
Documentation et livres	
Transports de biens et transport collectif du personnel	
Frais postaux et de télécommunications	
Services bancaires et assimilés	71 825
Cotisations et divers	
TOTAL (1)	71 825
Charges de personnel	
Rémunération du personnel	996 433
Rémunération de l'exploitant individuel	313 478
Cotisations aux organismes sociaux	923 735
Charges sociales de l'exploitant individuel	
Autres charges sociales	
Autres charges de personnel	209 251
TOTAL (2)	1 842 898
Impôts, taxes et versements assimilés	
Impôts, taxes et versements assimilés sur rémunérations	
Impôts et taxes non récupérables sur chiffre d'affaires	1 801 064
Autres impôts et taxes (hors impôts sur les résultats)	2 672 324
TOTAL (3)	4 516 247
TOTAL (1)+(2)+(3)	4 587 748

4/Autres charges et produits opérationnels :

Rubrique	Montants
Autres charges opérationnelles	
Relevances pour concessions, brevets, licences, logiciels, droits et valeurs similaires	
Moins valeurs sur sortie d'actifs immobilisés non financiers	
Jetons de présence	
Pertes sur créances irrécouvrables	
Quote-part de résultat sur opérations faites en commun	
Amendes et pénalités, subventions accordées, dons et dépenses	
Charges exceptionnelles de gestion courante	
Autres charges de gestion courante	
TOTAL	
Autres produits opérationnels	
Relevances pour concessions, brevets, licences, logiciels et valeurs similaires	
Plus valeurs sur sorties d'actifs immobilisés non financiers	
Jetons de présence et rémunérations d'administrateurs ou de gérants	
Quote-parts de subventions d'investissement virées au résultat de l'exercice	
Quote-part de résultat sur opérations faites en commun	
Retenues sur créances amorties	
Produits exceptionnels sur opérations de gestion	
Autres produits de gestion courante	
TOTAL	

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 1 8 9 0 7 0 1 0 4 2 7 2 1 8 9

Designation de l'entreprise: **CHERIF CHERIF**

Activité: **VENTE GROS PRODUITS ALIMENTAIRE**

Adresse: **RUE 127 N° 15 ELALIA NORD BIRKRA**

Exercice du **01/01/20** au **31/12/20**

5/Tableau des amortissements et pertes de valeurs :

Rubriques et Postes	Dotations cumulées en début d'exercice	Dotations de l'exercice (1)	Diminutions éléments sortis	Dotations cumulées en fin d'exercice	Dotations fiscales de l'exercice (2)	Ecarta (1)-(2)
Goodwill						
Immobilisations incorporelles						
Immobilisations corporelles						
Participations						
Autres actifs financiers non courants						
TOTAL						

6/Tableau des immobilisations créées ou acquises au cours de l'exercice :

Rubrique (Nature des immobilisations (créées ou acquises à détailler))	Montants bruts	TVA déduite	Montant net à amortir
Goodwill			
Immobilisations incorporelles			
Immobilisations corporelles			
Participations			
Autres actifs financiers non courants			
TOTAL			

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 1 8 9 0 7 0 1 0 4 2 7 2 1 6 9

Désignation de l'entreprise: **CHERET CHERIF**

Activité: **VENTE GROS PRODUITS ALIMENTAIRE**

Adresse: **RUE 127 N° 15 ELALIA NORD BISKRA**

Exercice du: **01/01/20** au: **31/12/20**

7/ Tableau des immobilisations cédées (plus ou moins values) au cours de l'exercice

Nature des immobilisations cédées	Date acquisition	Montant net figurant à l'actif	amortissements pratiqués	Valeur nette comptable	Prix de cession	Plus ou moins value Plus value	Moins value
NEANT							
TOTAL							

8/ Tableau des provisions et pertes de valeurs

Rubriques et postes	Provisions cumulées en début d'exercice	Dotations de l'exercice	Reprises sur l'exercice	Provisions cumulées en fin d'exercice
-Pertes de valeurs sur stocks (à détailler pour chaque catégorie de stocks sur état annexés				
-Pertes de valeurs sur créances (1)				
-Pertes de valeurs sur actions et parts sociales (2)				
-Provisions pour pensions et obligations similaires				
-Provisions sur litiges				
-Autres provisions liées au personnel				
-Provisions pour impôts				
-Autres provisions à détailler sur états annexés				
TOTAL				

(1) A détailler en tableau B/1
(2) A détailler en tableau B/2

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 1 8 9 0 7 0 1 0 4 2 7 2 1 6 9

Désignation de l'entreprise: **CHERET CHERIF**

Activité: **VENTE GROS PRODUITS ALIMENTAIRE**

Adresse: **RUE 127 N° 15 ELALIA NORD BISKRA**

Exercice du: **01/01/20** au: **31/12/20**

B/1 Relevé des pertes de valeurs sur créances:

Désignation des débiteurs	Valeur de la créance	Provision constituée
NEANT		
TOTAL		

B/2 Relevé des pertes de valeurs sur actions et parts sociales:

Titres	Valeur nominale au début de l'exercice	Perte de valeur constituée	Valeur nette comptable
NEANT			
TOTAL			

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 1 8 9 0 7 0 1 0 4 2 7 2 1 6 9														
Designation de l'entreprise:		CHERIF CHERIF														
Activité:		VENTE GROS PRODUITS ALIMENTAIRE														
Adresse:		RUE 127 N° 15 ELALIA NORD BISKRA														
		Exercice du			01/01/20			au			31/12/20					
9/ Tableau de détermination du résultat fiscal:																
I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)		Bénéfice													2 195 471	
II. Réintégrations		Perte														
Charges des immobilisations non affectées directement à l'exploitation																
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles																
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles																
Frais de réception non déductibles																
Cotisations et dons non déductibles																
Impôts et taxes non déductibles																
Provisions non déductibles																
Amortissements non déductibles																
Quote-part des frais de recherche développement non déductibles																
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf art 27 de LFC 2010)																
Loyers hors produits financiers (Bailleur) (cf art 27 de LFC 2010)																
Impôts sur les bénéfices des sociétés		Impôts exigible sur résultat														
		Impôts différé (variation)														
Pertes de valeurs non déductibles																
Amendes et pénalités																
Autres réintégrations *																
Total des réintégrations																
III. Déductions																
Plus-values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf art 173 du CIDTA)																
Les produits et les plus-values de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions au port d'OPCVM cotées en bourse																
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf art 147 bis du CIDTA)																
Amortissement liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf art 27 de LFC 2010)																
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf art 27 de LFC 2010)																
Complément d'amortissements																
Autres déductions *																
Total des déductions																
IV. Déficit antérieurs (à déduire) (cf art 137 du CIDTA)																
Déficit de l'année 2016																
Déficit de l'année 2017																
Déficit de l'année 2018																
Déficit de l'année 2019																
Total des déficits à déduire																
Résultat fiscal (I-II-III-IV)		Bénéfice													2 195 471	
		Déficit														

(*) A détailler sur état annexé à joindre

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 1 8 9 0 7 0 1 0 4 2 7 2 1 6 9												
Designation de l'entreprise:		CHERIF CHERIF												
Activité:		VENTE GROS PRODUITS ALIMENTAIRE												
Adresse:		RUE 127 N° 15 ELALIA NORD BISKRA												
		Exercice clos le			31/12/20									

BILAN (ACTIF)				
ACTIF	Montants Bruts	2020		2019
		Amortissements	Net	Net
		Provisions et pertes de valeurs		
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiements				
Autres immobilisations corporelles				
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT				
ACTIF COURANT				
Stocks et en cours				
480 000				
Créances et emplois assimilés				
Clients				
31 948 337				
Autres débiteurs				
Impôts et assimilés				
15 480 496				
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie				
10 208 021				
TOTAL ACTIF COURANT				
TOTAL GENERAL ACTIF				
61 784 649				
61 784 649				
77 788 817				
79 605 156				

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 1 8 9 0 7 0 1 0 4 2 7 2 1 6 9

Désignation de l'entreprise: CHERIET CHERIF

Activité: VENTE GROS PRODUITS ALIMENTAIRE

Adresse: RUE 127 N° 15 ELALIA NORD BISKRA

Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

10/ Tableau d'affectation du résultat et des réserves (N-1) :

		Montants
Origine	Report à nouveau de l'exercice N-1 (à détailler)	
	Résultat de l'exercice N-1	
	Prélèvements sur réserves (à détailler)	
	TOTAL	
Affectation	Reserves (à détailler)	
	Augmentation du capital	
	Dividendes	
	Report à nouveau (à détailler)	
	TOTAL	

11/ Tableau des participations (filiales et entités associées):

filiales et entités associées	capitaux propres	dont capital	Quote-part de capital détenu %	Résultat dernier exercice	Prêts et avances accordées	Dividendes encaissés	Valeur comptables des titres détenus
FILIALES							
ENTITES ASSOCIEES							

تم بعون الله